عندما يموت الملك

صفحات من تاريخ مصر بالوثائق السرّية البريطانية والأمريكية



سن محمد



عندما يموت الملك

صفحات من تاريخ مصر
بالوثائق السرّية البريطانية والأمريكية

محسن محمد

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

مركز الدراسات الصحفية

كتاب التعاون

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير العام

ممدوح رضا

رئيس التحرير التنفيذي

عز الدين كامل

المدير الفني

جميل شفيق

سكرتير التحرير

سيد قنديل

المراسلات
دار التعاون - ٦ شارع عبد القادر حمزة
جاردن سيتي - القاهرة

٤ شهور .. حاسمة

في تاريخ مصر فترة عجيبة لم تدم سوى أربعة أشهر ..

خلال هذه الفترة طلب المندوب السامى البريطانى اجازة ليتزوج فمنح أربعة أشهر ·

وبحثت بريطانيا عن مندوب سام آخر يحل محله . فوجدت سكرتيرا سابقا في مكتب المندوب السامى البريطانى في القاهرة يقضى اجازة في لندن . فاستدعته ـ من اجازته ـ وبعثت به الى القاهرة ·

واستطاع المندوب السامى المؤقت أن يهز نظام الحكم في مصر ·

أصر على تعيين رئيس لديوان الملك . فعين رئيسا للديوان ·

طلب طرد رئيس الوزراء . فأرغم رئيس الوزراء على الاستقالة ·

واقترح اسم رئيس جديد .. فوافق الملك ..

وطلب الغاء الدستور ـ وأن تعيش مصر بدونه ـ فوافق الملك وظلت مصر ـ بلا دستور ـ عاما كاملا ·

وهذه هى قصة الشهور الاربعة وأحداثها من الوثائق السرية البريطانية المحفوظة في دار الوثائق العامة في لندن والارشيف الوطنى الامريكى في وشنطن .. وهى تذاع لأول مرة ·

نكـــــرة !

اتصل محمد زكى الابراشى باشا ناظر الخاصة الملكية تليفونيا ـ في السابعة مساء يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٣٣ ـ بمقر المندوب السامى البريطانى في مصر قائلا :

ـ انى أتكلم من قصر المنتزه بالاسكندرية ·

كلفنى صاحب الجلالة أحمد فؤاد ملك مصر بأن أسلم رسالة الى المندوب السامى في مقره الصيفى برمل الاسكندرية ·

قيل لـه :

ـ أنت تعلم أن السيربرسى لورين ـ المندوب السامى ـ سافر إلى لندن يوم ٢٥ فبراير الماضى للعلاج وأبقته ظروف عائلية ـ حتى الآن ـ هناك ·

قال الابراشى باشا :

ـ أسلمها اذا للقائم بأعماله ·

قيـل له :

ـ المستر رونالد كامبل يعالج في بيته من انفلونزا حادة ·

قـــال :

ـ ومن يحل محله ·

قـالوا لـه :

ـ السير والترسمارت السكرتير الشرقى للمندوب السامى

قـال الباشا :

ـ أريد أن القاه فورا ·· فان الرسالة عاجلة ·

وصل الباشا على الفور ـ ليقابل سمارت الذى يعرف كل شىء في مصر لأنه عمل بها منذ عام ١٩٢٦ ٠

● ● ●

قال ناظر الخاصة :

ـ لقد استقال اسماعيل صدقى باشا رئيس وزراء مصر في السادسة من مساء أمس وقد كلفنى جلالة الملك الذى ـ يوجد الآن في قصر المنتزه بالاسكندرية ـ بصفة سرية أن أبلغكم أنه يقترح تعيين عبد الفتاح يحيى باشا رئيسا للوزراء ٠

ويحيى باشا موجود الآن في اوربا ولا يعرف مكانه على وجه التحديد ٠

وربما استغرق البحث في الامر ـ معه ـ بعض الوقت

ولذلك فمن المرغوب فيه الا يعلن هذا التكليف قبل أن يتحقق فعلا ٠

اجاب سمارت :

ـ أنى أعبر عن رأى مستر رونالد كامبل في تقديره لقيام جلالته باطلاعنا على افكاره بشأن اختيار رئيس الوزراء ... المقبل ٠

وأضاف :

ـ ليس لدى حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا نية في التأثير على قرار الملك فؤاد ٠

ولكن رأيها .. أن افضل مؤهلات لاية حكومة مصرية الآن ، أوفي أى وقت آخر ، هو أن تضمن هذه الحكومة لنفسها قدرا من التأييد الشعبى ـ في مصر ـ يتمشى مع الضمانات الاساسية لحسن الادارة وحفظ النظام ٠

أجاب الابراشي باشا :

ـ ان عبد الفتاح يحيى سيضع هذه الاحتمالات في حسابه دون شك ٠

قال السكرتير الشرقى :

ـ لا بد من اتخاذ اجراءات لحفظ النظام .. وغدا يوم الجمعة .. ومن المحتمل انتهاز الفرص للقيام بمظاهرات .. ولا بد من اتخاذ اجراءات احتياطية في الاسكندرية ·

واضـاف :

ـ وامل اتخاذ احتياطات مماثلة في القاهرة . وفي المحافظات عامة ·

قال الابراشى :

ـ ان محمود فهمى القيسى باشا وزير الداخلية سيرسل التعْليمات اللازمة الى المديرين والمحافظين اليوم ·

سأل والتر سمارت :

ـ هل تظن أنه ستقع متاعب ؟

أجاب الابراشى :

ـ لا أظـن

• • •

ويغادر محمد زكى الابراشى المقر الصيفى للمندوب السامى البريطانى دون أن يحصل من والتر سمارت ـ السكرتير الشرقى ـ على وعد . أو . التزام ·

ان سمارت لم يرتبط بشىء ..

لم يوافق على رئيس الوزراء الجديد ·

ولم يعترض ·

ولم يتعهد بمساندة ·

وكل ما اهتم به حفظ الأمن في مصر ·

تخلص سمارت بمهارة . رغم أن الابراشى باشا في بعض جوانب

الحديث : أخذ يناديه باسم التدليل « سمارتى » كما يفعل أصدقاؤه المقربون من المصريين والبريطانيين ·

و « سمارتى » معروف بالدهاء في وزارة الخارجية البريطانية ··

كانوا يقولون عند انه واحد من « السلك السياسى المختار » في المنطقة التى يعمل بها لأنه تخصص في شئون الشرق الأدنى والاوسط ··

يجيد اللغتين الفارسية والعربية . اجادة تامة . قراءة وكتابة بالعامية والفصحى ·· ودرس اللغة الفرنسية لأنه تعلم في مدارس الليسيه ·· ويتقن الهيروغليفية ··

وفي الوقت الذى كان كثير من الدبلوماسيين البريطانيين يرون العقلية الشرقية كتابا مغلقا كمقابر الفراعنة كان سمارت يفهم العقلية الشرقية ويراها كتابا مفتوحا ·

عمل في السلك القنصلى والسياسى ·· في سوريا وايران ومصر ··

ولولا أنه سمح لزوجته الاولى ان تطلب الطلاق منه لكان قد وصل الى منصب السفير ·· ولكن بريطانيا في ذلك الحين كانت تتمسك ·· بالتقاليد ·

اما زوجته الثانية فهى « ايمى » ابنة فارس نمر باشا احد صاحبى جريدة المقطم المسائية المصرية ·

وكان خبيرا بكل الأمور ··· جدها وهزلها على السواء ··

اشترك في حفلة ماجنة في طهران في منزل السكرتير الاول لسفارة روسيا في عهدها القيصرى ··

وافترش المدعوون ـ السكارى ـ ارض المنزل ·

ونسى السكرتير المضيف أن يمدهم بوسائد

ولم يجد لديه العدد الكافي ففتح الخزانة وأخرج دفاتر الشفرة السرية الضخمة واعطاها

ـ دون وعى ـ للمدعووين ليضعوا رؤوسهم عليها ..

وبقى سمارت طول الليل يقرأ الشفرة .. لأن النوم جافاه !

وكان في لندن في اجازة عندما زارته الممثلة الفرنسية الشهيرة ـ ذلك الحين ـ ايفا لافاليير والممثل الكوميدى مورتون ..

ودعاهما سمارت لتناول العشاء وترك لهما حرية اختيار مكـ السهرة بعد ذلك .

وفي نوبة دعابة قالت الفنانة الفرنسية :

ـ أريد سهرة في .. « غرزة » أفيون .

وافق سمارت على الفور وصحبهما الى ازقة لندن وطرق بابا صـ وهو ينطق بكلمة السر .

ولكن الباب لم يفتح ..

وببساطة وهدوء توجه سمارت الى رجل بوليس قريب وسأله المكان .. وهل أخطأ فيه .

ودهش رجل البوليس البريطانى وقال :

ـ لم تخطىء ياسيدى ..

وأخذ يطرق الباب بعنف وهو يسب صاحب الغرزة الجـ الخائف منه .. أى الخائف من رجل الشرطة !

وفي ايران أراد أن يستمع الى المطربة ذائعة الحديث ـ عز قاش ـ فارتدى مع مستشار السفارة ملابس ايرانية ـ متنكرين ـ بيت المغنية .

وطرب الاثنان .. ولكن رجال البوليس الحربى هاجموا المكان نتيجة لمكيدة ـ وقبض عل سمارت ومستشار السفارة ثم افرج عنهما معرفة حصانتهما الد بلوماسية .

ونشرت صحيفة ايرانية موالية للروس النبأ دون ذكر الاسماء .

وعرفت الخارجية البريطانية بالأمر ففصلت المستشار لأنها عرفت باسمه .. وبقى اسم سمارت سرا .

• • •

وسمارت يحتفظ بأعصاب قوية .. أو فولاذية .

كان مع بعثة في صحراء مصر عندما ضل أفراد البعثة الطريق .

وبدأ الجميع يتكلمون ويبكون .

سأله احدهم عن رأيه فقال :

لو أن كلا منا التزم الصمت فاننا سنوفر كثيرا من الماء الغالى .. لأن الكلام يدعو إلى مزيد من شرب الماء .

وعندما عثر على افراد البعثة وجدوا سمارت يقرأ في كتاب لافلاطون .. حمله معه !

وفي سوريا وقف ضد الجنرال ساريل الفرنسى عندما قذف دمشق بالقنابل فهاجمته الصحف الفرنسية بعنف .

وتجول في انحاء ايران كلها ..

وبعث للحكومة البريطانية مؤيدا رضا خان وزير الحربية الذى اصبح بعد ذلك امبراطورا لايران .

وكان يقوم بالترجمة من الفارسية الى الانجليزية . والعكس . بين المندوب السامى والامبراطور .

وجاء الى مصر عام ١٩٢٦ وبقى بها ٢٢ سنة .

وكان المندوب السامى السير برسى لورين يزوره في بيته ليبحث معه شئون السياسة والفكر الفارسى والفرنسى والعربى لأن والتر سمارت كان واسع الثقافة .. والدهاء أيضا ..

ومن هذا الماضى . وهذه الخبرات المتنوعة . استطاع سمارت أن يخرج من المأزق الذى اراد الا براشى ان يضعه فيه ·

● ● ●

وعندما خرج الا براشي اسرع سمارت يدون مذكرة بنص الحديث وقدمه الى رونالد كامبل الذى بعث به في اليوم التالى الى لندن في برقية تحمل رقم ٨٢٧ ·

وهكذا عين عبد الفتاح يحيى باشا رئيس لوزراء مصر لأن الملك أراد ·· والانجليز لم يعترضوا ··

● ● ●

بقى عبد الفتاح يحيى باشا رئيسا لوزراء مصر ٤٠٠ يوم

ولكنه كان أضعف رئيس للوزراء في مصر كلها ·

وصفه رونالد كامبل في تقريره إلى لندن بأنه :

ضعيف

عقيم

ولكنه شريف

وقــال :

« عزل الملك شخصية قوية مثل صدقى باشا واستبدله بنكرة مثل عبد الفتاح يحيى » ·

وذهب رئيس تحرير جريدة « الشعب » الناطقة باسم الحزب الحاكم في ذلك الوقت يزور الباشا فقال :

« ذهبت الى مجلس الوزراء . وقابلت دولة الباشا ·

كانت الغرفة واسعة ·

الباشا غير مبتسم وغير عابس ·· وغير مشغول وغير فاض ··

لم أعرف ماذا كان على وجه التحديد ··

كان في هذه الحالة التى يعيش فيها الانسان وهو غير مكترث ، أو مكترث . ولكنه لا يستطيع أن يصنع شيئا .. أو كالآلة طلب اليه أن يفعل شيئا فهو يفعله دون انفعال أو تحسن :

أحسستُ أننى لست مع رئيس وزراء ولكن مع شبه رئيس للوزارة ..

أشفقت على الرجل . لاننى أحسست أن العبء أكثر من طاقته وأن ما يطلب منه أقسى مما تطيق أخلاقه .

كان الرجل طيبا وهادئا . وأعتقد أنه مستقيم الخلق أيضا . ورياسة حزب على أنقاض رئيس ضخم فخم كصدقى باشا مهمة قاسية . وزعامة أغلبية برلمانية صنعها صدقى باشا وانصرفت عنه . مهمة أقسى وأشد ايلاما .

... وأين عبد الفتاح يحيى باشا الامين الصادق الهادىء المرفه ، من صدقى باشا المداور الماهر . الشاطر . الباهر . ذى الاعصاب الحديدية » .

كان عبد الفتاح يحيى في الخامسة والستين من عمره يوم اسندت اليه الوزارة .

والده عصامى جمع ثروة ضخمة خلفها له ولشقيقه أمين يحيى .

درس القانون واللغة الفرنسية وهناك شك في أنه حصل على ليسانس الحقوق .

وكان قاضيا في ايتاى البارود عام ١٨٩٥ .. بينما كان محمد علام وكيلا للنيابة .. واسماعيل صدقى مساعد نيابة .

واسماعيل صدقى هو الذى أصبح بعد ذلك رئيسا للوزارة ومحمد علام صار وزيرا للزراعة في عهد صدقى .

أسندت اليه وزارة العدل ٩ أشهر في عام ١٩٢١ في وزارة عدلى يـ
باشا .

ثم عهد اليه اسماعيل صدقى بوزارة العدل مرة أخرى عام ١٩٣٠ .
نقله صدقى من وزارة العدل ليكون وزيرا للخارجية .. وتولى رئـ
الوزارة بالنيابة عندما سافر صدقى الى أوربا في اجازة .

في تلك الفترة بدأ يحيى باشا يتطلع لاول مرة الى كرسـ
الرئاسة .

ونشأت عدة مشكلات بين صدقى ويحيى الذى كان يـ
تصرفات صدقى المالية ويشك فيها .

وأخيرا قامت الأزمة الضخمة بينهما .

عذب مأمور مركز البدارى « اسيوط » الاهالى فقتله اثنان منهم
انتقاما .

وقضت محكمة الجنايات باعدام المتهم الاول والاشغال المؤ
للثانى .

وايدت محكمة النقض الحكم .

ولكن الحيثيات قالت أن تصرفات رجال البوليس اجرام في اجرا
وأن المأمور القتيل عذب الناس .

وأوقف وزير الحقانية ــ العدل ــ على ماهر باشا تنفيذ الاعدا
وخفف الاحكام .. وأراد أن يتخذ اجراءات قوية ضد السلطات الادار
المسئولة . ولكن صدقى عارض ذلك لان فيه هدما لاجراءات القمع التـ
يقوم عليها نظام الحكم .

ووقف عبد الفتاح يحيى مؤيدا لعلى ماهر

وحاول صدقى أن يساوم الوزيرين ففشل ..

وتردد الوزيران في الاستقالة ·

فقرر اسماعيل أن يكون البادىء بطرد على ماهر وعبد الفتاح يحيى ·· وفعلا ·· استقال صدقى واعاد تشكيل الوزارة دون أن يدخل فيها عبد الفتاح يحيى ·· أو على ماهر ·

وبذلك أصبح يحيى خصما لصدقى عندما اختاره الملك ليخلفه في رئاسة الوزارة ·

• • •

شكلت الوزارة بأغرب طريقة ·· وأعجبها ··

كان يحيى باشا يصطاف في باريس عندما عرض عليه الملك ـ تلغرافيا ـ الوزارة ·

ووافق عبد الفتاح يحيى ـ تلغرافيا ـ أيضا وأسرع بالعودة الى مصر ليشكل الوزارة وفي طريق العودة قام الملك أحمد فؤاد بتشكيل الوزارة ·· واختار أعضاءها التسعة بينما رئيس الوزراء في طريق العودة من باريس الى القاهرة !

والمجاملة الوحيدة التى قدمها الملك لرئيس وزرائه الجديد انه لم يعلن قبول استقالة اسماعيل صدقى وتأليف الوزارة الجديدة الا مساء يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٣٤ ·· أى يوم وصول رئيس الوزراء الى مصر ·· حتى يظن الناس أن رئيس الوزراء له دور ·· أى دور !

وقد أقر رئيس الوزراء هذا كله ··

ووافق على قبول الوزراء زملاء له وهو يعلم انهم لا يتطلعون اليه كرئيس لهم بل يتطلعون الى الملك لانه اختارهم ·· وهو ـ وحده ـ يرعاهم !

وحفل تشكيل هذه الوزارة ·· بما هو أعجب ·· وأغرب !

حظيرة الحزب

كان الملك احمد فؤاد يجلس على عرش مصر

عينه الانجليز سلطانا في ٩ اكتوبر ١٩١٧ ونصبوه ملكا في ١٥ مارس ١٩٢٢ بعد ايام من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .. الشهير ..

قال دافيد كيللى المستشار بمقر المندوب السامى الملك فؤاد ان الملك بدأ حياته ضابطا في الجيش التركى . تلقى تدريبه في ايطاليا وعمل ملحقا عسكريا تركيا فترة من حياته .

وعندما تولى العرش كان قد خبر الحياة .

وظل يحتقر الصفات الثقافية للانجليز والصفات الاخلاقية للسياسيين المصريين . واتيحت لكيللى فرصة لقاء الملك فؤاد عدة مرات كان الملك خلالها يتحدث بصراحة ويعبر عن فكره .

قال له الملك فؤاد :

- لقد درست بعناية الشخصية الايطالية والفرنسية والالمانية ولكنى لم افهم ابدا . ولم اجد معنى ابدا لما يفعله البريطانيون .

وتحدث الملك بمرارة عن الانجليز لانهم فرضوا عليه دستورا وضع على النظام البلجيكى .

وقال احمد فؤاد

- ان المصريين لا يناسبهم الحكم البرلمانى .. ومصالح الانجليز في مصر استراتيجية فحسب فلم لا تتركوننى - اى الانجليز - احكم مصر كما اريد لانى اعرف واتقن هذه المهمة .. ولا تتدخلوا في شئون مصر

الداخلية . وانا مستعد ان اترك لكم جميع المصالح الاستراتيجية والمواصلات الامبراطورية !

وصف دافيد كيللى الملك فقال انه اصيب برصاصة في حلقه قبل ان يصبح ملكا .. ومنذ ذلك الحين ، كلما غضب او ثار فانه يسعل سعالا غريبا مثل نباح الكلب يفزع من يسمعه لاول مرة .

وقد جمع الملك عدة ملايين من الجنيهات الاسترلينية واستغل جانبا من رزقه لاقامة نظام ـ للمخابرات ـ خاص به .

وهو ـ الملك ـ رجل اعمال ناجح ، كانت زهور الحدائق الملكية تباع ـ بامره ـ في المحلات العامة !

• • •

وقد ارغم الانجليز الملك على اصدار الدستور عام ١٩٢٣ .

ولكن اسماعيل صدقى الغى هذا الدستور بعد ان تولى رئاسة الوزارة واصدر دستورا جديدا عرف باسم دستور ١٩٣٠ .

والدستور الجديد يعطى للملك صلاحيات واسعة وسلطات تكاد تكون مطلقة .

وكان الشعب المصرى كله يعارض دستور ٣٠ ويطالب بالغائه والعودة الى دستور ٢٣ .

ولكن عبد الفتاح يحيى الذى تولى الوزارة مع صدقى في ظل دستور ١٩٣٠ قال للملك في خطاب تشكيل الوزارة .

« كان لى شرف الاشتراك في وضع اسس النظام الحاضر والسهر على تنفيذه حتى استقر نهائيا . وستسير وزارتى في الطريق نفسه » .

ومن هذه الكلمات يتضح ان يحيى باشا سيحكم في ظل دستور ١٩٣٠ الذى تعارضه معظم الاحزاب المصرية ·

• • •

كان في مصر ٥ احزاب

اولها « الوفد » ورئيسه مصطفى النحاس تولى رئاسته بعد وفاة سعد زغلول عام ٢٧ وكانت اخر مرة تولى فيها النحاس الوزارة عام ١٩٣٠ واستقال بعد فشله في الوصول الى معاهدة مع الانجليز في مفاوضاته مع ارثر هندرسون وزير الخارجية البريطانى عام ١٩٣٠ ·

ومن اشهر رجال الحزب سكرتيره العام مكرم عبيد ·

وكان الوفد هو اقوى الاحزاب المصرية يضم اغلبية الشعب · ويصر على عودة دستور ٢٣ قبل المعاهدة ·· وقبل الجلاء ·

والحزب الثانى هو الاحرار الدستوريون الف برئاسة عدلى يكن باشا سنة ١٩٢٢ ورأسه بعد ذلك محمد محمود باشا الذى استقال من الوزارة عام ١٩٢٩ بعد ان عطل الدستور وحكم بالارهاب وعرف عهده باسم « حكم اليد القوية » ·

وبعد خروج الحزب من الوزارة اعلن تمسكه بالدستور وطالب بعودة دستور ١٩٢٣ ·

والحزب الثالث هو « حزب الشعب » الفه صدقى باشا في نوفمبر ١٩٣٠ ليكون سندا له في البرلمان ·· وقد قاطع الوفد الانتخابات التى جرت في ظل دستور ٣٠ ··· وبهذه المقاطعة ، وبتزوير الانتخابات ، استطاع حزب الشعب ان يحصل على الاغلبية في مجلس النواب له نحو ٨٠ مقعدا من ١٥٠ هم مجموع اعضاء المجلس ·

وكان اسماعيل صدقى رئيسا لحزب الشعب عندما استقال من رئاسة الوزارة ·

والحزب الرابع هو حزب « الاتحاد » اوعز الملك فؤاد بتأليفه عام ٢٥ فهو حزب الملك ولكنه كان حزبا بلا فاعلية ، وبلا مؤيدين ، وبلا انصار عدا بعض الانتهازيين ·

وكان رئيسه يحيى ابراهيم باشا ·

اما الحزب الخامس فهو الحزب الوطنى الذى الفه مصطفى كامل باشا وكان حزبا مثاليا لا يؤمن بمفاوضة الانجليز ·· ويرى ان تكون المفاوضة بعد الجلاء · وكان زعيم الحزب ـ حافظ رمضان باشا · وهو زعيم المعارضة ·· في مجلس النواب ·

• • •

هذه هى احزاب مصر عندما عهد الملك احمد فؤاد الى عبد الفتاح يحيى باشا بتشكيل الوزارة ·

• • •

في كتاب المستشار البريطانى دافيد كيللى وعنوانه « القلة الحاكمة » صورة اخرى لنظام الحكم في مصر ··

انه يتكلم عن نفوذ المندوب السامى البريطانى وسلطاته ·

كانت المعارضة ـ باستمرار ـ تلوم المندوب السامى لانه ابعدها عن الحكم ·

وكانت الحكومة ـ على الدوام ـ قلقة تحاول منع المندوب
تأييد المعارضة ..

وكان يكفى ان يعلن المندوب السامى انه لا يوافق ، ا
الحكومة القائمة لتستقيل هذه الحكومة .

ويعرف الشعب المصرى هذه الحقيقة بدليل ان مقر المند
كان يتلقى الشكاوى والعرائض والمطالب من كل الطبقات
من السياسيين والموظفين الذين يريدون مناصب اعلى .. وم
الذين يشكون من منع مياه الرى عنهم بواسطة كبار الملاك

وكان هناك سيل من الزوار المصريين يتدفق دائما على م
السامى .

وموكب المندوب السامى يعكس صلاحياته .

يتقدم هذا الموكب احد رجال البوليس المصرى يست
بخارية « موتوسيكل » يطلق صفارة دائمة ، طول الطر
السيارات والمارة مكانا لركب المندوب السامى ..

وعلى جانبى السيارة اثنان من ركاب الموتوسيكلات
البريطانيين .

وخلف الموكب سيارة برجال البوليس السرى المصريين .

واذا غاب المندوب السامى في اجازة ، فان سمات الموكب
هى لمن يقوم بعمله .

حدث ان قام بعمل المندوب السامى ، سكرتير ، فاعجبه
فذهب يلعب الجولف في نادى الجزيرة وامامه وحو
الموتوسيكلات وخلفه سيارة رجال البوليس السرى الذين ظلوا
وهو يضرب كرة الجولف على امتداد ذراعه البريطانى !

ولقد وضع الملك فؤاد قاعدة هامة لخدمه ..

انهم يرتدون اللون الاحمر ..

ومنع الملك فؤاد الخدم ـ في اية هيئة في مصر ـ من ارتداء هذا اللون وقصره على خدم الملك .

ولكن المندوب السامى رأى ان يميز خدمه ايضا فامرهم بارتداء الملابس الحمراء وفوقها شريط فضى !

• • •

كان البرلمان المصرى المؤلف من مجلس الشيوخ والنواب قائما في سبتمبر ٣٢ عندما عهد الملك احمد فؤاد الى عبد الفتاح يحيى بتشكيل الوزارة ..

ولكن البرلمان كان في اجازة صيف .

والوزارة الجديدة يجب ان يؤيدها البرلمان ولذلك كان امام الملك خياران ،

الاول ، ان يحل مجلس النواب .. والدستور يعطيه هذا الحق

الثانى ، ان يؤيد المجلس الوزارة الجديدة

وهنا تذكر عبد الفتاح يحيى انه كان نائبا لرئيس حزب الشعب وانه استقال منه في يناير الماضى ـ اى يناير ١٩٣٢ ـ وان استقالته لم تقبل .

• • •

بدأت المشكلة الكبرى بين الملك وعبد الفتاح يحيى من ناحية وصدقى باشا من ناحية اخرى يوم وصل عبد الفتاح يحيى من باريس !

شكلت الوزارة من ٩ وزراء عدا رئيسها الذى تولى وزارة الخارجية ايضا .. اما باقى الوزراء فهم :

احمد على باشا للحقانية

ومحمد نجيب الغرابلى للاوقاف

ومحمد حلمى عيسى باشا للمعارف العمومية

وابراهيم فهمى كريم باشا للمواصلات

ومحمود فهمى القيسى باشا للداخلية

وعلى المنزلاوى بك للزراعة

وصليب سامى بك للحربية والبحرية

وعبد العظيم راشد باشا للاشغال العمومية

وحسن صبرى بك للمالية

وبين اعضاء الوزارة التسعة نجد خمسة من وزراء اسماعيل صدقى هم احمد على باشا ومحمد حلمى عيسى باشا وابراهيم فهمى كريم باشا ومحمود فهمى القيسى باشا وعلى المنزلاوى بك .

واستبعد من الوزارة الجديدة بعض وزراء صدقى واهمهم محمد شفيق باشا وزير الاشغال الذى رشحه صدقى ـ عند استقالته ـ رئيسا للوزراء .

وكان استبعاده نتيجة لرغبة كل من زكى الابراشى باشا ورجل الاعمال احمد عبود باشا . لان هذا الوزير النزيه ـ كما قال المندوب السامى في تقريره ـ عقبة . غير مناسبة . لمخططات عبود ـ اى مقاولاته ـ في وزارة الاشغال !

واستبعد من الوزارة ايضا محمد علام باشا رجل اسماعيل صدقى وامين صندوق حزب الشعب .

ودخل الوزارة اثنان من اعضاء حزب الشعب دون تشاور مع رئيس الحزب وهما على بك المنزلاوى وزير الزراعة وابراهيم فهمى كريم باشا وزير الاشغال . وهما وزيران تآمرا على صدقى اثناء غيابه للعلاج في اوربا .

واختير لوزارة الاشغال عبد العظيم راشد باشا رجل الملك الذى يلائم عبود باشا .

واختار الملك في هذه الوزارة رجاله .

بين الوزراء نجد بعض الوفديين الذين استمالهم القصر بالمناصب .. مثل حسن صبرى بك الذى كان وفديا ثم اصبح عضوا في مجلس الشيوخ ونائبا لرئيس المجلس .

وكانت امنية حسن صبرى بك ان يصبح وزيرا فتقرب الى القصر ..

ورغب في ان يكون وزيرا للخارجية ولكن اسندت اليه وزارة المالية . لان يحيى باشا كان وزيرا للخارجية من قبل .. ويحب ان يحتفظ بهذه الوزارة .

وظل حسن صبرى يتقلب - بعد ذلك - في المناصب الوزارية حتى اختاره الملك عام ١٩٤٠ رئيسا للوزارة .

وبين وزراء يحيى باشا نرى نجيب الغرابلى باشا وزيرا للاوقاف .

وكان الغرابلى عضوا في الوفد ثم اختلف مع مصطفى النحاس باشا وانشق عن الوفد .. وهذا سر تعيينه .

وبين الوزراء حلمى عيسى باشا احد رجال الملك ضد سعد زغلول قبل عشر سنوات . وقد عين وزيرا للمعارف وهى نفس الوزارة التى تولاها في عهد صدقى .

واراد عبد الفتاح باشا ـ في اخر لحظة ـ ضم على ماهر للوزارة ٠

ولكن على ماهر اراد ان يعود وزيرا للعدل كما كان في وزارة اسماعيل صدقى

وخشى عبد الفتاح باشا ان يعتبر ذلك لطمة على وجه صدقى .. وهو لا يريد ان يبدأ عهده بتحد صارخ لصدقى باشا !

ومن ناحية اخرى لم يكن الملك راغبا في دخول على ماهر الوزارة فقبل رئيس الوزراء ان يستبعد على ماهر من الوزارة !

عاد المندوب السامى السير برسى لورين الى مصر ليجد ان الوزارة قد تغيرت وصديقه وحنيفه صدقى قد استقال .. والجميع ينتظرون قدومه ليستعينوا به ... او ليضمنوا حياده .. وليعرفوا الموقف الذى سيتخذه في مواجهة هذا التغيير .

وكانت سياسة بريطانيا منذ اواخر عام ١٩٢٩ هى الحياد في الشئون الداخلية المصرية ٠

واكدت بريطانيا هذه السياسة وابلغتها لمصر رسميا في ٤ يوليو ١٩٣٠ وقالت انها لن تنصر طرفا على طرف ..

ومعنى ذلك انها تترك للملك فؤاد ان يحكم مصر على هواه

وفعلا ..

حكم الملك في ظل تعطيل الدستور في عهد محمد محمود

واجرى انتخابات حرة في عهد عدلى يكن

والتزم بالدستور مع مصطفى النحاس ..

وغير الدستور وبدله باخر مع اسماعيل صدقى ..

والآن جاء برسى لورين من لندن

ولم يكن احد في مصر يعرف التعليمات التى جاء بها المندوب السامى ..

ويلتقى المندوب السامى بابطال الازمة الاربعة

١ - الملك

٢ - عبد الفتاح يحيى باشا

٣ - اسماعيل صدقى

٤ - محمد زكى الابراشى

ويبلغ السير بيرسى لورين الجميع : عبد الفتاح يحيى . واسماعيل صدقى وزكى الابراشى ممثل الملك بان موقف المندوب السامى سيظل على ما كان عليه .. اى عدم التحيز في الشئون الداخلية . وعدم الارتباط باية حركة ضد الحكومة الجديدة التى تتولى منصبها طبقا للدستور وموافقة الملك .. واخيرا البقاء على الحياد !

وبهذه الطريقة حدد المندوب السامى هدفه وهو انه يضحى بصدقى باشا ... ويتعامل مع عبد الفتاح يحيى باشا .

ولكن في نفس الوقت يقول السير برسى لزكى الابراشى باشا :

- ان لدى الملك احمد فؤاد رغبة واضحة في سحق صدقى سياسيا .

ولا يمكن ان اكون طرفا في مثل هذه المناورة .. بل انى اعتبرها حمقاء .

قال الابراشى باشا :

- ابدا .. ان كل ما يتمناه الملك الا تشجع - انت - صدقى على مهاجمة الحكومة الحالية .. مستندا الى تأييدكم .

قال المندوب السامى :

- قل للملك ان يطمئن تماما .

ويكتب السير برسى للندن قائلا :

« ان السراى كانت حذرة خشية ان اشجع صدقى جعل موقف يحيى باشا غير محتمل .. وذلك نظرا للته الطويل بيننا وبينه .

اما عبد الفتاح يحيى فكان يأمل ان امارس نفوذا معن على كل الاطراف لتمكين حكومته من تجربة حظها .

ولكن صدقى خاف ان اذعن للنية في اضطهادهم وتشتي من قبل السراى » .

ويقول لورين :

« آمل ان تكون لغتى فعالة في تبديد المخاوف كلها ..

سيستمر مقر المندوب السامى عنصرا له اهمية رئيسية في السيا الداخلية المصرية » .

وبهذه الطريقة بقيت دار المندوب السامى قبلة الجميع الملك ورئيس الوزراء الحالى .. ورئيس الوزراء السابق ..

كلهم يلتمسون الرضى .. وكلهم يرجون الا يستعين خصوم بالمندوب السامى فتسقط الحكومة او يشتت انصار الحكومة السابقة .

وظل المندوب السامى مركز دائرة السياسة المصرية كلها للذي يحكمون .. والذين يعارضون .. وقبل هؤلاء جميعا الملك !

• • •

ان الملك لم يستشر صدقى زعيم الحزب صاحب الاغلبية في البرلما .. في تشكيل الوزارة وعبد الفتاح يحيى لم يستشر رئيسه في الحزب عندما دعى لتشكيلها .. او عندما قبلها .

واراد صدقى ان يحارب الحكومة بواسطة حزب الشعب باعتبار ان له الاغلبية في مجلس النواب .

وظن صدقى ان بامكانه الحفاظ على ولاء الحزب لانه رئيسه ومؤسسه

بدأ صدقى بصفته رئيسا للحزب هجومه على الوزارة الجديدة صباح يوم ٢٧ سبتمبر .. اى قبل ان يذاع التشكيل الرسمى لاعضاء الحكومة .

قال اسماعيل صدقى :

« .. كان يحيى باشا نائبا لرئيس الحزب ثم استقال ..

ولست ادرى ما اذا كان يعتبر نفسه شعبيا - اى منتسبا لحزب الشعب - ولكن حزب الشعب لم يعهد الى احد من اعضائه بقبول رئاسة الوزارة ...

ومن هذه الكلمات يتضح ان صدقى يهدد بسحب تأييد نوابه لرئيس الوزارة الجديد .

واراد صدقى ان يخفف من وقع كلماته فاضاف :

« هذا لا يمنعنى من القول بان حزب الشعب يعرف في يحيى باشا اللياقة والوطنية » !

وفي اليوم التالى - ٢٨ سبتمبر - بعد صدور المرسوم الملكى بتشكيل الوزارة نشرت « جريدة الشعب » الناطقة باسم الحزب بيانا من رئاسة الحزب جاء فيه

« حضر الى منزل صدقى باشا كل من ابراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك وعرضا على دولته امر ترشيحهما للاشتراك في الوزارة الجديدة طالبين موافقته .

وقد افهمهما دولته ان دخولهما الوزارة لا يحقق تمثيل حزب الشعب تمثيلا كافيا ولا يوافق على اشتراكهما في الوزارة كممثلين للحزب .

وبعد هذه المقابلة أكدا انهما مصممان على الوزارة
ولذلك قرر دولة صدقى باشا اعتبارهما متخلين عن عضوية حزب الشعب .. لانه مفوض من مجلس ادارة الحزب وهيئته البرلمانية » ٠
وبذلك اصبحت الازمة بين صديقى الامس - صدقى ويحيى - خصومة علنية ٠

• • •

حاول عبد الفتاح يحيى مصالحة اسماعين صدقى خوفا من ان يصبح - يحيى - تحت رحمة السراى تماما وليضمن تأييد صدقى وانصاره فذهب يزوره في بيته ٠

ولكن صدقى مدفوعا برغبته في الانتقام اصدر يوم ٣٠ سبتمبر بيانا قال فيه :

« شرفنى رئيس الحكومة بالزيارة وطلب الى ان اعتبر ان وزارته شعبية لان اثنين من اعضائها شعبيان ولان دولته نائب رئيس حزب الشعب

افهمت دولته ان الهيئة الشعبية متى عرفت انه يود العودة الى حظيرة الحزب بعد ان استقال منه فانها لا تتأخر عن الترحيب بمقدمه ٠

.. أما أن تصبح الوزارة شعبية فهذا ما لا يقره الحزب لان اللون الحزبى للوزارة لا يتحقق بتشكيلها الحاضر .

وعرف ان صدقى طلب ضم محمد علام باشا امين صندوق الحزب الى الوزارة ولكن يحيى باشا رفض .

• • •

ضاق يحيى باشا بتصريحات صدقى فرد عليها ..
قال للصحف .. مستنكرا .. وفي دهشة ،
« من قال انى تركت الحزب .. حتى يرحب بعودتى اليه .. لقد استقلت من الحزب .. ولكن استقالتى لم تقبل »

● ● ●

ولم تجد صحيفة الديلى ميل البريطانية ما تقول تعليقا على وزارة يحيى الا هذه الكلمات « ان هذه الوزارة مؤقتة .. ولكن الشىء المؤقت في مصر ـ هو الذى يستقر .. ويدوم . !

هاملت

أصبح على حزب الشعب أن يختار ..

هل يؤيد رئيسه اسماعيل صدقى ضد نائب رئيسه عبد الفتاح يحيى باشا فيحل الملك البرلمان ..

أم يتفق مع رئيس الوزراء الجديد .

وصف الكاتب الصحفى محمد زكى عبد القادر .. ما جرى في تلك الايام فقال :

« أخذ نواب صدقى باشا وحواريوه ينصرفون عنه واحدا واحدا . ويلوذون بالرئيس الجديد عبد الفتاح يحيى باشا .

كان صدقى باشا يظن أنه اقام نظاما وحزبا ووضع دستورا . وأنشأ مجلسا للنواب له فيه الاغلبية . ظن . أو لعله اعتقد . أنه زعيم الاغلبية وأنه لا بد من تأييده للحكومة حتى تبقى في مناصبها لكن الحكومة لم تكن في حاجة إلى تأييده ولا إلى برلمانه . كانت قادرة أن تأخذ نوابه وبرلمانه وحزبه . كما أخذت منه رياسة الحكومة .

ومر صدقى باشا بمحنة مرة قاسية أليمة . بدأ بالكأس التى أذاقها للناس .. رأى البناء الذى شاده يتهاوى شيئا فشيئا .

رأى النواب ينفضون من حوله نحو المشرق الجديد .

ورأى عبد الفتاح يحيى باشا النواب يهرعون اليه وينضمون تحت لوائه . دون أن يفعل شيئا . ودون أن يبذل جهدا .. كان يكفى أنه رئيس الحكومة . حتى يتحول الموكب كله اليه .

ان النواب كانوا يعرفون من حقيقة الاوضاع . ما يجعلهم يؤمنون أن صدقى باشا ذاته ليست له قيمة شعبية ولا سياسية وأن كل ما كان

له أنه رئيس حكومة . وقد زالت عنه رياسة الحكومة فزال عنه كل شيء .

وقال القيسى باشا وزير الداخلية . وقال زكي الابواشى باشا ناظر الخاصة الملكية تعليقا على حركة النواب الموالين لصدقى باشا « دبور زن على خراب عشه » .

والمعنى مفهوم .. أعنى أن هؤلاء النواب لو نجحوا في مسعاهم . وظل صدقى باشا رئيسا لحزب الشعب . وعارضت أغلبيته ـ في مجلس النواب ـ حكومة عبد الفتاح يحيى باشا فلا حل إلا حل مجلس النواب وخسارة النواب مراكزهم . أعنى خراب . العش . الذى هو مجلس النواب .

وكان النواب اذكى من أن يقعوا في هذه الغلطة .

• • •

تقدم ٣٠ عضوا بطلب إلى صدقى باشا لبقاء الوزيرين ابراهيم فهمى كريم والمنزلاوى في الحزب فاضطر صدقى إلى أن يجمع الهيئة البرلمانية يوم ٢ أكتوبر ـ أى بعد ٥ أيام من تأليف الوزارة ليصدر قرارا ببقاء الوزيرين في الحزب .

واضطر صدقى للخضوع تماما في هذا الاجتماع .

أعلن أنه يرحب بعودة دولة يحيى باشا إلى حظيرة الحزب ويؤيد الوزارة .. ويبتلع ـ أى صدقى ـ كرامته !!

ولم يجد علام باشا أمين صندوق الحزب ووزير الزراعة السابق ما يفعله ردا على استسلام صدقى إلا أن يستقيل من الحزب !

• • •

وبدأ عبد الفتاح يحيى ووزراؤه يترددون على مقر الحزب فيستقبلهم النواب والشيوخ بالهتاف والتصفيق .

واراد صدقى أن يناور وان يقنع الملك ورئيس الوزراء بقوته فقدم ـ صدقى ـ استقالته من رئاسة حزب الشعب يوم ٥ نوفمبر ١٩٣٣ على أساس سوء حالته الصحية ٠

واجتمع مجلس ادارة الحزب بعد ٥ أيام ـ يوم ١٠ نوفمبر ـ وقرر بأغلبية ٤٢ ضد ٣٣ رفض الاستقالة فسحبها ٠

وكان السبب على حد تعبير زكى عبد القادر « أن المأساة لم تخل من لمحات وفاء هنا أو هناك » ٠٠

وان فريقا قليلا من النواب شعر بأن تحولهم من صدقى إلى يحيى ، فيه ما فيه من مهانة وذل ، فحاولوا أن يحولوا دون المأساة ..

• • •

بدأ الخلاف بين يحيى باشا وصدقى باشا يتصاعد تدريجيا ٠٠

وتعمد الملك والابراشى اهانة صدقى ٠٠

وكان صدقى يرد

وانحدرت الاهانات المتبادلة إلى لغة غير مهذبة اطلاقا ٠

وبدأت حملة عنيفة ضد صدقى بايعاز من الملك تتهمه بمخالفات مالية متعددة واستاءت الحكومة من مناورات صدقى فاستمرت تحمل بعنف على رئيس الوزراء السابق ٠

وتدخل القصر ـ لممارسة الضغوط على شركات متعددة ـ لترفض عودة صدقى لمجالس ادارات هذه الشركات ٠٠٠ وهى المناصب التى اضطر صدقى لتركها عندما عين رئيسا للوزارة ٠٠٠

وكان صدقى يشغل منصب الرئيس وعضو مجلس الادارة في ١٢ شركة قبل توليه الوزارة !

ونظمت الحكومة عدة اجتماعات سياسية لمهاجمة صدقى ٠٠ الذى رد بعقد اجتماعات مماثلة ضد الحكومة !

وبدأ السباق بين الحكومة وصدقى للاستيلاء على حزب الشعب واستخدمت الحكومة في هذا السباق كل صنوف الضغط الادارى والتهديد بحل مجلس النواب ٠

وفي ٧ ديسمبر اى بعد ٨٦ يوما من استقالة صدقى من رئاسة الوزارة بعث بخطاب قصير إلى رئيس مجلس النواب يبلغه فيه استقالته من مقعده كنائب ٠

وفي نفس الوقت كتب إلى عبد الفتاح يحيى ـ بصفته نائب رئيس حزب الشعب ـ يقول ان استقالته من مجلس النواب تحتم عليه الاستقالة من رئاسة حزب الشعب ٠

ولم يذكر صدقي باشا ان دلك يرجع لاسباب صحية حتى لا يخفف من وقع الاستقالة ٠

وقبلت استقالة صدقى فورا من رئاسة حزب الشعب وأنتخب عبد الفتاح يحيى مكانه ٠

قال الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس تحرير جريدة السياسة :

« انفض أعضاء حزب الشعب جميعا من حول منشئه ٠

واذا صدقى باشا يجد نفسه وحيدا لا يؤيده أحد ٠

ولا يجد من يعتمد عليه إلا نفسه ٠

بل لقد اختار الحزب عبد الفتاح يحيى باشا لرياسته . وأن شئت فقل ان عبد الفتاح باشا اختير لرياسة الحزب كما اختير لرياسة الوزارة . فهرع اليه الاعضاء الذين تولتهم الحيرة يوم استقالة صدقى باشا . وجعلوا يتساءلون :

ـ إلى أين يولون وجوههم ؟ .

ولم يكن عبد الفتاح يحيى باشا ليخدع نفسه بشيء من هذا ٠

ذهب اليه جماعة من اعضاء الحزب يتحدثون في أمر من الامور على نحو لم يعجبه فصاح بهم كي يدعوه وشأنه ؟ فهو يعلم كيف انضموا إلى الحزب . وكيف ناصروه في انتخابه لرياسته .

ولم يجد هؤلاء الاعضاء ما يجادلون به الرجل . ولم يفكر أحد منهم ترك الحزب مخافة ما قد يترتب على ذلك في جاهه ومصالحه .. .

ولا يوجد ما يعبر عما جرى من اعترافات رئيس تحرير جريدة حزب الشعب ...

قال :

« تم الاستيلاء على الحزب .. جاء يحيى باشا إلى داره .

جلس على نفس المكتب الذى كان يجلس عليه صدقى باشا .

واجتمع حوله نفس النواب الذين كانوا يجتمعون حول صدقى باشا .

وقد رأيت عبد الفتاح يحيى باشا في زيارته الأولى للحزب .. رجلا طويلا أنيقا يضع نظارة على عينيه مترفعا في نظرته وسمته .. قليل .. الكلام .. وربما كان قليل التفكير أيضا .. ابن ذوات من الدرجة الأولى .

لست أدرى كيف أصبح رئيسا للوزارة . ولست أدرى كيف حاول أن يلبس ثياب صدقى باشا ويرثه في حزبه وجريدته وسياسته ودستوره .

نعم قال عبد الفتاح يحيى باشا في خطابه إلى الملك انه يلي الحكم على أساس دستور ١٩٣٠ أعنى دستور صدقى باشا الذى اشترك .. عبد الفتاح باشا . في وضع أسس النظام الذى انبثق عنه حتى أصبح ثابتا وطيدا مستقرا .. وكان واضحا تماما أن يحيى باشا لم يشترك في ارساء دستور سنة ١٩٣٠ . لا في قليل ولا في كثير ..

صحيح أنه كان وكيل الحزب منذ تأسيسه . ولكنه لم يكن عاملا

لا في الوكالة ولا في عضوية الحزب ولا في النظام الذى أنشأه صدقى باشا ..

وكان واضحا أيضا أن نظام سنة ١٩٣٠ لم يثبت ولم يستقر .. وكان واضحا أن صدقى باشا استقال لأن القصر لم يصبح راضيا عنه .

وأن عبد الفتاح يحيى باشا جاء إلى الحكم لا لأن أغلبية البرلمان معه . ولكن لأن القصر يريده أن يكون رئيسا للوزارة .. .

• • •

جاءت المعركة الفاصلة بين أصدقاء الامس وخصوم اليوم وهى انتخاب رئيس مجلس النواب .

ورئيس مجلس النواب ـ في مصر ـ ينتخب سنويا .

وقرر صدقى أن يرشح نفسه لرئاسة المجلس تحديا للحكومة وايمانا منه بأن حزب الشعب معه .. والاغلبية البرلمانية ستؤيده ..

وقررت الحكومة تجديد ترشيح توفيق رفعت باشا رئيس المجلس .. الذى كان نائبا عاما سنة ١٩١٧ .

وتوفيق رفعت كان وزيرا للمعارف ١٠ أشهر عام ٢٠ فقرر حينئذ اتخاذ اجراء عنيف ضد مظاهرات الطلبة .

ونقل ـ في وزارة نسيم باشا ايضا ـ إلى وزارة المواصلات مدة شهرين

ثم عاد لوزارة المعارف في عهد يحيى ابراهيم عام ٢٣ لمدة ١٠ أشهر

وعندما تولى أحمد زيور باشا رئاسة الوزارة اختاره وزيرا للتعليم ١٤ شهرا ثم نقله ليشغل منصب وزير المواصلات ٣ أشهر ومنها للاوقاف ٦ أشهر .

وهو حاصل على ليسانس الحقوق من فرنسا .

وهو عضو في حزب الاتحاد .. الذى يدين بالولاء للملك .. فهو

رجل الملك .. ولكنه رجل الانجليز أيضا كما تقول تقارير المندوب السامى .

واختاره بعد ذلك ـ حسن صبرى باشا ـ وزيرا للتموين عام ١٩٤٠ .

● ● ●

أعلنت الحكومة ـ بكل الطرق ـ عزمها على ضمان انتخاب توفيق رفعت .

ورأى صدقى ما جرى له في رئاسة حزب الشعب .

ورأى الباشا الجديد يجىء بركبه ليتسلم ـ منه ـ التركة !

ورأى أغلبية النواب يختارون يحيى باشا رئيسا للحزب فأدرك أنه لن يفوز برئاسة مجلس النواب .

ورفض صدقى أن يتراجع علنا .. بل أراد أن يغطى انسحابه .

بعث إلى يحيى باشا :

« منذ الامس . تواترت لدى الانباء . بأن حملة شديدة توجه من حضرات المديرين ومن موظفين آخرين . كبارا . وصغارا على حضرات النواب الشعبيين .

وسدى هذه الحملة ولحمتها التهديد تارة والترغيب تارة . وغايتها أن تصيب هدفين معا .

الأول دفع حضرات النواب . إلى حضور حفلة شاى ستقام في الغد . بدار أحد أعيان الاقاليم .

والثانى ترغيبهم عن قبول دعوة الغداء . التى دعوتهم اليها بمنزلى في الغريب

والامر بالغ الخطورة لأن التدخل بين النائب وحزبه يمثل الاساليب التى اتصل بنا خبر الكثير منها ليس إلا إفتئاتا صارخا على

التقاليد الدستورية وعلى الحرية المكفولة بالدستور ..

واستمرت الحكومة تهدد النواب بحل مجلس النواب فاضطر صدقى إلى أن يتراجع للمرة الثانية ·

أصدر بيانا :

« لم أرشح نفسى لرياسة مجلس النواب · وانما تمسك لى بها رهط كبير منهم بحسبانها حقا طبيعيا من حقوق حزب الشعب . وبالنظر إلى ما هناك من تضامن بين حزبى الشعب والاتحاد ...

وبما أن الامر وصل إلى تصرفات لبعض الموظفين من شأنها أن تلحق ضررا بوحدة الحزب وأن تؤثر في المظهر النيابى في حين أن مسألة الرياسة هى مسألة ثانوية من حيث قيام النائب بواجبه النيابى. ومن حيث عدم تأثيرها في مقام النواب ·

لذلك

جئت بهذه الكلمة راجيا من حضرات نواب حزب الشعب ألا يتمسكو بترشيحى لرئاسة مجلس النواب ... »

وبانسحاب صدقى !

فاز توفيق رفعت برئاسة مجلس النواب ..

• • •

حثت الحكومة النواب على قبول استقالة صدقى كنائب

وللمرة الثالثة يتراجع صدقى

أرسل إلى توفيق رفعت الكتاب التالى ،

« اطلعت اليوم بجرائد الصباح على تصريحات منسوبة لحضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وحضرة صاحب المعالى وزير المعارف ـ

جلمي عيسى ـ قيل انها ألقيت على مسامع حضرات النواب الشعبيين والاتحاديين وفيها النذير . بحل مجلس النواب ، اذا لم تتجه أصواتهم . لناحية معينة عند عرض استقالتى في هذا المساء ٠

ولعلمى أن حل مجلس النواب هو اجراء خطير . لا تلجأ اليه الحكومات الا حين يتعذر التفاهم بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، في اتجاهات الحكم الرئيسية وليس قبول ، أو رفض استقالة نائب من هذه الشئون في كثير أو قليل ٠

ولحرصى من جانب آخر . على استقرار الحياة النيابية التى عملت لها منذ الساعة الاولى بجهد واخلاص طالما شهد بهما النواب المحترمون ٠

ويبدو لى مما أعرفه من شعور حضراتهم نحوى أن عرض استقالتى ربما أثار بين النواب والحكومة خلافات قد تؤدى لما يخالف مقتضيات المصلحة العامة ٠

لذلك رأيت أن أسحب استقالتى من عضوية المجلس حتى لا أعطى فرصة للنيل من النظام الحاضر بشأن هو خاص بى ولا علاقة له بتوجيه السياسة . العامة للبلاد ٠

• • •

اكتفت الحكومة باصدار بيان قالت فيه

« ان دولة صدقى باشا فشل في مناوراته السابقة

وكان يتوهم أنه يستطيع أن يحمل غالبية أعضاء مجلس النواب على التمسك بعضويته حتى يتسنى له ان يقول بعد ذلك ٠

انه نزولا على ارادتهم سحب استقالته » !

• • •

بدأت الحكومة تنشر فضائح صدقى المالية واهمها مشروع كورنيش الاسكندرية الذى قام بتنفيذه المقاول دانتمارو ٠

وقالت الحكومة ان عملية الكورنيش لم تطرح في مناقصة علنية وانما أرسيت ـ خفية ـ على دانتمارو .. وان التكاليف فاقت تقديرات بلدية الاسكندرية ٠

وقالت ان صدقى كان خاضعا لنفوذ هنرى نوس بك وللمصالح البلجيكية التى يرتبط بها نوس ٠

وهاجمت صدقى في كفاءته المالية فقالت انه استخدم أموال الحكومة ، وقامر على صفقات القطن ٠ ولم تدر هذه الصفقات ربحا على الدولة ..

واشترى بها سندات البنك العقارى وتحملت الحكومة خسارة ضخمة ٠

ومضت الحكومة في النكاية بصدقى وازدرائه فأصبح رئيس الحزب الوحيد في مصر ، بل ربما في العالم كله ، الذى هاجمه حزبه بعد خروجه من الحكم ٠

ان الرجل الذى صنع دستور ٣٠ أصبح في صف المعارضة .. بعد أن تخلت عنه صحيفته وحزبه .. واغلبيته ٠

والأحزاب المعارضة ، وفي مقدمتها الوفد ، أصبحت تتجمع لتعصف بالوزارة وبالدستور ٠

• • •

ويرى المندوب السامى أن هذا كله أشبه بمسرحية ..

قال ،

« الحكم الديكتاتورى ـ بدون صدقى ـ لا قيمة له .. انه مثل رواية هاملت التى ألفها شكسبير بدون شخصية الأمير » ٠

• • •

مرت شهور ثلاثة والوزارة لا هم لها الا المعركة الدائرة ضد رئيس الوزراء السابق ٠

وأظهر مجلس النواب علامات تدل على التمرد والاضراب ٠

ولم يستطع عبد الفتاح يحيى اعادة النواب الى حالة الاذعان التى كانوا عليها أيام صدقى ٠

وهرب عدد من النواب من حزب الشعب ، الذى يرأسه عبد الفتاح يحيى باشا ، الى حزب الاتحاد ، نتيجة لاحساسهم بأن حزب الملك هو أكثر الأماكن أمنا في تلك الظروف ، وأسهل الطرق لنيل المطالب ٠

وكتب السير برسى لورين يوم ١١ ديسمبر ١٩٣٣ في آخر تقرير بعث به الى لندن قبل أن يترك منصبه :

١ ـ أحدثت استقالة صدقى باشا فراغا كبيرا على المسرح الادارى المصرى ٠

ومن خلال الثغرة التى تركها رحيله يبدو القصر ـ الآن ـ ضخما في أعين المصريين على المستوى الرسمى والشعبى بصورة تنذر بالسوء ٠

وربما تكون اللحظة مواتية لبحث المشكلة الهامة التى اثارها اهتمام الشعب وتركيز انتباهه على دور القصر في الادارة المصرية ٠

٢ ـ ما هو اتجاه القصر ، الذى اخشى نفوذه ، رغم تاكيدات عبد الفتاح يحيى الحارة بأنه مستقل ومتحرر من الضغوط غير الدستورية ٠

ان الادارة اتجهت كلها نحو القصر أكثر من اتجاهها نحو رئيس الوزراء الغائب ٠

وأصبح تدخل القصر عاما لدى المسئولين كبارهم وصغارهم ٠

٣ ـ شكل القصر مجلس وزراء قدم لعبد الفتاح يحيى باشا ليرأسه لدى وصوله من أوربا ٠

... ان وزراء يحيى الذين تم تعيينهم بواسطة السراى لا يمكن أن يتطلعوا الا الى القصر للحصول على التعليمات الحقيقية مهما كان ذلك خلافا للاجراءات الرسمية .

وأيا ما يكون تعاطفهم مع رئيس الوزراء .

ورغم ان عبد الفتاح يحيى باشا شخص لطيف الا أنه غير مؤثر وتافه .

وهو على النقيض من صدقى تماما في مقدرته على العمل الشاق .

ومن غير المحتمل أن يكون ملما بما يجرى في مختلف الوزارات التى يتأثر نشاطها غالبا بنفوذ السراى .

٤ ـ كثيرون يعانون من مبادرات الابراشى . لأن ملكا يعيش في العزلة التى يعيش فيها الملك فؤاد لا يمكن أن يأمل في السيطرة على نشاط رجاله المقربين الذين حصلوا على كثير من السلطة أو على النصائح والاراء التى يقدمها اليه أصحاب المصالح حوله .

وليس هناك شك في أن كل المصريين ـ تقريبا ـ يتوقعون ويرحبون بتدخل بريطانيا لوضع حد لتوجيه السراى للاحداث . وهو الوضع الذى يقارنونه بنظام نشأت . وما زالت عدم شعبية الملك فؤاد على حالها لم تتغير .

وبالنظر الى المسئوليات الحتمية الملقاة على عاتقنا بموجب احتلالنا العسكرى وبموجب سيطرتنا على اجزاء أساسية من الجهاز الادارى فقد يصبح لزاما علينا أن نفعل شيئا لإعادة توازن أفضل بين السراى والادارة .

ان هذا التوازن لا يمكن للمصريين انفسهم تحقيقه الا بتكتيكات ثورية تتعارض مع مسئولياتنا في مصر .

وأعتقد أن تصرفنا المعتدل ينبغى أن يتطور تد
جذرة . مع أكبر قدر من المراعاة لمشاعر الملك .

ونظرا لقرب رحيلى فلا يمكننى أن أفعل سوء
الموقف الذى ثار بانسحاب صدقى .

ولا أعتقد أن بامكانى الحكم مسبقا على تقدير .
الخطوط التى نتبعها لاعادة التوازن بين السراى والادارة

وأعتقد أن علينا أن نضع في اعتبارنا أن التدخل
الوزارء . هذا . أو ذاك . ضد الملك قد يتضمن عودة الى
عام ١٩٣٠ . ولهذا يبدو من المرغوب فيه قبل التدخل أن
مدى الالتزامات والارتباطات التى قد يورطنا فيها الت
الحالى وهو عدم التدخل .

٥ ـ وفي اعتقادى أن موقف الابتعاد عن الشئون الدا
ونافعا في المرحلة النهائية .

لقد قوى . أكثر مما أضعف . نفوذ المندوب السا
المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها المندوب السامى ب
تأييده لحكومة معينة .

ومثال ذلك أن حكومة صدقى ـ التى استمرت طو
زعماء المعارضة والصحافة أنها لم تبعد في الحكم الا ب
سقطت ومع ذلك كان المندوب السامى حرا في ممارسة نف
الذى يراه أكثر فائدة .

ولذلك اقترح عدم التخلى عن هذا الموقف بعدم التدخ
مجال ممارسة نفوذنا في الموقف الشائك . الا بعد بح
ولأسباب جوهرية »

• • •

ويهاجم الشاعر حافظ ابراهيم الحياد البريطانى في عدة قصائد قال :

لقد طال الحياد ولم تكفوا ... أما أرضاكم ثمن الحياد

• •

قل للمحايد هل شهدت دماءنا .. تجرى وهل بعد الدماء سلام

• • •

واستسلمت الوزارة للقصر ..

وتحول حزب الشعب ، كما قيل ، الى حزمة من القش لا حول لها ولا قوة .

ولان يحيى باشا قضى حياته موظفا فانه لم يكن شخصية سياسية ذات أهمية .

وكان وجوده استمرارا لنظام غير شرعى قام على انقاض نظام دستورى ارتضته الامة ..

ولكن الانجليز كانوا سعداء بهذا كله .

التقارير التى يبعث بها مقر المندوب السامى قالت « انحكومة يحيى باشا هى حكومة صديقة .. خضعت لنا في كل المسائل الكبرى » .

وفي نفس الوقت عرف الانجليز ، وعرف القصر أن ٣ سنوات ونصفا من عهد صدقى ودستوره وخليفته ـ يجيى ـ لم تغير شيئا في مصر .. وان هذا النظام يفتقر التأييد الشعبى .

• • •

وفي هذا الوقت بالذات مات عدلى يكن باشا احد زعماء مصر الكبار الذى كان خصما لسعد زغلول ولكنه ـ بعد وفاة سعد ـ ظل الشخصية التى يلجأ اليها الشعب والقصر معا في أوقات الشدة والازمات

لتأليف الوزارة .. والاستشارة أيضا .

وبوفاته انتهى عصر الزعماء الكبار الذين سيطروا على الحياة السياسية المصرية خلال نصف قرن .

• • •

قال ينكينى « المندوب السامى بالنيابة » :

« زال النقاب الشفاف الذى كان يغطى حكم السراى .

وأصبح من المستحيل الابقاء ، لاكثر من ذلك ، على مظهر المسئولية الوزارية أو الحكومة الدستورية في ظل الاوضاع السائدة .

وصار التعسف والفساد المتزايدين للنظام غير محتملين ، خصوصا وأننا نحمل مسئولية كل آثامه .

ان النظام يعتمد في استمراره على العناصر البريطانية في قوات الامن العام ، ووجـود جيش الاحتلال البريطانى يجعل من الصعب علينا عدم المبالاة باخضاع الشعب المصرى لهذا الحكم » .

• • •

حاول اسماعيل صدقى ـ للمرة الأخيرة ـ هز نظام حكم عبد الفتاح يحيى داخل البرلمان .

طلب عقد جلسة لمجلس النواب ـ فورا ـ لمناقشة تقرير لجنة طريق الكورنيش الذى وجه نقدا لتصرفات صدقى المالية وارساء العطاء على المقاول دانتمارو .

ورفض هذا الطلب على أساس أن هناك أمورا أكثر الحاحا .

وعلى ذلك قام صدقى بنشر اتهامات عن العلاقة بين وزير المواصلات ابراهيم فهمى كريم باشا وزكى الابراشى ناظر الخاصة والمهندس احمد عبود بالنسبة لعقد انشاء سد جبل الاولياء .

ولكن هذه الحملة الصحفية لم تسفر عن شيء .. واستمر النظام لان سنده كان لا يزال ملكا على مصر !

ووصف الوزير الأمريكى المفوض في مصر بيرت فيش كل الأحداث فقال في برقية رقم ٨٥٨ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٣٣ :

« نظرا للطابع الشاذ للحكم السياسى الذى ساد مصر منذ عام ١٩٣٠ وغياب المعارضة الفعالة في البرلمان . لم يلتزم الملك بالصيغة الدستورية التى لا مغزى لها والتى تدعو لاستشارة زعيم المعارضة في البرلمان وهم اعضاء الحزب الوطنى الذين لا يمثلون أى عنصر ذى قيمة في الحياة السياسية في مصر .

وفوق هذا لم يقم بالتشاور مع النحاس باشا زعيم الوفد أو محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين الذى رفض الاشتراك في الحياة السياسية العادية للبلاد طالما ظل قائما دستور ١٩٣٠ وقانون الانتخابات الجديد الذى يضمن سيطرة التاج على الحياة السياسية للبلاد .

أما الزعيم السياسى الآخر الباقى وهو صدقى باشا زعيم حزب الشعب الذى أقامه لمساندة نظام حكم الملك عام ١٩٣٠ فيبدو أن الملك لم يتجاهل مشورته لاختيار خلفه بل تجاهله يحيى باشا أيضا وهو عضو في الحزب بالنسبة لقبول المنصب .

وفي نفس الوقت أدى العرض المسرحى الذى قام به صدقى باشا وصحيفة الشعب لسان حاله ـ حين عرضوا أنفسهم كرعاة ومدافعين جدد عن طرق الحكم الدستورى ـ الى اتاحة فرصة طويلة للضحك والسخرية من جانب الجمهور .

ورغم أن عدد أعضاء مجلس النواب من حزب الشعب يناهز الثمانين من ١٥٠ عضوا فليس من المتوقع أن يخاطر هؤلاء الأعضاء بحياتهم السياسية القلقة بحجب التأييد عن وزارة يحيى باشا عند

عودة البرلمان الى الانعقاد في ديسمبر حتى لو كانت سلطة الم
قوية بالقدر الذى يلهب ظهورهم للسير في الخط المرسوم لهم ·

وكما كان متوقعا استقبلت الوزارة الجديدة بتعليقات غير
من زعماء الوفد والاحرار الدستوريين والوفديين المنشقين وحدثت
القلاقل الصغيرة من جانب الجمهور على اثر ظهور النحاس ب
الشوارع ·

وأدت التدابير الوقائية التى اتخذها البوليس والسلطات الع
البريطانية الى تجنب حدوث قلاقل عامة خطيرة ·

وفي الوقت الحالى تتركز التوقعات العامة على وصول الم
السامى الجديد سير مايلز لامبسون والمدى الذى يمكن أن يحدثه
لمنصبه من تغيير في الوضع السياسى الذى يميل الى افساح الطريق
متزايد بشأن الموقف الاقتصادى » ·

وبهذه الكلمات الاخيرة اوضح الوزير الامريكى ·· حقيقة م
القوة والنفوذ في مصر ـ قبل الملك وبعده ·· وهو المندوب الس
الجديد السير مايلز لامبسون الرجل الذى قدر له أن يبقى في مصر
سنة منها عامان كمندوب سام و ١٠ سنوات كسفير لبلاده في مصر ·

واستطاع أن يعقد معاهدة ١٩٣٦ وأن يهدد الملك فاروق بالعزل
مرات ·

وتطلعت مصر كلها في قلق الى المندوب السامى الجديد وه
تتساءل :

ـ ما الذى يخبئه القدر ·

مصر .. محمية لمن ؟.

وصل السير مايلز لامبسون الى ميناء السويس في الرابعة من فجر ٧ يناير ١٩٣٤ .. بعد أن توقفت به السفينة القادمة من الصين في ٥ موان آخرها عدن ..

واكتفى لامبسون بأن يدفع « بقشيشا » قدره تسعة عشر جنيها ونصف الجنيه لبحارة السفينة وخدمها عن رحلة بدأت منذ ١٢ ديسمبر

ولأهمية هذا المبلغ لديه فقد سجله في مذكراته !

وليست هذه هى المرة الوحيدة التى يهتم فيها لامبسون بالقروش .. انه كان على الدوام حريصا . أو بخيلا ..

كان في اسكوتلندا في اجازة عندما طلب اليه مجلس التجارة أن يحضر اجتماعا هاما في لندن يناقش العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا .

وأرسلت الخارجية البريطانية الى لامبسون تدعوه للحضور .. فرد لامبسون يطلب معرفة ما اذا كانت الحكومة ستدفع نفقات سفره ذهابا وايابا بين اسكوتلندا ولندن . ولما تلقى الموافقة .. حضر الاجتماع .

• • •

توقفت الباخرة في السويس لحظات لاتمام اجراءات الحجر الصحى ويتسلم لامبسون البريد الضخم الذى جاءه من القاهرة .

وفي الاسماعيلية تعطلت به السفينة ـ عمدا ـ ٢٠ دقيقة حتى يصل الى بورسعيد في الموعد المحدد لاستقباله .. في الخامسة والنصف مساء .

وعندما تحركت به « رانشى » من الاسماعيلية حلقت فوق السفينة سبع طائرات قاذفة ١٥ دقيقة للتحية والترحيب .. ولاثبات أهمية المندوب السامى .. فالطائرات لاتحلق ـ عادة ـ إلا فوق سفن رؤساء الدول ..

وكان المقصود بذلك تأكيد مقام الرجل القادم من مفوضية بريطانيا في بكين .. وأنه الذى يملك مفاتيح الموقف الحقيقية في مصر .

وعلى رصيف ميناء بورسعيد كان يقف السير والتر سمارت السكرتير الشرقى بمقر المندوب السامى ، وبعض الموظفين البريطانيين .. وبعدهم ـ وليس قبلهم ـ حسن فهمى رفعت بك محافظ القنال ومندوب عن شركة قناة السويس وعدد من كبار القادة البريطانيين في مصر .

واستعرض المندوب السامى حرس شرف مؤلف من ٢٠٠ من الجنود الاسكوتلنديين ـ وضخامة العدد ـ تعكس ، مرة أخرى ، أهمية الرجل .

واستقل لامبسون قطارا خاصا ـ لم يتحرك به ـ بل بقى على رصيف الميناء ٣ ساعات .. ليستريح من عناء الرحلة .

وبعد ذلك غادر لامبسون القطار الى القنصلية البريطانية في بورسعيد ليتناول العشاء .. ثم عاد الى القطار مرة أخرى .

وفي طريق الذهاب الى القنصلية والعودة منها كان رجال البوليس المصرى يصطفون على جانبى الطريق .. وسيارتان تتقدمان سيارة لامبسون .. وسيارة ثالثة تتبعه .. ورجال البوليس من راكبى الدراجات البخارية يحيطون به .

وفي مذكراته يقول لامبسون ان القطار كان مريحا .. وقد بهرته روعة الاستقبال ومراسمه .

وينام المندوب السامى في القطار الذى يغادر بورسعيد في السابعة والنصف صباحاً .

وتكون التعليمات لدى السائق الا يسرع في رحلته حتى لاتثير الاهتزازات .. مزاج وأعصاب المندوب البريطانى .. وحتى يصل القطار - أيضا - في الموعد المحدد في القاهرة .. الحادية عشرة صباحا .. بالضبط

• • •

على رصيف محطة السكة الحديد يجد السير مايلز لامبسون استقبالا أفخم وأكثر روعة .

وعشرات من المسئولين يتقدمهم كبير أمناء صاحب الجلالة ملك مصر نيابة عن ملك مصر ، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية عبد الفتاح يحيى باشا ومحمود صدقى باشا محافظ القاهرة ومفتش الجيش المصرى - وهو بريطانى - ، وقائد بوليس القاهرة - وهو بريطانى - ومحافظ البنك الأهلى - وهو أيضا بريطانى - ، ومستشارو الوزارات المصرية من البريطانيين .. وكثير من المصريين .

وتستغرق مصافحة المستقبلين نصف ساعة .. ثم حرس شرف خارج المحطة من راكبى الخيول .. وأخيرا يستقل السيارة .. وتتبعه ، أسرته ، في سيارة أخرى .. الى مقر المندوب السامى .

وبعد أن يستريح اللورد ويتناول غذاءه يخرج مع السكرتير الأول - ينكين - ليقف عند الهرم الأكبر يعقد مقارنة بين حجارته .. وحجارة سور الصين العظيم .. ويفكر ماذا سيفعل في مصر .. وبمصر !

وفي اليوم التالى - مباشرة - يستقبله الملك .

كانت أول ورقة سلمت الى السير مايلز لامبسون في ميناء بور
.. مذكرة أعدها السير والتر سمارت السكرتير الشرقى لدار المند
السامى .. وهو الخبير ـ في دار المندوب السامى .

وفي هذه المذكرة يقترح سمارت .. على المندوب السامى الجد
سياسة أخرى إنه يطلب اليه أن يتحرك .. وأن يتصل بكل ز
المعارضة عدا أربعة فقط من زعماء الوفد المتطرفين ..

قالت المذكرة ،

**١ ـ خلال السنوات الماضية ـ أى في عهد صدقى ـ كان هن
تناقص في اتصالاتنا مع المصريين داخل البلاد على مست
البعثة العالى ، أو على مستوى السكرتارية الشرقية .**

**ونجد أسس هذه العزلة في الطبيعة الشاذة لنظام ح
الأقلية الحالى وفي موقف العزلة الذى التزمنا به .**

وكانت اتصالاتنا مع السياسيين المصريين يساء تفسيرها .

**وأسىء فهم بعض اتصالاتنا بعناصر المعارضة في الأ
الأولى للنظام الحالى .**

**واستغلت ـ هذه الاتصالات ـ بصورة غير مرضية ضد نظ
الحكم (يقصد ضد اسماعيل صدقى) .**

**وحتى لانعرض ذلك النظام للحرج ، وللاهتزاز ، و
نعرض أنفسنا لسوء الفهم فاننا وجدنا أنفسنا بالتدري
نلتقى بعناصر قليلة ثم بعناصر أقل من المعارضة من المعتدل
أو المتطرفين .**

**وكان هناك سبب آخر أيضا وهو قلق عناصر المعارضة
اعتبروه تأييدنا للنظام مما جعلهم أقل رغبة في مقابلتنا .**

٢ ـ وأعتقد أن سعادتكم والسكرتارية الشرقية مستعدون لبناء الاتصالات مع عناصر المعارضة سواء بالمناسبات الاجتماعية مثل الدعوات لحفلات العشاء والغداء وحفلات الشاى .

وفي رأيى يجب على سعادتكم أن تعلنوا أنكم ستكونون مسرورين للقاء أية عناصر مصرية من أى لون سياسى .

وأعتقد أنكم يجب ان تتجنبوا ـ بأى حال ـ الاتصالات مع النحاس ومكرم والنقراشى وأحمد ماهر ، وهم الوفديون الأربعة المتطرفون الا اذا طلبوا مقابلتكم .

وفي هذه الحالة يجب أن ندرس كل حالة على حدة لنقرر ردنا .

وبغض النظر عن اولئك الأربعة فانى لا أرى أية غضاضة في مقابلة أى سياسى آخر .

وبالطبع يجب أن تجدد اتصالاتك مع المصريين الذين يسجلون أنفسهم في دفتر زياراتك .

٣ ـ ولابد أن تستأنف السكرتارية الشرقية رحلاتها للمحافظات وتكون محدودة في البداية ، مع اعطائها ، مظهر المصادفة ،، بصورة أكبر .

٤ ـ ومنذ زيارة لورد لويد ـ المندوب السامى ـ لمحافظة المنيا سنة ١٩٢٧ ـ والتى سببت حملة من الاحتجاج وأسئلة قوية في البرلمان ـ لم يقم المندوب السامى بأية زيارة للمحافظات .

وأرى أن تبدأوا التحرك بين المحافظات بطريقة غير

رسمية وبامكانكم السفر بالسيارات لتجنب صعوبات القطارات الخاصة .

وبامكانكم القيام بزيارات ذات طابع سياحى وانتهاز الفرصة لمقابلة الشخصيات المحلية وحضور حفلات غير رسمية .

ويجب أن يتم ذلك بالتدريج وبحذر .

ويمكن بعد الزيارات الأولى أن تحكموا اذا كان بالامكان الحد منها أو زيادتها .

٥ ـ والأمر المهم أنه يجب أن تكون لنا صداقات شخصية وطيدة مع أكبر عدد ممكن من المصريين من كافة الألوان السياسية .

ولا نريد أن تكون اتصالاتنا محدودة مع خصوم نظام الأقلية الحالى .

نريد أن نكون مركز الاهتمام العام ، وأن تكون أصابعنا في كل مكان من البلاد .

وإذا تغير النظام ، أو عدل ، فمن المهم أن تكون لنا اتصالات مع العناصر الجديدة القادمة الى مسرح الحكم .

وحتى الاتصالات بخصومنا مرغوبة جداً .

إن الخصوم يصبحون أقل عداوة اذا كانت لنا علاقات شخصية بهم .

.. وأن رجلا تناول العشاء معنا يوما من المحتمل أن يصبح أقل ضغينة في اليوم التالى عندما يتعلق الامر بصراع حول قضية سياسية معنا .

٦ ـ ان الاتصالات الشخصية في الشـرق أكثر أهمية وفاعلية مما تفعله الرسائل .

وادعو الى بذل جهود كبيرة للتقليل من الرسائل التى ملات مكاتبنا في السنين الأخيرة والاهتمام بالاتصالات الشخصية ومـن خلالها يمكن انجاز الأمور في الشرق والمهم جدا أن نفعل الأشياء بدلا من أن نكتب التقارير فان التقارير ذات فائدة أكاديمية » .

ويؤشر اللورد كيلرن على هذه المذكرة قائلا :

« ناقشت هذا المشروع مع مستر سمارت ليلة وصولى الى بور سعيد . وأخبرته بذلك .

ودون علمى بأى شىء عن الظروف الداخلية ، فانى استصوبت زيادة الأتصالات وأومن أنها فعالة ..

ولقد قمت بها - باصرار وباستمرار - أثناء عملى في الصين » .

●●●

والغريب في الأمر أن السير مايلز لامبسون خلال الـ ١٢ سنة التى عاشها في مصر نفذ كل ما جاء في هذه المذكرة .. عدا شىء واحد .

إن والترسمات طلب إليه ألا يقابل أحداً من زعماء الوفد ولكن لامبسون اتصل بكل هؤلاء الزعماء بل وصل في تأييد الوفد الى حد الزحف على قصر عابدين بالدبابات ليعين مصطفى النحاس رئيسا لوزراء مصر في حادث ٤ فبراير الشهير .

●●●

تلقى لامبسون عقب وصوله الى القاهرة برقية بعث بها السير

فانسيتارت الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية يبلغه فيح
الحكومة البريطانية من مصر .

وفي هذه البرقية يحذر فانسيتارت من أن مصر كلها :
يكون تغيير المندوب السامى بشيرا بتغيير السياسة .

قالت البرقية :

« من الممكن أن تجد في الآراء التالية فائدة وعو
وصولك .

ولكن ليكن معلوما لديك أننى أتحدث باسمى فقط
الخارجية ليس موجودا في انجلترا .

وفي ضوء الدلائل المتكررة على أنه ينظر في مصر -
عام - الى وصولك على أنه سيكون بداية تغييرات في سب
أو في التوجيه الداخلى للاحزاب السياسية المصرية ،
أقترح عليك ضرورة العودة الى لندن للتشاور
التعليمات من حكومة صاحب الجلالة - بأسرع ما يمكن

وأن تراعى عدم البقاء في القاهرة هذه المرة لفترة
من الوقت اللازم فقط لتسلمك زمام الأمور بدار الم
السامى .

وبالنسبة لهذه الفترة أشعر بأنه كلما كانت اقامتك
كلما كان ذلك أفضل .

ولكن في نفس الوقت من الخطورة ترك تعليقات الـ
الآخر تمر مع اهمالها تماما وينطبق هذا بوجه خاص عل
أجتماع بينك وبين الملك فؤاد .

ومع هذا ربما يكون من الأفضل ان أمكن ذلك (وه
أشك فيه) تأجيل أى لقاء الى ما بعد زيارتك لانجلترا

وفي نفس الوقت قد يروق لك أن تعلم أنه :

١ ـ ليس من الصحيح ، كما يعتقد على نطاق واسع في مصر أن حكومة صاحب الجلالة لديها أى نية للضغط من أجل اقامة حكومة إئتلافية.

٢ ـ إن حكومة صاحب الجلالة ليست لديها حتى هذه اللحظة أى خلاف مع الحكومة القائمة في مصر ـ بصرف النظر عن الدلائل على وجود زيادة في الجرائم الخطيرة ضد الاوروبيين

وان كانت ترى أن معاملة الحكومة الحالية لصدقى غير عادلة وبالتأكيد سخيفة .

ويقع اللوم في هذا بالكامل على الملك فؤاد .. فالضعف الرئيسى في الحكومة الحالية هو أنها تعتبر في نظر الملك فؤاد ـ نفسه ـ حكومة مؤقتة

٣ ـ ان حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا تميل الى الشك في أن الهدف الحقيقى للملك فؤاد اذا استطاع تجنب إصرار الحكومة البريطانية على تكوين الحكومة الائتلافية التى يخشاها ـ هو التخلص من البرلمان على أساس أن معارضة صدقى جعلته غير صالح ، واسناد حكم البلاد الى وزارة برئاسة محمود فهمى القيسى باشا وزير الداخلية الحالى .

وأشعر بالتأكيد أن الحكومة البريطانية ستنظر الى أى تطور من هذا النوع بأكبر قدر من الازدراء باعتباره يشكل جهرا علنيا من الملك فؤاد بنوايا استبدادية. وهى خطوة تتم

دون وجود أى ظروف مخففة كتلك التى أتخذت في خطوة مماثلة في الماضى .

وحتى بافتراض أن معارضة صدقى ـ اذا استمرت على أسس دستورية وبطريقة دستورية ، فان مثل المعارضة لاتقدم المبرر لحل البرلمان .

أما اذا استطاع صدقى ، على عكس التوقعات ، ، سيطرة تقريبية على مجلس النواب فيجب على الملك فؤ يعثر على رئيس وزراء يستطيع ترضية صدقى .

وعلى الملك أن يتعرض وحده الى فقدان ماء الوجه يمكن أن يتعرض له خلال هذه العملية .

٤ ـ أعتقد أنه من المرجح جدا أن يكون لدى و الخارجية أشياء أخرى أهم يقولها عندما تعود الى ال ولهذا السبب أرجو أن أراك قريبا .

ومن هذه البرقية تتضح حقيقة هامة وأساسية :

أن تغيير المندوب السامى لم يكن بقصد تغيير السياسة البريط في مصر على الاطلاق .

ولم يكن هذا التغيير ـ بحال من الأحوال ـ بداية للتمهيد لم الوفد أو اقامة حكومة ائتلافية !!

وفي تقرير الى لندن قال السير مايلز لامبسون ،

« بدأ العام في مصر في جو من الترقب العام ، يمل الأمل من جانب المعارضة والخوف من جانب السر والحكومة .

ورغم أقوال صحف لندن بعكس ذلك ، فقد ساد في مص

الاعتقاد بأن نقل السير برسى لورين وتعيينى يشيران الى تغيير قادم في سياسة حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تجاه مصر » .

ويقرر السير مايلز لامبسون السفر الى لندن لمعرفة خطوط السياسة البريطانية التى سينفذها .

وقبل أن يسافر يفتش على بلوك الخفر . وثكنات الجيش المصرى في ضاحية المكس غرب الاسكندرية .

ويزوره رئيس وزراء مصر .. مودعا .

وتعلن صحيفة « الاجبشيان جازيت ، عدة أيام متتالية عن موعد سفر لامبسون والساعة التى يتحرك فيها القطار من محطة سيدى جابر بالاسكندرية .

وتؤكد الصحيفة أن سفر لامبسون في الاجازة تعتبر مهمة رسمية ..

والمقصود من ذلك أن يتوجه كبراء مصر والمسئولون الى محطة سيدى جابر لوداع السفير .. ويقوم القطار الخاص من محطة سيدى جابر الى بورسعيد .. وتخلى له كل خطوط السكة الحديد .

وفي محطة سيدى جابر .. وقبل أن يستقل القطار .. كان في في وداعه باسم ملك مصر سعيد ذو الفقار باشا .. وأحمد على باشا وزير الحقانية باسم الحكومة .

واستعرض المندوب السامى في محطة السكة الحديد حرس شرف ..

ورافقت القطار خمس من طائرات سلاح الجو الملكى حلقت فوقه مسافة بعيدة ..

فان المندوب السامى يجب أن يودع . كما يستقبل . بكل مظاهر الحفاوة والتكريم باعتباره الحاكم الحقيقى .. أو ممثل الحاكم الحقيقى .. لمصر !

ويطلب وزير الخارجية البريطانى السير جون سايمون من القسم المصرى بالوزارة مذكرة شاملة عن موقف بريطانيا من مصر .. استعدادا للمناقشة مع المندوب عند حضوره ·

ويعد موريس بيترسون رئيس القسم المصرى هذه المذكرة ..

قال بيترسون :

بالنسبة للمعاهدة :

« النتيجة التى توصل اليها مجلس الوزراء البريطانى في ختام مناقشاته عن الفترة من ١٩٣٢ الى ١٩٣٣ يمكن تلخيصها فيما يأتى :

اذا ، ومتى ، بدأ المصريون في الضغط علينا من أجل المفاوضات فاننا سنقول ان حكومة جلالة ملك بريطانيا مستعدة من ناحية المبدأ للتفاوض خلال السنة الحالية .

ولا تؤخذ هذه الاجابة على انها تعنى أن الحكومة البريطانية وافقت من حيث المبدأ على ابعاد القوات البريطانية من القاهرة .

ولا تعنى أيضا أن مسألة مكان تواجد هذه القوات ومستقبل السودان تمثلان كما كانت في الماضى ، الصعوبات الأساسية .

وبالاشارة الى هذه النتيجة فانه من غير المرغوب فيه بالنسبة للحكومة البريطانية ابلاغ المصريين أن يستعدوا للتفاوض متى قررت الحكومة البريطانية المكان الذى ستقيم فيه القوات البريطانية في مصر .

ان مثل هذا التصريح سيؤدى الى اثارة سياسة في مصر الى أقصى درجة وهياج سياسى .

واذا أعقب ذلك قرار من جانب بريطانيا بعدم الموافقة على ابعاد القوات البريطانية من القاهرة فستولد المفاوضات ميتة . وسيكون رد فعل مصر مزيدا من الاثارة .

واذا كان هذا التفسير لقرار مجلس الوزراء مقبولا فان السير لامبسون يستطيع أن يصرح بعد عودته الى القاهرة أن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا مشغولة بمسائل أخرى . وأنها أخذت تهتم من جديد بموضوع العلاقات البريطانية ـ المصرية وأنه ـ أى لامبسون ـ يأمل أن يتلقى تعليمات من حكومته في وقت قريب .

وقد اجتمع السير لامبسون مرتين بالملك فؤاد . وأبدى جلالته في المرتين أسفه لأن الحكومة البريطانية ليست مهتمة بعقد اتفاق مع مصر .

ومن المتوقع أن يثير الملك الموضوع مرة أخرى مع السير لامبسون .

واذا كان تفسيرى لقرار مجلس الوزراء البريطانى غير صحيح فان الحكومة المصرية الحالية ليست قوية ، وليست قائمة على أساس سليم بحيث يمكننا أن نتفاوض عليها .

ان الحكومة المصرية تتمتع بأغلبية قلقة في البرلمان رغم أن المعارضة القوية ـ أى حزب الوفد ـ غائبة تماما عن البرلمان .

ولا تتمتع هذه الحكومة بتأييد قوى في البلاد .. وقدرتها التنفيذية ضعيفة ، وهى باقية في الحكم لأن الملك فؤاد وحده يؤيدها .

ويجب أن تكون التعليمات التى يتلقاها السير لامبسون عندما يحاول الملك فؤاد اثارة موضوع المعاهدة مرة أخرى هى أن الحكومة البريطانية مستعدة من حيث المبدأ للتفاوض عندما يتم تدعيم الوزارة الحالية، أو تغييرها ليكون لهذه الحكومة تأييد برلمانى وشعبى أكبر مما تتمتع به الآن .

وبالنسبة للشئون الداخلية المصرية :

ـ السياسة الداخلية :

٨ ـ من الأمور الملحوظة في الموقف الداخلى الحالى في مصر تزايد سلطة العرش بصورة مضطردة منذ سقوط صدقى، حتى أن الملك أصبح الآن من الناحية العملية يتمتع بسلطة مطلقة وغير محدودة .

ومعروف تماما أن البرلمان سيحل ويوقف لفترة غير محدودة اذا لم يتم ضمان الاغلبية لرئيس الوزراء الذى اختاره الملك فؤاد .

٩ ـ وفي مواجهة هذا الوضع، يجب أن يعتمد سلوكنا على نوايانا فيما يتعلق بالمعاهدة

واذا رغبنا الوصول الى معاهدة فلا يمكننا ربط هذه المعاهدة بالاسرة المالكة المصرية، ولا يجب أن نتوصل الى المعاهدة بالاتفاق مع الملك فؤاد وحده .

ويجب أن نبرز نفوذنا في هذا المجال بقوة .

واذا دعت الضرورة أن نمارسه، بقوة، لنضمن أن يجىء الملك فؤاد الى الحكم بحكومة تتمتع على الأقل بتأييد قوى ولو من أقلية قوية في البلاد .

واذا كنا لا نريد معاهدة وغير مستعدين لسحب القوات من القاهرة فان هناك احتمالا كبيرا لأن نعطى الملك فرصة ذهبية ليجمع كل السلطات المؤثرة في يده ٠

وسوف يثير متاعب حول كثير من الأمور مثل الامتيازات الأجنبية ٠

ولكن الملك لن يضغط لسحب القوات البريطانية من القاهرة طالما أن بقاء هذه القوات ضرورى لضمان المصالح الأجنبية والمحافظة على النظام في البلاد ، وهى نفس أهداف بريطانيا ٠

وهذه النتيجة تعتبر خاطئة وخطرة لأن معناها أن بقاء القوات البريطانية في مصر هو لحماية ملك مستبد ٠

وهذا يعتبر تراجعا عن سياستنا لسنوات طويلة في مصر ، وسيربط بيننا وبين كراهية الشعب المحتومة لحاكم مستبد وغير محبوب ٠

وسيشركنا ذلك بالتبعية في اسقاط هذا الطاغية ٠

اننا بهذه الطريقة سنعيد مصر ، أو سنسمح لمصر بأن تعيدنا الى عام ١٨٨٢ ان البديل للمعاهدة ـ في رأيى ـ هو التدخل المتزايد من جانبنا في الشئون الداخلية المصرية ٠

ان عودة مصر لتكون محمية عسكرية أفضل من أن تكون محمية لطاغية ٠

ان التدخل في الظروف الحالية يجب أن يكون موجها ضد اغتصاب الملك فؤاد للسلطة والامتيازات وهى أمور في ظل الدستور المصرى يجب أن تكون في يد ، ومن اختصاص ، وزراء الملك »

ومن هذه المذكرة نعرف أن رأى بيترسون هو أن تتدخل بريطانيا لتغيير الوزارة المصرية والحد من نفوذ الملك فؤاد . حتى يجىء حكم مصرى يوقع مع بريطانيا معاهدة ... عندما تقرر بريطانيا أين تبقى قواتها في مصر .

ومن هذه المذكرة نعرف أن رأى بيترسون أيضا أن بريطانيا عندما تعقد معاهدة فانها لا تعقدها مع الملك فؤاد وحده .. بل توقعها مع حكومة شعبية في مصر .

وقد يقال ...

ما أهمية بيترسون رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية .. وهو موظف في وزارة الخارجية لم يصل بعد الى درجة السفير .. أو المندوب السامى أو وكيل الوزارة .

والجواب .

أن بيترسون سينفذ ـ فيما بعد ـ كل ما اقترحه في هذه المذكرة دون أن يفوضه أحد .. لا وكيل الخارجية .. ولا وزيرها ولا مجلس الوزراء البريطانى !

يمضى لامبسون شهرا كاملا في لندن ويعود الى مصر يوم ١٧ فبراير .

ويكتب ـ بعد ذلك ـ تقريرا شاملا لحكومته :

« قام رئيس الوزراء عبد الفتاح يحيى باشا طبقا لاتفاق البروتوكول الذى تم وضعه في لندن ، بأول زيارة رسمية لى ، وأقمنا علاقات ودية .

ولسوء الحظ كان عبد الفتاح يحيى باشا غير كفء تماما للتعامل مع موقف سياسى وادارى متدهور أو مع المشكلات

المعقدة والحساسة الناشئة عن العلاقات الانجليزية ـ المصرية .

ولم يكن فقط غير كفء وكسول بل يملؤه احساس ـ غير مناسب ـ بأهميته .

وكان سريعا في رؤية الاساءات التى لا يقصدها أحد ، وأظهر انه معوق لنا في كثير من الأمور الصغيرة والكبيرة .

ولم يمارس أية سيطرة على وزارته عمليا .

وكل وزرائه يغفلونه ويتلقون أوامرهم من زكى الابراشى باشا ، وبلغت حكومة السراى مداها .

ولم يتكرم جلالة الملك باستقبالى عند عودتى فلم اره حتى ٢٣ مارس .

ومن الواضح أن صحته العامة أضرها مرضه .

وأعرب الملك عن رأيه في أن الوفد أصبح سيىء السمعة تماما وأن الخلافات الحزبية تمثل عقبة ضخمة أمام أى ائتلاف .

وقال أحمد فؤاد ان حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا اذا كانت تنتظر تشكيل وزارة على أساس قومى عريض -- فعبثا تنتظر .

وقال ان من الأفضل كثيرا التفاوض مع النظام الحالى ـ الذى يرى جلالته ـ أن توقيعه على المعاهدة ـ مشروع » .

ولكن لم تصدر ـ من بريطانيا ـ استجابة لدعوة الملك بفتح باب المفاوضات

السباق

انقسم زعماء مصر ... وقادتها

بعضهم يحاول استمالة المندوب السامى الجديد ..

.. وبعضهم يحاول الضغط عليه . وتهديده . حتى لا ينحاز للاخرين ..

لم يتخلف أحد عن هذا السباق ..

اشترك فيه الجميع

وقفوا .. صفا يرجون .. القادم الجديد ..

وكان الملك على طريقته في مقدمة المشتركين في السباق .

... وبعده جاءت الحكومة .

ويبعث مقر المندوب السامى الى لندن يصف لعبة الملك ..

قال :

« اكتسبت جنازة حسن حسيب باشا الوزير الوفدى السابق ، مغزى سياسيا فان الملك بعث ـ بصورة غير متوقعة ـ بياوره ليمثله في الجنازة .

ولم يكن الملك قد بعث بأى ممثل له الى جنازة ويصا واصف ، الرئيس السابق لمجلس النواب ، أو الى الجنازة التالية ـ نجيب بطرس غالى باشا ـ الوزير السابق ـ رغم أن كلا من هذين كان وفديا أكثر اعتدالا ، وسمعة ، من حسن حسيب ، الفاسق المتطرف .

وقد أسعدت هذه اللفتة الوفد وأقلقت الحكومة .
فقد اعتبرت مؤشرا الى تقارب بين الملك والوفد .

ان الملك ، اذ يتوقع تدخلا بريطانيا لكبح حكم السراى ، يريد أن يجعل الوفد يشمر عن ساعده ليصبح بعبعا يخيف به البريطانيين .

وكان تفسير السراى أن الملك ليس لديه شىء ضد حسن حسيب ، الذى كان دائما مخلصا في دفاعه عن الملك داخل الوفد . ومن ثم ، فان الملك أرسل ممثلا عنه الى الجنازة كلفتة مجاملة .

وكان الملك قد تبادل الغزل مع الوفد في الماضى .

ومهما أخذت هذه المغازلات بجدية زائدة .. فليس من المحتمل أن يعيد الملك بارادته الحرة الوفد الى السلطة . وتقاربه نحوهم يمكن تفسيره عموما برغبة جلالته في خلق احساس عام من البلبلة . كمؤشر ضد التركيز على الأمور الدستورية » .

●●●

وهذا هو اسماعيل صدقى رئيس الوزراء السابق .. والرئيس السابق أيضا لحزب الشعب . وهو رجل العهد .. ورجل النظام .. ورجل دستور ١٩٣٠ .

انه يسافر الى الاسكندرية فيتصل تليفونيا بالقنصل البريطانى العام في المدينة ـ هيثكوت سميث ـ ويطلب مقابلته . ليفسر موقفه .. ويتقرب .

..... ويستعدى صدقى باشا .. بريطانيا ضد ملك مصر ..

انه يتكلم عن عدم اعتراف الملك فؤاد بقيام المملكة العربية السعودية وملكها عبد العزيز آل سعود .

وفي يناير ١٩٣٣ أيام كان صدقى رئيسا للوزارة ، وصل الى مصر الوزير السعودى المفوض في لندن .. والتقى بصدقى باشا وطلب منه اعتراف مصر .. ولكن صدقى اكتفى بأن يقول له :

ـ ان شاء الله .

وأثار الوزير السعودى المفوض ـ أيامها ـ مسألة الاعتراف مع المندوب السامى البريطانى فقال :

ـ اذا اتخذت مصر خطوة نحونا .. فسنأخذ عشرين خطوة مقابلها .

ولكن صدقى لم يتحرك ، ولم يضغط ـ وهو رئيس وزارة على ملك مصر .. وجاء ، بعد استقالته ، الى القنصل البريطانى في الاسكندرية لتضغط بريطانيا !

ويبعث القنصل الى المندوب السامى في القاهرة بهذه البرقية .

« فيما يلى أوجز بقدر الامكان النقاط الرئيسية في حديث صدقى باشا

٢ ـ تحدث عن الملك عبد العزيز آل سعود واعتراف مصر بمملكته ، وطرد حافظ عفيفى باشا الوزير المصرى بلندن .

٣ ـ قال صدقى باشا انه حث الملك فؤاد مرارا على الاعتراف بالملك عبد العزيز وبدء علاقات سياسية وثيقة معه .

ولكن الملك بسبب استيائه من تعرض حرس الحجاج

المصريين للهجوم وهم في طريقهم الى مكة منذ بضع سنين ، رفض قبول الصلح مع الملك ووصفه باحتقار قائلا :

ـ « هذا البدوى » !

واستنكر اسماعيل صدقى بمرارة ما أسماه بنزوة فرد يمنع أمة مسلمة حنيفة كالمصريين ودولة اسلامية تقدمية كمصر من اقامة علاقات وثيقة وودية مع دولة كانت تعد منذ عامين واحدة من أقوى الممالك الاسلامية المستقلة في العالم وحارسة الاماكن المقدسة .

ويحتمل أن تصبح الدولة التى تفرض ـ من الناحية العملية ـ بغير منازع ، على كل الجزيرة العربية .

وأعرب الباشا عن رغبته في أن تقوم مصر ـ ولو جاء هذا متأخرا ـ باتخاذ خطوات لضمان اتصالات ودية وتعاون بينها وبين المملكة السعودية .

٤ ـ يقول رئيس الوزراء السابق أن ارغام حافظ عفيفى باشا على الاستقالة جاء نتيجة مكيدة من عبود باشا ، وأعلن أن هذه المكيدة لها صلة بمسألة طريق الكورنيش .

.... عندما تقرر تنفيذ سد جبل الاولياء ، سمح للمؤسسات البريطانية فقط بالتقدم للمناقصة وسمع صدقى ـ وكان آنذاك رئيسا للوزارة ـ بوجود عبود باشا في لندن وأنه يطوف على المؤسسات الثمان المتنافسة على المناقصة معلنا لكل منها استحالة فوز أى منها بالعقد دون تعاونه « أى عبود باشا » .

ونظرا لعلم صدقى باشا بان دنتماور كان على وشك زيارة لندن فقد طلب منه ابلاغ حافظ عفيفى باشا أن يرفض بشدة تصرف عبود باشا .

ويجب على حافظ عفيفى باشا أن يبلغ مختلف المؤسسات التى يحتمل أن تتقدم للمناقصة بأنها تستطيع أن تستبعد تماما كل مزاعم عبود باشا .

وأخيرا منح العقد لشركة « جيبسون أند كامبانى » التى رفضت أن تتعامل مع عبود باشا والتى تصادف تقديمها أقل عطاء .

ومن قبيل الانتقام من الدور الذى أداه حافظ عفيفى باشا ، ودنتمارو ، قام القصر بالتحرك لاجبار حافظ عفيفى على الاستقالة .

وبالنسبة لدنتمارو أجرى معه تحقيق في الطريقة التى نفذ بها عقده وكان التحقيق بصورة معادية ومتحيزة ضده .

٥ ـ اشار صدقى باشا الى طلبه الى البرلمان باجراء تحقيق برلمانى حول تصرفاته بالنسبة لاية اتهامات قد توجه ضده .

وهو في الوقت الحالى مقتنع بضرورة ترك المسألة تهدأ حتى تلوح له اللحظة المناسبة للعودة الى الهجوم » .

●●●

وهذا هو وزير داخلية مصر في عهدى صدقى وعبد الفتاح يحيى أيضا يزور المندوب السامى ليطمئن على أنه ـ أىْ ـ الوزير ليس معاديا للاجانب .. وانه يعتقل من يدعون لمقاطعة البضائع الاجنبية .

ويدافع الوزير عن موقف الحكومة كلها لان مصيره ـ أى الوزير ـ ارتبط بدستور ١٩٣٠ وبالعهد كله ..

ويصف الوزير للمندوب السامى القضاة المصريين بأنهم حمقى

برقية رقم ٤٣٦
الى السير جون سايمون
وزير الخارجية
بتاريخ ١١ مايو ١٩٣٤

في نهاية زيارة وزير الداخلية لى يوم ٩ مايو والتى تعلقت بمسألة طريق الكورنيش طلب محمود فهمى القيسى باشا أن يتعرض لموضوع آخر .

٢ ـ قال معاليه أنه يشعر بأن هناك احساسا سائدا بأن مقر المندوب السامى يرى أن هناك شعورا معاديا للاجانب في البلاد وان هذا الشعور اذا لم يكن من تشجيع الحكومة فانها لا تحاول السيطرة عليه .

وتساءل الوزير قائلا :

ـ ما هو غرض الحكومة من تشجيع جنون كراهية الاجانب ؟

ان من مصلحة الحكومة ان يسود جو من الهدوء والامن

وجو التحريض ضد الاجانب يؤدى حتما الى عرقلة اداء
الواجب .

وبالاضافة الى ذلك فان الحكومة ترغب في الحصول .
أشياء معينة من القوى الاجنبية والتحريض ضد الاجا
يؤثر حتما على فرص الحكومة .

وفيما يتعلق بأى احساس بأن الحكومة لم تسع
السيطرة على مظاهر الروح المعادية للاجانب فان الوز
أعطى أمثلة على تحركات الحكومة لقمع هذه المظاهر م
الدعاوى القضائية ضد الصحف ، واعتقال المتحمسين
أعضاء حزب مصر الفتاة الذين يدعون الى مقاطعة المنتج
الاوربية .

٣ ـ واوضح القيسى باشا أنه ـ رغم ذلك ـ فان الحكو
مغلولة اليدين بقانون الصحافة الذى يمنعها من اتـ
اجراءات ادارية لمصادرة المقالات المسيئة ولا يسمح بذ
الا عن طريق اجراء قضائى .

والفصل النهائى في الدعوى القضائية يؤجل عدة شه
تتكرر خلالها الحملات المسيئة .

٤ ـ وعندما وافقته على أن هذا التأخير ينتقص
فعالية التحرك . لاحظ القيسى باشا أن القانون بشـ
الراهن فرض من قبل مقر المندوب السامى البريطانى . و
يرى تعديله .

وقال ان الحكومة تدرس المسألة وتأمل أنه في وقت قريـ
سيكون هناك قانون جديد لمنع تأجيل هذه القضايا وسيـ
لى هذا التعديل في حينه .

وافقته على ان منع التأجيل سيكون مفيدا ولكننى وضحت حساسية الموضوع اذا تعلق الامر بالتأثير على حرية لصحافة .

٥ ــ اقر الوزير بأن هناك شعورا بالضيق موجها ضد لاجانب ، أو ضد المحاكم المختلطة .

وقال ان هذا ليس جديدا ولكنه يعود الى وقت الحكم في نضية الدين المصرى ..

وكان الحكم الابتدائى يقضى بأن تدفع الحكومة المصرية دين -- ذهبا -- زاد هذا الشعور بإحكام المحاكم المختلطة تى أعرفها .

ووصل الامر الى صدام حول رئاسة دوائر المحاكم المختلطة استخدام اللغة العربية .

وأقر بأخطاء وحماقات واتجاهات القضاة المصريين .

وفيما يتعلق بكبح جماحهم فان جميع اعضاء الوزارة ــ عدا واحد أو اثنين من المحامين أو القضاة السابقين ــ لمتزمون بالمحافظة على حرية القضاة وغيورين على هذه لحرية .

ولم يكن بامكانهم التدخل في مسألة اللغة مباشرة لولا أن بد السلام ذهنى بك طالب وزير العدل بالمساندة وبذلك سبح للوزير العذر في أن ينصحه بعدم القيام بعمل تطرف » .

●●●

وهذا حافظ عفيفى الوزير السابق . وقطب حزب الاحرار الدستوريين ووزير مصر المفوض السابق في لندن الذى ارغمه الملك على الإستقالة في آخر عهد صدقى . يقصد دار المندوب السامى ليتكلم عن اعجابه بالانجليز .. وانه سيؤلف كتابا عن « الانجليز في بلادهم » .. وليس في بلادنا ! وقد ألف الكتاب فعلا ..

ان حافظ عفيفى يذيع كل اسرار السياسيين المصريين . ويفضحهم أمام المندوب السامى ..

والمعلومات التى يقدمها حافظ عفيفى وغيره .. كانت السلاح الذى يستدرج به كل مندوب بريطانى .. باقى الزعماء .. لأنهم يظهرون عراة أمام بريطانيا .. فالمندوب السامى يعرف كل اتصالاتهم وارائهم .

وبهذه الطريقة تضاءل الزعماء .. وأصبحوا اقزاما .. عراة ..

برقية رقم ٦٦٨

من السير مايلزلا مبسون

الى السيرجون سايمون وزير الخارجية

بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٣٤

زارنى الدكتور حافظ عفيفى بناء على موعد سابق .

٢ ـ بدأت بنقل تعبيركم عن الأسف لاستقالة الباشا وسلمته رسالتكم .

٣ ـ كان الدكتور حافظ عفيفى حارا في أسفه لاضطراره مغادرة انجلترا ولكنه فهم بوضوح أن بقاءه هناك لم يعد مرغوبا فيه لدى الدوائر العليا هنا في مصر .

وعلى هذا شعر رئيس الوزراء المصرى بالراحة عندما عرض حافظ عفيفى استقالته .

٤ ـ اوضح الباشا أن الملك مسئول عن عزله .

وقال ان صدقى كتب اليه ـ أى الى حافظ عفيفى ـ في الصيف الماضى يعترض على مقال نشر في صحيفة التايمز يتهم صدقى وحكومته بأنهم وزارة السراى .

ورد حافظ عفيفى بأنه ليس على صدقى أن يتوقع وصفا غير ذلك ، لأنه لا يسمح للابراشى بتقديم النصح في كل الموضوعات فحسب ولكنه يسمح له أحيانا بحضور مناقشات مجلس الوزاراء .

بدلا من أن يتحرك صدقى للحد من حضور الابراشى اجتماعات مجلس الوزراء وفق نصيحة عفيفى ، ذهب الى الملك وأطلعه على الخطاب .

وثار الملك

وعند عودة الدكتور حافظ عفيفى الى مصر في أجازة أنبه الملك على خطابه ولكن عفيفى تمسك بارائه .

قال ان كل ماورد في خطابه لصدقى هو تسجيل للحقائق .

٥ ـ تحول الحديث ـ بعد ذلك ـ الى موضوعات عامة .

وكان الباشا صريحا وواضحا ومقنعا للغاية .

قال أن الحكومة الحالية ، مثل كل الحكومات الضعيفة تحاول الحصول على التأييد الشعبى عن طريق تبنى المطالب الشعبية وتشجيع الحركات الشعبية دون تقدير لما تعنيه هذه الحركات أو الى أين تنتهى .

وضرب مثلا على التحريض ضد المحاكم المختلطة .

قال انه يعرف أن الحكومة الحالية شجعت على هذا التحريض بشكل مباشر دون حكمة . ولم تلاحظ أنه من

العبث الهجوم على نظام المحاكم المختلطة بهذا الاسلوب الجزئى ٠

وبالطبع هناك شريحة قوية من الرأى العام المصرى ترغب في التخلص من الامتيازات جذورا وأفرعا ٠ فالهياج ضد المحاكم المختلطة يعد أصيلا اذا وضع الرأى العام في الاعتبار ٠

ولكن العقلاء ادركوا أن نظام الامتيازات لا يمكن الغاؤه في يوم واحد ٠

وينبغى أن يعالج الموضوع بعناية ويتابع بأسلوب منظم لا بالاثارة الصحفية والشعبية ٠

٦ ـ والاثارة ضد المحاكم المختلطة لم تكن إلا صورة للحماقة وانعدام التماسك والجدية لدى الحكومة الحالية ٠

انها حكومة اقلية صرفة ، باقية في الحكم ، بقوة السراى ٠

وقد تبقى لمدة شهرين أو ثلاثة ، ولكنه يشك في أن تستمر اكثر من ذلك ٠

٧ ـ الحل الذى يراه الباشا للموقف الراهن حكومة وحدة وطنية قادرة على التصدى للسراى واعادة تشكيل ، وتطهير ادارة البلاد ٠

وهذه الحكومة ليست مستحيلة ٠

وعندما سألته ان كان يظن ان النحاس سوف ينضم الى هذه الحكومة ؟

قال الباشا ان النحاس سوف يقبل الدخول في الحكومة اذا ادرك انه ليس امامه سبيل آخر للعودة الى الحكم ٠

وفي الوقت الحاضر لدى النحاس أسباب تدعوه الى الاعتقاد بأنه لو تماسك فترة أطول فان لديه فرصة كافية ليستدعى لتشكيل حكومة وفدية خالصة ٠

واذا أمكن جعله يعتقد أن هذا الاحتمال غير وارد فسيكون على استعداد لدخول حكومة وحدة وطنية حقيقية ٠

وأما عن باقى زعماء الاحزاب فانهم على استعداد لتشكيل هذه الحكومة ٠

وبالطبع سيعارض الملك هذا الموضوع ٠

ومن المحتمل أن يعمد الى تخويفنا عن طريق اللعب على امكانية استدعائه للنحاس ٠

ولكن جلالته ـ في الواقع ـ لا يرغب مطلقا في اعادة النحاس ٠

واذا حدث ـ تحت أى ظرف واستدعاه لتشكيل حكومة فانه يفعل ذلك بأمل أن يقوم النحاس بكشف نفسه والتصادم معنا ٠ وبذلك يستطيع الملك اخراجه والاتحاد مع المندوب السامى مرة أخرى ضد الوفد ٠

سألته عن رأيه :

ـ من هو افضل مؤهل لتشكيل هذه الحكومة التى تضم كل المواهب ؟

وبدون تردد رشح توفيق نسيم باشا ٠

٨ ـ قال الدكتور حافظ عفيفى انه يأمل أن يستريح قليلا ٠

وهو يفكر في تأليف كتاب عن بريطانيا العظمى لانه يوجد جهل ـ يؤسف له في مصر ـ فيما يتعلق بأساليب الفكر البريطانى ونظم التعليم :. وجهل ـ أكثر ـ باجراءات وعمل البرلمان البريطانى .

وسيكون من الواجب الممتع له تبديد هذا الجهل .

وفيما بعد ربما يتخلى عن تقاعده ويدخل ميدان السياسة ، ولكن ذلك لن يكون في المستقبل القريب .

٩ ـ تأثرت جدا بالباشا الذى يدهشنى كرجل له شخصية متميزة وآراء قوية . وأتمنى أن نسمع الكثير عنه في الساحة السياسية . لان مصر لم تكن أبدا في مثل حاجتها الى رجال ـ من عياره ـ كما هو الآن .

●●●

وتكون هذه البرقية وغيرها من برقيات المندوب السامى البريطانى .. وبعده سفراء بريطانيا متتابعين .. مؤهلا يدفع حافظ عفيفى الى الامام فيصبح بعد سنوات رئيسا لديوان الملك فاروق ..

١٨ سنة .. في دائرة

وقف الانجليز على الحياد .. والملك يلغى دستور ٢٣ ويصدر دستورا آخر . واعتبرت المعارضة أن الحياد هو ـ في حقيقته ـ تأييد لكل ما جرى منذ عام ١٩٣٠ .

وكانت مصر كلها ـ تقريبا ـ في المعارضة وعلى رأس المعارضين ، الوفد .

ويليه حزب الاحرار الدستوريين الذى حكم وأشترك في حكم مصر منذ عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٣٠ .

واختلف الوفد والاحرار في طريقة التقرب الى المندوب السامى .

اتبع الوفد طريقة التهديد .. والايحاء بأنه يملك القدرة على تحريك الجماهير .. واثارتها .. وبالتالى التزامها للهدوء .

وحرص الوفد على أن يظهر ـ للمندوب السامى ـ قوته .

برقية رقم ٧٥

من مستر ينكن الى سير جون سايمون .

بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٣٤

أتشرف بأن أبلغك أن الوفد يفكر على ما يبدو في العودة الى تكتيكاته التى اتبعها في مايو ١٩٣١ عندما ساهمت محاولات النحاس باشا لزيارة عواصم المديريات رغم الاجراءات التى اتخذتها الحكومة وذلك في اختبار للقوة كانت نتيجته ـ حينذاك ـ في صالح حكومة صدقى الى حد كبير .

٢ ـ خلال عطلة العيد الاخير استقبل النحاس باشا ـ الذى جعل مقره في منزله بسمنود ممثلين عن الغربية والدقهلية . وزار منطقة المحلة الكبرى كما زار المنصورة في ١٩ يناير .

تم اعداد ترتيبات مدروسة للحد من المظاهر الحماسية وشكا النحاس باشا في خطابه بالمنصورة من الكبارى التى فتحت والحفر التى شقت في الشوارع لمنع وصوله .

ودعا اتباعه ـ الذين يتعرضون لمطاردة البوليس ـ الى أن يتذكروا أن النبى نفسه عانى من المطاردة قبل أن يشاء الله نصر قضيته .

وطلب من المجتمعين أن يرددوا القسم الذى كان يفرضه على كل من يزوره في سمنود وهو :

« أقسم بالله وبقدرته وبالوطن وقدسيته .. أن أكون جنديا للوطن أهب حياتى ومالى لقضية استقلاله ودستوره وحريته . وأكرس كل جهودى لزيادة انتاجه ولتقوية أسباب نهضته .

أقسم أن أكون مخلصا لمبادىء وسياسة الوفد وأن أعمل تحت راية قيادته ساعدنى يارب » .

وقد أصبح ترديد هذا القسم سمة شعبية للاجتماعات الوفدية .

٣ ـ سعى النحاس باشا لزيارة مديرية القليوبية تلبية لدعوة كامل على باشا والدكتور حامد محمود وغيرهما من الوفديين .

وقد رفضت الحكومة اعتبار هذه مناسبة خاصة بسبب قيام كامل على باشا بتوجيه ١٥٠٠ دعوة .

ومنعت الاجتماع باعتبار أنه مظاهرة سياسية بلا تصريح .

وتوجه النحاس باشا بصحبة مكرم عبيد الى شبرا في العاشرة صباحا فوجد الكوبرى مفتوحا .

وقام بمحاولة اخرى في الحادية عشرة والنصف لكن كوبرى مسطرد ايضا كان مسدودا باللوريات لمنعه من المرور .

وقام بمحاولة ثالثة في الواحدة والربع عن طريق الاهرام والقناطر لكنها كانت مغلقة ايضا .

ولم يكن هناك أى طريق يصل بين القاهرة والقليوبية في ذلك اليوم .

٤ ـ وتتوقع تقارير البوليس أن يتوسع النحاس باشا في زيارة المديريات بأمل أن يتأثر المندوب السامى الجديد الى حد مناسب بقوة التأييد للوفد الذى سيظهر في المديريات اذا تمت هذه الزيارات بنجاح .

واذا لم تتم هذه الزيارات بسبب تدعيم وزيادة الاحتياطات العسكرية والبوليسية الحكومية اللازمة للحد من حرية الزعيم الوفدى في الحركة فان هذه التكتيكات العدوانية ستكون محل ندم ، لأنها تتضمن مخاطرة دائمة باثارة مشاعر ملتهبة ومصادمات قد تنفجر الى اعمال عنف كما حدث في بنى سويف في ٣ مايو ١٩٣١ .

ومن الطبيعى أن يشعر الفلاحون والجمهور العام ،

بالاستياء من هذه الاجراءات غير المناسبة ، حيث تحبس حريته ، وتتعطل مصالحه ، على يد الادارة لساعات طويلة وبذلك تتحول مشاعره طبقا لطبائع الامور ضد الحكومة أكثر مما تتحول ضد الوفد .

●●●

وبعد شهور يكتب المندوب السامى مرة اخرى عن نشاط الوفد .

«.اكتسبت سياسة الوفد في ترك انطباع لدى المندوب السامى الجديد بأهميتها تأثيرا فوريا بسلسلة من الزيارات التى قام بها النحاس باشا ومكرم عبيد الى بورسعيد والاسماعيلية والزقازيق ، فيما بين ٢٩ يوليو وأول أغسطس .

وصاحبت هذه الزيارات اضطرابات ، أثارها الزوار بارادتهم وأتيحت للبوليس أكثر من مناسبة لاطلاق النار على الزحام .

الا أن النتائج كانت مخيبة لامال الوفديين فقد اكتشفوا تضاؤل الحماس الجماهيرى »

●●●

ويبلغ المندوب السامى الوفد ملاحظة . بأنه اذا كان هدف مثل هذه الجولات التأثير عليه ـ أى على المندوب السامى ـ فقد أسىء اختيار الوسيلة .

ويخضع الوفد .

يكتب المندوب السامى الى لندن قائلا :

« لم يقم النحاس باشا ـ بعد ذلك ـ بأية زيارات أخرى للاقاليم .. باستثناء زيارة واحدة الى طنطا » .

ويقرر الوفد عقد مؤتمره العام ..

ولكنه يؤجل ذلك عدة مرات حتى يتبين الموقف البريطانى على حقيقته .

وتظهر في هذا الموقف بالذات جماعة « مصر الفتاة » .. لتنافس الوفد .. وتحاول أن تنتزع منه قيادة الشباب .. بالذات .

ويكون التطرف والدعوة للفاشستية والتعاون مع ايطاليا هو سلاح الجماعة ويكون النداء بمقاطعة الانجليز .. هو شعار مصر الفتاة .

برقية رقم ٤٦

من ينكين

الى السير جون سايمون

بتاريخ ١٩ يناير ١٩٣٤

ظهرت في القاهرة أخيرا بوادر محاولة لاثارة انتباه الشباب المصرى وخاصة الطلبة في شكل منظمة فاشية معادية للخارج ذات وطنية متطرفة تحت اسم « مصر الفتاة » .

ويبدو أن محرضى هذه الحركة هم عبد الحميد سعيد النائب الوطنى ورئيس جمعية الشبان المسلمين ومجموعة معينة من صغار الصحفيين الذين يعملون في مجلة (الصرخة) الاسبوعية التى دخلت في مشاكل مع السلطات .

وبين هؤلاء فتحى رضوان واحمد حسين وكلاهما من محررى (الصرخة) ومتخرجين من مدرسة الحقوق .

٢ ـ جلبت هذه المنظمة الفتية على نفسها عداوة الوفد الذى لا يود بشكل غيور ان يرى جماهير الطلبة تهرب من

نفوذه خاصة عندما تكون الخطة جذب الشباب الى الحظيرة الوطنية .

وفي أواخر شهر ديسمبر الماضى وقعت معركة في مقر جمعية الشبان المسلمين عندما أشار فتحى رضوان خلال محاضرة يلقيها تحت عنوان (نفوذنا الدينى) بشكل مجامل للنهضة الايطالية من ناحية وبشكل غير مجامل الى زعامة النحاس باشا من ناحية اخرى .

هتف شباب الوفد الحاضرون للنحاس وحطموا النوافذ وبلغت الفوضى حدا كبيرا حتى ان عبد الحميد سعيد استدعى البوليس .

ولاسباب مشابهة فان الوفد يتخذ اجراءات فعالة لعرقلة « مشروع القرش »

ففى العام الماضى وعام ١٩٣٢ كانت هناك عملية جمع ناجحة في جميع انحاء مصر على نموذج يوم العمل عندما كان يطلب من الناس في الشوارع شراء شارات بقرش وبذلك يسهمون في صندوق لاقامة صناعة محلية .

وكان الدكتور على باشا ابراهيم الجراح المعروف ونائب رئيس الجامعة هو راعى مشروع القرش الذى جمع في عامى ٣٢ و ٣٣ مبالغ تكفى لبدء العمل في مصنع للطرابيش .

أما في هذا العام فان الامور مختلفة ..

حدثت امور عديدة في مجلس ادارة مصر الفتاة أثلجت صدور قيادات الوفد .

أولا اضطر احمد حسين الى الاستقالة من السكرتارية العامة للمشروع .

ومنع الطلبة الوفديون ـ في مختلف المدارس بشكل نشط ـ زملاءهم من التطوع كبائعى اعلام للمشروع .

والمقترح الآن ـ كما تقول تقارير البوليس ـ أن يقوم شباب الوفد بالاغارة على انصار مشروع القرش وان يهتفوا هناك للنحاس والنقراشى ضد مجموعة مصر الفتاة .

ودعا طه حسين في صحيفة كوكب الشرق الوفدية على باشا ابراهيم الى الاستقالة من رئاسة المشروع وان يترك السياسة ويركز اهتمامه على واجباته الرسمية .

٣ ـ بالنسبة للخطوط التى ستتبعها (مصر الفتاة) اذا استطاعت البقاء بعد هجوم النقراشى ورجاله وهى تلك التى حددها محمد على علوبة باشا منذ ايام مضت .

وصباح اليوم .. تلقيت عن طريق البريد منشورا مطبوعا عنوانه (الصرخة) .. فيه دعى المصريون لشراء المجلة لسان حال مصر الفتاة الجسورة التى لا تخشى شيئا .. مصر الفتاة المصممة على تحقيق مبادئها أو الموت من أجلها .. مصر الفتاة التى رفعت شعار الله ، الوطن ، الملك .

٤ ـ ويوجه المنشور خطابا مفتوحا للمندوب السامى يعلن ان كارثة قناة السويس ومأساة المحاكم المختلطة ووصمة عار الامتيازات الاجنبية وانفصال جغبوب والسودان عن مصر والاغراء بالمفاوضات وسياسة التفاهم ومهزلة الدستور والبرلمان تشكل جميعها حلقات في سلسلة التآمر من أجل تدعيم النفوذ البريطانى في وادى النيل .

ويقول المنشور ان الشباب المصرى لم يعد يؤمن بالوسائل

البريطانية وهم يرفضون أى مساومة . ولن يمدوا أيديهم للمغتصب . ولن يحاولوا مرة أخرى تحقيق هدفهم الوطنى عن طريق المفاوضات .

ولا يوجد من يؤيد الاحرار الدستوريين من شعب مصر .. الا قلة ضئيلة .

ولذلك فان هذا الحزب لا يملك شعبية الوفد . ولا تطرف مصر الفتاة ولا يستطيع الوصول الى المندوب السامى الا بالتودد .

وتعبر جريدة السياسة عن موقف الحزب من لا مبسون .. بعد ٤ أيام من وصوله قالت :

« تحاول بعض الزميلات أن تدلل على أن المصريين لم يهتموا بقدوم المندوب السامى البريطانى .

وقد حاولنا أن نفهم السبب الذى يدعو الى التقليل من اهتمام المصريين بمجىء المندوب السامى فلم نوفق .

ان المصريين اهتموا بقدوم السير مايلز لا مبسون وهم مازالوا يتطلعون الى ما يريد .

فالمندوب السامى البريطانى ممثل انجلترا في مصر ..

ومركز انجلترا الفعلى الخاص على ضفاف النيل لا ينكر وأقل مظاهره وجود جيش الاحتلال في هذه البلاد .

.. وعلى شخصية المندوب السامى يتوقف الشيء الكثير في توجيه السياسة المصرية الانجليزية .

ان الاهتمام بمقدم المندوب السامى الجديد بعض ما يجب على المصريين .

وسياسة الصداقة الصريحة بين مصر وانجلترا هى السياسة الصالحة لخير البلدين » .

وتدعو السياسة المندوب السامى صراحة الى التدخل في شئون مصر .

« ان قيام الصداقة بين مصر وانجلترا صداقة خالصة متبادلة مسألة جوهرية وضرورية بالنسبة لمصالحهما الاقتصادية والتجارية .. لعلاقاتهما السياسية .

ومن حقنا ألا نخفى عن المندوب السامى شعور المصريين ازاء ما اتبع في مصر خلال السنوات الاخيرة ..

انهم برغم حياد انجلترا ازاء شئونهم الداخلية يعتقدون أن ما أخذته على عاتقها من مسئولية مهدت السبيل لما أصاب الاداة الحكومية في مصر من فساد ..

ولسنا في حاجة الى أن نذكر ما حدث اثناء انتخابات مايو عام ١٩٣١ ففخامة المندوب السامى وقف من غير شك على تفاصيله ..

ونحن نعلم أن دار المندوب السامى لديها الوف من الشكاوى قدمها مصريون ضاقوا ذرعا بظلم الادارة المصرية فلم يجدوا الا أن يبلغوا دار المندوب السامى ما حل بهم .

والكلمة الآن لانجلترا » .

● ● ●

وبعد ..

أين صوت الشعب المصرى في هذا كله ؟

ان شعب مصر يحمل على الاجانب ، وتشتد هذه الحملة فيضطر المندوب السامى الى أن يحتج بشدة لدى كل من الملك ورئيس الوزراء .

وتجد هذه الحملة صداها لدى القضاة المصريين في المحاكم المختلطة فيطلبون أن يرأسوا دوائر هذه المحاكم أسوة بالقضاة الاجانب .. وكان ذلك ممنوعا على المصريين .

ويصر هؤلاء القضاة على ضرورة استعمال لغة البلاد .. العربية في هذه المحاكم .

وتضطر الحكومة تحت هذا الضغط الشعبى الى أن تبعث بكتاب دورى الى كل الدول الاجنبية تؤيد مطالب القضاة . وتطلب اعادة النظر في نظام المحاكم المختلطة . والامتيازات الاجنبية في مصر .

وتشجع الحكومة النقد العنيف للمحاكم المختلطة .. **وتوعز** باثارة القضية في البرلمان .

وتبدى الحكومة البريطانية تعاطفها مع مطالب القضاة المصريين في رئاسة الدوائر واستعمال اللغة العربية .. ولكن المندوب السامى يصف منشور الحكومة ـ أو كتابها الدورى ـ بأنه .. سىء النية .

وينتهى عام ٣٤ كله دون أن ترد بريطانياً على هذا المنشور .

وتحت الضغط الشعبى يضطر الوزراء الى مهاجمة الشركات الاجنبية في البرلمان .. والصحف .

ويستعمل الوزراء في نقدهم ألفاظا يرى السير مايلز لامبسون أنها .. غير لائقة .

ويضغط الشعب ايضا ـ بسبب سوء الاحوال الاقتصادية ـ بالنسبة لسندات وكوبونات الدين المصرى العام الذى بدأ في عهد الخديو اسماعيل .

فرنسا وايطاليا تطالبان بأن يكون الدفع بالذهب ..

وتضطر الحكومة المصرية الى المطالبة بأن يكون الدفع بالجنيه الاسترلينى .. لا الذهب ويعرض الامر على القضاء ..

وتضطر بريطانيا الى أن توضح لفرنسا وايطاليا أنها ـ أى بريطانيا ـ ستقف مع مصر اذا صدر حكم يلزم الدفع بالذهب .

وتقول بريطانيا أنها ستساند مصر لو اتخذت مصر اجراء من جانب واحد .. أى من جانب مصر وحدها دون اتفاق مع الدولتين .

ولكن الدول الثلاث تؤجل البت في طلب مصر ..

وتنشأ فكرة حل مؤقت . واتفاق مؤقت . بأن يستمر الدفع ٣ سنوات فقط بالاسترليني

ولكن العام ينقضي دون أى اتفاق ..

ويكون التأجيل هو مصير الدعوة لتدعيم الجيش المصرى بزيادة افراده وقواته الجوية والتأجيل حل لا يغضب المصريين .. ولا الانجليز .

• • •

حاولت حكومة عبد الفتاح يحيى باشا أن تثبت قوتها للمندوب السامى .

منعت الاجتماعات العمالية بمنزل النبيل عباس حليم فوقع صدام بين البوليس والعمال فاصيب عدد كبير من الجانبين وقتل عاملان .

وقبضت الحكومة على عباس حليم وسجنته شهرا . دون أن توجه اليه اتهاما .... واطلقت سراحه دون ايضاح .

واعتبر المندوب السامى تصرف الحكومة ـ في القبض والافراج ـ منافيا لكرامتها .

• • •

ولكن .. يرتفع سعر الخبز .

وترتفع الاسعار ـ بصفة عامة بنسبة ١٥ ٪
وتتضاعف مشاكل الذين رهنوا املاكهم في أزمة وفساد عام ٣٠
ويضرب سائقو التاكسى . بعد فرض ضريبة على السيارات .
ويفزع المندوب السامى من احصائيات الجريمة فيحتج لدى الداخلية الذى يتخذ خطوات لضمان درجة أكبر من الامن للا المقيمين في الاقاليم .

• • •

ويقترح السير مايلز لامبسون على الحكومة البريطانية أن يتا ـ سرا وفي الخفاء ـ ليكبح نفوذ الملك . أو ما يسميه العسف الملكى

كتب لحكومته يوم ٣ مايو قائلا :

برقية رقم ٤٠٠

من السير مايلز لامبسون

الى السير جون سايمون

وزير الخارجية البريطانية

بتاريخ ٣ مايو ١٩٣٤

العوامل الرئيسية في الموقف مازالت على حالها .

دستور ـ يقصد دستور ١٩٣٠ الذى وضعه صدقى ـ تقبله العناصر ذات الفكر السياسى في مصر .

وبرلمان لا يمثل أحدا .

وحكومة غير مؤثرة وخادمة لملك غير شعبى يثير تدخ وتبذيره العداء المستمر ويوحى بالخطر .

واعتقاد يكاد يكون عاما أن نظام السراى هذا يعتمد عل التأييد البريطانى .

وتوقع عام أننا لن نستطيع ـ طالما بقينا نحتل البلاد عسكريا ـ ترك مصر لأجل غير مسمى تحت رحمة نزوات السراى .

ونوايا رئيس الوزراء التى أعلن عنها ربما كانت مخلصة ـ والمتعلقة بحكومة عادلة ونظيفة أصبحت غير ذات جدوى بسبب ايضاعه لسلطة السراى .

وأقل ما يقال في الحكومة أنها ليست عادلة ولا فوق مستوى الشبهات .

وبالاضافة ذلك الفوضى والنزاع داخل الحكومة التى لا يدين أعضاؤها بشىء لرئيسها وأيضا ارتباط رئيس الوزراء بالعناصر الاكثر فسادا بين الباقين من الحكومة السابقة وأخيرا بسبب فقر القدرات الادارية لدى أعضاء الوزارة واعتراف رئيسها بعجزه في هذا المجال .

ولسوء الحظ فان عبد الفتاح يحيى باشا ـ مثل كل الرجال الضعفاء ذوى الكبرياء ـ أظهر عنادا شديدا في كل التفاهات التى تمس كبرياءه .

وقد اقتصرت هجماته على الفساد في عهد صدقى باشا وهذا بدون شك من املاء السراى ولقد دمروا كما كان منتظرا النظام الذى ورثوه عن صدقى .

ان كشف حكومة أقلية لسيئات حكومة أقلية أخرى عن طريق نشر الفضائح المتعلقة بالكورنيش وتخفيض معاشات الموظفين ومنح مقاولات الحكومة ـ زاد من رصيد المعارضة التى هاجمت منذ البداية ـ الحكومتين معا .

وخلافا لمن سبقها فان الحكومة الحالية لم تبذل جهدا حتى للظهور في صورة من يتمشى مع رغباتنا .

وعلى العكس أنها ترغب في تبرير وجودها عن طريق العناد الوطنى .

ومن التفكير الشائع لدى المصريين اليوم أن عبد الفتاح يحيى باشا عازم على الهزؤ بمقر المندوب السامى

واتجاهه في مسألة مدير عام التنظيم وحول المحاكم المختلطة كان معوقا لنا .

ان الهياج الحالى ضد المحاكم المختلطة والامتيازات الاجنبية وشركات المرافق العامة الاجنبية نابع من السخط العام .

ولكن هذه الامور لا تجد ردعا من جانب الحكومة .

ويقول الدكتور حافظ عفيفى ان رئيس الوزراء قال له منذ ايام أن مقر المندوب السامى تسمع منه هذه الايام لغة لم يسمعها منذ ٥٠ عاما .

ان أسلوب رئيس الوزراء العدائى لم يكن ممكنا ـ بالطبع ـ دون تشجيع السراى .

وقد دهش شخصان زارا قصر عابدين أخيرا من الحماس وقلة الصبر اللذين تحدث بهما الملك فؤاد ضد المحاكم المختلطة والامتيازات الاجنبية .

وقد أوضحت لكم دور الملك فؤاد الحالى على مسرح السياسة والادارة .

وعلى ذلك فان سيطرته الاستبدادية لا تحتاج الى المزيد من الايضاح .

ويؤكد البعض أن مرض جلالته الاخير أثر على نشاطه الذهنى وأدى الى ظهور جوانب متناقضة في شخصيته .

ويقال أنه فقد القدرة على التمعن في السياسات الخارجية .

وبسبب النفوذ القوى لربيب الفلاحين ـ الأبراشى ـ فان الملك زاد انغماسا في التفكير المحدود والتحقيق في النوافه ومن المعترف به عموما أنه أصبح « ثقيل الدم » اكثر من المعتاد .

ويؤكدون أن الا براشى ـ الذى سيطر بالكامل على الملك ـ هو المسئول عن ٨٠٪ من التصرفات التى تنسب لصاحب الجلالة .

وهذا الحكم غير المسئول لأحد المقربين أصحاب الحظوة في السراى لا تستهجنه وترفضه المعارضة فحسب بل كثير من عناصر النظام وخاصة الطبقة التركية ـ المصرية التى تأخذ على الأبراشى كونه متسلقا .

ومن المعتقد باضطراد لدى الوفد أن حركة .. « مصر الفتاة » تتلقى تمويلا من السراى بغرض خطف اللمعان من الوفد .

وهذه الحركة القائمة على التعصب الاسلامى وكراهية الاجانب الشرسة تضيف عنصرا جديدا لاشتعال الموقف .

وعلى الرغم من الضعف الحالى لمصر الفتاة الا أنه من الممكن أن توحى بالمزيد من الاشياء الرديئة مستقبلا .

باختصار ، فيما يتعلق بالنظام الحالى يبدو أن السراى ورئيس الوزراء يعتزمان احراجنا بأكبر قدر ممكن وبأمل

اضعاف موقفنا ودعم موقفهم في وضع متأزم يشعرهم بالقلق .

وهناك اشارات على تجدد نشاط أحزاب المعارضة .

كان الوفد قد حافظ على نوع من الهدنة منذ اعلان حركة تنقلات المندوبين السامين يقصد منذ نقل برسى لورين وتعيينه أى تعيين لامبسون .

ولكن الوفد يشعر ـ الآن ـ بالقلق من جراء أن الحركة لم تحدث تغيرا في الموقف السياسى .

وصرح مكرم عبيد في الاسبوع الماضى لمراسل صحيفة انجليزية بأنه ما لم يحدث شىء قريب فإن الوفد سيثبت للبلاد أنه مازال حيا .

وكان النحاس باشا قد أعلن في نهاية مارس أن « الوفد لن يغلق أى أبواب »

ومع ذلك فان قرارات الهيئة الوفدية البرلمانية التى اجتمعت يوم ٢٦ أبريل تضمنت احتجاجا « ضد المحاولة المستمرة لحكم البلاد ضد ارادتها وقرار ب طرح مسئولية الشقاء الذى يثقل على الامة والدمار الذى يهددها على هذه التجربة الامبرالية البريطانية وعلى هؤلاء الذين يجنون منها السلطة والارباح » .

وهذا هو أول اعلان رسمى معاد لبريطانيا من جانب الوفد منذ بداية الهدنة .

وتوحى تقارير البوليس أن للقصة بقية .. وأن الوفد فقد الامل في تدخل بريطانى ولذا يسعى الى حفز هذا التدخل عن

طريق تحد قوى اما بالعنف أو بعقد مؤتمر وطنى مثل الذى سبق انتخابات ١٩٢٦ .

ومازال الحزب الوطنى يواصل معارضة مستأنسة داخل النظام ونشاطاته تعد مهمة حاليا وتتعلق بحركة مصر الفتاة .

وحزب الاحرار والمنشقون على الوفد يبدون مستعدين للحفاظ على حالة الجمود أو اللانشاط . وعودة حافظ عفيفى الى السياسة بعد استقالته من منصب الوزير المصرى في لندن تزيد بلا شك من ثقل هذه المجموعة .

وقد أصدر اجتماع عقد اخيرا لحزب الاحرار ـ ولم يحضره محمد محمود ولا حافظ عفيفى ـ قرارا يلح في طلب تعاون وثيق بين الزعيمين .

وبلغنى أن حافظ عفيفى باشا والاحرار والمنشقين عن الوفد يدبرون سياسة شعارها « العودة الى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » .

وهم يرون أن انجلترا منحت الشعب المصرى استقلاله وأصبحت وصية على المصريين في تنفيذ هذا الاستقلال .

وكان لتدخلنا النشط عام ١٩٢٣ لاجبار فؤاد على قبول الدستور دليلا على ما يفترضونه .

وبسبب الصراع بين السراى ومختلف الاحزاب وصلت الامور حاليا الى مرحلة اضطراب لايوجد حل لها سوى العودة الى نقطة البداية .

لقد وصل الملك فؤاد الى موقع سلطة في مصر لا يمكن تصوره عند الغاء الحماية لأن انجلترا لم تكن ترغب في هذا

ولا أن يخلفها الملك فؤاد كسيد مطلق على مصر بموجب اعلان الاستقلال .

هذه هى الحجج المفضلة لدى الاحرار والمنشقين على الوفد .

ويقال ان النحاس سيدعى للاشتراك في هذه السياسة .

ومن المفيد أن أذكر أن المنطلق الذى يقول ان على بريطانيا العظمى التزام أدبى بحماية مصالح المصريين ضد حاكمهم تقدم به صدقى باشا أخيرا .

ويبقى بحث العناصر التى تعارض الحكومة الحالية رغم مساندتها للنظام الحالى وأهم هؤلاء صدقى باشا ومجموعته التى تصل الى ٣٠ نائبا وعضوا بمجلس الشيوخ .

وهم يعدون مصدرا دائما للاحراج بالنسبة للحكومة في البرلمان خاصة عندما يثير تدخلهم ما يشبه ردود الفعل الهستيرية .

ومن المؤكد أن صدقى باشا سيظل شوكة في جانب الحكومة المصرية .

ويأمل على ماهر باشا أن يصبح رئيس الوزراء المقبل وهولا يقوم في الوقت الحالى بأى دور نشط في الحياة السياسية .

وهو معاد للابراشي باشا ووزيرى المواصلات والزراعة ، ولذا فان فرصة الفورية ليست مواتيه للغاية .

ومما يؤثر رغبته في دعم صلات الصداقة بين السراى ومقر المندوب السامى » .

أن هذه البرقية تبدو وكأنها نبوءة للاحداث القادمة في مصر .

الملك فؤاد يريد أن يحكم حكما مطلقا وينسى أن الانجليز شركاؤه ـ ان لم يكن أكثر ـ في حكم مصر .

الوفد يلوح بقوته للانجليز .

على ماهر الطموح يصبح رئيسا للوزراء مرتين ..

وتدور السياسة المصرية في نفس الدائرة ـ في عهدى الملك فؤاد .. وولده فاروق ـ خلال الـ ١٨ سنة التالية .

ولكن الحكومة البريطانية تتمسك بسياسة الحياد وترى أن « من الاصوب قصر التدخل على التحفظات الاربعة التى وردت في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » .

صدفـــة

وقع حادث غريب ، أو صدفة ، تغير معها تاريخ مصر كله .

... ابنة شقيق السير مايلز لا مبسون واسمها « بيتى » تجىء لزيارته في القاهرة ومعها صديقة لها اسمها جاكلين كاستيلانى من أصل ايطالى .

يقع لا مبسون ـ وهو أرمل ـ تجاوز الخمسين في غرام جاكلين فيخطبها ويقرر السفر معها الى لندن ليتزوجها ويقضى شهر العسل هناك .

ولان لا مبسون بقى مدة طويلة في الصين فانه يحصل على أجازة ٥ شهور ليقضيها مع عروسه في بريطانيا .

• • •

حدد الملك يوم ١٦أغسطس موعدا لاستقبال السير مايلز لا مبسون المندوب السامى .. قبل سفره .. كما جرى العرف .

وفي آخر لحظة ألغى الموعد دون اعلان الأسباب فظن كثيرون أن هناك أزمة بين الملك والمندوب السامى .وكان السبب الحقيقى أن الملك فؤاد أصيب بانفلونزا وأخطر لا مبسون بذلك .

ونشرت صحيفة الاجبشيان جازيت ـ وحدها ـ نبأ مرض الملك بعد سفر لا مبسون

أما الصحف المصرية فقد امتنعت عن النشر لأن مرض الملك موضوع شديد الحساسية .. ولم يعلن رسميا .

وأبلغ لا مبسون ـ قبل سفره ـ عبد الفتاح يحيى باشا رئيس وزراء مصر .. ووزير خارجيتها أن رونالد كامبل مستشار المندوب السامى

والرجل الثانى في مقر المندوب السامى مريض ويعالج في لندن وأن ينكين السكرتير الأول لدار المندوب السامى هو الذى سيكون مندوبا ساميا بالنيابة .

وأبلغ لا مبسون اسم ينكين الى كل المفوضيات الأجنبية في مصر .. في منشور دورى .

وأجل لا مبسون سفره في الاجازة حتى غادر ينكين مستشفى الانجلو ـ امريكان .. وعاد الى بيته .

وكان ينكين قد قام بعمل المندوب السامى بعد سفر السير برسى لورين المندوب السامى الأسبق حتى وصل مايلز من الصين وتسلم عمله .

ومن ناحية أخرى أبلغ لامبسون وزارة الخارجية المصرية بأن دافيد كيللى عين مستشارا جديدا في مقر المندوب السامى وأنه موجود في لندن ، وأنه سيصل الى مصر قريبا وان ينكين سيقوم بالعمل حتى يأتى المستشار كيللى .

• • •

كان موريس بيترسون رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية في أجازة .

وتلقى القائم بعمله تقريرا من القنصلية البريطانية في الاسكندرية عن تطور الأزمة في بلدية الاسكندرية لأن الحكومة المصرية تعد قانونا جديدا للبلديات تلغى فيه وجود الاجانب في المجالس البلدية .

ووجد رئيس القسم المصرى بالخارجية البريطانية أن هذه المشكلة ستتطور الى أزمة يرن صداها في الدول الأجنبية التى لها امتيازات في مصر .

عرض الموضوع على روبرت فانسيتارت الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية وقال له :

ـ ان دافيد كيللى المستشار البريطانى الجديد أمضى ٤ سنوات في وزارة الخارجية رشح خلالها ٣ مرات للعمل في الخارج .. مرة في بغداد ، والثانية في لندن ، والثالثة في طهران ، وفي كل مرة كان يعتذر عن قبول المنصب لأى سبب ، وفي المرة الأخيرة قال ان والدته مريضة .

ونخشى أن يعتذر عن السفر هذه المرة ، بعد قبول المنصب .

ومن ناحية أخرى ـ وهذا هو الأهم ـ أن أزمة بلدية الاسكندرية خطيرة ، ودافيد كيللى لم يسبق له الاتصال بالشئون المصرية من قريب ، ولا بد من أن يكون في القاهرة رجل تابع الشئون المصرية وتفصيلاتها الدقيقة .

ان موريس بيترسون رئيس القسم المصرى في اجازة .. ومن حسن الحظ أنه يقضى أجازته في « فرينتون » في بريطانيا فلم لا نستدعيه ليقوم بعمل المندوب السامى المؤقت في مصر .. بضعة أسابيع فقط حتى تنتهى أزمة بلدية الاسكندرية .. وبعدها يعود بيترسون الى لندن .. ويسافر كيللى .

وقال :

ـ ان بيترسون عمل في مصر عامين حتى سنة ١٩٣٠ ، وقد شغل منصب رئيس القسم المصرى منذ سنة ١٩٣١ حتى الآن .. وهو أفضل من يصلح لهذه المهمة .

وافق روبرت فانسيتارت على ذلك وطلب من الخارجية البريطانية الاتصال بموريس بيترسون تليفونيا للحصول على موافقته .

ولم يتردد بيترسون في الترحيب بهذه المهمة ..

كان قد بقى في لندن ٣ سنوات كاملة لم يسافر خلالها الا مرة

واحدة لحضور مؤتمر في روما .. وكان يحس بالملل .. وكان يذوب حنينا وشوقا الى مصر .. كما يكتب في مذكراته .

وقال روبرت فانيستارت لدافيد كيللى :

ـ سنعينك رئيسا للقسم المصرى بالنيابة خلال هذه الفترة لتكتسب خبرة .

سأله كيللى :

ـ لقد حزمت حقائبى .. وزوجتى وأولادى حزموا متاعهم فماذا نفعل ؟

أجاب فانسيتارت :

ـ دع الأسرة تسافر الى مصر .. وستلحق بهم بعد أسابيع قليلة .

وسافرت زوجة كيللى وأولاده دون أن يعرفوا أن كيللى سيبقى في لندن ٤ أشهر كاملة !!

• • •

جرى هذا سرا دون أن يعرف بأمره أحد

ولكن مصر كلها فوجئت يوم ٢١ أغسطس ١٩٣٤ ـ بعد ٣ أيام من سفر لا مبسون ـ ببيان أذاعته وزارة الخارجية البريطانية يقول ان موريس بيترسون رئيس القسم المصرى اختير مندوبا ساميا مؤقتا في مصر أثناء غياب السير مايلز لا مبسون .

• • •

انتابت مصر .. الحيرة .

انها لا تعرف السر في أجازة لامبسون الطويلة .. فانه لم يمض سوى ٦ أشهر في منصبه ..

ولا تعرف السر في مجيء بيترسون .

وأدى التغيير المتتابع الى انطلاق الاشاعات والتخمينات والاستنتاجات والتوقعات والآمال في مصر .

قيل أن هوبكنز السكرتير الثانى بدار المندوب السامى بالقاهرة كان يمكن أن يقوم بالعمل .

وقيل أن جرافتى سميث مساعد السكرتير الشرقى كان يمكن أن يحل محل لا مبسون ما دام والتر سمارت السكرتير الشرقى في أجازة .

ردت الدوائر الانجليزية المسئولة بأن هو بكنز وسميث يشغلان منصبين صغيرين .. وان الأمر يحتاج الى موظف كبير ومسئول ..

وقيل ان دافيد كيللى الموجود في لندن يمكن أن يعجل بالحضور الى مصر .. ولم يتوفر رد مناسب على هذا الرأى ..

وقيل أن المندوب السامى مايلز لا مبسون لم يكن يعرف بأمر خليفته المؤقت والا أبلغ به الحكومة المصرية .

وقيل ان الحكومة البريطانية تعمدت هذه المفاجأة لأن لا مبسون لن يعود الى مصر مرة أخرى .. وأنه سينقل .. وأن بيترسون هو الرجل المؤقت الذى سيصبح دائما ..

وقيل ان بيترسون أمضى في عمله كمدير للقسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ٣ سنوات .. وقبل ذلك أمضى ٣ سنوات أخرى في مصر لذلك فانه الرجل الذى سيدرس عقد معاهدة بريطانية ــ مصرية .

ونشرت صحيفة التايمز في لندن أن بيترسون سيدرس التغييرات الأخيرة في مصر .

وقال كثيرون ان لا مبسون أثناء أجازته سيتردد على وزارة الخارجية البريطانية ليناقش الشئون المصرية قبل حضور بيترسون الذى سيجىء ومعه تعليمات جديدة بتغيير السياسة البريطانية في مصر .

واضطرت وكالة رويتر الى أن تذيع من لندن على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية أنه « لن يحدث تغيير .. وأن السياسة البريطانية في مصر كما هى .. أى الحياد » .

ولكن عنوانا في احدى الصحف المصرية عبر عن المشاعر المصرية من مخاوف وترحيب .. وأمل .

قال العنوان :

« مصـــر .. في مفترق الطرق » .

وقد عبرت هذه الكلمات عن الحقيقة الكاملة .. والكامنة !

● ● ●

وصل بيترسون الى مصر على الباخرة «أوزونيا» وكان عمره ٤٥ سنة .

بدأ حياته بالعمل في وزارة الخارجية البريطانية قبل قيام الحرب العالمية الثانية بسنة واحدة .

وتنقل في سفارات بريطانيا بين واشنطن وبراج وطوكيو . وقبل هذه الاحداث بست سنوات عين بيترسون سكرتيرا أول في دار المندوب السامى البريطانى اللورد جورج لويد لمدة عامين . وقبل نقله من مصر عام ١٩٣٠ رقى الى درجة مستشار .

ونقل بعد ذلك الى السفارة البريطانية في أسبانيا ثم عاد الى لندن

عام ١٩٣١ ليكون رئيسا للقسم المصرى في وزارة الخارجية . وكان في أجازة عندما أختير ليقوم بعمل السير مايلز لا مبسون .. في مصر .

ونقل بعد انتهاء مهمته في القاهرة ليكون رئيسا لقسم الحبشة في وزارة الخارجية البريطانية .

ثم عين وزيرا مفوضا لبلاده في بلغاريا عام ٣٦ وبقى هناك سنتين .

وسنجد بيترسون سفيرا للعراق لمدة عامين تقريبا في ١٩٣٨ و ١٩٣٩ وسفيرا في اسبانيا عامى ٣٩ و ٤٠ عندما تقرر نقله من مدريد .. فعاد الى لندن ليكون وكيلا مساعدا لوزارة الخارجية البريطانية ثم أختير في أواخر فترة عمله الدبلوماسى سفيرا لبلاده في موسكو .

ولكنه لم ينجح في أى مكان حل به .

ولم تزد مدة خدمته كسفير في أى بلد على عامين على الأكثر .. لانه كان يتصرف بعقلية بريطانيا في أقوى عصورها الامبراطورية .

عندما كان سفيرا في العراق ذهب الى الأمير عبد الاله ليقول له :

ــ الملك غازى يجب السيطرة عليه أو يخلع .

وألح على ملك العراق أن يأتى الى دار السفارة ليلعب معه ــ أى مع بيترسون ــ التنس فجاء الملك مرة واحدة .. ونصحه مستشاروه بالامتناع عن ذلك لانه « هوان » !

وكان يزور ملك العراق ويتحدث معه في كل شيء .

وفي احدى المرات وجد وكيل وزارة الخارجية عباس مهدى حاضرا .. فشكا لوزير الخارجية توفيق السويدى الذى كان في اجازة وقال له :

ــ انى أقابل الملك وحدى دون حضوركم .. فكيف يتصرف وكيل الوزارة بهذا الشكل .. أريد أن أقابل الملك وحدى ..

وفعلا أصبح يقابل الملك غازى على انفراد ..

ولفت نظر وكيل الخارجية الى أن البروتوكول شيء .. والاحتلال البريطاني شيء آخر .

وأصر على عزل طه الهاشمي وزير الدفاع لان الوزير معجب بألمانيا ويريد شراء أسلحة ألمانية .. كما أن الوزير كان رئيسا لجمعية الدفاع عن فلسطين .. وقد أصر على استقالة طه الهاشمي من هذه الجمعية .. فلما لم يستقل طلب بيترسون عزل الوزير من منصبه الوزاري .. فعزل .

وقصد الى نوري السعيد رئيس الوزراء وطلب منه تخفيف حكم الاعدام الذى صدر على حكمت سليمان رئيس الوزراء لاشتراكه في مؤامرة لقلب نظام الحكم .. فخفف حكم الاعدام .

وهو يكتب الخطابات الموجهة من رئيس وزراء العراق الى الموظفين البريطانيين الذين يعملون في خدمة الحكومة العراقية .. ويحمل هذه الخطابات الى رئيس الوزراء العراقي فيوقعها كما هي .

وكان السفير البريطاني الوحيد في بغداد الذى لم يكن على وفاق ، أو علاقة طيبة ، مع نوري السعيد !

ومن العراق نقل سفيرا لبريطانيا في أسبانيا عامى ٣٩ و ٤٠ ولكن الحكومة البريطانية وجدت ان سفارتها في مدريد تحتاج الى تعزيز .

... أسبانيا كانت نقطة اتصال للجواسيس .. وكان فرانكو يميل الى هتلر .. ولذلك عين السير صامويل هور وزير خارجية بريطانيا السابق سفيرا في اسبانيا .

وكان بيترسون يعمل مرؤوسا لصامويل هور ولكنه ضاق بتعيينه سفيرا مكانه فتذمر .. وشكا دون نتيجة . واكتفى بأن يلوم حظه .

واذا كان في العراق يقابل الملك وقتما يشاء وعلى انفراد فانه بعد

شهر واحد وفي اسبانيا التقى بالجنرال جوردانا وزير الخارجية الاسبانى .

فاجأه جوردانا قائلا :

ـ هل من المعتاد للسفراء أن يتأخروا عند استدعائهم من قبل الحكومات التى يمثلون بلادهم فيها ؟

رد بيترسون معتذرا :

ـ لو أبلغت بدعوة مستعجلة لحضرت فورا .

وقابل الوزير مرة أخرى ليدعوه للانضمام لمقاومة الشيوعية فاذا بالوزير يجيبه بغلظة ويقف على قدميه مشيرا الى انهاء المقابلة !

وعاد بيترسون الى لندن ليكون وكيلا مساعدا لوزارة الخارجية البريطانية في سنوات الحرب الحرجة من ٤٠ حتى عام ١٩٤٤ ويكون له رأى في حادث ٤ فبراير .

وبعد ذلك عمل سفيرا في أنقره حتى عام ٤٦ ثم سفيرا في موسكو حتى عام ٤٩

وفي موسكو عومل من قبل الزعماء السوفييت معاملة مهينة ..

ذهب يزور مولوتوف وزير الخارجية السوفيتى ليشكو اليه مسألة روتينية بناء على طلب الحكومة البريطانية .

قال له مولوتوف :

ـ لم تزعجنى بهذه الامور التافهة .

رد بيترسون معتذرا :

وماذا أعمل . اضطررت الى ذلك بعد أن اخفقت مع موظفى وزارة الخارجية السوفيتية .

ورفض مولوتوف ان يستقبله مرة أخرى . وأحاله الى نائب الوزير

ـ جاكوب ماليك ـ الذى حدد موعد المقابلة في منتصف الليل .. بمبنى الوزارة !

والأغرب من هذا كله أن موريس بيترسون نشر عام ١٩٥٠ مذكراته في كتاب أسمه « على جانبى الستار » وفيه يهاجم ملكى العراق ومصر .. رغم أن العهد الملكى كان قائما !

وفي هذه المذكرات يصف نورى السعيد بالتآمر ويتهم طه الهاشمى وزير الدفاع بالغباء .

وفي سنة ٣٤ نجد أن بيترسون في مصر في فترة تمرين أو تدريب . على ما قام به بعد ذلك في العراق .

ففى سنة ١٩٣٤ كان بيترسون في الخامسة والأربعين من عمره يكتسب أول خبراته ضد ملوك الشرق .. أو ملوك العرب .

وكان بيترسون يعلم أن مدته في مصر موقوته .. ومع ذلك فان ما قام به خلال تلك الفترة ظل بعيد الأثر في التاريخ المصرى ..

• • •

وكان السبب في ذلك أن بيترسون لقى العذاب من المندوب السامى البريطانى في مصر اللورد لويد الذى عمل معه عامين كاملين .

ومن ناحية أخرى تأثر بيترسون ـ دون أن يدرى ـ باللورد لويد وأراد أن يقلده في كل شىء .

كان اللورد لويد يتعمد استدعاء بيترسون للعمل معه من الصباح حتى المساء بحيث لا يستطيع ـ السكرتير بيترسون ـ أن يتناول طعام الغذاء .

ورآه اللورد لويد ـ مرة ـ نائما على مقعده في السفينة أثناء رحلة فى البحر الأحمر فأمره بأن يلقى نفسه في البحر .. عقابا .. وكان

يحسن السباحة .. وترك البحارة يقولون له ـ وهو في الماء ـ ان البحر الأحمر مليء بأسماك القرش !

وكان ـ لويد ـ يرى أن المندوب السامى لا ينبغى أن يستريح لحظة واحدة في الشرق .

وأن النفير يجب أن يدوى على باب قصر المندوب السامى كلما غادر القصر أو دخله حتى يعرف الجميع أن ممثل بريطانيا يتحرك لان لهذا الرجل نفوذا يفوق النفوذ الذى يتمتع به ممثلو القوى الكبرى في مصر .

وكان لويد يتحدى تعليمات وزارة الخارجية البريطانية .

وكان يطلب حضور السفن الحربية البريطانية الى الموانى المصرية كلما لاحت أزمة لتهديد الحكومة المصرية وارغامها على الخضوع .

وكان يؤمن بأن الحزم البريطانى يؤدى الى النتائج المطلوبة في مصر .. وان كل ما يهم بريطانيا في مصر ادارة ممتازة للعمل الحكومى المصرى .

وفي الشهور الأولى لتولى لويد منصبه في مصر ذهب الى الملك فؤاد وقال له :

ـ لابد من عزل حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى لانه يتدخل في شئون الحكم وتردد الملك يوما واحدا ثم نقل حسن نشأت وزيرا مفوضا لمصر .. في مدريد .

وكان اللورد لويد يتحرك مع ياور عسكرى بريطانى ..

وفكر بيترسون أثناء عمله مع اللورد لويد أن يعطى أرملة اللورد كانارفون القطع المزدوجة من آثار توت عنخ آمون تعويضا لها عن جهود زوجها .

وفوق هذا كله فان بيترسون عندما وصل الى مصر ـ لاول مرة عام ١٩٢٧ ـ وجد اللورد لويد في اجازة ونيفيل هندرسون قائما بعمل المندوب السامى يتصرف مثله ... يأمر وينهى ويحكم مصر ..

رأى بيترسون هذا كله فاراد أن يقلد لويد .. ويقلد هندرسون ايضا ..

بل ان زوجة بيترسون رأت تقليد زوجة لويد في افتتاح الاسواق الخيرية !!

استقل موريس بيترسون الباخرة « أوزونيا » من ميناء « برند يزى » في طريقة الى الاسكندرية ليصلها يوم ٤ سبتمبر .

وشاءت الصدف أن يكون مع بيترسون على نفس الباخرة التى اقلته الى الاسكندرية محمد توفيق نسيم باشا رئيس وزراء مصر السابق . ورئيس الديوان السابق أيضا .

وشاءت الصدف أيضا أن تكون على نفس الباخرة قرينة عبد الفتاح يحيى باشا وابنته وصعد رئيس وزراء مصر الى ظهر الباخرة لاستقبالها .

وعلم رئيس الوزراء ان المندوب السامى المؤقت على ظهر « أوزونيا » أيضا فتوجه اليه للتحية والترحيب .. ولينقذ نفسه من أزمة بروتوكول عنيفة .. للمرة الثانية .

وكان عبد الفتاح يحيى باشا قد اصطدم بالسير مايلز لامبسون بعد وصوله الى مصر .. مباشرة بسبب أزمة بروتوكول .

استقبل يحيى باشا وكان رئيسا للوزارة ووزيرا للخارجية المندوب السامى لامبسون في محطة سكة حديد القاهرة .

والتقاليد تنص على أن يكون وزير خارجية مصر في المحطة .

ولكن يحيى باشا قال انه كان في المحطة بصفته رئيسا لوز
مصر .. وأن هذه تعتبر زيارة رسمية للمجاملة .. ولذلك فان لامبس
يجب أن يرد الزيارة .

ورفض لامبسون وقال ان رئيس وزراء مصر هو الذى يزور المندو
السامى .

وبقى لامبسون متمسكا بهذا « الحق » وشكى رئيس وزراء مد
للملك وللحكومة البريطانية حتى زاره يحيى باشا ..

وعندما وصل بيترسون الى مصر ، لم تعد الحكومة المصرية استقب
رسميا له .. لاحرس شرف ، ولا مدير بروتوكول ، ولا وزيرا ، ولا قطا
خاصا .. ولا أى شىء آخر .

كان بعض رجال دار المندوب السامى في انتظار بيترسون مع ع
من رجال البوليس البريطانى العاملين في الحكومة المصرية .

ولم يكن السبب عنادا من عبد الفتاح يحيى باشا ، او اصرارا ع
موقف كما فعل مع مايلز لامبسون .. وانما كان السبب الوحيد أن ه
أول مرة منذ الاحتلال البريطانى لمصر ، ومنذ تصريح ٢٨ فبراير
يتولى مهمة المندوب السامى بالنيابة مبعوث خاص يجىء من لندن .

ولذلك فان الحكومة المصرية لم تكن تعرف ـ أو تظاهرت بعد
معرفة ـ تقاليد استقبال المندوب السامى بالنيابة .

وقد أنقذ الموقف .. وأنقذ مصر كلها من حرج .. ومن أزمة وجو
عبد الفتاح يحيى رئيس الوزراء ـ شخصيا وبنفسه ـ في استقبا
المندوب السامى .

وكان عبد الفتاح يحيى قد جاء الى ميناء اسكندرية وصعد ا
الباخرة « أوزونيا » التى وصلت عليها من أوروبا قرينة رئيس وزر
مصر وابنته .

ولا يستطيع موريس بيترسون أو غيره أن يدعى أن يحيى باشا جاء من أجل قرينته وابنته . وانه استقبل المندوب السامى ـ صدفة ـ

كتب الاستاذ محمد التابعى صاحب ورئيس تحرير مجلة (آخر ساعة)

« تحركت دار المندوب السامى فأرسلت تستفهم من دار الحكومة عن أى نوع من انواع الاستقبالات أعدته للمندوب السامى بالنيابة ؟

ولو استطاعت الحكومة لخففت عن صدرها ووصفت وصفا دقيقا « نوع » ـ الاستقبال الذى تريده هى لهذا المندوب .

ولكن لما كان هذا النوع من الاستقبال لم يرد ذكره في بروتوكول فقد أعرضت عنه الوزارة .

واكتفت برد تقول فيه انها ـ وهى لم تبلغ رسميا شيئا عن هذا الانتداب لاتستطيع أن تستقبل بيترسون الا كما تستقبل أى فرد من عامة الناس

ونقرر هنا للحق وللانصاف ان الوزارة أحسنت صنعا بهذا الرد . وانها كانت في دائرة حقها الذى لا ينكره عليها عرف ولا بروتوكول .

ولكن دار المندوب عادت تقول انها كانت ترجو ولو من باب العشم أن يذهب وزير الخارجية ليستقبل بيترسون في الميناء .

واذا تعذر ذهابه لسبب ما فليذهب وزير الحقانية بصفته أقدم الوزراء .

ورفضت الوزارة أن تلبى هذا الرجاء أو تفتح باب العشم على مصراعيه .

وتحرجت الامور الى حد ما .

وما كان احد ليستطيع ان يتكهن بما سيكون .

وهل يذهب رئيس الوزراء الى دار المندوب ليزور المندوب السامى بالنيابة أو يتجاهل وجوده ما دام لم ياخذ علما رسميا بانتدابه أم ينتظر حتى يزوره أولا المندوب بالنيابة ..

لولا صدفة سعيدة حلت العقدة والحمد الله .

أن الصدفة شاءت أن تصل أسرة رئيس الوزراء على الباخرة « اوزونيا »٧ وهى نفس الباخرة التى وصل عليها مستر بيترسون وذهب الباشا ليستقبل أسرته الكريمة .

وفي صالون الباخرة التقت عين الرئيس بعين المندوب وبين الاثنين معرفة قديمة منذ كان بيترسون يشغل منصب السكرتير الاول بدار المندوب في عام ١٩٢٧ .. وتصافح الاثنان !

وكان هناك في الصالون شاهد ثالث هو نسيم باشا الذى شاءت « الصدفة » ـ ليس الا ـ أن يعود هو أيضا على الباخرة « أوزونيا » والذى اذا صدقت أخبار الرواة كان لا يشبع طول الطريق من التحدث الى مستر بيترسون أو الاصغاء الى حديث مستر بيترسون .

وهكذا اجتمع في صالون الباخرة « أوزونيا » ثلاث رجال بينهم ولا شك رجل الساعة فمن ياترى يكون » .

وقال فكرى أباظة رئيس تحرير مجلة المصور بتوقيعه المعروف « الجاسوسة الحسناء » يصف الازمة التى لم تحدث .. قال ،

« نؤكد أن مستر بيترسون لم يكن عنده الوقت الكافي للدخول في مناقشات حول البروتوكول .

.. انه قبل ـ بكل وداعة ـ أن يعتبر حضور دولة رئيس الوزراء الى الباخرة « أوزونيا » من أجله . لا من أجل اسرته الكريمه .

ويفسر رجال دار الوكالة البريطانية ـ المندوب السامى ـ أن الرجل كان مشغولا جدا ومطالب من حكومته أن يبت بسرعة في عدة أمور. فلم يكن لديه وقت ليشرع في سياسة .. جر الشكل » ·

في مذكرات بيترسون قال أنه دار بينه وبين توفيق نسيم حديث طوال الرحلة فيلتصق في فكر بيترسون أن اصلح رئيس لوزراء مصر هو محمد توفيق نسيم باشا !

وتعلق « روز اليوسف » على هذه الصدفة ..

قالت :

« لا نعتقد بأى حال من الاحوال أن انتداب المستر بيترسون رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ، مداه حراسة الوزارة القائمة ومراقبة نظافة فناجين القهوة والينسون التى تقدم الى اعضائها ، أو من أجل ابقاء نظام الحكم على ما هو عليه ـ ومعروف أثره في عكننة العلاقات بين الاغلبية الساحقة من الشعب المصرى والحكومة البريطانية .

وتزدحم أمامنا اشاعات متضاربة

وآخر ما وصل الينا أن مقابلة خطيرة حدثت بين دولة محمد توفيق نسيم باشا ـ الذى ورد الى الاسكندرية في نفس الباخرة التى أقلت المستر بيترسون ـ ولا نعلم عدد فناجين الشاى التى تناولها دولته مع مندوب الفخامة وهما أنفا لأنف !

ويقال ـ ولا نقول نحن ـ أن دولته سيجتمع قريبا بدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى كما أنه سيستفسر عن صحة دولة محمد محمود باشا من باب العشم في وجه الله الكريم » ·

ومن هذا المقال يتضح :

أن توفيق نسيم فهم من حديثه مع بيترسون أن رئاسة الوزارة تسعى اليه .

وأن الوفد يتقرب الى بيترسون .

ونشرت مجلة آخر ساعة مقالا ساخرا عن وصول بيترسون .. فيه ما فيه من الدعابة القاتلة :

قالت :

(أحضر مستر بيترسون معه كلبه العزيز وهو من نوع « شيان لو » أبيض غامق وفيه نقط سوداء .

ويقول عارفو فضل الكلاب ، أن هذا الكلب ، ابن أصل ، ومتربى ، وأنه يحمل أرقى الشهادات والدبلومات من جامعات الكلاب !

ونزل جنابه - جناب مستر بيترسون - من الباخرة ورأى قومندان بوليس الجمرك طاهر أفندى هذا الكلب المحترم فطبطب عليه وصافحة وقدم له أصدق التمنيات بسلامة الوصول .

وبعدئذ صافح حضرته مستر بيترسون .. ووقف الكلب يرد التحية بطراطيف صوابعه التى تشبة صوابع الموز » ·

ويقول فكرى أباظة :

« ان عبد الفتاح يحيى عندما صعد الى ظهر الباخرة وجد نسيم باشا مع المندوب السامى بالنيابة .. وان المتهامسين يتهامسون بان مقابلات هامة ستدور في المستقبل القريب .. وسيكون ابطال هذه المقابلات جميعها مصطفى النحاس وتوفيق نسيم وبيترسون .. وسيبدو أثر هذه المقابلات في المستقبل القريب » .

وتتحقق نبوءتا محمد التابعى وفكرى أباظه .. بالحرف الواحد .

وتكتب الصحف المصرية كلها تفاصيل حياة بيترسون .. الرجل الذى جاء فجأة ليعقد معاهدة .. أو يغير الحكومة . أو يلغى دستور عام ١٩٣٠ . أو يتقرب للوفد ..

ان الصحف المصرية ظنت أن بيترسون سيفعل هذا كله ..

ولو ان بيترسون كان يقضى الاجازة خارج بريطانيا لما اختاره أحد ..

ولو ان القنصلية البريطانية بالاسكندرية لم ترسل تقريرا عن أزمة البلدية لكان دافيد كيللى هو الرجل القادم ..

.. ولكنها الصدفة !

قناع من ... المجاملات

بعد ٢٤ ساعة من وصوله توجه موريس بيترسون الى مبنى الوزارة ببولكلى - في ضاحية الرمل بالاسكندرية ليقوم بزيارة مجاملة وتعارف لرئيس وزراء مصر عبد الفتاح يحيى باشا

وردله يحيى باشا الزيارة بمقر المندوب السامى بالاسكندرية بعد ٥ أيام .. وكشفت مجلة آخر ساعة عن السر في أن رئيس الوزراء لم يرد الزيارة فورا للمندوب السامى :

قالت آخر ساعة .. ساخرة :

أشارت الطرق الدبلوماسية على واضعها الفقير . صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا . اشارت عليه . أن من الذوق . ومن الاصول . رد الزيارة للمندوب السامى بالنيابة يوم السبت ٨ سبتمبر .. اى بعد ٣ أيام

وقال دولة الرئيس :

ـ بأه كده ؟

وردت الطرق الدبلوماسية على دولته :

ـ أيوه كده .

وعلى هذا استخار دولته الله وخاطب مكتب المندوب يقول :

ـ ان رئيس الوزارة سوف « يشرف » المندوب برد زيارته وأنه تحدد لها الساعة كذا يوم ٨ سبتمبر .

وصفقت الطرق الدبلوماسية بكلتا يديها وهتفت لرئيس الوزراء الهمام .

على ان دار المندوب عادت تفرك يديها أيضا وترحب بالزيارة وبهذا الشرف العظيم وانها ـ وهى خادمة دولته المطيعة ـ ترى انها التى تحدد موعد الزيارة ..

... وبعد وقت عادت تقول انها حددت الزيارة بأن تكون قبل ظهر الاثنين ١٠ سبتمبر .

واسعفت الطرق الدبلوماسية بالعلاج . بعد ان تناولت جانبا من صبغة اليود ، !

• • •

وتميزت الايام الاولى لحضور بيترسون بالمجاملات المتبادلة بينه وبين رئيس الوزراء ..

وعبدالفتاح يحيى باشا رجل يتقن البروتوكول.. ومديرمكتبه في ذلك الوقت عبد الخالق حسونة ـ أمين الجامعة العربية فيما بعد ـ رجل يجيد البروتوكول أيضا ..

أقام رئيس الوزراء مأدبة غداء بفندق سان استفانو بالاسكندرية للادميرال فيشر قائد القوات البريطانية في البحر المتوسط حضرها بعض الوزراء ودعى اليها ـ أيضا ـ موريس بيترسون .

ويدعو بيترسون رئيس الوزراء للعشاء مرتين خلال شهر واحد .. ويدعوه رئيس الوزراء للعشاء مرتين .. أيضا .. ولكن رئيس الوزراء يكتفى في احدى المرتين بدعوة صليب سامى وزير الحربية وحده دون باقى الوزراء

ويتقرب بيترسون الى السياسيين المصريين ..

ويدعو الكثيرين الى حفلات الغداء والعشاء تقام بدار المندوب السامى ..

ولا يذكر في بطاقات الدعوة - كما قالت « المصور » - وظيفة الداعى الكريم · ولم يذكر الا مستر « موريس بيترسون » ·

ولم تذكر الى جوار اسمه ·· المندوب السامى بالنيابة ·· ولا رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ·

والغرض من ذلك هو « مسح » كل صفة رسمية عن هذه « العشوات » و « الغدوات » وحتى لا يتقيد المندوب السامى المؤقت بكلمة مما سيدور حوله الحديث بينه وبين مدعويه المصريين الذين سيلقى على عاتقهم أكبر قسط من مهمة الكلام ·· بينما يتحمل بيترسون مهمة الاستماع . والاصغاء فقط » ·

وقالت آخر ساعة :

« نشط مستر بيترسون . كما كان المنتظر ونشط رجال السياسة في مصر لقبول دعواته ·

وكانت « البريمو » من نضيب صاحب الدولة نسيم باشا فقد تناول الغداء في دار المندوب السامى بالنيابة ·

وكانت الوليمة لم يحضرها ثالث أو شريك في الحديث أو الطعام واستمر الحديث بين الاثنين قبل الغداء وبعد الغداء الى الساعة الرابعة بعد الظهر ·· وهنا خرج الاثنان من غرفة الاجتماع وتناولا الشاى ومعهما بعض كبار موظفى الدار ·

كما يستقبل الدكتور حافظ عفيفى خلال هذا الاسبوع » ·

وكتب محمد التابعى يصف لهفة الزعماء والوزراء المصريين لمقابلة المندوب السامى المؤقت ·

قال التابعى :

« فاز ببطولة الاسبوع الماضى في الجوادث والاخبار والاشاعات

صاحب السعادة حسن صبرى بك .. واجتمع الصحفيون يتساءلون .. ماذا يكتبون لو لم يرزقهم الله بحسن صبرى بك ..

اتصلت سكرتارية دار المندوب السامى بوزير المالية وأبلغته بأن بيترسون يتشرف بدعوته على الغداء .

وتشرف وزير المالية بقبول الدعوة .

وفرك يديه فرحا لهذه الفرصة التى ستمكنه من عكننة اكبر عدد من الوزراء زملائه الاعزاء .

وتشاء الصدفة أن تكون ساعة الدعوة موعدا مقررا لاجتماع مجلس الوزراء ..

ولكن وزير المالية دفع الصدفة بعيدا من طريقه وأرسل سكرتيره الخاص يعتذر لمجلس الوزراء عن حضوره .. لانه مدعو لتناول الغداء في دار المندوب السامى !!

والمرجح عندنا أن مجلس الوزراء لم يدرج هذه (العكننة) في جدول الاعمال !

وحول مائدة الغداء قال سعادة مستر بيترسون ان فخامة سير مايلز لامبسون قد ترك له مذكرات بسيطة ليهتدى بها في عمله الجديد (وهذا ينفى بصفة قاطعة ما قالته صحف الوزارة من أن سير مايلز لامبسون سافر قبل ان يسمع بخبر انتداب بيترسون) .. وان في هذه المذكرات فقرة عن سعادة وزير المالية يقول فيها سير مايلز عن سعادة وزير المالية انه « رجل صريح ولا يكذب أبدا » وانه يمكن الاعتماد عليه في الطوارىء .

ولهذا يعتبر بيترسون نفسه سعيدا لان حسن صبرى لبى دعوته للغداء .

وابتسم وزير المالية واجاب انه اعتاد ان يقول الحق دائما وأ
يقاسى كثيرا في سبيل تمسكه بهذا المبدأ ٠

والى هنا انتهت المقدمات وبدأ الحديث :

سأله بيترسون عن رأيه في عقد المعاهدة فقال حسن صبرى :

ـ انى اعتقد ان هذا خير مسلك تسلكه الحكومة البريطانية ٠

ـ وهل ترى ان نعقدها مع هذه الوزارة ؟

وكان رد وزير المالية الصريح :

ـ كلا !

ان وزارتنا لا تنظر لها كافة طبقات الشعب بالرضا التام ٠٠

ولو ان الوزارة فازت بالحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان
لما أفادت شيئا ولقام المصريون يعارضون المعاهدة ويجدون فيها ألف
ثغرة وثغرة !

فاذا لم يكن في وسع حكومة انجلترا أن تعقد معاهدة مع وزارة
محبوبة من الشعب فلتحاول على الاقل أن تعقدها مع وزارة يرتاح
اليها الشعب الى حد ما ٠

وتغير مجرى الحديث الى ان قال بيترسون :

ـ وما رأيك في عبد الفتاح يحيى باشا ؟

وكان جواب وزير المالية ان عبد الفتاح يحيى رجل نزيه جد
وخير من يصلح لأن يكون وزيرا للخارجية ٠ (وهنا لاحظ من فضلك
انه لم يقل ان عبد الفتاح باشا خير من يصلح لرئاسة الوزارة) ٠

وليس هناك شك عند العارفين في ان رئيس الوزراء أصبح يجد
صعوبة في التعامل والعمل مع زميله وزير المالية ونستطيع أن نقول
اليوم ان عبد الفتاح باشا يحيى قد طلب مرتين في مناسبتين مختلفتين
تعديل الوزارة تعديلا يمكنه من اقصاء حسن صبرى بك ٠

ولكن نصح لدولته بالتريث والانتظار ٠

أما وزير المالية فانه لا يقتصر في تصريحاته ، وهى عديدة ، وأخفها وقعا تصريحه هذا الاسبوع لبعض اخواننا من الاحرار الدستوريين وهو انه لن يستقيل من الوزارة ·· حتى ولو استقال عبد الفتاح باشا يحيى ٠

وحضر الى القاهرة رئيس الوزراء وأفضى الى احدى الزميلات بتصريحه الذى نفى فيه استقالة حسن صبرى بك وليس هناك أى خلاف بين الوزراء ·· بل على العكس هناك صفاء تام !

واستقل دولته القطار عائدا الى الاسكندرية ·· وكان دولته في صالونه الخاص ومعه سعادة وزير الاشغال ٠

وتشاء الصدفة أن يسافر في نفس القطار « زميلهما العزيز » حسن صبرى بك ··

ولكن وزير المالية لم يجلس مع رئيس الوزراء في صالونه الخاص كما فعل وزير الاشغال ·· بل ذهب الى ديوانه المحجوز نزولا ـ طبعا ـ على حكم الصفاء التام الموجود بين الوزراء ٠

● ● ●

ويسخر الدكتور سعيد عبده في احد ازجاله الشهيرة من كل ما يجرى ٠

وسعيد عبده كان يكتب ازجاله في مجلة آخر ساعة دون توقيع لانه موظف حكومى ٠

قال هذا الزجل وعنوانه « على الارغول » ٠

والمقصود بأبو درش في هذا الزجل ·· عبد الفتاح يحيى باشا رئيس وزراء مصر

● ● ●

الأوله ليه ...

والثانية ليه ...

والثالثة ليه ...

الاوله ليه يا بيترسون عازم العزال

والثانية ليه مصطفى مبسوط وأشيته عال

مستر بيترسون مش لوجه الله ـ دا شيء معروف

وضحك ابو درش فيه في الجو حاجة وراه ـ وبكرة نشوف

ولسان وزير المالية احترت انا في دواه ـ دهان وسفوف

امتى بيترسون بأه يخفف عزوماته

وضحك أبو درش بكرة تبان علاماته

الاوله ليه

والثانية ليه

والثالثة ليه

• • •

من اللحظة الاولى يحاول بيترسون منع مصر من تعيين وزير مفوض لها في لندن . أو ارجاء هذا التعيين بعد استقالة الدكتور حافظ عفيفى .

وهدف بيترسون من ذلك ألا تعرف وزارة الخارجية البريطانية شيئا من أخبار مصر بصفة رسمية الا عن طريقه .

قالت مجلة آخر ساعة :

« ذهب مستر بيترسون وزار رئيس الوزراء .

وذهب رئيس الوزراء ورد الزيارة لمستر بيترسون في دار المندوب السامى ودار الحديث :

.. قال رئيس الوزراء انه يعتقد أن الحاجة أصبحت ماسة لملء منصب وزير مصر المفوض في لندن وهو المنصب الذى ظل خاليا حتى الآن .

واجاب مستر بيترسون انه لا يرى أى داع للاستعجال وان مصر مكثت سنوات عديدة بدون أن يمثلها وزير مفوض في لندن .. ومع ذلك فان الحرب لم تقم بين البلدين !

وضحك مستر بيترسون وضحك رئيس الوزراء !!

وبعد ان انتهى الضحك ، والذى منه ، قال صاحب الدولة انه لم يقصد ما فهمه جناب المندوب السامى بالنيابة وانما هو يتساءل هل هناك ما يمنع ملء المنصب المذكور ؟

وهنا يؤكدون ان مستر بيترسون أجاب بأنه يعرف ان فخامة سير مايلز لامبسون يرى أن وجود وزير مفوض لمصر الآن في لندن أمر قد يثير ارتباكات ما أغنى الموقف عنها .. الآن » .

● ● ●

ولكن اهتمامات بيترسون لا تقتصر على المجاملات .. والدعوات .. والاستماع ..

أنه يوجه عناية بالغة لكل شئون مصر الداخلية ويقابل - بعد يومين فقط من وصوله - وزير داخلية مصر وذلك ليحيط لندن علما بكل شيء يجرى ..

ان بيترسون يهتم - أولا - بحالة الامن بمناسبة نشر حكمدار بوليس القاهرة راسل باشا تقريرا عن عدد الجرائم التى ارتكبت في العام السابق .

برقية رقم ٧٨٩

من موريس بيترسون

الى السيرجون سايمون
وزير الخارجية
رمل الاسكندرية بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٣٤

اشارة الى برقيتكم رقم ٣٠٢ بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٣٣، الخاصة بقانون البلديات الجديد الذى كانت الحكومة المصرية تبحثه في ذلك الوقت .

١ ـ الآن ، بعد الموافقة على قانون ضريبة السيارات ، ومعه الغاء الضريبة البلدية على إلسيارات ، فان الحكومة تواقة للمضى قدما في قانون البلديات الجديد .

٢ ـ الوضع الحالى أن كل الضرائب البلدية (باستثناء الاسكندرية) اختيارية .

ولكن المحاكم الاهلية قضت بأنه عندما تتبنى البلدية مثل هذه الضرائب الاختيارية فانها تصبح اجبارية على الاهالى الخاضعين لها .

وتقترح الحكومة الآن تغيير النظام بجعل الضرائب البلدية اجبارية بصورة صريحة .

ولكنها لا تطلب موافقة القوى الاجنبية على جعل الضرائب الاجبارية سارية على الاجانب .

وهذا الاجراء مطروح مقابل الغاء التمثيل الاجنبى في اللجان البلدية المختلطة .

ان خبرة المستر كين ـ بويد الحالية في الشئون البلدية المصرية خلال الاثنى عشر شهرا الماضية أقنعته بأن التمثيل الاجنبى في البلديات هو ـ من الناحية العملية ـ بلا قيمة ، وجعلته يفضل ما تطرحه الحكومة المصرية .

وفي هذا الصدد ، من الصحيح بشكل مؤكد أن نوع الاجانب المنتخبين في المجالس البلدية في الاقاليم لا يعكس بالضرورة سمعة طيبة لأوربا .

٣ ـ وردا على استفسارات السير مايلز لامبسون عما اذا كان يعتقد أن استبعاد التمثيل الاجنبى قد يتضمن أية مخاطرة فان المستر كين بويد رد ، بأنه لا يعتقد بأن هناك أى خطر من أن يكون الاجانب في ظل هذا القانون الجديد في وضع أسوأ مما كانو عليه .

وكان السبب الرئيسى للمتاعب التى يعانى منها الاجانب في الماضى .. رغبة السلطات المحلية في فرض أكبر قدر ممكن من الضرائب .

وفي العديد من الحالات ، فرضت ضغوط عليهم لدفع ضرائب « اختيارية »

٤ ـ وقد تقدم القائم بأعمال المستشار القانونى ، الذى استشاره السير مايلز لامبسون بمذكرة بتاريخ ٣٠ أغسطس ، أعرب فيها عن رأيه بأنه اذا استبعدت بور سعيد من مجال تطبيق القانون ، فيجب النص على ذلك بصورة واضحة في مشروع القانون .

وفي مقابلتى مع محمود فهمى القيسى باشا وزير الداخلية .

قلت اننى أعتقد أن حكومة صاحب الجلالة ستوافق على الغاء التمثيل الاجنبى في اللجان المختلطة المحلية .

وهكذا انهى بيترسون في مقابلة واحدة الأزمة التى ظن وكيل خارجية بريطانيا انها ستكون عاصفة ومدوية .

ويتصل المندوب السامى بكل المسئولين المصريين

ويهتم بيترسون بعد ذلك بالجرائم التى ترتكب ضد الاجانب

وفي وزارة الداخلية توجد ادارة أوربية مختصة في هذا الشأن يشرف عليها انجليزى هو كين بويد ٠

وهذه الادارة وجهت عنايتها منذ بداية العام لقلة عدد أحكام الاعدام التى تصدرها المحاكم المصرية ٠

وتقدم الادارة الاوربية تقريرا للمندوب السامى تقول فيه انه في سنة ٢٩ صدر ١٦ حكما بالاعدام وفي السنة التالية صدر ١٦ حكما أيضا وفي ٣١ صدرت ٨ أحكام وانخفضت الى ٦ في عام ١٩٣٢ ٠

أما في ٣٣ فلم يصدر حكم واحد بالاعدام وهذا هو السبب في زيادة الجرائم ٠

وتدرس عدة مقترحات :

١ ـ اقامة محاكم خاصة للمتهمين بجرائم ضد جيش الاحتلال ·· ولكن الادارة الاوربية تستبعد الفكرة ٠

٢ ـ ان يطلب الى محكمة الجنايات أن تعرض احكامها ـ قبل اعلانها ـ على المستشار القضائى البريطانى ·· ولكن استبعد الاقتراح لانه سيكون محرجا اذا رفضت المحاكم الاخذ بالمشورة ٠

٣ ـ أن يجلس احد قضاة المحاكم المختلطة عند نظر القضايا التى ترتكب ضد الاجانب

·· واستبعد الاقتراح لان القاضى الاجنبى سيكون أقلية ·· أما اذا زيد العدد بحيث يصبح هناك قاضيان اجنبيان وقاض مصرى واحد فان المحاكم لن تعتبر مصرية ٠

وأما الاقتراح الاخير الذى تقره الادارة الاوربية فهو الغاء النص

القانونى الذى يقضى باستشارة المفتى قبل صدور احكام الاعدام .. على أن يظل حق الملك في العفو قائما ومستمرا .

وترى الادارة الاوربية ان ذلك سيؤدى الى تحسين الامن بصفة عامة .. والحد من جرائم الثأر .. ولن يكون تأثيره قاصرا على حماية الاجانب فحسب .

• • •

ويناقش بيترسون مسألة الامتيازات الاجنبية ..

ومصر الدولة الوحيدة التى تعانى من بقاء هذه الامتيازات للاجانب ..

وكانت الحكومة المصرية ممنوعة من اصدار أى تشريع مالى يفرض الضرائب على الاجانب مثل المصريين .

.. والإجانب لا يخضعون للقوانين المصرية الجنائية والمدنية والتجارية والضرائبية ويحاكمون أمام المحاكم المختلطة وحدها .

ولا بد من موافقة الدول الاجنبية على أى مشروع قانون جديد في مصر يطبق على الاجانب .. وهذه الموافقة تتم بواسطة الجمعية العمومية لقضاة المحاكم المختلطة .

ويكفى أن نقرأ هذه البرقية عن قانون الطيران المصرى الجديد

ان الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة رأت أن تكون لمصر السيادة على جوها بنفس حقوق السيادة على أراضيها .. أى تكون سيادة مصر على الاجواء المصرية ناقصة مثل الاراضى المصرية ويكون للاجانب امتيازات في الاجواء المصرية أيضا .

برقية رقم ٨٨
من الوزير الامريكى المفوض
بيرت فيش
الى وزير الخارجية
في وشنطن
بتاريخ ٥ يونيو ١٩٢٤

علمت بشكل شخصى أن عبد الحميد بدوى باشا رئيس ادارة قضايا الحكومة أبلغ القاضى فو رئيس محكمة الاستئناف المختلطة أن الحكومة المصرية ليست مستعدة لقبول الشروط الواردة في المادة ١ من قانون الطيران الجديد « المصرى » المقترح والتى تنص الآن على أن يكون حكم المجال الجوى فوق مصر مثل حكم أراضيها فيما يتعلق بالامتيازات الاجنبية .

ورفض الحكومة المصرية لهذا المشروع يعنى انها لن تعترف بالامتيازات الاجنبية وحرية الملاحة فوق الاراضى المصرية .

وفي الوقت الذى يبلغ فيه القاضى برينتون المفوضية بأن الجمعية العامة قد لا تعيد بحث قانون الطيران حتى انتهاء العطلات الصيفية فان وزارة الخارجية الامريكية ترغب في ابلاغ المفوضية بوجهة نظرها بشأن هذا الموضوع .

ونقلا عن بدوى باشا فان البرلمان المصرى قد يوكل للحكومة المصرية التفاوض مباشرة مع الدول فيما يتعلق بالامتيازات الجوية . وفي نفس الوقت يطلب من الجمعية

العامة الموافقة على القانون المقترح دون هذا النص محل الخلاف »

ويرد وليم فيلبس عن وزارة الخارجية الامريكية بالبرقية رقم ٦١ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٤

قال :

« أخذت مذكرة خاصة بـ :

١ ـ ما تردد عن عزم الحكومة المصرية على رفض قبول المادة الاولى من مشروع القانون بالتعديل الذى قامت الجمعية العامة بسبب القصد الواضح للمادة محل الخلاف وهى مد حقوق الامتياز التى تتمتع بها بعض الدول على أراضى مصر ومياهها الاقليمية الى أجوائها ايضا .

٢ ـ ما قيل من ان البرلمان المصرى قد يخول للحكومة المصرية التفاوض مباشرة مع الدول فيما يتعلق بحقوق الامتياز في الجو .

ان موقف الوزارة بالنسبة للقانون المقترح يتوقف بالضرورة على الشكل النهائى للقانون

ان اتجاه الحكومة المصرية في السنوات الاخيرة يرمى الى تقليص وعرقلة الامتيازات الاجنبية للمقيمين في مصر بمختلف الاجراءات التى تبدو ظاهريا وكأن ليس لها علاقة بموضوع الامتيازات .

ان وزارة الخارجية ليست مستعدة للاذعان لامر انتقاص حقوق امتياز المواطنين الامريكيين نتيجة تطبيق القانون المقترح ما لم تتم الموافقة المسبقة للحكومة الامريكية .

وغيرها من دول الامتياز ـ على مثل هذا الانتقاص ومن خلال الاجراءات العادية طبقا لقوانين الامتياز ٠

وطبقا لذلك فمطلوب منك ان تجعل الوزارة مطلعة اطلاعا تاما على التطورات وخاصة موقف الحكومات الاخرى المعنية من القانون المقترح »

●●●

ويكتب موريس بيترسون الى لندن عن قانون البلديات وضريبة السيارات على الاجانب ٠

والجميع ٠٠ يلبون دعوته فهم لا يعرفون لماذا جاء ٠٠ ولا كيف جاء ٠٠ ولكنهم يدركون أنه الرجل الذى فوضته لندن لحكم مصر ٠٠ أو ادارتها ٠

ويدعو بيترسون الامير محمد على والوزراء ـ متفرقين ـ على مائدته ٠

وعندما يزور رئيس الوزراء ٠٠ او رؤساء الوزارات السابقين فانهم يودعونه حتى الباب ٠

والحكومة البريطانية التى أعلنت رسميا أنها لا تتدخل في شئون مصر ٠٠ تطلب من بيترسون ان يتدخل في المسائل التى تهمها ٠

ان بريطانيا لا تهتم بمن يحكم مصر ٠٠ مادام اسلوبه في الحكم يتفق مع مصالح بريطانيا ٠٠ اما اذا كانت ادارة مصر تضر ـ من قريب . أو بعيد ـ بالاهداف البريطانية فان لندن تطلب الى رجلها في مصر ان يقول كلمته ٠

ويوجه بيترسون اهتمامه الى ما تقوم به مصر للحد من عمليات التبشير .. وكانت جريدة السياسة قد نشرت سلسلة من المقالات عن حوادث التبشير في مصر وانها حلقة من سلسلة مؤامرات على العالم الاسلامى .

وقد إضطر محمود فهمى القيسى باشا وزير الداخلية الى ان يعلن ان الحكومة تفكر في تخصيص ٧٠ الف جنيه لاقامة ملاجىء ومدارس لايواء اليتامى وابناء الفقر حتى يكون لهم في هذه الملاجىء غناء عن المعاهد التبشيرية .

وهاجمت السياسة تصريح الوزير. وقالت ان المبلغ مخصص بموجب مشروع قانون التسول لاقامة ملاجىء للمتسولين ..

وقالت الصحيفة :

« كنا نود ان يتنزه وزير الداخلية عن التصريح في مسألة فيعتمد على مبلغ مخصص لمسألة أخرى مختلفة تمام الاختلاف ..

واذا لم يكن الوزير امينا في تصريحاته فماذا عسى أن تكون امانته في الهيمنة على شئون الدولة ومصالحها ...

وقد يكون له من العذر ـ ان لم يكن قد فطن له ـ حين ألقى تصريحه أنه حديث عهد بالوزارة والتصريحات الوزارية . وان كان قديم العهد بالادارة والشئون الادارية . لكنه يجب أن يتعلم أن ما يبيته الانسان في الخفاء شيء . وما يصارح به الناس شيء آخر . كما يجب أن يتعلم أنه اذا كان هذا البلد قد أصيب في هذه الآونة الاخيرة في شيء فأكبر مصابه في الأخلاق وفي الذمم والضمائر .

وتناقش قضية التبشير في مجلس النواب ويدلى وزير الداخلية ببيان في المجلس ولكن الصحيفة تستمر في حملتها قائلة :

« وزير الداخلية لا يفطن لخطر التبشير ولا يقدر مدى انتشاره لأن وزير الداخلية الذي اشتغل مديرا للأمن العام ووكيلا للداخلية على مدى سنوات عديدة يقدر أنه لا يستطيع شيئا ازاء المبشرين والتبشير لأنهم في حماية الإدارة الأوربية للأمن العام ترعاهم وتشجعهم ..

وكان الأجدر بوزير الداخلية أن يصرح به :

ولو أنه قال هذا بصراحة لوجد من يلتمس له المعاذير فليس في مصر أحد يزعم أن مصر أقوى من انجلترا أو أن وزير الداخلية يملك أن يقف في وجه مدير الأمن العام للشئون الأوربية » .

وتنضم صحيفة « كوكب الشرق » الى السياسة في حملتها ضد التبشير ..

وتتابع مقالات الدكتور طه حسين . وعبده حسن الزيات في « كوكب الشرق » ضد وزير الداخلية .

وتتهم الصحيفتان الوزير بأنه غير نزيه وأنه كذب عمدا في البيان الذي ألقاه في مجلس النواب .

ويضطر وزير الداخلية تحت ضغط الحملة الى أمرين :

الأول : ابلاغ النيابة ضد حفني محمود بك رئيس تحرير جريدة السياسة والدكتور محمد حسين هيكل بك مدير الصحيفة والدكتور طه حسين المحرر بكوكب الشرق والأستاذ عبده حسن الزيات رئيس تحرير كوكب الشرق لأنهم قذفوا في حقه .. ونسبوا اليه أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه

وينتهى التحقيق بتقديم الكتاب الاربعة الى محكمة الجنايات ...

وتصدر محكمة الجنايات حكمها بتقديم كل من الدكتور محمد حسين هيكل بك وحفني بك محمود سبعين جنيها وتعطيل صحيفة السياسة شهرا .

وتعرض القضية على محكمة النقض فتنقض الحكم وتقضي ببراءة الدكتور محمد حسين هيكل وتخفيض الغرامة على حفني محمود الى ٥٠ جنيها فقط بدلا من ٧٠ والغاء الحكم بتعطيل السياسة شهرا.

وتكون دائرة النقض برئاسة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل محكمة النقض وعضوية مصطفى محمد بك وزكي برزي بك واحمد امين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين وممثل النيابة محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف.

الثاني اعداد مشروع قانون عن الدعاية الدينية.

وتسرع البرقيات بين القاهرة ولندن عن القانون الجديد ويكلف وزير خارجية بريطانيا الجنرال موريس بيترسون طالبا منه التدخل ..

برقية رقم ٦٦٨

من جون سايمون

وزير الخارجية

الى الجنرال موريس بيترسون

بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٣٤

تلقيت رسالتكم رقم ٤٦٠ المؤرخة بتاريخ ٢٢ اغسطس الماضي ومرفقا بها مشروع قانون بالسيطرة على الدعاية الدينية المزعومة والذي يعتزم وزير الداخلية التقدم به الى البرلمان المصري عند عودته للانعقاد.

٢ - ان موقف الحكومة المصرية تجاه جميع مراحل المشكلة الدينية - وهو تعبير يشمل المسائل الاربعة المنفصلة للتعليم الديني للتلاميذ الاقباط في المدارس الاولية واصلاح

الاحوال القضائية الشخصية لغير المسلمين وحرية التحول من الاسلام ـ واخيرا وليس بآخر ـ التحكم في النشاط التبشيرى ـ لا يمكن اعتبارها امورا غير مرضية على الاطلاق من كل وجهة نظر .

وحتى الآن وحسب علمى لم تتمخض المقترحات البناءة التى عرضها المندوب السامى عن نتائج ذات قيمة .

وباختصار فان الحكومة المصرية اظهرت بوضوح أنها غير ميالة لان تقاد في دراسة هذه المسائل حتى بأبسط مبادىء العدالة .

٢ ـ ان حكومة جلالته في المملكة المتحدة لا تستطيع ان تنظر الى مثل هذه الامور باتزان .

ويبدو من المشكوك فيه اذا كان تقديم النصيحة سيسفر عن اى غرض مفيد .

وعلى اى حال فانى أشك ـ على وجه الخصوص ـ في جدوى الارتكان على أمل ميئوس منه كما أوصى المندوب السامى في رسالته .

وبدلا من ذلك فانى ميال الى تشجيع العمل على امتداد خطوط أعرض بهدف فتح أعين الحكومة المصرية الى أن من المرغوب فيه لصالحهم انتهاج سياسة اكثر تمشيا مع اتجاهات العصر والممارسة في الدول المتحضرة .

٣ ـ في ظل هذه الظروف ، وما لم تر ان هناك معارضة شديدة ، فانه يسعدنى اذا قمت في اقرب فرصة ممكنة بمناقشة المسألة الدينية برمتها وبشكل صريح مع رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

واذا لزم الامر ـ وكان ذلك ممكنا ـ مع ملك مصر نفسه .

ولابد من ان تصرح لهم بان السياسة واتجاه الحكومة المصرية الحالية ازاء المسألة الدينية ، بما في ذلك اضطهاد الاقليات الدينية في مصر والهجمات التى تقع بشكل أو بآخر على الهيئات الدينية الاجنبية والبعثات التبشيرية تتعارض بشكل عنيف مع الاحتجاجات التى تعلن من وقت لآخر من جانب المصادر المصرية والتى تشير الى ان مثل هذه الضمانات ضد الظلم مثل الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة هى امور عفى عليها الزمن ولا ضرورة لها .

وفي هذا الصدد لابد من الاهتمام بالخطابات العديدة حول هذا الموضوع والتى وجهت الى الصحف البريطانية . ونشرت فيها خلال الصيف الحالى وكان آخرها ما نشر في السابع عشر من سبتمبر بقلم احمد عبود باشا الذى يصف نفسه بأنه عضو مجلس شيوخ مصرى والذى حسب علم حكومة جلالته على علاقة وثيقة بالملك فؤاد وعدد من مستشاريه .

ويتعين ملاحظة أنه من غير المفيد الحديث عن « السخرة الدولية غير العادلة » عندما تخرج الحكومة المصرية عن طريقها لتبرهن على أنها بعيدة عن حق الأفراد في اعتناق اية عقيدة روحية بل وميلها الكلى في أمـــر رجعى لم يصل اليها شك العالم الخارجى بعد .

٤ ـ ولابد أن تضيف انه ما لم تكن الحكومة المصرية مستعدة للعمل بصورة اكثر عصرية فانه سيكون من الصعب توقع مساعدات من الدول الاكثر تنورا لالغاء الضمانات لهناك حاجة لبقائها بشكل واضح .

[illegible]

ثقة من ان المسئولين [illegible] صاحب الجلالة [illegible] حكومة [illegible]

المصريين [illegible] لا يرغبون في [illegible] مثل هذا الانتقاد المدمر .

٥ - واريد ان توضح ان الحكومة البريطانية لا تساوره وهم بشأن التحريض ضد المعاهدات التبشيرية ومعاهد [illegible] لم اضطرت [illegible] وتعرف حكومة جلالته [illegible] التوجه اللوم [illegible] الا [illegible] محاولة احياء هذا التحريض عن طريق المقالات الصحفية او خلاف ذلك .

وقد ارسلت نسخا من هذه الرسالة الى ممثلي بريطانيا في باريس وروما لانه من الضروري لفت نظر الحكومتين الفرنسية والايطالية الى مضمون وخلفيات مثل القانون الجديد للسيطرة على الدعاية الدينية .

٦ - ان تصرفنا في المستقبل فيما يتعلق بالمشكلات الاربع ستقوم اساسا على جهدكم الشخصي .
ولست يائسا من ان عرضا صريحا ولكن وديا لوجهة نظر المصريين سيؤدي الى اتجاه بناء .

ولكن الامتيازات الاجنبية .. والضرائب البلدية .. والتبشير تتضاءل من حيث الاهمية أمام بيترسون لانه يوجه أولوية عنايته الى مرض الملك فؤاد .. ووراثة العرش ... والوصاية عليه .

اللقاء الأول

بدأ الوفد .. وهو أكبر الأحزاب المعارضة .. حرب الأعصاب ضد الحكومة بمناسبة وصول بيترسون .

أخذت صحف الوفد تبشر بالتغيير المنتظر ...

ربما لان هذا هو ما كان الوفد .. يرجوه

وربما لان هذا هو ما كان ينبغى أن يتحقق فعلا .. أى يتفق الانجليز مع الوفد .. وهو ماحدث فعلا وأدى الى توقيع معاهدة ١٩٣٦ .. وما تكرر مرة أخرى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ !

• • •

قالت مجلة الوفد الأولى « روز اليوسف »

« ان جناب المستر بيترسون بحكم توليه ادارة الشئون المصرية في وزارة الخارجية وبحكم أنه كان يشغل وظيفة السكرتير الأول بدار المندوب أيام اللورد لويد .. أقرب رجال السياسة وأكفأهم على الاضطلاع بأعباء هذه المهمة .

وقد تلقى بحكم وظيفته في لندن . شكاوى من بعض الجهات المصرية نددت فيه بتدخل المندوب السامى في كثير من الشئون الخاصة والعامة بحال بعد أن أصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

كما أن بعض الكبراء من المصريين الموجودين في لندن قد شكوا اليه من أشياء معينة وتباحثوا معه في أمور رفع أمرها الى أولى الأمر هناك فرأوا أن يوفدوه الى مصر ليقوم بدراستها .

وعليه .. فنحن أمام تطورات لا بد من وقوعها في الحكم من أجل توطيد تلك المصالح أولا .. لتنتهى بعد ذلك الى ابرام المعاهدة اذا راق لنا ذلك ..

ونرى والحالة هذه أن الانجليز قادمون على تطبيق سياسة خطيرة فمهمة المستر بيترسون هى جس النبض ومراقبة الأحوال بعد أن قطع السير مايلز لامبسون المرحلة الأولى من هذه السياسة .

وسيكون من ضمن مهامه ايضا وضع بعض الامور في نصابها .

وسيكون رجل الطوارىء اذا وقع مالم يكن في الحسبان وقامت وزارة الوفد الأمين تعضدها الأمة ويظلها عطف جلالة الملك » .

• • •

وتكتب « روز اليوسف » مرة أخرى

« ان المندوب السامى ـ لامبسون ـ قد يستقيل ولا يعود ثانية الى شرب ماء النيل .

ونرى أن الظروف التى احاطت بانتداب المستر بيترسون ليقوم مقام المندوب السامى اثناء غيابه كلها تساعد على تأييد هذا الخبر .

فنقول ان السير مايلز لامبسون ارسل يوم ١٦ أغسطس تلغرافا بالشفرة الى وزارة الخارجية البريطانية يلفت نظرها إلى وجوب انتداب من يحل محله اثناء غيابه حرصا على النفوذ البريطانى من أن يناله ضعف .

ولكن . لعلة . ابطأت لندن في الرد فلم يصله الا يوم سفره .. وجاء يحمل اسم بيترسون بدون ان تستشيره وزارة الخارجية في انتخاب من سيقوم مقامه في المهمة التى أشار اليها أى أنه وجد نفسه

وهنا اهتزت ـ وما برحت تهتز ـ كرامة الرجل الذى جو[illegible]

[illegible]

حاول [illegible]

البحث عن سر اختيار بيترسون .. ومهمته في مصر .. الى امك

مصر نفسها ازاء المندوب السامى بالنيابة وازاء بريطانيا ال[illegible]

فكتب بعد خمسة أيام من وصول بيترسون عن مسئولية الأ[illegible]

المصرية كلها تحت عنوان

سياسة تضر ولا تنفع

[illegible]

والظاهر أن مدى التكهن في هذا الظرف الحاضر أفسح [illegible]

[illegible]

سير ... أغسطس ... الجلسة يوم ... الخارجية ... إنما ...
[illegible]
[illegible]
[illegible] ... القبول ... [illegible]

وسافر يوم ١٨ السبت ...

... وأيام ... الأسبوع ... فلم يكن ... ميلسون ... يوم الثلاثاء ...

... وليس ... أوليفي ... انجلترا ... سوق الحدس . والتكهن . وان زاد في التخرصات عن مصير الحالة في المستقبل القريب ...

لكن لهذه التكهنات جميعا مدلول واحد ذلك هو نوع من التسليم بأن انجلترا وحدها هى التى توجه سياسة ... وأن مصر ... المشىء الكثير من الأسف ـ مقدار من الحق غير قليل .. [illegible] ... ومن خطأ الرأى الوقوف عنده أو التغنى بأن انجلترا لا تستطيع ... إلى مختلف التجارب ... المواقع ...

وليس أدل على ذلك مـن أن تصريح فبراير ١٩٢٢ انما جاء نتيجة لمحادثات الوفد المصري مع لجنة ملنر في سنة ١٩٢٠ ولمفاوضات عدلي ـ كيرزون عام ١٩٢١ .

فالواجب اذن أن نتساءل عن السبب الذى من أجله لم تبق مجهودات مصر عاملا ذا قيمة في توجيه السياسة المصرية الانجليزية ...

ان السبب الذى أدى بمصر الى هذا الوضع الذى يوجب الأسف انما هو الخلط بين العمل للاستقلال وولاية الحكم .. وتقديم الحكم في أحيان كثيرة على العمل للاستقلال ٠

وبعبارة أخرى هو الخلط بين الاستقلال والدستور وبين أيهما الغاية وأيهما الوسيلة .. واعتبار الدستور الغاية الأولى والوسيلة أى لا وسيلة غيرها لتحقيق الاستقلال لعقد الاتفاق بين مصر وانجلترا ٠

ولا ريب في أن الدستور والأعمال النيابية قد يكونان وسيلة .. لعقد الاتفاق ...

لكن الدستور والحياة النيابية قد يخفقان في الدعوة الى الاتفاق ..

وقد علمتنا التجارب أن الحياة النيابية حين تخفق في تحقيق الاتفاق تتعرض ويتعرض معها الدستور للخطر ..

على حين يعود الدستور وتعود الحياة النيابية اذا تم الاتفاق أو عظم الأمل في اتمامه ٠

فاذا كانت هذه تجارب مصر . وكنا جميعا نقاسى اليوم . ما نقاسى . بسبب عدم الاعتبار بها ٠

فهل آن الوقت الذى تتاح لنا فيه فرصة الاستفادة منها بأن نفصل في نفوسنا بين الدستور وعقد الاتفاق الذى يكمل به استقلال مصر .. وأن نقدم عقد الاتفاق لتكون عودة الدستور والحياة النيابية السليمة أثرا محتوما لامكان ابرام هذا الاتفاق ٠

ان هذا الاتجاه في التفكير انما هو في الحقيقة عود لتفكير الأمة الأول في ١٩١٩ و١٩٢٠ وقد أثبتت تجارب خمسة عشر عاما أنه أدنى الخطط الى النجاح .. ونجاحه رهن باتحاد الكلمة عليه ٠

أما أن يبقى الحكم هو المقصد الاول لعقد الاتفاق فأغلب الظن أن تبقى مصر بعيدة عن التأثير المباشر في السياسة المصرية الانجليزية .. ويبقى جو هذه السياسة من ناحية المصريين جو اشاعات وتخرصات عن السياسة الانجليزية وما تقصد اليه » .

• • •

كتب فكرى أباظه :

« هل يمكن أن يقع التغيير السياسى الشامل المرتقب اثناء غيبة سير لامبسون عن مصر ؟

وهل يكون معنى حدوثه ـ في غيبته ـ أن التغيير وقع دون علمه . أو موافقته أو بعبارة أخرى ما كان يقع لو كان هو موجودا في مصر ...

هناك رأيان متناقضان في هذا الشأن وكلاهما ننقله عن مصادر انجليزية فيها الرسمى وغير الرسمى :

الأول : يقول انه لا يليق .

ولهذا لا يحتمل أن يجرى التغيير في غياب سير مايلز لامبسون لان هذا من شأنه أن يلقى عليه ضوءا غيرمرغوب فيه .. اذ يتبادر الى أذهان كثيرين انه نحى عن الطريق عمدا حتى يتم التغيير .

ويعتقد القائلون بهذا الرأى أن التغيير ربما تم في غياب كلا الرجلين مستر بيترسون وسير مايلز وذلك على اثر اجتماعات ومباحثات يعقدانها في لندن .

الرأى الثانى : يصر على أن بيترسون لن يعود الى انجلترا الا بعد

أن يتم على يديه التغيير كله أو الشطر الأكبر منه . وان حكاية « الضوء غير المرغوب فيه » تنقصها الدقة ويعوزها المنطق فانه من البديهى أن السير ما يلز متصل بوزارة الخارجية فاذا انتهت الوزارة الى رأى فسيكون ذلك طبعا بعد مباحثته وباشارته فهو على كل حال سيكون صاحب الرأى الغالب فى التغيير ..

• • •

وأصحاب كل من الرأيين متشبثون والحكم للمستقبل القريب .

• • •

[illegible] بيترسون جاء ليأتى بالوفد الى الحكم .

[illegible]

[illegible] حتى تنقضه . ولا تنقض هذا الرأى حتى تعود الى رأيها الأول أو تدلى [illegible]

ومهمتها شاقة مع هذه المصادر [illegible] كل ما تقوله هذه المصادر وما تردد من [illegible] السياسة المصرية [illegible] بالنظر والمشاهدة [illegible] الخارجية [illegible] هذه المشاهدات [illegible] بيترسون [illegible] جميع المعلومات اللازمة لاقناع السير جون سايمون وزير الخارجية البريطانية بوجهة نظره الخاصة .

• • •

التقى بيترسون بعد تسعة أيام من وصوله بالملك فؤاد وذلك يوم ١٣ سبتمبر

١ ـ استقبلنى الملك فؤاد في حضرته، هذا الصباح، بقصر المنتزه ..

وباستثناء مقابلة ملكية لرئيس الوزراء، قبلى مباشرة فان هذه اول مناسبة يستقبل فيها جلالته، أي شخص، من خارج دائرة السراى، خلال أسابيع.

وقد أجرى معى حديثا دام نحو اربعين دقيقة بحيوية أقل من حيويته السابقة ..

واستنتجت ان جلالته قد أغلق على نفسه لهذا الغرض.

كان جلالته من اللطف بحيث أعرب عن اغتباطه لعودتى الى مصر.

وبعد ان سلمت رسالة حملنى اياها صاحب السمو الملكى الدوق جلوستر ابتهجت بأن هنأت جلالته على التقدم الذى تم احرازه في مشكلة الدين العام المصرى.

وتحدث الملك فؤاد باحتقار عن الموقف الا يطالى، وأعرب عن رضاه عندما أخبرته أنى قابلت كلا من المندوب الفرنسى للدين والقائم بالأعمال الفرنسى منذ وصولى. ومسيو ديلاكرنوا، في رأى جلالته، هو الشرير في هذه اللعبة.

وأتاح لى هذا المسار الذي اتخذته المحادثة الفرصة ان أقول لجلالته ان الموقف مازال خطيرا، وأن من الخطأ تكتيكيا، على أساس المبدأ وليس على أساس الأشخاص، اجراء أى تغيير في وزارة المالية حتى يتم تسوية الموقف.

وقد استسخف الملك فؤاد فكرة صدام خطير بين حسن بك صبرى ورئيس الوزراء أو زملائه ، مما يمكن أن يستدعى تغييرا في وزراة المالية .

٤ ـ انتقلت بعد ذلك الى التلميح الى موضوع الدعاية المصرية في انجلترا وهو الموضوع الذى ربطته بعد ذلك بقليل باسم عبود باشا .

٥ ـ ولم يكن عبود فقط هو الذى أصبح مثيرا للسخرية بل مصر أيضا .

ولم يكن ذلك بسبب الرسائل لصحيفة التايمز أو الخطب في اللجان التابعة لمجلس العموم بقدر ما كان بسبب التردد في لندن بين شخص وآخر والزعم المتواصل بوجود معارف ونفوذ وهو الأمر الذى لم يكن له وجود في الحقيقة .

وقد نقلت على سبيل المثال الحادثتين اللتين تم ابلاغى بهما أخيرا .

ولا توجد أية رغبة في التدخل في نشاط عبود الاستشارى .

ولكنى أثق بأن صاحب الجلالة يمكنه أن يجد الوسيلة لاقناعه بأن يتصرف بصورة أكثر تحفظا وأن يمتنع عن الاتصال بأعضاء مجلس العموم والتأثير عليهم .

٦ ـ كان الملك فؤاد غير مرتاح بشكل ما خلال هذا الجزء من حديثنا .

في بداية الأمر حاول ان ينفى وجود معرفة وثيقة بينه وبين عبود

وبعد ذلك وصفه بأن لديه احساسا زائفا ـ ولكن غير ضار ـ بجنون العظمة .

وفي المرة الثالثة ومع احساس واضح بالفضول حاول أن يتعرف على المصادر التى تمدنى بالمعلومات .

٧ ـ وبعد أن بحثنا هذا الموضوع حتى نهايته انتقل صاحب الجلالة الى سلسلة الرسائل التى أو فوضت على المندوبين المتعاقبين لبريطانيا خلال السنوات السابقة وسألنى :

ـ هل أن أتصور أنه كان يتولى منصبا سهلا خلال السنوات الثمان عشرة السابقة ؟

ان صاحب الجلالة يعرف جيدا ان وزارة الخارجية في لندن تدفق عليها عديد من الرسائل تدين جلالته ونظام حكومته من نفس الاشخاص في مصر الذين يوجهون الحديث إليه قائلين :

« خادم جلالتكم المطيع المتواضع » .

ومنذ ذلك الوقت كف (الملك فؤاد) عن الشعور بالقلق ازاء ذلك فقد بذل دائما أفضل مالديه وعنده الآن أكثر الحكومات ملاءمة والتى هى بالتأكيد أنظف حكومة حصل عليها حتى الآن .

وفي وقت من الأوقات كان الملك لديه من الدواعى ما يدفعه الى التفكير بان وزارة الخارجية البريطانية أخذت في اعتبارها محاولة فرض حكومة وحدة وطنية ـ ائتلافية ـ عليه .

ولا يمكن أن يكون هناك شيء كهذا لأن المصريين من الأحــزاب المتعارضة ـ وبالكاد من الحزب الواحد ـ لا يمكنهم ابدا ان يتحدوا .

إن حكومته الحالية تؤدي مهمتها بحزم ولا يوجد شخص آخر .

٧ ـ لقد عاد محمد محمود الى نشاطه من جديد ولكن صاحب الجلالة أشار الى أنه لم يعد بحاجة الى رئيس الوزراء السابق .

٨ ـ وتمكنت بالفعل من اجراء بعض الاستعلامات العادية حول الأمير فاروق قلت أن ظهوره في مقدمة الصورة أدى الى احداث واحد من أكبر التغييرات في مصر منذ خمس سنوات بالرغم من أنها تغييرات طبيعية .

واعتقد أن الملك فؤاد كان سعيدا لا ستفساري عن فاروق وأبدى صاحب الجلالة استعداده لتقديمي للأمير فاروق فيما بعد .

ومضى الملك في الحديث عن مشروعه لارسال ولي العهد الى انجلترا للدراسة ، وقال ان الكلية [illegible] لا تصلح [illegible] فاروق [illegible] فكرة ادخال ولي العهد كلية وولويتش [illegible] الخاصة [illegible] صاحب الجلالة بالقرارات الأخيرة لمجلس الجيش البريطاني حول دخول الأمير فاروق [illegible] وولويتش .

[illegible] الملك على ذلك [illegible] ـ [illegible] على [illegible] بأن يتم [illegible] الأمير فاروق [illegible] أي شخص آخر .

قلت له :

معروف ان هذه رغبة الملك بمجرد أن يبدأ الأمير فاروق دراسته .

* * *

قال الملك انه تلقى [illegible] في الأكاديمية العسكرية بتورين خلال شبابه وأن احدى مشاكله الحالية تأمين المدرسين الذين يعاملون الأمير فاروق كطالب لا كولى العهد.

وقال صاحب الجلالة ان صاحب السمو الملكي يتقدم في دراسته وخاصة دراسة اللغة الانجليزية التي أصبح يعرفها بطلاقة .

وعلى أية حال فان فاروق يميل للبدانة ومن الصعب أن نصل الى وسيلة نرغمه على ممارسة الرياضة.

وأعرب صاحب الجلالة عن إهتمامه البالغ بأن يخرج « فاروق » الى العالم والا تتم تربيته بين جدران أربعة.

وقد تأثرت بدرجة كبيرة بما يبدو من نقص وزن جلالته بحوالى ٢٨ أو ٤٢ رطلا بالمقارنة مع وزنه كما كان منذ ٥ سنوات .

* * *

[illegible] يكون قد نقص أكثر من ذلك [illegible]

وتؤكد التقارير [illegible] في الوقت [illegible] غريب.

وطبقا لهذه التقارير [illegible] الملك [illegible] خلال الأسابيع القليلة الماضية بأن يأخذ مقاسات جلالته ليقوم بعمل « بدل » كاملة جديدة له .

وصدمتنى أعراض جديدة لسوء صحة الملك وهى غياب الحيوية من عينيه تماما ، واصفرار محياه » .

●●●

ومن وصف بيترسون للقاء الأول مع الملك يكتشف المندوب السامى بالنيابة أن ملك مصر .. مريض ..

ولكن من هذا الوصف أيضا يتضح أن المندوب المؤقت يناقش مع ملك مصر .. كل شىء بما في ذلك اشاعات التعديل الوزارى وما يردده حسن صبرى بك وزير المالية ضد رئيس الوزراء ونصيب هذه الاشاعات من الحقيقة .. بحيث يكون بيترسون أول من يعلم بما سيجرى في الوزارة المصرية .. وما سيجرى لوزراء مصر .

وتكتب مجلة المصور الأسبوعية تصف اللقاء الأول :

« بلغنا من أوثق المصادر أن بيترسون حين تشرف بمقابلة صاحب الجلالة في غرفة الاعتكاف برهة وجيزة خرج من الحضرة الملكية متأثر الاحساس تواقا الى الاطمئنان من الأطباء المختصين ... فأبلغ جنابه بأن التوعك المتوالى عقب مرض العام الماضى انتهى الى ضعف يستلزم راحة تامة مكفولة النواحى » .

●●●

أمضى بيترسون شهراً كاملاً في الاسكندرية لأن وزارة عبد الفتاح يحيى كانت تصطاف في الاسكندرية أو تعمل من مقرها في ضاحية بولكلى خلال الصيف كما جزت عادة الحكومة في العهد الملكى .

ثم طار فجأة بيترسون الى القاهرة بطائرة خاصة ليقوم بما لا يجب أن يقوم به المندوب السامى انه يذهب ليزور و« يفتش » على وحدات البوليس .

ولم يسبق لمندوب سام ان فعل هذا الا اللورد جورج لويد الذى عمل معه بيترسون .

واذا كان لامبسون قد فعل ذلك في الاسكندرية . قبل سفره . فأنه قام بذلك سرا ودون ضجة إعلامية .

وتكون هذه الزيارات عاملا هاما في حرب الأعصاب لكل الدوائر السياسية في مصر .

وصفت الصحف المصرية هذه الرحلة .. وكيف استقبل المندوب السامى المؤقت على باب ثكنات بلوك الخفر .

« كان في استقباله ـ صفا ـ المحافظ بالنيابة . وحكمدار البوليس . ومساعدوه وكبار الضباط .. وبعد أن صافح مستقبليه جلس على أريكة أعدت له في صدر المكان ثم قام رجال الخفر أمامه بالألعاب المختلفة .. وبعد انتهاء الحفلة عرض جنابه جميع القوات وأبدى اعجابه وثناءه للقوامندان وضباطه وصافحهم واحدا .. واحدا .

.. وفي قسم الأزبكية اطلع على أعمال القسم وكيف تجرى التحقيقات في الحوادث والشكاوى .. وأعمال المحكمة المركزية وقسم الآداب والمباحث الجنائية وشاهد سجن القسم ... وأبدى اعجابه بما شاهده من الدقة وحسن النظام .

وفي الفرقة الرئيسية لمطافى العاصمة كان في استقباله المحافظ بالنيابة والحكمدار وغيرهما من المسئولين الذين سبقوه .. الى هناك !

وقام جنود الفرقة أمام جنابه ببعض أعمال الانقاذ وكيفية تسلق المنازل وقد أعجب بخفة حركات الجنود ..

وانتقل جنابه الى مركز القيادة العليا للجيش البريطانى

وفي الثانية والنصف عاد بالطائرة ...

وصف المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى هذه الزيارة فقال

... التعجب والخذلان
الشعب اياها ومبلغ تداعى النظام الذى ابتدعه صدقى باشا ...
...
وزاد استعلاؤهم عليها .
وتعددت مظاهر هذا الاستعلاء ...

فزار المستر بيترسون مبنى البوليس والمطافىء وأخذ يستعرض
قوات البوليس ... محوطاً بمظاهر التفخيم والتكريم . فكانت هذه
الزيارة لطمة شديدة للوزارة » .

ويتقدم النواب من أعضاء ... المندوب السامى بالنيابة ...
وأوجه ... النائب عبد ... سؤالا برلمانيا الى رئيس الوزراء
...
هل ... علم بهذه الزيارات ... وهل تمت بناء على دعوة
منكم .. وهل يؤخذ منها أن النية مبيتة من جانب الحكومة البريطانية
على التدخل في شئون مصر ...
... المصور ...
... الحكومة ... ثورتها ضد التفتيش الذى
أجراه بيترسون في يوم واحد بالقاهرة . وانما نتهم الأمة أيضاً بأنها لم
تحتج ... هذه اللطمة ... كرامة البلاد .
... الحكومة ... !
... يقدم سؤالا ... والله
يحب المحسنين » ..

ويقولون ... هنا
في مصر وهناك في الاسكندرية ... الوزارة
فتستقيل ...

ولو صح القول فان جنايه مخطىء في تقديره كل الخطأ

الوزارة لا تستمد بقاءها أو وجودها منه وانما من الملك والبرلمان

والبرلمان غير موجود وجلالة الملك تحول الوسائل الصحية الاحتياطية لصحته الغالية دون البت في تطور كهذا.

هذا كله لا ينفى أن الموقف دقيق وأن حركة النواب الأخيرة بأسانيدها القانونية التى بدأت على صفحات الجرائد تزيد الموقف تعقيدا. ففترة اليوم فترة حد خطيرة ولا تناسبها الا وزارة قوية مدعمة والبحث عن قطب الدائرة وملتقى هذا التطور ومنظمه ومدبره بحث لا يمت مع الحسرة والأسف الى مصدر مصرى واحد. بل يتولاه مع الحسرة والأسف أيضا السيد بيترسون الانجليزى.

أرأيت كيف يختفى العنصر المصرى في الأزمات؟ وكيف يبدو العنصر الآخر نشيطا متحمسا وهذه احدى العجائب».

[illegible]

[illegible]

[illegible] الديلى هيرالد الناطقة باسم حزب العمال البريطاني على زيارات بيترسون فتقول:

[illegible] الحكومة البريطانية أن تطمئن على أن الأمن العام والنظام [illegible] مستتب اذا طرأت ظروف معينة [illegible]

[illegible] أخرى [illegible] في كل صغيرة وكبيرة من صغائر السياسة المحلية أو الخارجية وكبائرها [illegible] الأقطاب ويحتك بذوى الألقاب ويتسلل الى أضخم الأروقة [illegible]

ولكن الذى لم نفهمه أن يجرؤ المستر بيترسون على اجراء التفتيش على الحكومة المصرية .

لو أن سعدا أو عدلى يكن أو ثروت أو رشدى أو مصطفى النحاس أو توفيق نسيم أو صدقى كان على رأس الحكومة في الأسبوع الماضى لثارت ثائرتهم ولقامت قيامتهم مهما اختلفت أساليبهم في الحكم ولأوقفوا هذا النائب السامى عند حده .

ولكن الوزارة القائمة هى وزارة عبد الفتاح يحيى والامر يومئذ لله ان اللطمة التى منيت بها امة مستقلة وحكومة مستقلة لم تستغرق أكثر من ٣ ساعات .

قام بالتفتيش على البوليس والمطافىء فاصطف لاستقباله محافظ العاصمة بالنيابة وسامى بك وكيل الحكمدار وحسين شاكر بك مساعد الحكمدار وسليم زكى بك رئيس قلم الضبط من المصريين .

وقد ابلغت اليهم الأوامر سلفا لاستقبال بيترسون ثم انتقل المفتش العام على الحكومة المصرية الى مخفر الأزبكية ثم فتش على المكاتب مكتبا مكتبا وعلى الدفاتر دفترا دفترا وعلى المباحث وعلى الموظفين موظفا موظفا .

بقيت المحكمة وبقى القضاء .. حتى القضاء يشمله المندوب السامى بنظره فيقتحم ابوابه المقدسة ويتسلل الى ساحة العدل في وضح النهار .

فهل ياترى القيسى باشا ــ وزير الداخلية ــ وأحمد على باشا ــ وزير العدل ــ اخطرا بالزيارة وقدم لهما برنامجها .. أم تمت في غفلة منهما وفي غفلة من الاستقلال .

هل علم رئيس الوزراء بغزو المندوب السامى للقاهرة العاصمة .

أم تمت وأصحاب الدولة ومعالى الوزراء نيام .

.. وسبحان من لا ينام .

وتتساءل « روز اليوسف » :

ما هى ـ الظروف المعينة التى يبيتها الانجليز . أو غير الانجليز . لهذه البلاد ويستعدون لها هذا الاستعداد الحربى من الآن ؟

هل يخشى الانجليز قيام ثورة في القطر المصرى

« ان بعض القوات الانجليزية المسلحة تطوف في انحاء القطر المصرى وتقيم معسكرات مؤقتة في بعض المديريات .

والى جانب هذا وذاك فقد صدرت أوامر سرية الى القوات البريطانية في مصر لتكون على أهبة الاستعداد دائما .. وعند أول طلب

ولا شك ان هذه المظاهر تدل على توقع الانجليز حدوث حركة خطيرة واسعة النطاق يضعون بذور أسبابها .. ويسعون الى توقى نتائجها من الآن » .

وتكون المصور أعنف المجلات المصرية في الهجوم على تدخل بيترسون ..

كتبت للمرة الثالثة :

« لما كان دولة عبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للحقانية يوما من الأيام كان معروفا بالشدة والصلابة وحزم البت في كثير من الأمور .

لذلك كنا من المندهشين اذ تطورت هذه الروح من يوم ان تولى رياسة الوزارة الحاضرة . ونسبنا التطورات الى ملابسات الوزارة الحاضرة . والى دقة موقفها ازاء المعارضة . وازاء زملائه في نفس وزارته . وازاء عوامل اخرى هى اليوم محل العلاج كما نعلم .

ويظهر أنه بدأ يسترد شيئا من صفاته تلك .

وكان المفروض أن يستعيد هذه الصفات والنزعات من زمن بعيد فهو رجل موسر ورث عن والده ثروة قومية .

يقال اليوم أنه احتج على زيارة المستر بيترسون وتفتيشه في القاهرة
على أقسام البوليس والمطافىء والمحكمة المركزية [illegible]
[illegible] الاحتجاج تقدم عقب الزيارة العجيبة [illegible]

وأعجب [illegible] الوزارة [illegible] جهد [illegible] خبر هذا
الاحتجاج ومجرد [illegible] اذاعته في [illegible] ضعف آخر في [illegible] إلا اذا
كان الخبر [illegible] غير صحيح أو تتبس به الشفاه اليوم دعاية
للوزارة وهي في أدق [illegible]

[illegible]

الملك يحتضر

[illegible]

أقام الملك أحمد فؤاد حفلا في قصر عابدين يوم ٢٥ يناير ١٩٣٤ لرجال السلك السياسى والأجنبى [illegible]

وطال الحفل حتى منتصف الليل [illegible]

وعاد الملك بسيارته .. [illegible] من قصر عابدين [illegible] قصر القبة فأصابه برد الشتاء [illegible]

وفي اليوم التالى قال المندوب السامى .. لحكومته [illegible]

« أصيب الملك بنوبة أنفلوانزا سيئة [illegible] »

وفي اليوم الثالث ٢٧ يناير ١٩٣٤ [illegible] مرسوما يفرض على الوزراء قبل تولى مناصبهم التزاما بحلف يمين الولاء للملك والوطن [illegible]

وفي الصيغة الجديدة يقدم الملك على الوطن [illegible] الصيغة الدستورية القديمة تقدم الوطن أولا» [illegible]

واعتبر هذا المرسوم [illegible] تخطيات الملك [illegible] نظرا للهجوم المتوقع [illegible]

وفي أول فبراير لم يستطع الملك حضور افتتاح [illegible] الدولى فأناب عنه ولى عهده الأمير فاروق ـ ١٤ سنة ـ [illegible]

وظل الملك [illegible] غرفته [illegible] أو [illegible]

وكل ما فعله [illegible]

وكان شفاء الملك بطيئا [illegible]

وجاء الصيف فانتقل الملك الى الاسكندرية وهناك عاوده المرض فألغى رحلته الى اليونان ٠

وفي أغسطس اشتد المرض على الملك أحمد فؤاد .. وجاء ثلاثة من كبار الأطباء الأوربيين متتابعين الى مصر لفحص الملك ٠

وأبلغ الأطباء . كل على حدة .-دار المندوب السامى بأن حالة الملك خطيرة وأن وفاته متوقعة خلال بضعة أسابيع ٠

وكان فاروق ولى العهد في ذلك الوقت قاصرا ـ في الرابعة عشرة من عمره ـ لم يبلغ السن القانونية لتولى العرش٠

ويطلق لامبسون أول شارة تحذير الى لندن ٠

برقية رقم ٧٠٥

بتاريخ ٤ أغسطس

١ ـ ترددت في الآونة الأخيرة شائعات حول صحة الملك فؤاد ٠

ويقال أنه مصاب بالزلال الذى يتحول الى « سكته مخية » في هذه السن جعلنى ذلك أبحث الموقف الذى ينشأ عند وفاة جلالته قبل بلوغ الأمير فاروق سن الرشد ٠

٢ ـ تتضح الاجراءات المتبعة في هذه الحالة من المواد ٨ و ١٠ و ١١ من المرسوم الملكى الصادر في ١٢ أبريل ١٩٢٢

ان الشخصيات الثلاثة الذين يتكون منهم مجلس الوصاية يختارهم الملك ٠

وتكون وثيقة التعيين من نسختين تحفظ احداهما في الديوان الملكى والثانية في مقر رياسة مجلس الوزراء ٠

وتكون النسختان مختومتين بأختام خاصة ٠

ولا يتم نزع الأختام الا بعد وفاة الملك وبحضور البرلمان .

وينبغى أن يصدق البرلمان على تعيين أعضاء مجلس الوصاية .

٣ ـ ولست أدرى من غير الملك يعرف أسماء الاوصياء الذين عينهم .

وانى على ثقة من أن رئيس الوزراء الحالى يجهل هذه الاسماء وسيكون من قبيل السذاجة أن نحاول تخمين أسماء المرشحين لعضوية المجلس .

ومن المؤكد أن عدلى باشا يكن واحد منهم ، ولكنه توفى .

ويوجد ثمة خطر في أن يعبر الملك عن ميوله وتفضيله الشخصى بأن يختار مجموعة من الشخصيات التى ليس لها ثقل كبير من أمثال يحيى ابراهيم باشا وتوفيق رفعت باشا . وأرى أن الأبراشى باشا لا يتمتع بصلاحيات ترشحه لعضوية مجلس الوصاية .

٤ ـ ولست أجد وسيلة سهلة للتأكد من أسماء اعضاء مجلس الوصاية الثلاثة قبل وفاة الملك فؤاد .

ولا أجد وسيلة لتخطى أو تجنب مواد المرسوم المذكور .

وفي مثل هذه الظروف ، فاننى متردد في اقتراح أسلوب عمل على أساس توقع وفاة الملك فؤاد .

ولكنى أبعث بتقريرى عن الموقف اذا اضطررنا الى طلب تعليمات أو ارشادات عاجلة ودون سابق انذار .

٥ ـ فكرت في احتمال التحدث الى الملك فؤاد شخصيا حول هذه المسألة الدقيقة ولكنى أشعر ان ذلك غير مرغوب

فبه لما هو معروف عنه من حساسية زائدة بشأن حالته الصحيه » .

• • •

وقبل سفره في اجازة شهر العسل أطلق مايلز لامبسون يوم أغسطس اشارة التحذير الثانية .

كتب الى لندن ينبهها الى خطورة مرض الملك ويعطى مزيدا من التفصيلات عن الاجراءات التى تتبع فى هذه الحالة

قال :

« بدا واضحا قوة الشائعات حول تدهور صحة الملك أحمد فؤاد .

انه في السادسة والستين ومريض جدا

واكدت المعلومات السرية أنه يعاني من تفاقم عدوى بالكلى طال أمرها بالاضافة الى أمراض أخرى خطيرة تحمل في ذاتها خطر نوبة قلبية في أية لحظة

والامير فاروق يبلغ سن الرشد ، حسب القانون المصري عام ١٩٣٨

وأظهرت دراسة وفحص مواد الدستور حول الوصاية وضعا فريد التعقيد [illegible] على أن يعين الملك الأشخاص الثلاثة [illegible] مجلس الوصاية [illegible] وثيقتان [illegible] لدى الديوان الملكى، والثانية لدى رئاسة مجلس الوزراء [illegible] الا بعد وفاة الملك [illegible] في حضرة البرلمان [illegible].

ويجب أن يؤيد البرلمان تعيين أعضاء مجلس الوصاية .

ويجب أن يجتمع البرلمان حلال عشرة ايام من وفاة الملك .

وحتى يقوم مجلس الوصاية بحلف اليمين، تشترط المادة ٥٥ من الدستور أن يمارس مجلس الوزراء اختصاصات الملك

ومن المفترض أن الأوصياء الذين عينهم الملك ، والذين مازالت هويتهم سرا سيثيرون عداء الراى العام المصرى.

ويبدو أن نفور جلالته المعروف من كل العناصر السياسية المعارضة لدستور عام ١٩٣٠ يستبعد أي احتمال بأن يكون قد اختار مجلس الوصاية بين ممثلى « الأغلبية » .

ان أحدا ـ غير الملك ـ لا يعرف اسماء الاوصياء .. ومن المؤكد ان الاوصياء سيعكسون أفكار الملك ورغباته وامنياته حتى بعد وفاته .

وسيصبح تولى الأمير فاروق مهددا بأن يصبح موضع مساومة خطيرة ستفرضها الظروف » .

● ● ●

ويصرح مصدر كبير مسئول بجريدة البلاغ [illegible]

سافر ما يلز [illegible] الى الاسكندرية [illegible]

صاحب المعالى سعيد ذو الفقار باشا كبير الامناء [illegible] من [illegible] صاحب الجلالة الملك .

وحينئذ سلمه كبير الامناء ورقة صغيرة ترددت عنها [illegible] مؤداها أن [illegible] الأوصياء على صاحب السمو الامير فاروق ولى العهد مدونة فيها بناء على طلب الحكومة البريطانية .

وهذه الاشاعة باطلة .

لم يكن في الورقة غير التقرير الطبى الاخير عن صحة جلالة الملك .. وكانت صحة جلالته لم تساعده على الاذن لسير مايلز لامبسون بمقابلته مودعا قبل سفره الى انجلترا » .

• • •

وبعد وصول بيترسون الى مصر .. بدأ المرض يشتد على صاحب الجلالة ..

أصبحت وراثة العرش وتشكيل مجلس الوصاية هى المشكلة الكبرى التى يواجهها المندوب السامى بالنيابة .

وتلقى بيترسون من السير روبرت فانسيتارت الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية رسالة هامة باسم وزير الخارجية . وبالنيابة عنه .

« اشارة الى « صحة الملك فؤاد » واحتمال وفاته في أية لحظة ، فان ذلك يعنى أننا قد نواجه صعوبات خطيرة دون سابق انذار .

وسيكون موضع سرورى أن أعرف في أسرع وقت ممكن رأيكم بالنسبة للاتجاه الذى يحتمل أن تتخذه الأحداث في السراى ودوائر الوزارة في حالة وفاة الملك ، مع اشارة خاصة الى من يرشحهم لعضوية مجلس الوصاية .

ومن الواضح أن الاسماء المقترحة حتى الآن لا تبعث على الثقة اطلاقا .

بل ان هذه الاسماء تكاد تبدو باعثة على السخرية ، وبالتالى خطيرة .

وحتى اذا توصلنا الى حل مرض بشأن هذه النقطة ، فهل يمكن الحصول على أية ضمانات بشأن المظروف المغلق الذى سيتركه الملك واحتمالات التلاعب به في الفترة بين وفاة الملك وفتح المظروف بحضور البرلمان ؟

انى أفكر ـ بطبيعة الحال ـ في احتمال قيام الابراشى بمثل هذه المناورة ، الامر الذى قد يؤدى الى متاعب .

هل ترون من المفيد اثارة موضوع مجلس الوصاية مع الملك على أمل معرفة فيما يفكر فيه ؟

وانى أدرك أن المسألة السيئة في هذا الصدد تتمثل في خطر اثارة موضوع صحة الملك لخوفه من ذكر مسألة وفاته .

ويبدو لى ـ قدر استطاعتى الحكم ـ أن الملك تحت رحمة مستشاريه الذين قد يستغلون وفاته لتحقيق أهدافهم الشخصية .

ومن ثم ربما يكون ضروريا ـ مراعاة لمصالح مصر ـ اسداء النصح لجلالته بهذا الشأن . ويسعدنى أن أعرف الشخصيات التى تفكرون فيها ، وترون ، أنه يمكن اعتبارها مسئولة ومقبولة من جانب البلاد .

ان وفاة الملك ستكون ـ على أية حال ـ لحظة خطيرة .

ولابد أنها ستثير هياجا شعبيا تشجعه أحزاب المعارضة ، وبصفة خاصة الوفد .

وتعبر التقارير الاخيرة عن استياء البوليس لان هذه الحالة قد تخرج عن نطاق سيطرة الحكومة ، الامر الذى قد يستلزم التدخل لحماية حياة الأجانب وممتلكاتهم .

أرجو أن تبعث بأرائك بصدد هذه النقطة ، وأن تصلنى رسالتكم المنتظرة في أسرع وقت ممكن .

ان برقيتكم تجعلنى أشعر بأننا ربما نواجه قريبا ـ ودون سابق انذار ـ موقفا حرجا أو هاما ـ على أقل تقدير ـ وهو موقف ينبغى أن نكون مستعدين فيه ، مسبقا ، لاسداء النصح الى حكومة جلالة ملك بريطانيا ، دون نظر الى ما تتلقاه هذه الحكومة من نصائح من داخل مصر » .

• • •

تطلع بيترسون من حوله يستلهم الرأى والمشورة فلم يجد الا جرافتى سميث مساعد السكرتير الشرقى والتر سمارت .

قال جرافتى سميث لموريس بيترسون :

ـ لابد من تغيير الوزارة الحالية .. فان الشعب يكرهها ويكره زكى الابراشى ونفوذه .. ولا بد من التخلص من محمد زكى الابراشى أيضا ..

ويجد بيترسون نفسه في مأزق :

أنه ـ لا يعرف شيئا عن أسماء الاوصياء ..

والشائعات التى وصلته تقول أن بين الاوصياء محمد زكى الابراشى باشا ناظر الخاصة الملكية ومدير الاوقاف الملكية أيضا ومحمد طاهر باشا رئيس نادى السيارات .

والحكومة عاجزة .. وضعيفة .

وسمعة وزيرين هما ابراهيم فهمى كريم وعلى المنزلاوى تحيط بها الشكوك .

وولى العهد فاروق لا يعرف عنه أحد سوى أقل القليل .

ونظام الحكم في مصر فاسد يدين للملك بالولاء .

وضع بيترسون تقييما للموقف يبلغ به حكومته .. يوم ١٣ سبتمبر أى في نفس يوم لقائه بالملك فؤاد . وعلى ضوء ما رآه من حالة الملك الصحية ..

١ ـ النظام العام بعد وفاة الملك .

ليس هناك سبب للخوف في هذا الصدد وبدرجة أقل في المدن منها في الريف .

ان البوليس اكثر سخطا فقد جرى التنكيل بالفلاحين بشأن ادارة ضياع الملك . ولكن هذا التقدير لا يجب ، رغم ذلك ، أن يظل صالحا اذا ظل نظام الملك مستمرا بعد وفاته .

٢ ـ ردود الفعل السياسية ـ ستكون هناك فوضى شاملة ، لانه لا يوجد مصريان . أو بالاحرى لا يوجد ثلاثة مصريين ، سواء داخل أو خارج الوزارة يمكنهما الاتفاق على النهج الذى يجب اتخاذه .

ويقدم لنا هذا ، في تقديرى ، فرصة يمكننا الاستفادة منها بشرط أن نكون مستعدين لذلك .

٣ ـ من المستحيل بالنسبة لى أن اثير مشكلة مجلس الوصاية مع الملك . فحتى وفق قواعد السلوك الاسلامية ، يكون هذا أمرا مفرطا في عدم اللياقة ، وبالتالى لابد أن ننتظر الحدث حتى نقوم بالعمل .

واذا لم تتوفر فرصة مناسبة للتأثير على الملك قبل هذا الحدث فان محتويات المظروف يجب ، تبعا لذلك أن تغفل على أية حال ، رغم أن ذلك أمر صعب . أما بالنسبة لمرشحينا ، فهناك بالضرورة اختلاف واسع في الرأى .

والاسماء التالية محتملة على وجه الخصوص :

١ ـ الامير محمد على

٢ ـ توفيق نسيم باشا

٣ ـ الشيخ محمد مصطفى المراغى .

ومن بين هؤلاء يمثل :

رقم (١) ـ الأمير محمد على ـ سلالة واسما وهو شعبى بدرجة كبيرة ، وودى ، واكثر كفاءة من غيره من الاعضاء أو المتصلين بالقصر الملكى وسوف تحتقر مسألة استبعاده . أما القائم بأعمال السكرتير الشرقى ـ أى جرافتى سمبيث ـ فيفضل الشخصية الاكثر جاذبية وهو الامير عبد المنعم .

أما رقم (٢) ـ توفيق نسيم ـ فقد وسع من مدى قبوله بمعارضته للملك خلال السنوات الحالية .

وربما كان أقرب شخصية يمكننا الحصول عليها وتكون مقبولة من جانب الوفد . لكنه سافر معى أثناء قدومى الى هنا وأشك فيما اذا كانت صحته تتحمل منصبا من هذا النوع .

وفي هذه الحالة ربما كان أحمد زيور باشا أفضل البدائل .

أما إدراج رقم (٣) ـ الشيخ المراغى ـ فان له نفس التأثير الذى يملكه ادراج كبير اساقفه في مجلس وصاية بريطانى وهو في حد ذاته رجل ذو تكامل استثنائى في شخصيته .

وهو بالاضافة الى ذلك ، محبوب من العناصر الليبرالية !!.

●●●

ويتلفت بيترسون حوله فلا يجد الا جرافتى سميث .. مرة أخرى ان لسميث رأيا آخر .. قال :

ـ اذا مات الملك ـ واستمرت حكومة عبد الفتاح يحيى فسينفجر

الغضب الشعبى وسنضطر للاستعانة بالجيش المصرى ضد شعب مصر ..
مرة اخرى .

ومع زيادة الانباء وانتشارها حول تدهور صحة الملك يجد بيترسون انه يواجه مشكلة خطيرة خلال أيام .

ان المستقبل ــ فيما يبدو ــ ثورة اخرى مثل ثورة ١٩١٩ .

● ● ●

اتفق بيترسون مع القائد العام للقوات البريطانية على اجراءات المحافظة على النظام العام عند وفاة الملك .

وتقضى هذه الاجراءات بأن تكون الوفاة اشارة لبدء تنفيذ قانون الطوارىء بما في ذلك ظهور القوات البريطانية في المدن . في مجموعات كبيرة . وفي دوريات صغيرة بالسيارات وفي زيارات وحدات الفرسان المدرعة لبعض الاماكن في الاقاليم .

بل ان بيترسون يعد البيان الذى سيذيعه على شعب مصر عند الوفاة . .

ويطلب بيترسون سفينة حربية بريطانية في ميناء الاسكندرية وأخرى في بورسعيد استعدادا للطوارىء فانه يرى ان الملك فؤاد مريض جدا وقد يموت في أية دقيقة .. وبريطانيا متورطة ، الى حدما ، في نظر الشعب ، في سوء السمعة الناتجة عن تفشى الفساد الذى اتسم به الحكم الملكى . وبدون القوات البريطانية ، ما كان ممكنا ان تبقى سلطة لهذا النظام غير الشعبى في مصر » .

● ● ●

ابرق بيترسون الى لندن يوم ١٤ سبتمبر :

١ ـ ان حالة الملك فؤاد الصحية والموقف الذى سينشأ اذ توفى نتيجة مرضه يسببان لى انشغالا كبيرا .

٢ ـ لا يبدو ان ثمة شك في مرض الملك فؤاد خطيرا حقا ومصدر المتاعب هو تدهور حالة الكلى منذ فترة طويلة بالاضافة الى نوبة الذبحة الصدرية التى أصيب بها جلالته منذ خمس سنوات .

وقد ظهرت عليه أعراض الاصابة بارتفاع نسبة البولين في الدم ،

وهناك خطر اصابته بنوبة قلبية في أية لحظة .

وخلال زيارتى له يوم ١٢ سبتمبر ادهشنى التغيير الذى طرأ على مظهر جلالته منذ ان تركته قبل خمس سنوات فقد كسا جسده اللون الاصفر ، وبدت عيناه غائرتين فاقدتى الحياة ، وبدا منكمشا كرجل مريض حقا .

وبالرغم من هذا ، كان يتحدث في مرح وبروح عالية ، وأظن أنه هيأ نفسه خصيصا لهذه المناسبة . أى مقابلتى .

٣ ـ ان الموقف الدستورى في حالة وفاة الملك فؤاد قبل بلوغ الامير فاروق سن الرشد تحكمه مواد المرسوم الصادر في ١٣ أبريل ١٩٢٢ والمواد من ٥٠ الى ٥٥ من الدستور .

وتنص المادة ٥٥ من الدستور ـ على وجه الخصوص ـ على انه خلال الفترة بين وفاة الملك وقيام مجلس الوصاية بحلف اليمن أمام مجلس الشيوخ والنواب ، يتولى السلطات الدستورية للملك ـ باسم الشعب ـ مجلس الوزراء على مسئوليته .

٤ ـ من المحتمل أن تكون الفترة التالية لوفاة الملك مباشرة فترة حرجة .

ان النظام الحالى ـ الذى لا تقبله سوى اقلية من الرأى العام المصرى ـ يقوم فقط على أساس من ارادة جلالته وتأييده ، بل ان اعضاء هذا النظام ليست لهم سلطة في البلاد الا بقدر ما يتمتعون به من عطف جلالته .

وبالنسبة للقوى الثلاث الرئيسية في مصر ، وهى القصر والشعب ومقر المندوب السامى فان الملك فؤاد فرض السراى على الشعب طيلة السنوات الاربع الماضية ، بينما كان دور مقر المندوب السامى هو دور المداراة المدروسة .

وربما يكون لاختفاء العمود الفقرى للنظام نتائج سريعة تتمثل في حالة من الفوضى والاضطراب .

وسيكون هناك خطر حقيقى اذا كان أعضاء مجلس الوصاية الذين يعينهم الملك فؤاد مجرد صنائع للنظام الحالى .

وبالتالى سيكونون مكروهين من الجانب الاكبر من الرأى العام المصرى . مما يؤدى الى استياء عام يعبر عنه الشعب بأسلوب العنف

وقد أعلن حسن صبرى وزير المالية ـ أخيرا أنه اذا توفى الملك وأعلن تشكيل مجلس الوصاية من شخصيات غير مقبولة على الاطلاق ـ فقد يحدث انقلاب عسكرى .

ويرى الوزير أنه لا يمكن الركون الى الجيش .

وسمعت ايضا ان الفلاحين في المناطق المحيطة بضياع جلالته والذين طالما تعرضوا سنوات طوال لاجراءات

المصادرة والعمل الاجبارى قد يحاولون بعد وفاة الملك الانتقام لا نفسهم لكل اخطاء الماضى ·

ولا يمكن أن نستبعد تماما فرص قيام حركة شعبية يوجهها الوفد مع شيء من الدعاية لقيام الجمهورية ·

وعلى اية حال ، ينبغى توقع حدوث بعض الاضطراب والتغيير في الادارة الداخلية نتيجة للتحول الجماعى في الولاء ·

٥ ـ وواجبى تسجيل هذه التكهنات المقلقة الى حد ما ، ولكن الرأى والواقع يميل الى دعمها خاصة مع وجود الخوف من عدم وقوع تغيير بعد وفاة الملك · وأن تؤدى هذه الوفاة الى استمرار الاوضاع القائمة فحسب ·

٦ ـ وسيكون لهذا الخوف مايبرره اذا تبين أن مجلس الوصاية الذى يعينه الملك ليس سوى صنيعة للنظام القائم ، واذا استمرت دار المندوب السامى على موقف عدم الاهتمام الذى تلتزمه ·

وأعتقد انه اذا أعلن عقب وفاة الملك مباشرة أن ممارسة سلطاته الدستورية حتى بلوغ الامير فاروق سن الرشد ستكون من نصيب مجلس وصاية يرى الراى العام أن أعضاءه جديرون بالثقة ويتسمون بالامانة · فسيكون من الممكن تقليل المخاطر الكامنة في الموقف ، وتجتاح البلاد موجة من الارتياح والترقب المفعم بالامل ، وستكون لهذه الموجة الغلبة على مشاعر الغضب الفورى واليأس العاطفى ·

٧ ـ ومن الامور الهامة العمل على أن يربط الرأى العام المصرى بين مقر المندوب السامى وبين هذا الشعور بالارتياح ·

ولا أرى أملا في تحقق هذا الارتياح العام دون تدخل مقر المندوب السامى .

٨ ـ لم أتلق اية معلومات عن شخصيات أعضاء مجلس الوصاية الذين سيختارهم الملك فؤاد .

أكد صدقى باشا لوزير المالية حسن صبرى بك في ٢٧ أغسطس أن الثلاثة الذين عينهم جلالته كانوا ـ في وقت ما ـ الامير جميل طوسون وعدلى يكن باشا وتوفيق نسيم باشا .

وقال ـ مؤكدا دقة معلوماته ـ انه أثناء فترة رئاسته للوزراء استبدل الملك عدلى يكن باشا وتوفيق نسيم باشا بزكى الابراشى باشا ومحمد طاهر باشا .

وذكر صدقى باشا انه لا يعرف ما حدث بالنسبة للامير جميل طوسون الذى حرم من لقبه ولحقه العار .

ويؤكد توفيق نسيم باشا ان اسمه كان ضمن القائمة ثم رفع منها .

ولا يتمتع الابراشى باشا بالصلاحيات اللازمة لعضوية المجلس .

لكنى أعتقد ان بمقدورنا اعتباره ضمن الثلاثة الذين اختارهم جلالته هو وطاهر باشا . (ومن المعروف ان المادة ١١ من المرسوم الصادر في ١٣ أبريل ١٩٢٢ تخول البرلمان حق تعيين ـ أو التصديق على تعيين ـ مرشح لا تتوافر فيه الصلاحيات الكاملة) .

ويتمتع طاهر باشا ـ بطبيعة الحال ـ بالصلاحيات الكاملة لعضوية مجلس الوصاية باعتباره ابن شقيقة الملك .

وربما يكون شيخ الازهر هو العضو الثالث بمجلس الوصاية . ولكن هذا مجرد تخمين .

٩ ــ ولا يمكن اعتبار أى من هؤلاء المرشحين لعضوية المجلس مرغوبا فيه . وبصفة عامة ، فان تعيينهم ربما يعجل باشتعال الموقف .

١٠ ــ وليس من السهل اقتراح تشكيلات بديلة مرضية .

ولكننى أعتقد أنه سيكون مقبولا ــ بصفة عامة ــ ان يشكل مجلس الوصاية من الامير محمد على وتوفيق نسيم باشا والشيخ محمد مصطفى المراغى .

وصحيح أن الشيخ المراغى لا يتمتع بالصلاحيات الكاملة لعضوية المجلس . لكن اختياره سيحظى بالاعجاب .

وأفترض أننا سنتدخل ــ هنا ــ بدرجة ما على أية حال .

١١ ــ ويتمتع الامير محمد على بشعبية معقولة .

وصورته العامة طيبة

وليس معاديا لنا .

ويرى القائم بأعمال السكرتير الشرقى ــ جرافتى سميث ــ أن حساسيته واعتياده السلطة منذ فترة طويلة قد يجعلانه رفيقا صعب المراس في مجلس الوصاية .

وقد يصاب الراى العام بصدمة لاختيار أمير شاعت أنباء الخلاف المرير بين أسرته والملك فؤاد .

وهو الوريث التالى في الترتيب للامير فاروق .

ويفضل مستر جرافتى سميث اختيار الامير عبد المنعم ذى الشخصية الاقل بريقا والذى تربطه علاقات طيبة بالملك فؤاد ولا يتمتع بارادة مستقلة .

١٢ ـ واذا اريد اتاحة مجال اوسع للاختيار ، فان من الممكن اختيار اعضاء للمجلس يبعثون على الرضا بدرجة أقل من بين الاسماء التالية :

محمد شفيق باشا ـ وحافظ عفيفي باشا ، وأحمد زيور باشا ، ومحمد فخرى باشا ، وسيف الله يسرى باشا ، وابراهيم راتب بك ، وعبد العزيز فهمى باشا ، وأمين انيس باشا ، ومحمد محمود باشا ، وجعفر والى باشا ، وشريف صبرى بك ، ورئيس الوزراء الحالى .

١٣ ـ واذا استبعدنا تماما احتمال أن يكون أعضاء المجلس الذين يختارهم الملك فؤاد مقبولين ..

وبافتراض ضرورة تدخلنا لضمان استبدال أعضاء مجلس الوصاية الذين يختارهم الملك بآخرين مقبولين ، يكون السؤال المطروح ، هو :

ـ متى وكيف يصبح هذا التدخل فعلا ؟

١٤ ـ وليس الحل ـ في رأيى ـ اسداء النصح لجلالته ، مهما تم ذلك بطريقة فعالة .. لان الملك فؤاد سيقاوم بعنف أى محاولة لنقل اى جانب من سلطته أو امتيازاته ـ بعد وفاته ـ الى اشخاص يوجد نزاع بينه وبينهم في الوقت الحاضر .

ويرى الملك في النظام القائم أداة ممتازة تتفق تماما ورأيه فيما ينبغى أن تكون عليه الحكومة .

ومن غير المتصور ان يوافق جلالته على أن يترك لابنه الموقع الذى كسبه واحتفظ به لنفسه في مواجهة قوى الديمقراطية التقدمية .

ومن ثم سيكون تعيين مجلس وصاية يضم أيا ممن

انتقدوا دستور ١٩٣٠ أشبه بالتنازل عن العرش ، من وجهة نظر الملك .

وعلى أية حال ، فان مناقشة الموضوع مع جلالته ستكون دقيقة وصعبة ، ومن المؤكد أنها ستكون غير مجدية .

وأخشى أنه ـ حتى انصياع الملك فؤاد الظاهر ـ سينتج أمنا حقيقا .

١٥ ـ وأعتقد أن علينا بالتالى ألا ننتظر وفاة الملك ثم نتدخل بعدها .

١٦ ـ ومن الصعب أن نحلل ـ بأى قدر من الدقة ـ عناصر موقف افتراض الى هذه الدرجة .

ويزيد من تعقيد المشكلة بدرجة خطيرة ان مجلس الوزراء الذى سيتولى سلطة الملك في الفترة التالية على وفاته مباشرة والبرلمان الذى سيجتمع خلال عشرة أيام من وفاة الملك لمعرفة أسماء مجلس الوصاية والتصديق على تعيينهم يؤيدان في الاساس استمرار الاوضاع الحالية .

وبالتالى ربما يتخذ مجلس الوزراء والبرلمان موقفا معاديا من أية شخصية لا تتعاطف مع النظام القائم .

ويبدو محتملا أن الوزراء والبرلمان سيكونان أشبه بمن يوقع بنفسه شهادة وفاته ، اذا وافقا على تعيين مجلس وصاية مقبول من جانبنا .

واذا كان في السلطة مجلس وزراء مختلف ، فان أساليب تدخلنا ستكون أبسط كثيرا .

أما في ظل الظروف الحاضرة ، فاننى أتوقع حدوث قدر كبير من الفوضى في دوائر السراى والوزارة ، كما أتوقع أن

يميل بعض من يتولون السلطة الى الاتجاه لمقر المندوب السامى لتأييدهم ، وربما لارشادهم وتوجيههم .

ومن قبيل السذاجة أن نتوقع أن تكون السراى أو مجلس الوزراء أو البرلمان على استعداد للموافقة أو للتعاون في العمل على ابدال أعضاء مجلس الوصاية الذين يختارهم الملك بأعضاء نختارهم .. نحن ..

١٧ ـ وبالرغم من هذا ، فان البلاد كلها تتطلع الينا في انتظار اتخاذ مبادرة ولن يكون أى عمل من جانبنا مصدر دهشة أو مفاجأة .

وقد يعقب ذلك مباشرة نوع من الاستياء الوطنى الذى سيجد ـ فيما بعد ـ وسيلة للظهور والتعبير عنه .

ان قوة موقفنا تكمن في عدم شعبية النظام القائم وفي الآمال التى سيثيرها ظهور احتمال التغيير .

واذا نحينا جانبا خطر حدوث فوضى في البلاد أو قيام حركة معادية للاسرة المالكة ، فان المشكلة الاساسية في كيفية التوفيق بين أن نفرض على القوى التى ستظهر اجراءات وعناصر كريهة لها ومرضية للمعارضة ، وبين المحافظة على النظام والانضباط في الجيش والبوليس والادارة المدنية .

١٨ ـ وأشعر أنه قد يكون ضروريا في لحظة معينة أن نجعل نوايانا معروفة لمختلف الزعماء السياسيين ، بما فيهم النحاس .

وأن نعمل على ضمان مساعدتهم في المحافظة على الاستقرار الداخلى في هذه الفترة الحرجة . وربما يكون الذين يتولون السلطة الآن غير مستعدين تماما لقبول

هيمنتنا على الموقف بصفة مؤقتة - خاصة وأنهم سيخسرون كثيرا نتيجة وفاة الملك ٠

اما زعماء المعارضة ، فربما يرحبون بتطوير بصورة تسمح بانتقال السلطة بطريقة سلمية ٠

ان الجميع لديهم فكرة احتمال وقوع اضطرابات خطيرة تؤدى الى تدخل اكثر فعالية من جانبنا ٠

١٩ ـ وليس مفيدا أن أبحث أكثر في وسائل وأ عملية التدخل ، لانها يجب أن تكون ـ بحكم الامور ـ من وحى اللحظة بصفة عامة ٠

وسيكون مبعث سرورى أن أعرف في أسرع وقت ممـ كنتم موافقين على الاتجاه العام لمناقشة الامور كما و هذه الرسالة ٠

وسأقدر بصفة خاصة أية توجيهات تشعرون باستطاعتكم اعطائى اياها في هذه الحالة التى تقوم الافتراضات الى حد بعيد » ٠

●●●

ويحاول بيترسون تأكيد موقفه ٠٠ أو مشكلته

كتب مرة اخرى الى لندن يوم ٢١ سبتمبر

« الانباء بشأن حالة الملك فؤاد الصحية أصبحت مطـ بدرجة أقل

١ ـ أكد لى المفتش العام أنه ليس لديه أى سبب لتو حدوث متاعب بالجيش المصرى رغم أنه يوجد نوع معين السخط تجاه سيطرة الابراشى وفشل وزير حربية الملك مواجهته في شئون عسكرية ٠

٢ ـ اقترح قائد القوات اعتبار موت الملك فؤاد كاشارة لاتخاذ اجراءات ظهور القوات البريطانية في المدن على شكل قوة عسكرية ودوريات صغيرة في سيارات . وان تقوم الطائرات أولا ووحدات سلاح الفرسان الميكانيكى في وقت لاحق بزيارات لاماكن معينة بالمديريات واحتمال القيام بزيارات لسفن جلالة ملك بريطانيا في الموانى

انى أشعر بأن المكاسب المتحصل عليها من الاظهار الفورى لاهتمامنا الفعال بالوضع الذى نتوقعه سيبرر تماما تحول سياستنا العادية في هذه الموضوعات .

●●●

ويطلب المندوب السامى اذنا من لندن بالتدخل واستخدام نفوذه لتأمين الوصاية على العرش . أو قيام وزارة مقبولة لكل من مصر .. والحكومة البريطانية .

ان الحل الوحيد ـ في رأى بيترسون ـ أن يتدخل في شئون مصر .. واذا مات الملك فعلى بريطانيا أن تتدخل الى أقصى حد .

ولندن لا ترحب بهذا التدخل

بعث يوم ٢٢ سبتمبر يقــول :

« رغم ان الامر لا يمكن أن يكون بالغ الصعوبة فقد خطر لى أنه قد يكون ممكنا الاتصال بالملك فؤاد بشأن ترتيبات مجلس الوصاية مادمنا قد اعترفنا بأحقية الامير فاروق في ولاية العرش عام ١٩٢٠ » .

●●●

وصل الرد من لندن بعد ٢٤ ساعة

برقية رقم ١٩٩

من السير روبرت فانسيتارت

في ٢٢ سبتمبر

لـــن يعود وزير خارجية بريطانيا قبل يو
ولذلك لم أتمكن من استشارته .

والاجراء احتياطى الذى فكرنا فيه يتمث
التوصيات التى سيقدمها الى مجلس الوزراء يوم الثا

وسيؤكد وزير الخارجية لكم ذلك بنفسه يوم
القادم .

واذا ظهرت الحاجة من الآن وحتى ذلك الحي
بالطبع ستعملون وفقا للخطوط التى وافقتم عليها م

●●●

وحتى يجىء قرار مجلس الوزراء البريطانى ..

أخذ بيترسون يجرى دراسة واسعة لمعرفة
الابراشى. ناظر الخاصة الملكية ومدير الاوقاف ال
الملكية أيضا ..، .. الذى يتدخل في كل شىء ،،.

●●●

كان منصب رئيس الديوان الملكى شاغرا

واغتصب الابراشى باشا لنفسه سلطة رئيس الديوان ...
الوزراء والوزراء جميعا وكان مع الابراشى وزيران ..

وصفت السيدة روز اليوسف في مذكراتها نفوذ الابراشى
تلك الايام ..

« بلغ من تدخل الابراشى في شئون الحكم انه كان يحضر اجتماعات مجلس الوزراء ليملى رغبات مولاه ·

وفي أوائل حكم صدقى باشا خطف سعادة زكى الابراشى رجله وذهب يحضر اجتماع مجلس الوزراء ·

ونشرت احدى الصحف الخبر . وزفت البشرى لقرائها بان زكى باشا وصدقى باشا يحبان بعضهما موت . ولذا لا يطيقان الفراق لبضع الساعات التى يجتمعها مجلس الوزراء ·

وقد أصدرت الحكومة في اليوم التالى بلاغا رسميا تقول ان الابراشى لم يحضر جلسة مجلس الوزراء ·

ولكن زكى باشا يحضر جلسات مجلس الوزراء على عينك ياتاجر ·

وولت وزارة صدقى باشا وحلت مكانها وزارة عمى توحه باشا « أى عبد الفتاح يحيى باشا » وأحس زكى باشا بأن الوزارة الجديدة أضعف من أن يرهقها بزغراته الدائمة ·

فقلل من حضور اجتماعات وجلسات مجلس الوزراء ·

ثم ذكرت احدى الصحف منذ يومين أن سعادته حضر اجتماعا ــ لا مجلسا ــ للوزراء فراحت صحف الوزارة تكذب الخبر وتقول ، والنبى أبدا ·

وفي مذكرات جرافتى سميث قال ان الابراشى نجح في أمرين :

الأول : اعادة السخرة في الاوقاف الملكية فان اجر الفلاح لم يكن يزيد على قرش واحد في اليوم ·

الثانى : ان الابراشى ضم الى الاوقاف الملكية كثيرا من الاراضى والاملاك الغنية .. الحكومية ·

ولكن من هو الرجــل ..

في الوثائق البريطانية .. قصة حياته .

« انه من أصل متواضع .. بدأ حياته العملية في النيابة .

كان عضوا في لجنة الموظفين التى قررت الاضراب إحتجاجا على السياسة الانجليزية عام ١٩١٩ ... أصبح مساعدا لوكيل وزارة الداخلية ، قبل انتخابات ١٩٢٣ لأول برلمان في مصر . لعنه الاحرار الدستوريون واتهموه بادارة الانتخابات ضدهم .

اتصل بالقصر عقب استقالة سعد زغلول .

وأصبح وكيلا لوزارة الاوقاف وخلف صادق حنين باشا كوكيل لوزارة المالية في ١٩٢٥ .

عين ناظرا للخاصة الملكية في ١٩٢٧ ، وأدار ضياع الملك فؤاد الشاسعة باخلاص شديد . بعد ١٩٣٠ خلف نشأت باشا في منصب وكيل الملك في دوائر الوزارة ، وجعلته تدخلاته الدائمة في الادارة واحدا من أكثر المكروهين في مصر ١٩٣٤ .

استمرت هذه التدخلات ، رغم أنها أصبحت تكتسب قدرا كبيرا من اظهار الحكمة خلال وزارة عبد الفتاح يحيى باشا .

وفي صيف ١٩٣٤ لم تعد سلطة الابراشى باشا في البلاد موضع خلاف ، وأصبح رمزا لكل ماهو مكروه في نظام ١٩٣٠ .

وكان دأبه الذى لا يكل ومكزه الريفى لإرضاء شهية مولاه المزدوجة في الاستبداد والثروة مع استفادة شخصية مادية ظاهرية ضئيلة .

وفي ادارته للضياع الملكية اتهم باستغلال موارد وزارات الاشغال العامة ، والمواصلات والزراعة ، وبالحصول على كل متطلبات القنوات ، والطرق والجسور ، ومياه الرى ، والسماد واشجار الفاكهة .. الخ ، على حساب الحكومة ، وباستخدام السخرة في العمل من أجل « أفندينا » وضياع أخرى ، وبطـرق التسويق غير الشريفة .

وأصبح المستشار السياسى الأول لصاحب الجلالة فؤاد ، يقدم له الحقائق ، ملونة بطريقة مناسبة ، ويتركه ليتخذ ، أو ليعتقد أنه يتخذ ، قراراته بنفسه » .

● ● ●

ولم يكن الابراشي يعمل وحده

كان معه وزيران آخران من وزارة عبد الفتاح يحيى اتهما باساءة استغلال النفوذ .. والسمعة السيئة .. وهما ابراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك .

١) ابراهيم فهمى كريم فهو مفتش رى في دلتا مصر . اختير وكيلا لوزارة الاشغال العامة في عام ٢٧ .. واختاره النحاس باشا وزيرا لها ٤ أشهر واستمر في نفس الوزارة ـ أيضا ـ ١٤ شهرا في عهد محمد محمود .

وظل حتى عام ٣١ معروفا بأنه رجل كفء يبتعد عن السياسة ولا يحيد عن الحق .

وبقيت علاقته طيبة بالموظفين والمستشارين الانجليز في وزارة الاشغال وكان له دور ضخم في اتمام اتفاقية مياه النيل التى عقدها محمد محمود مع الانجليز عام ٢٩ .

واختاره صدقى ايضا وزيرا للاشغال فانضم الى حزب الشعب ثم نقل الى وزارة المواصلات عام ٣٣ .

وقد اختلف مع صدقي ولكنه بقى في الوزارة رغم ارادة رئيس الوزراء لانه أصبح رجل الابراشي باشا .. ورجل القصر .. ورجل المهندس المقاول محمد أحمد عبود باشا .

وعندما تولى يحيى باشا رئاسة الوزارة ورث ابراهيم فهمى كريم باشا من صدقى !

ان علاقة الوزير بيحيى باشا كانت سيئة للغاية .. ومع ذلك اختير وزيرا رغم أنف رئيس الوزراء .

وخلال فترة حكم يحيى باشا كان ابراهيم فهمى كريم هو أكثر الوزراء فسادا !

أما الوزير الثانى فهو على المنزلاوى بك .. اقطاعى من سمنود بمحافظة الغربية كان من الاحرار الدستوريين ومن خصوم الوفد .. حتى انضم الى حزب الشعب في عهد صدقى وأختير وكيلا لمجلس النواب عدة مرات .. واشتغل بالصحافة فترة في جريدة الكشكول .

ورأى صدقى ان يدعم وزارته ببعض اعضاء مجلس النواب لتنسيق الصلة بين الوزارة والمجلس فعينه وزيرا للاوقاف عام ١٩٣٣ .

فدخل في دائرة نفوذ الابراشى باشا .. واختاره عبد الفتاح يحيى . أو أختير له . للزراعة .

ولما ألف يحيى باشا وزارته انضم ابراهيم فهمى كريم والمنزلاوى الى الوزارة . على غير هوى صدقى . وقد طردهما من حزب الشعب ولكنه - أى صدقى - اضطر الى اعادة الوزيرين للحزب .

وقد ساهم المنزلاوى في محاربة صدقى داخل الحزب ..

واتهم بالتهرب من سداد ضرائب الاطيان الزراعية .

• • •

. ولعل سر عداء لامبسون . وبعده بيترسون للا براشى والوزيرين ان الثلاثة كانوا من رجال الملك ..

والثلاثة ــ أيضا ــ كانوا يمثلون الفساد في الحكم بطريقة مكشوفة . ولكنهم لم يكونوا وحدهم .

كان معهم محمد أحمد عبود عضو مجلس الشيوخ ــ ٥٤ سنة ــ مهندس تخرج من جامعة جلاسجو بمساعدة مالية من الحكومة التركيه !

وكان الشرط أن يجند في الجيش التركى بعد تخرجه .

وخلال الحرب العالمية الأولى خدم في الجيش التركى في بغداد .. وتنقل من سوريا ثم كان مقاولا للجيش في فلسطين .

وقد ادين احد شركائه في فلسطين بتهمة الغش في عقد للسكة الحديد .

كان نائبا وفديا . ثم أصدر صحيفة (الكشاف) اليومية الوفدية وانضم الى الاحرار الدستوريين في عهد محمد محمود ففصله الوفد .

والانجليز يعتبرون عبود رجلا مهما بالنسبة لهم لانه يمثل عددا كبيرا من الشركات البريطانيه .. وكان شريكا متساويا مع ثلاثة من المهندسين البريطانيين الكبار في انشاء خزان أسوان .

وقام بتنفيذ عدة مقاولات ضخمة لصالح الشركات البريطانية في مصر .

وعندما اهتم صدقى بالمقاول الايطالى دانتمارو .. نشأت القطيعة بينه وبين عبود .

وقد غضب الانجليز رغم هذا كله ورغم زواجه بسيدة اسكوتلندية لعدة أسباب أهمها أنه عدو خطير للمصالح البريطانية اذا تعارضت مع مصالحه .

ومن ناحية أخرى كان يعتبر نفسه وزير مصر ـ غير رسمى ـ في بريطانيا لانه يستطيع الوصول الى دوائر النفوذ السياسية بعلاقاته الاقتصادية وعن طريقها ..

ومن ناحية ثالثة فانه كان يدعو في دوائر لندن لنظام حكم صدقى .

وقد اضطر مقر المندوب السامى الى التلميح لدى الملك فؤاد عدة مرات على اتصالات عبود بوزارة الخارجية البريطانية وادعاءاته بأنه صاحب نفوذ لديها .. فان المندوب السامى كان يخشى أن يتعامل السياسيون المصريون مع عبود .. ولا يتعاملون مع المندوب السامى ..

وهؤلاء الرجال الأربعة هم الذين كان يخشاهم بيترسون .. أو يخشى نفوذهم اذا مات الملك .

الإنتهـازية

بريطانيا في حيرة ...

كانت تبحث عن الأسلوب السليم لحكم مصر ...

طلبت وزارة الخارجية البريطانية إلى السير ما يلز لامبسون ـ قبل سفره في رحلة شهور العسل ـ أن يعطيها رأيه لمعالجة الوضع بعد أن تكونت لديه الخبرة المناسبة ..

رد لامبسون يوم ١٧ يوليو ١٩٣٤ ـ قبل سفره أيضاً ـ ببرقية ـ تعتبر تاريخية ـ اقترح فيها أن تعدل بريطانيا عن السياسة التى اتبعتها في عهد صدقى . أى تعدل عن الحياد . وتعدل عن عدم التدخل في شئون مصر . ولا تترك للملك أو لرئيس وزراء مصر الفرصة ليحكم كما يريد ..

وقال لامبسون لحكومته :

ـ أتركى فكرة معاهدة سياسية مع مصر لأن الوقت غير ملائم لذلك .. ولا يتحمل عقد أى معاهدة وكانت بريطانيا مهتمة في أوائل عهد صدقى باتمام معاهدة سياسية معه ...

وقال لامبسون :

يجب أن نكون إنتهازيين ونعقد مع مصر معاهدة إقتصادية ..

ونصح لامبسون في برقيته التى اعتبرتها الخارجية البريطانية هامة للغاية ..

« بألا يكون الهدف العاجل سياسة عقد المعاهدات طالما أنه لا يحتمل عقد أى معاهدة . بل يتعين على الحكومة

البريطانية أن تتخذ فرصها ـ وينبغى أن تكون فرصة خطيرة ـ لممارسة نفوذها الكامل، لتحسين الحكومة المصرية .. وأحد جوانب هذا الأمر يتمثل في اقامة علاقات تجارية أفضل » .

وقال لامبسون :

« يجب أن نكون انتهازيين .

.. ونعمل ـ في الوقت نفسه ـ على تحسين جهاز الحكم الفاسد في مصر أى اختيار إدارة أفضل تعمل لمصلحة الأغلبية بدلاً من الحكومة الحالية التى تعمل لمصلحة القلة .

وفي الوقت نفسه نسعى مع كل من ايطاليا وفرنسا لاتمام اتفاق الغاء المحاكم المختلطة ..

ولا نتدخل في شئون مصر إلا في الأحوال الهامة » ..

ولم تعرض هذه البرقية على مجلس وزراء بريطانيا إلا يوم ٢٥ سبتمبر بعد وصول موريس بيترسون ، وبعد مرض الملك أحمد فؤاد ..

وقد أطلقت الحكومة البريطانية بعد ذلك على برقية لامبسون اسم « برقية التدخل في السياسة المصرية » ..

● ● ● ●

ويقدم وزير خارجية بريطانيا مذكرة إلى مجلس الوزراء يؤيد فيها اقتراحات وتوصيات لامبسون قائلا :

« ان بريطانيا مسئولة فقد استقر في عقل الرأى العام

المصرى ، أنه بدون بقاء القوات البريطانية فإن حكم القصر الملكى البغيض الفاسد ، ما كان ممكننا أن يستمر » .

● ● ● ●

كانت الوزارة البريطانية في ذلك الوقت ائتلافية ..

يرأسها رامزى ماكدونالد أول زعيم لحزب العمال البريطانى يتولى رئاسة الوزارة البريطانية عام ١٩٢٤ ..

ولكن تلك الوزارة لم تعمر سوى ٩ أشهر تقريباً .

وتولى ماكدونالد الوزارة للمرة الثانية كزعيم لحزب العمال في يونيو عام ١٩٢٩ .. ولكن الأزمة الإقتصادية العالمية أحدثت رد فعل عنيف في بريطانيا ورأى ماكدونالد أنه لا بد من قيام وزارة ائتلافية من كل الأحزاب .. فاحتج حزب العمال .. واضطر ماكدونالد إلى الاستقالة من الحزب في أغسطس ١٩٣١ وأجرى انتخابات عامة في أكتوبر فاز فيها المحافظون بأغلبية كبيرة ..

وبقى ماكدونالد يمثل جناحاً من حزب العمال ومعه عدد قليل من رجال الحزب .

وقد عهد إليه برئاسة الوزارة الائتلافية في أكتوبر ١٩٣١ .

وفي سنة ١٩٣٤ كانت الوزارة مؤلفة من ١٩ وزيراً وتضم ١٣ وزيراً من حزب المحافظين وثلاثة من جناح حزب العمال ومثلهم من جناح حزب الأحرار يرأسه جون سايمون وزير الخارجية .

وكان ماكدونالد في الثانية والستين من عمره يرى نفسه سجيناً لحزب المحافظين ومع ذلك فانه مضطر للمضى معهم لأنه يرى أن الوزراء قد اتفقوا على اتمام رحلتهم معا للخروج ببريطانيا من الكساد الاقتصادى العالمى

وكان وزراء الحزب والبحرية والطيران من حزب المحافظين ·
ووزير الخارجية جون سايمون من حزب الأحرار ·

• • •

وسايمون يمثل جناحاً في حزب الأحرار ·

كان يريد ان يكون وزيرا للمالية ولكنه اضطر لقبول وزارة الخارجية التى عرضت عليه عام ٣١ ·

محام وسياسى وتخرج من جامعة اكسفورد ·· وانتخب عضوا في مجلس العموم ٢٠ سنة ·

كان وزيرا للداخلية عاما واحدا واستقال عام ١٩١٦ احتجاجا على فرض التجنيد الاجبارى ـ بقانون ـ اثناء الحرب العالمية الأولى ·· وبقى بعيدا عن الوزارة ١٥ سنة حتى شكلت الحكومة الائتلافية ·

وقد بقى وزيرا للخارجية ٤ سنوات وهى أطول فترة تولى فيها أحد وزارة الخارجية في الثلاثينيات ·

ذكى ، ولكن لا يثق به أحد من السياسيين البريطانيين ولا يستطيع أن يكون صداقات ·

يمتاز بالقدرة على التحليل السياسى ، ووزن الأمور بدقة . يعرض كل الآراء ، ولكنه لا يتحمس لشيء ولا يلهم الاخرين ·

لم يقدم لمجلس الوزراء البريطانى خلال توليه وزارة الخارجية ، المبادرات الصحيحة التى يستطيع المجلس أن يقرها على الفور ·

قال عنه الوكيل الدائم لوزارة الخارجية · « انه ثعبان ، ولم أحبه » ·

وقال عنه أيضا انه « متردد للغاية ، ومن الصعب عليه أن يمضى في أية سياسة حتى النهاية » ·

وسنجد في قرارات سايمون بعد ذلك صدى ترده . فهو يؤيد بيترسون مرة ويعدل عن التأييد مرة . ثم يعود لمساندة بيترسون مرة أخرى .

ووصفه أنتونى أيدن فقال ان روبرت فانسيتارت الوكيل الدائم يدفعه إلى الطريق الذى يريده .. وهذا موقف بائس لكل العاملين معه .. وقد أدى إلى اضطراب الوزارة .

ولقد تميزت فترة سايمون بأن كبار موظفى وزارة الخارجية هم الذين يعزفون اللحن ... والوزير يتمايل على نغماته ! .

وكان اليساريون ضد سايمون لأنهم يؤيدون عصبة الأمم .. ولأن مؤتمر نزع السلاح العالمى قد فشل .

وفي سبتمبر عام ١٩٣٤ كان المحافظون ـ وهم أغلبية في مجلس الوزراء وفي مجلس العموم ـ ضد سايمون لأنه وافق على دخول السوفييت عصبة الأمم .. في ذلك الشهر .. وهو الشهر الحافل بمشاكل مصر التى عرضت على مجلس الوزراء البريطانى .

● ● ●

ولكن ماكدونالد ظل يتحكم في شئون السياسة الخارجية تماما كما كان يفعل عام ١٩٢٤ عندما كان رئيسا للوزارة ووزيرا للخارجية أيضا .

وكانت معظم المسائل السياسية الكبرى تحل خارج مجلس الوزراء في اجتماع يرأسه ماكدونالد ويحضره سايمون ووزراء القوات المسلحة ـ من حزب المحافظين ـ وعلى رأسهم اللورد هيلشام وزير الحرب .

وكان رامزى ماكدونالد شديد الحساسية بالنسبة للشئون المصرية . فقد تفاوض مع سعد زغلول في ٣ اجتماعات سنة ١٩٢٤ وعرف مدى اعتزاز المصريين باستقلالهم ورغبتهم القوية في ضرورة الجلاء عن مصر .

ولكن ...

في سبتمبر عام ١٩٣٤ لم يكن رامزى ماكدونالد في بريطانيا ...

كان قد حصل على اجازة في شهر يوليو وسافر إلى كندا لعلاج عينيه .. ورأس مجلس الوزراء ستانلى بولدوين زعيم حزب المحافظين وهو رجل عنيف .. كان مسئولا بعد عامين - في سنة ١٩٣٦ - عن ارغام ملك بريطانيا ادوار الثامن على أن يعتزل العرش لأنه يريد أن يتزوج من سيدة مطلقة هى السيدة واليس سمبسون .. وبعد اعتزاله العرش احتفظ الملك السابق بلقب دون دوندسور .

وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٣٤ كان هتلر قد عين مستشاراً لالمانيا منذ ١٧ شهراً .. والمسئولون البريطانيون لا يريدون الاعتراف بأن هتلر أصبح قويا لدرجة تهدد بريطانيا .. لأن ذلك يفرض عليهم التسلح .. والتسلح يؤدى للحرب .

وكان الحل الوحيد أمام بريطانيا لتتجنب ذلك هو التفاوض مع هتلر ..

وكانت ايطاليا مهتمة بحفظ التوازن في أوربا وموسولينى يستعد - سرا - لغزو الحبشة وفرنسا تتجه لدول شرق أوربا لأنها لم تحصل من بريطانيا على ضمانات بالمساندة من بريطانيا ..

واليابان تهدد المصالح والمطامع البريطانية في الشرق الأقصى بعد ان غزت منشوريا .

وفي ظل هذه المشاكل كلها كان ستانلى بولدوين رئيس الوزراء بالنيابة مدفوعاً إلى اتخاذ أجراء عنيف .. ضد مصر .

كان وزيرا للتجارة - رئيس مجلس التجارة - في عام ١٩٢٢ عندما فوجىء باللورد اللنبى يطلب اصدار تصريح من جانب بريطانيا وحدها بمنح مصر الاستقلال ..

ورفض مجلس الوزراء الموافقة على ذلك ولكن اللورد اللنبى هدد بالاستقالة فاضطر مجلس الوزراء لاصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ رغما عن رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة .. وبينهم ستانلى بولدوين .

● ● ●

ويوافق مجلس الوزراء برئاسة ستانلى بولدوين رئيس الوزراء بالنيابة - يوم ٢٥ سبتمبر - على مذكرة وزير الخارجية بالتدخل في السياسة المصرية .

كما يوافق على مذكرة أخرى أعدها السير روبرت فانسيتارت الوكيل الدائم لهذه الوزارة ويتبنى المجلس هاتين المذكرتين باعتبارهما تمثلان سياسة جديدة لبريطانيا في مصر ..

وهذا نص محضر مجلس الوزراء وقراره :

« كان أمام أعضاء مجلس الوزراء مذكرة وزير الخارجية الخاصة بموضوع مصر والتى لفت فيها الانتباه إلى الحالة الصحية الخطيرة للملك فؤاد والوضع الحرج الذى قد ينشأ اذا توفى جلالته فجأة .

وكانت النقطة الرئيسية في مذكرة الوزير أنه اذا توفى الملك فؤاد ونشأ تهديد بوقوع اضطرابات داخلية في مصر فستظهر فرصة رائعة لتبرير دعوى الاحتفاظ بوجودنا في مصر .

وسلم الوزير في مذكرته بضرورة اصدار التعليمات سواء للوزارات المعنية في الداخل أو للقائم بأعمال المندوب السامى في مصر لنكون مستعدين للاحداث المحتمل وقوعها .

وقدم الوزير صياغة لعدد من التوصيات ليبحثها مجلس الوزراء وفقا للخطوط الآتية :

١ ـ التخلى عن أية محاولة في الوقت الحالى للتفاوض حول التسوية في مصر ـ أى المعاهدة ـ ويجب أن نتبع سياسة انتهازية حذرة وليست سلبية وعند القيام بذلك يجب :

٢ ـ التركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين بهدف تعريف الشعب المصرى أن ارتباطه بالمملكة المتحدة ـ الذى لا مفر منه ـ له فوائد مادية قيمة .

ويصاحب ذلك دراسة دقيقة لامكانية عقد اتفاقية تجارية مصرية ـ بريطانية .

٣ ـ تفويض المندوب السامى لا ستخدام نفوذه في تحسين الظروف السياسية الداخلية في مصر مع العناية بصفة خاصة بادارة شئون البلاد بكفاءة أكبر لصالح الشعب المصرى ككل لا من أجل الاقلية المتميزة .

٤ ـ تفويض المندوب السامى ليبحث مع الحكومة المصرية المسائل التى تضفى عليها أهمية كبيرة عند اثارتها خاصة المشاكل ذات الصفة العاجلة مثل اصلاح المحاكم المختلطة .

٥ ـ قبول المبدأ القائل بأنه في حالة وفاة ملك مصر « أو حدوث أية أزمة سياسية داخلية أخرى (يكون من واجب المندوب السامى أن يستخدم نفوذه لضمان تعيين مجلس وصاية على العرش « أو مجلس وزراء أو الاثنين معا »، يتمتع بقبول كل من مصر والحكومة البريطانية الملك .

وهذا يعنى الموافقة على البند المقترح في برقية المندوب السامى بالنيابة المتعلقة بالتطورات المتوقع حدوثها عند وفاة الملك فؤاد مع أنه قد يجد من الضرورى انهاء دورة

البرلمان بعد قراءة أسماء أعضاء مجلس الوصاية الذين عينهم الملك .

٦ ـ تفويض المندوب السامى أن يبذل قصارى جهده لضمان الحفاظ على النظام في الداخل عند وقوع أزمة سياسية ناشئة عن وفاة الملك فؤاد بأن يجعل الزعماء السياسيين يعرفون أن القوات البريطانية ستدعم ادارة الأمن العام عند الضرورة .

وكان مرفقا بمذكرة وزير الخارجية مذكرة أخرى للوكيل الدائم لوزارة الخارجية السير روبرت فانسيتارت تتضمن تقريرا متعلقا بهذا الموضوع عن المسار الحالى للعلاقات المصرية الانجليزية مع البرقيات الأخيرة التى أرسلها المندوب السامى والقائم بأعماله الى وزير الخارجية .

وأبلغ وزير الحرب ـ اللورد هيلشام ـ مجلس الوزراء بأن وزارة الحرب توافق تماما على مقترحات وزير الخارجية .

وأكد وزير الخارجية ـ جون سايمون ـ لمجلس الوزراء في معرض رده على السير صامويل هور وزير شئون الهند أنه لم يجر التمعن في فكرة استخدام المندوب السامى للتفويض المذكور في الفقرة الثالثة للتدخل في الشئون الداخلية لمصر عدا الحالات ذات الأهمية القصوى مثل تلك التى تبرر تدخل حكومة الهند في شئون احدى ولاياتها الهامة .

وافق مجلس الوزراء على ما يأتى :

اقرار مقترحات وزير الدولة للشئون الخارجية المتعلقة

بمستقبل السياسة في مصر والملخصة في الفقرات من « ١ الى ٦ في المذكرة » .

●●●

وبعد ثلاثة أيام ـ وفي ٢٨ سبتمبر ـ بعث السيرجون سايمون وزير الخارجية البريطانية بقرار مجلس الوزراء الى بيترسون .. بالبرقية رقم ٨٠٢ .. يبلغه موافقة بريطانيا على مقترحات لا مبسون .. ومقترحات بيترسون أيضا وتفويضه ليتدخل في مصر .

قال سايمون :

ان حكومة جلالة ملك بريطانيا طرحت جانبا ـ في الوقت الحاضر ـ أية محاولة للتفاوض مع مصر من أجل تسوية سياسية.. بل ستتبع بدلا من ذلك ، سياسة ودية دون أن تكون انتهازية . وستركز على تطوير العلاقات الاقتصادية بين مصر والمملكة المتحدة .

ونحن نفوضك ـ أى بيترسون ـ في استخدام نفوذك لاحداث تحسين في الظروف السياسية الداخلية في مصر ، وبالذات رفع كفاءة الادارة في البلاد بما يحقق مصالح الشعب ككل لا بما يحقق امتيازات لفئة محدودة .

وفي حالة وفاة الملك فؤاد أو وقوع أية سياسية داخلية أخرى ، عليك استخدام نفوذك لتحقيق قيام مجلس وصاية على العرش ، ومجلس وزراء يكون مقبولا من كل من مصر والحكومة البريطانية .

وفي هذا الشأن ، عليك بعد أن تقرأ تعيينات الملك لمجلس الوصاية الجديد أن تجد المبررات الضرورية لتأجيل اجتماع البرلمان المصرى فورا .

وفي حالة ما اذا كنت متأكدا من أن مجلس الوصاية الذى اختاره الملك غير مرغوب فيه تكون مهمتك استبعاد غير المرغوب فيهم واستبدالهم بمرشحين آخرين يحوزون ثقة مصر .

ويعتمد الاختيار الحقيقى للافراد على الظروف ..

وفي هذه الحالة فان حكومة جلالة الملك فؤاد سيتم توجيهها من قبلك فقط .

وعلى أية حال فمن المرغوب فيه ، اذا كان ذلك ممكنا أن يكون واحد على الأقل من اعضاء مجلس الوصاية الثلاثة وفديا » .

ولم يكن هدف السيرجون سايمون . أو مجلس الوزراء البريطانى من العضو الوفدى الا استرضاء الوفد .. ومنع قيام ثورة يحرض عليها . ويدعولها . الوفد . مثل ثورة ١٩١٩

• • •

وأرسلت تعليمات الى بيترسون لتنفيذ هذه الخطط واصدار البيان التالى عند وفاة ملك مصر .

نظرا للموقف المثير للقلق الذى ثار بموت جلالة الملك فؤاد يحب المندوب السامى بالنيابة أن يبلغ الشعب المصرى بأن التحركات الحالية للقوات البريطانية في مصر تتم كإجراء وقائى بهدف المحافظة على القانون والنظام فقط طبقا لمسئوليات حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى .

ويوافق مجلس الوزراء البريطانى على كل الاجراءات التى تتخذ عند وفاة الملك .. قانون الطوارىء .. وارسال السفن الحربية الخ .

وبهذا القرار الذى أصدره مجلس الوزراء البريطانى واعلا
الطوارىء والاستعانه بالسفن الحربية البريطانية في المياه
المصريه أصبح من حق المندوب السامى بالنيابة عزل محلس ا
وعزل مجلس وزراء مصر .

• • •

وفي أوائل أكتوبر ١٩٣٤ عاد رامزى ماكدونالد رئيس الو
كندا .

وبطالع ماكد ونالد قرار مجلس الوزراء ..

ويدهش ماكد ونالد ...

وبسجل كتابة رأيه في طريقة ظهور القوات البريطانية
عند وفاة الملك يوم ٨ أكتوبر .. أى بعد أيام قليلة من وصوله

ويوجه رئيس وزراء بريطانيا تعليمات صريحة الى وزير ا
بضرورة اتخاذ اجراءات احتياطية .

قال :

« انى على يقين من أن ضباطنا على وعى كامل ،
أساءت مصر فهم ظهور ومشهد القوات البريطانية ف
سيؤدى الى اضطرابات .

ان المقصود أن نصل ـ فقط ـ الى التأثير المطلوب ف
يقصد حفظ الامن » .

وعندما يصل ماكتبه ماكد ونالد الى القسم المصرى بوزارة ا
البريطانيه يحار هذا القسم في تفسير السبب الذى حدا بماكد و
هذا الحرص .. وهذا التنبيه للضباط البريطانيين .

ولكن السبب الحقيقى كان يرجع الى ماضى ماكدونالد ومفاوضاته مع سعد زغلول قبل ١٠ سنوات !

ومع ذلك ورغم عدم ادراك القسم المصرى للرواسب القديمة في نفس ماكدونالد فانهم يبعثون الى بيترسون بتعليمات رئيس الوزراء ومعها مذكرة كتبها جون سايمون وزير الخارجية وفيها يقول :

« أرجو أن تضع في اعتبارك الثقل الاضافى في كلمات رئيس الوزراء .. وان يكون للتحذير الذى كتبه .. اعتباره .. وأهميته » .

● ● ●

ويحدد دافيد كيللى رئيس القسم المصرى بالنيابة الاسباب التى دعت مجلس الوزراء الى اتخاذ هذا القرار الخطير باعطاء تلك السلطات للمندوب السامى المؤقت بأن الهدف هو أن تكون لبيترسون حرية الحركة الكاملة في استخدام القوات البريطانية دون استشارة وزير خارجية بريطانيا لانه قد لا يتوفر الوقت لبيترسون للحصول على اذن وقرار من الوزير .

ويقول كيللى انه قد . تنشأ اضطرابات خطيرة ومن ثم يتعين على بريطانيا مواجهتها بالقوة .. وهذا هو السر في اعطاء بيترسون « شيكا على بياض ، باستخدام القوة ..

.. ويقول « ان الهدف هو استعراض لقوة وقائية .. أى أن ظهور هذه القوة قد يمنع الاضطرابات والمظاهرات . وانها قوة سرية ومحدودة تحتل المواقع الاستراتيجية والكبارى بين القصر وثكنات قصر النيل لحماية الجالية الاجنبية المقيمة في الجزيرة ..

ويؤكد ـ لرئيس الوزراء ولبيترسون أيضا ـ أن هدف هذ
ليس القيام بأستعراضات مثيرة أو عدوانية في الاحياء الشعبي
ثقة من أن رجال هذه القوة سيلتزمون بتقاليد الجيش البر
ضبط النفس ».

ومن هذه المذكرة يتضح مرة أخرى أن قرار مجلس الو
الاساسى الخوف من قيام ثورة شبيهة بثورة ١٩١٩ ... وأن هذا
الا بعد وفاة الملك .

• • •

حدث هذا كله دون أن تعلم مصر . أو يعرف الملك فؤاد .
صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس وزراء مصر !

ان الحكومة البريطانية حرصت على أن يبقى القرار ـ
أرسلت الى بيترسون الايضاح التالى :

**« ١ ـ ينبغى أن يستقر في الذهن أن قرار استخد
العسكرية اذا دعت الضرورة لحفظ النظام في حالة و
هذا الموضوع سرى للغاية وأى كشف سابق لاوانه
النوايا قد يعقد الموقف .**

**ان تأثير تحركنا اذا اضطررنا الى اتخاذ هذا
سيكون أكبر مايكون لانه يتم دون انذار .**

**ان نقاشا حادا سيثور في مصر اذا أعلن الاج
التحرك ولا يعرف ما اذا كانت هذه القطاعات ، أوت
الراى العام ستقبله أم لا .**

ولن يسفر ذلك الا عن الضـــرر .

٢ ـ فيما يتعلق بالاجراءات الوقائية التى تمت الموافقة عليها ، فمن الواضح أنه من المستحيل اتخاذ قرار مسبق حول مدى الرغبة في تطبيقها والى أى حد

ان القرار المحيط بهذا الموضوع يعتمد على ظروف الساعة وعلى ذلك فهو قرار نترك لك اتخاذه عندما يحين الاوان .

ان غرض السلطة الممنوحة لك هو توقع الا يكون هناك وقت لاستشارتى .

ومن المفترض أن أى عرض للقوة سيعالج بحيث لايثير الا الحد الادنى من الاستفزاز »

●●●

ذهل موريس بيترسون من القرار ..

لقد طلب التدخل .. لكنه لم يتوقع أن يوافق مجلس الوزراء على أن يكون التدخل بهذه الصورة .

ان تنفيذ القرار ليس صعبا فحسب .. بل هو ... مستحيل .

ان الحل الوحيد هو الحصول على ضمان من رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والشيوخ بأنه بعد وفاة الملك يفتح المظروف الذى كتبه الملك وتقرأ اسماء مجلس الوصاية ثم يؤجل اجتماع البرلمان للحصول على موافقة بيترسون على الاسماء . أو يغيرها ثم يجتمع البرلمان مرة اخرى لاقرار ما اقترحه بيترسون .

ولا يمكن تنفيذ هذا الحل الا اذا كان رئيس البرلمان على يقين من موافقة الاعضاء أو أغلبيتهم . على هذا الاجراء .

ومع ذلك يبحث بيترسون امكانية التنفيذ مع جرافتى سميث ومستشاريه ثم يبرق الى لندن يوم أول اكتوبر

« من المستحيل حتى بالتعاون مع الحكومة المصر
تأجيل البرلمان بعد قراءة اسماء مجلس الوصاية
الذى عينه الملك ، وقبل التصديق عليها من البرلمان ..
ذلك يتم بمجرد التصويت على الاسماء برفع ايد
الاعضاء » :.

وقال بيترسون انه لايتوقع الحصول على ضمانات بتنفيذ ذلك
ولابد من الحيلولة دون تقديم تعيينات الملك الى البرلمان

ورأى بيترسون في برقيته أنه من الافضل انهاء المشكله مع رئيس
الوزراء يحيى باشا .

واقترح أنه « لابد من القضاء على عاملين في النظام المصر
في أقرب وقت ..وهذان العاملان هما :

١ ـ نفوذ السراى الذى يتركز في زكى الابراشى صاحب
الحظوة في البلاط

٢ ـ « السياسيون المقاولون » الذى يمثلهم في مجلس
الوزراء المصرى وهما وزيرا المواصلات ابراهيم فهمى كر
باشا ، وعلى المنزلاوى بك وزير الزراعة وهما
السياسيان اللذان يرى ـ بيترسون ـ أنهما في جيب الباشا
الشهير عن الصفقات أحمد عبود باشا » .

وحبذ بيترسون الاحتفاظ برئيس الوزراء الحالى لانه
يرحب بالتحرك البريطانى .

وقال ان أمام بريطانيا فرصة أكبر في تحقيق تعاو
معها في الوقت الحاضر لو لجأت الى ذلك بعد وفاة الملك
مباشرة .

أما اذا لم يستجب رئيس الوزراء للمطلبين البريطانيين بطرد الابراشي والوزيرين فان يحيى باشا يكون قد افتضح كشخص غير صالح للاغراض البريطانية » .

●●●

بدأت وزاره الخارجية تبحث المقترحات الجديدة!...

وهل يندخل بيترسون قبل وفاة الملك .. أم بعد الوفاة ...

وكان رأى وزارة الخارجية البريطانية منذ البداية ... وحتى النهاية أن يكون التدخل البريطانى بعد وفاة الملك .. وظل بيترسون مؤمنا ـ حتى النهاية ـ بضرورة التدخل .... في حياة الملك . .

ولكن عبد الفتاح يحيى باشا نفسه قدم لبريطانيا ومجلس وزرائها . وموريس بيترسون مفاجأة غير متوقعة

●●●

قصد موريس بيترسون يوم ٣ اكتوبر الى مصيف الحكومة المصرية في بولكى برمل الاسكندرية ليلتقى برئيس وزراء مصر ليبحث معه موضوع بلدية الاسكندرية .. وليعرف منه الحالة الصحية للملك فؤاد ..

ولم يكن بيترسون قد تلقى ـ بعد ـ رد وزارة الخارجية البريطانية على مقترحاته .

استغرق الاجتماع ٣٠ دقيقه .. وقد أنهاه بيترسون بسرعة حتى يتسنى له أن يبعث بتقرير عاجل الى لندن عن حديثه مع رئيس الوزراء

فوجىء بيترسون بأن يحيى باشا يشير ـ من تلقاء نفسه الى الموقف الذى قد ينشأ في حالة وفاة الملك فؤاد ..

وكرر يحيي باشا ذلك مرتين .. وأضاف :

« ان ذلك قد يستلزم مسئولية مشتركة منا » يقصد مصر وبريطانيا » .

وأشار رئيس الوزراء بشكل خاص الى مشكلة مجلس الوصاية على العرش . واقر بجهله التام بالشخصيات التى عينها الملك .

ولم يخف وجهة نظره في أنها قد تكون شخصيات غير مرغوب فيها .

وأشار الى المصاعب التى تحيط بمحاولة منع البرلمان من التصديق على هذه التعيينات

ووافق على ضرورة استبعاد الا براشى أثير السراى . وأسر للمندوب السامى بالنيابة الى أنه ينوى أن يتحدث مع الملك في هذا الموضوع فور تحسن صحة الملك بدرجة كافية .

وقال :

« ان الطريق ـ الان ـ أصبح مفتوحا أمامنا أكثر من أى وقت مضى للعمل » .

ويهلل بيترسون لهذا الحديث ويعتبره « مبادرة من جانب رئيس وزراء مصر » .

وينسى بيترسون أمرين :

الاول أن يحيى باشا يجيد اللغة الفرنسية ولكن لغته الانجليزية ضعيفة ..

والثانى .. أن ذاكرة يحى باشا ضعيفة .

قال لى الكاتب الصحفى مصطفى أمين أن يحيى باشا كان يستدعى إبن أخيه على أمين يحيى أثناء المقابلات الهامة ليقف من وراء ستار يسجل محضرا بنص الحديث بين رئيس الوزراء والضيف .

تلقت وزارة الخارجية البريطانية هذه البرقية ووجدت أن النداء الذى وجهه رئيس وزراء مصر ـ بشكل شخصى ـ الى المندوب السامى بالنيابة وخاصة اقراره الاخير بأن « الموقف الناجم عن موت الملك يستدعى مسئوليتنا المشتركة » يتيح لمستر بيترسون الفرصة لاستثمار مبادرة رئيس الوزراء لتحقيق مقترحاته ..

وتبعث وزارة الخارجية الى بيترسون بالتفويض المطلوب يوم ٥ أكتوبر بأن يعمل من خلال رئيس الوزراء ـ طالما يعتقد ذلك ممكنا ومطلوبا ـ للتخلص فورا من الابراشى وأنصاره ـ تقصد الوزيرين .

وقالت الخارجية البريطانيه لمندوبها السامى المؤقت في مصر :

« اننا نشاركك رأيك في الاحتفاظ برئيس الوزراء الحالى في جميع الاحوال حتى نصبح في موقف يتيح لنا معرفة ما اذا كان رئيس الوزراء مفيدا ، أو غير مفيد ، لتحقيق أغراضنا ... وهى قيام حكومة أفضل للشعب المصرى تتمشى مع الاحتفاظ بالعلاقات الانجلو ـ مصرية على أساس الصداقة والتعاون .

ويجب أن توضح أن الخطوة الاولى تم اتخاذها من جانب رئيس الوزراء نفسه ... وأن تصرفه الشجاع لقى ترحيبا لأن الحكومة البريطانية استعرضت باهتمام كبير الموقف السياسى البائس المتصاعد الذى أثارته شرور النظام الحالى والعبء الذى وضعه هذ النظام على عاتق الشعب المصرى .

ومن الافضل أن تظل وراء الكواليس طالما كان ذلك ممكنا وأن يجرى رئيس الوزراء بنفسه الاتصالات الضرورية بالملك » ....

●●●

ان الحكومة رأت أن ـ التماس ـ رئيس وزر
يزيح آخر اعتراض أمامها للتدخل في شئون مص
رئيس الوزراء ـ نفسه ـ يطلب التعاون والاتصال
مع مقر المندوب السامي .

وأنه يريد تفويضا من لندن لتعديل وزارته وم
مصر من التدخل في الحكم عن طريق ناظر خاصته ..

.. كل ذلك وملك مصر طريح الفراش .... أو ـ كم
على فراش الموت .

هؤلاء السادة .. كاذبون

تذكر موريس بيترسون وعدا قطعه والتزم به على ظهر الباخرة « اوزونيا » بأن بزور محمد توفيق نسيم في القاهرة .

وهو يعرف نسيم عندما كان يعمل في مقر المندوب السامى مع اللورد لويد منذ خمس سنوات ومعرفة رأى نسيم ضرورية في تلك الظروف .

ان نسيم صديق لبريطانيا .. وفي الباخرة كان يتحدث ـ بلهجة مليئة بالاخلاص ـ عن ضرورة التعاون بين بربطانيا . ومصر .

ونسيم يمثل وجهة النظر المعتدلة . يمت بصلة نسب لبيت سعد زغلول . وصديق للقصر . وللوفد .

ويتم اللقاء بين بيترسون ونسيم ثلاث ساعات كاملة مما يضاعف حيرة كل السياسيين المصريين بل ان النبأ انتقل من القاهرة الى الملك فؤاد . داخل حجرة نومه في قصر المنتزه ويتساءل الناس في مصر .. من جديد .. عما يريده المندوب السامى .. وعما يعد له أما لندن فكانت تعرف ....

برقية رقم ٨٦٥

رمل الاسكندرية

بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٣٤

من موريس بيترسون القائم بأعمال المندوب السامى

الى السير جون سايمون وزير الخارجية

لقد أصدرتم تعليماتكم لى في برقية رقم ٢١٠ بتاريخ ٢٨

سبتمبر بأنه من واجبى في حالة وفاة ملك مصر أو في أية أزمة داخلية أخرى أن أستخدم مالدى من نفوذ بغرض ضمان تأليف وزارة ، ومجلس وصاية يحظيان بقبول كل من حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا وملك مصر .

٢ ـ ولسوف تدركون بشكل أكثر تحديدا من خلال برقياتى التجربة التى اكتسبتها من اقامتى لمدة شهر في مصر ادت بى الى الاعتقاد أنه يجب اتخاذ تدابير مسبقة لمواجهة الموقف الذى سينشأ بوفاة الملك فؤاد وهو حدث يبدو أثناء كتابة هذه السطور أنه لا مناص من وقوعه خلال الاشهر القليلة القادمة .

وان ادراك المصاعب الهائلة التى سنواجه بها سياسيا ودستوريا بوفاة الملك في الظروف الراهنة يجعل من المرغوب فيه ، على ما يبدو لى ، بل ومن الخطير فعلا ، أن نعتمد كلية على الاضطراب الذى سيغرق فيه عالم السياسة في مصر بموت الملك لكى نصل الى أهدافنا .

٣ ـ بالنسبة للتوصل الى وجهة نظر تمثل الموقف المصرى من الأوضاع الراهنة والاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة هذه الأوضاع فقد انتهزت الفرصة التى وفرها لى سفرى بالطائرة في زيارة الى القاهرة أمس « قمت خلالها بزيارة القائد العام والمستشار المالى البريطانى الذى عاد أخيرا من انجلترا .

وقمت باجراء تفتيش رسمى لمختلف منشآت بوليس القاهرة » .

وقمت بزيارة توفيق نسيم باشا ـ أحد رؤساء الوزارات السابقين ـ في منزله .

وكانت هذه الزيارة الى حد ما وفاء بالوعد الذى قطعته على نفسى أمامه بالاتصال به عند وصولى الى القاهرة مباشرة عندما علمت أثناء سفرى معه بالباخرة أوزونيا الى مصر في بداية سبتمبر أنه لن يكون في الاسكندرية .

وكان يبدو لى على الباخرة أنه لا يزال يعانى من مرض القلب الذى اضطره الى السفر الى « باد ناد هايم » ولكنه كان يبدو أكثر نشاطا وأوفر صحة أمس .

٤ ـ تولى توفيق نسيم باشا في فترات مختلفة من حياته العملية كلا من منصبى رئيس الوزراء « ورئيس ديوان » الملك فؤاد وهو بالتالى على دراية تامة بالجهاز السياسى المصرى الحالى .

ولقد غضب عليه الملك فؤاد منذ حوالى ثلاث أو أربع سنوات مضت ، إلى حد ما بسبب تفضيله لدستور ١٩٢٣ على دستور ١٩٣٠ .

ولقد تحسنت سمعته في البلاد بالطبع بسبب الشقاق بينه وبين القصر .

وهو وان لم يكن عضوا بالوفد فإنه يحظى باحترام وثقة هذه الهيئة بشكل خاص .

٥ ـ كان هدفى بالطبع هو الاطلاع على آراء توفيق نسيم دون الكشف عن آرائى ، قدر الامكان ، والآراء التى يعبر عنها فيما يلى صدرت عنه . اما من تلقاء نفسه أو دفعته الى ان يقولها بقليل من التشجيع .

حوصت بوجه خاص ، وانا أناقش الاجراءات التى يجب اتخاذها ، أن أتجنب الاشارة الى أن مثل هذه الاجراءات سوف تقوم بها حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .

٦ ـ يعتبر نسيم باشا أن الموقف الحالى خطير وأن نظام الحكم القائم غير مرض الى حد بعيد ، وان كان يقدم تحفظا واحدا تعودت سماعه وهو تأكيد المزايا الشخصية والتكامل اللذين يتسم بهما رئيس الوزراء عبد الفتاح يحيى باشا .

وفي نفس الوقت كان نسيم باشا يفضل التغيير التدريجى على التغيير العنيف المفاجىء ويجب على بعض اعضاء الوزارة الحالية أن يذهبوا في الحال ويجب تقوية سلطة رئيس الوزراء في مواجهة القصر .

ومن وجهة النظر الدستورية كان من الممكن التخلص من بعض الوزراء دون استشارة الملك أو دون أن نطلب تدخل الملك وهو في حالته الصحية الراهنة السيئة .

ولكن اذا رفض الوزراء المعنيون الاستقالة بناء على توجيهات رئيس الوزراء فان العرف الدستورى يقضى باستقالة رئيس الوزراء ووزارته بالكامل .

٧ ـ وهنا كان من المستحيل أن نخرج الملك من حسابنا . فرئيس الوزراء يستطيع أن يقول وربما قال فعلا انه من المستحيل أن يستقيل قبل أن يكتمل شفاء « الملك فؤاد » ليقبل استقالته .

ولقد قدم نسيم باشا رأيا مذهلا حيث أشار الى ضرورة الاسراع بانشاء « مجلس وصاية » في حالة قيام موقف كهذا

الموقف واستمراره بالنظر الى مايعانيه الملك من عجز واضح عن القيام بمهام انتاج .

٨ ـ وفيما يتعلق بمسألة انشاء مجلس الوصاية فانى لم أقدم للباشا الا اشارات من بعيد .

سألته :

ـ هل يفترض أن يكون الوصى من الأسرة المالكة ؟

أجاب الباشا بالايجاب .

وعبر عن رأيه بأن الأمير محمد على هو أحسن المرشحين .

اقترحت وجود أحد رجال السياسة بين المرشحين ولكن لا الباشا ولا أنا قدمنا اقتراحا دل على شخصية هذا السياسى .

وأخيرا سألته :

ـ اليس من المتوقع أن يكون العضو الثالث ممثلا للجانب الدينى .

قال توفيق نسيم باشا ان الأمر يجب أن يكون كذلك بالضبط وأن الشيخ مصطفى المراغى هو الرجل الأفضل .

وقال على أية حال ـ هناك ممثل دينى آخر لا يقل عن المراغى ويحظى برضا الملك فؤاد بدرجة أكبر ذلك هو الشيخ عبد المجيد اللبان الذى يشغل في الوقت الحالى منصب عميد كلية أصول الدين بجامعة الأزهر الذى يلعب ابنه دورا رئيسيا في الدعاية لحزب الاتحاد .

٩ ـ ولقد أنكر الباشا معرفته بمن يرشحهم القصر تماما .

وكان قد عبر عن الفزع المعتاد من أن يكون زكى الابراشى واحدا منهم .

وعبر نسيم باشا عن شكه في أن يكون رئيس الوزراء في موقف يسمح له ، حتى في أحسن الظروف ، بأن يمنع البرلمان الحالى من التصديق على قائمة الاوصياء التى يقدمها الملك فؤاد للبرلمان .

سألت نسيم باشا عما اذا كان لى أن أفهم ان الاستنتاج الذى وصل اليه من هذه التصورات هو أن البرلمان الحالى يجب منعه من اقرار القائمة التى يتقدم بها الملك ؟

أجاب رئيس وزراء مصر السابق بالايجاب » .

أى أن رئيس الوزراء المصرى السابق وافق على منع برلمان مصر من اقرار قائمة الاوصياء التى يتركها ملك مصر .

وأعطى رئيس الوزراء السابق هذا الحق لبريطانيا !!!

بل ان حديث نسيم وصل الى أبعد من ذلك في تأييد المندوب السامى ..

انه من خلال كلماته اقترح على بيترسون تغيير بعض الوزراء ..

وهو الذى يرى تعيين مجلس وصاية في حياة الملك ليقوم بأعماله أثناء مرضه .

ولكن خبيرا في القسم المصرى بوزارة الخارجية وهو جيوفرى تومسون لا يرى أية جاذبية لاقتراح تعيين مجلس وصاية خلال مرض الملك ..

« إذا أخذنا بهذه الفكرة فإننا سنجد انفسنا نغوص في مياه عميقة ..

وعندما تلقى دافيد كيللى القائم بأعمال رئيس القسم المصرى في وزارة الخارجية حديث توفيق نسيم قال لوزير خارجية بريطانيا .

« ان توفيق نسيم هو المرشح الوحيد الممكن لرئاسة الوزارة المصرية في الظروف الحاضرة .

ولكن لا يجب أن ننسى أنه أصيب بأزمة قلبية .. وأنه عجوز .

ولا أعرف كيف تستطيع بريطانيا أن تفرض نسيم رئيسا للوزارة أو تعين مجلس وصاية الا اذا اتخذت ـ بريطانيا ـ موقفا حاسما ، عنيفا وبتارا ، ضد الملك فؤاد في حالة رفضه للاقتراح البريطانى » .

اتخذ بيترسون ـ اذن ـ كل الاجراءات والاستعدادات لحكم مصر على الطريقة البريطانية في حالة وفاة الملك أحمد فؤاد ..

ويبقى بعد ذلك معرفة رأى الوفد ومصطفى النحاس ..

ويسعى النحاس لزيارة بيترسون ..

ويتضح موقف الوفد من هذه البرقية ..

رمل الاسكندرية في ١٢ أكتوبر ١٩٣٤

من بيترسون

الى السير جون سايمون وزير الخارجية

منذ وصولى الى مصر ظل حزب الوفد يسعى بطرقه الملتوية المألوفة لاقامة بعض الاتصالات معى دون أن يظهروا أنهم اتخذوا الخطوة الأولى .

وقد بذلت جهدى للالتقاء بهم . لانه يبدو من الضرورى

في الظروف الحالية أن تكون دار المندوب السامى على اتصال بكل قطاعات الرأى في مصر .

ولكن ، حتى الآن ، تمت مقابلة واحدة بطريق الصدفة مع مكرم عبيد في أحد الفنادق .

٢ ـ وفي خلال الاسبوع الماضى كان مصطفى النحاس باشا معتزلا في سريره بسبب توعك بسيط وقد استفسرت عنه من خلال السكرتير الشرقى .

رد الباشا بالتلميح برغبته في رؤيتى .

٣ ـ وعند استقبالى للباشا ذكرته بأننا لم نلتق منذ حفلة العشاء الشهيرة في مايو عام ١٩٢٨ عندما استضاف حزب الوفد ـ الذى كان يحكم مصر ـ اللورد لويد المندوب السامى البريطانى وأعضاء دار المندوب السامى عشية انذارنا بالنسبة لقانون الاجتماعات .

رد الباشا باقتضاب ـ لكن باقتناع كامل ـ موضحا أنه لا يتذكر العشاء ولا شخصى .

وقال انه يتذكرنى كما يظن من مفاوضات ١٩٣٠ في لندن .

أجبت باقتضاب مماثل أن ذاكرة الباشا أخطأت مرة أخرى لأنه لم يكن لى دور ولم أشارك في تلك المفاوضات .

٤ ـ شكرنى النحاس باشا لاستفسارى عن صحته .

أكدت له بثقة تامة أن صحته كانت وستظل موضع عنايتنا الرقيقة .

٥ ـ عبر الباشا عن الرأى القائل بأنه ـ بعيدا عن السياسية ـ فان البلاد حققت تقدما كبيرا خلال السنوات الخمس الاخيرة .

ولكنه لم يكن مستطيعا ازالة العامل السياسى من حديثه معى ، فاندفع في التحذير من نظام الحكومة القائمة مقترنا بالانعكاسات الجانبية حول المدى الذى تصل اليه مسئوليتنا عنه .

وقال انه كلما نظم حزبه المظاهرات السلمية ، فان سفينة حربية بريطانية تصل الى كل ميناء مصرى . لم هذا ؟

ان الوفد لا يزال مقتنعا بضرورة التسوية السلمية مع بريطانيا العظمى .

والباشا نفسه لم يفهم لماذا لم نتوصل الى هذا الهدف في مفاوضات عام ١٩٣٠ .

ان الوفديين مستعدون لذلك اليوم وهم يأملون في أن تعيدهم الانتخابات الى الحكم بصورة مؤكدة ..

ويقولون ان ذلك ليس بعيدا .

٦ ـ قلت انني لم أفهم أبدا لماذا لم يشترك الوفد في الانتخابات الاخيرة ولم جعلوا من دستور ١٩٣٠ نقطة خلاف مع النظام .

قال النحاس باشا بوضوح ان حزب الوفد لا يزال يعتزم عدم الاشتراك في أى انتخابات ما لم تجر وفقا لدستور سنة ١٩٢٣ .

سألته هل يعترض على دستور ١٩٣٠ لأنه غير قانون الانتخابات

أجاب الباشا بأن هذه نقطة صغيرة .

سألته :

ـ أم أن ذلك لأن الملك فؤاد احتفظ لنفسه بنصيب أكبر خصوصا في التعيينات الدينية ـ عما كان له من قبل .

قال النحاس باشا أن هذا ليس له علاقة بمعارضته : فأفاق تفكير الوفد متسعة ولا يعنى بصفة خاصة بالتعيينات الدينية .

ولقد اقتنع النحاس بأن حيادنا ، مع أطيب النوايا ، تمثيلية هزلية ، لأنه لا يمكن أن يوجد حياد مادامت قواتنا ـ في موقع العمل ـ تمثل تأييدا اوتوماتيكيا للنظام الموجود .

سألت الباشا هل يحب الشعب المصرى ـ في رأيه ـ أن نبقى محايدين في الظروف الصعبة الحالية التى خلقها مرض الملك .

أجاب : انهم يتوقعون منا شيئا أكثر من الحياد .

وقد لخص باسهاب كبير ما قاله لى فيما يتعلق بنقاط ضعفنا في الماضى .

سألته هل ألخص رأيه في أن مصر تحتاج الى مساعدتنا في اللحظة الراهنة ، حتى لو كانت أى مساعدة تكون مسكنة للاخطاء التى أنزلناها بها .

وافق الباشا على ان هذا يعد تلخيصا صحيحا لرايه .

٨ ـ قال النحاس باشا ـ قبل ان يغادر الغرفة ـ ان توفيق نسيم باشا ليس واحدا منا ومع ذلك نثق فيه .

وقارن نسيم بحكومة عدلى سنة ١٩٢٩ التى شكلت لتمكن الوفد من الوصول الى السلطة بواسطة انتخابات .

ولكن ربما تكون هناك نقطة لها بعض الاهمية وهى أن أذكر أن زعيم الوفد سلم بأن البلاد تحتاج الى مساعدتنا ·

ومن الحماقة أن نضفى أهمية كبيرة على هذا الحديث أو نعول كثيرا على اخلاص النحاس باشا فان الوفد سيمتنع عن معارضة . أى ممارسة لنفوذنا . توجه للنظام . سواء بتعيين توفيق نسيم باشا رئيسا للوزارة أو وصيا على العرش ··

ويلتقى جرافتى سميث مساعد السكرتير الشرقى بمكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد ·· في منزل السيدة استر فهمى ويصا قرينه الوزير الوفدى السابق فهمى ويصا ·

ويدور بين الرجلين حديث طويل عن العلاقات بين بريطانيا ومصر ·· واتجاهات الوفد ·

قال مكرم عبيد :

- الوفد يريد اعادة دستور ١٩٢٣ وعلى بريطانيا التزام أدبى بضرورة سريان هذا الدستور ·
- الوفد يريد عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا ويجرى هذه المفاوضات حكومة برلمانية أى الوفد ·

ولا بد أن تبقى الحكومة . التى توقع المعاهدة . لتنفذها ·

- المعاهدة التى يوقعها الوفد لا يستطيع أن يهاجمها حزب آخر ·
- لو وقع حزب من أحزاب الاقلية معاهدة ـ حتى لو كانت شروطها أفضل ـ فلن يقرها الوفد لان الذى قام بها نظام غير دستورى ·
- ان معاهدة توقعها الاحزاب ·· مؤتلفة لن تحقق هدفا
- لن يشترك الوفد في وزارة ائتلافية ·· لان الوفد يثق ثقة كاملة بأنه سيحصل على الاغلبية اذا اجريت انتخابات نزيهة ·

ويقول مكرم عبيد :

ـ ان الوفد يأمل في حكومة تهدئه برئاسة توفيق نسيم تمهد للعودة للحياة النيابية .. وحكم الوفد .

ويتساءل مكرم :

ـ لم لا تقومون بذلك الان .. وفي حياة الملك فان هذا يغنيكم عن التدخل في المستقبل .. وتوفيق نسيم يستطيع اقناع الملك بمجلس وصاية سليم .. والملك فؤاد لن يعارض اذا رأى أن خلافة ولده على العرش مهددة..

وينتهز جرافتى سميث الفرصة فيشير ـ تلميحا ـ الى نوايا بريطانيا في حالة وفاة الملك ليرى رد فعل مكرم عبيد ..

وتتلقى لندن من سميث البرقية التالية التى تقول :

« ● الوفد لا ينوى اثارة المتاعب عند وفاة الملك طالما بقى لدى الوفد أمل في تغيير الظروف السياسية .

● لن يؤيد الوفد أية حكومة لفترة طويلة ، ولن يؤيد ـ على الاطلاق ـ أية حكومة لا يؤدى تشكيلها ـ عاجلا أو آجلا ـ الى اعادة دستور ١٩٢٣ » .

ويقول جرافتى سميث .. في تقريره الى لندن :

« استبعد حدوث اضطرابات منظمة »

● ● ●

ويدرس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية هذه البرقيات بعناية .

ويقول جيوفرى تومسون الخبير بالقسم والذى تولى رئاسته فيما بعد معلقا على حديثى النحاس ومكرم :

« لسنا في حاجة الى تأييد الوفد » .

ويكتب دافيد كيللى :

« ان جذور المشكلة بصراحة ترجع الى أن هؤلاء السادة كاذبون .. وجبناء اخلاقيا .. انهم ـ عادة ـ يدلون بأحاديث خاصة مؤيدة لنا وبلا خجل يعارضونها علنا .

وفي أرشيفنا الكثير من هذه النماذج

وهناك خبراء ذوى تجارب من رجالنا مثل والتر سمارت السكرتير الشرقى وكين بويد مدير الادارة الاوربية بوزارة الداخلية المصرية يؤيدونى في هذا الرأى .

ان هذا سلوك حزبى معروف في التصريحات الخاصة بالاستهلاك المحلى ... وعواطف فردية في الاجتماعات الخاصة .. »

ويعلق لورد ستانهوب الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية قائلا :

« هذه هى العقلية الشرقية » .

أما وزير الخارجية جون سايمون فانه يلفت نظر جرافتى سميت الى أن القانون يمنع افشاء قرارات مجلس الوزراء .

والوزير يقصد قرار مجلس الوزراء يوم ٢٥ سبتمبر بالتدخل في حالة وفاة الملك ..

ولكن التعليق الذى أجمعت عليه وزارة الخارجية هو التمسك بقرار مجلس الوزراء والذى يقول بأن **بريطانيا لن** تتفاوض لعقد معاهدة مع مصر ..

ومن هذا كله تتضح الحقيقة **النهائية وهى** :

« أن بريطانيا لا تميل للوفد .. ولن تسند اليه الحكم ..

اما الوفد فكان يلوح للانجليز بمعاهدة .. بينما **الانجليز** تركوا فكرة المعاهدة ... تماما !

وتكتب جريدة « كوكب الشرق » أن النحاس زار المندوب السام
لشكره على استفساره عن صحته أثناء مرضه ·

ولكن الوفد يرى استغلال الزيارة ·· كما أن المندوب السامى ير
بدوره استغلالها للضغط على الحكومة ·

قالت الاهرام :

« ان الاجتماع كان مرتبا ومدبرا · وأن الحديث بين مصطف
النحاس ونائب المندوب السامى تناول أكثر من المجاملات وتباد
التحيات والتشكرات » ·

وتضيف كوكب الشرق :

« علمنا أن الحديث بينهما عرض للحالة السياسية الحاضرة م
كافة وجوهها والى رأى الانجليز ورأى الوفد بغية الوصول الى ح
يرضى الفريقين ·

وينتظر أن تجرى بين سعادة موريس بيترسون ودولة النحا
باشا مقابلة ثانية » ·

أما مجلة المصور فكان لها رأى آخر في هذه الاجتماعات ··

قـــالت :

« ان جناب المندوب السامى بالنيابة تذرع بسياسة الحياد في كث
من ردوده على العبارات الصريحة الدامغة التى حمل بها . دولة النحا
باشا . على التصرفات الشاذة التى جرت في السنين الاخيرة·

ولما عرضت مسألة الدستور وتبديله : كان الرد أنه من غير المعقو
أن يعترف الانجليز الا بدستور ١٩٢٣ الذى تم باتفاق المصري
والانجليز . وأن السكوت على قيام دستور سنة ١٩٣٠ لم يكن يعنو
الموافقة وانما كان انتظارا لما تثبته الوقائع من صلاحيته وأفضليته وعند
يجىء دور الاعتراف أو الرفض ·

وقد جاء الأوان لاصدار حكم قاطع في ذلك .

وكانت حملة عنيفة من دولة النحاس باشا على الحياد . وتناقض مظاهره وموقف الضباط والكونستبلات الانجليز في البوليس المصرى من الجماهير المسالمة . كلما ارادت اظهار شعورها .

وكان الجواب على ذلك أنهم موظفون مصريون . ومع ذلك فلا بأس من اقصائهم في المناسبات التى يجرى فيها الاحتكاك بين الجمهور والبوليس » .

وكان مما لوحظ عند عودة النحاس باشا الى القاهرة أن المحطة خلت من أى ضابط أو كونستابل انجليزى فلم تنزل هراوة واحدة على المستقبلين الا بيد مصرية !! »

● ● ●

وتتناقل مصر كلها نبأ زيارات ومقابلات بيترسون .

ويمتلىء الجو السياسى بالتخمينات والاشاعات عن صحة الملك الذى لم يستقبل أحدا منذ ١٣ سبتمبر .. ولم يقم بأى عمل عام منذ ذلك التاريخ .

وينضم الامير محمد على . ابن شقيق الملك . الطامع في العرش دواما . الى طابور المتزلفين الى بيترسون . والمطالبين بحقوقهم .

ويسجل بيترسون مطالب الامير :

« طلب الأمير محمد على مقابلتى لدى عودته من أوربا .

٢ ـ جاء سموه بهدف تحذيرى من أن الموقف الحالى في مصر خطير وان الملك فؤاد مريض للغاية .. وأن الحكومة تحتوى على « كمية كبيرة من القذارة » ومن الضرورى القضاء عليها ..

ولم يتردد سموه في ذكر الابراشى باشا بالاسم
كان ـ كما قال سموه ـ مسئولا صغيرا دارت رأسه من الص
السريع ٠

وأبدى الامير ميلا الى حد اتهام أغلب أعضاء مج
الوزراء الحالى ان لم يكن كلهم ٠

ولكنه بناء على اقتراحى استثنى رئيس الوزراء
أقر سموه بأنه رجل مستقيم ولكن عليه أن يمارس سلط
وأن يتقدم بمقترحاته ، بنفسه ، الى مقر المندوب السامي
هذه اللحظة الخطيرة في تاريخ الامة ، لا أن يجلس مك
ينتظر أن يبلغه الابراشى ، بما يتعين عليه أن يفعله ٠

٣ ـ ومضى الامير محمد على الى الحديث عن مو
الشخصى مشيرا اشارة واضحة الى مسألة مجلس الوصاية
العرش ٠

وقال سموه انه ليس لديه طموح شخصى كما أنه لا ير
الى منازعة الامير فاروق في تولى العرش ولكنه أول الا
ومن حقه ألا يسقط من الحساب ٠

وقد كتب الى السير فانسيتارت بخصوص هذا المو
وكان ـ أى الامير ـ « وطنيا » مثلهم منذ احدى عشرة
لانه كان مشاركا في التصور العام من ضرورة اسناد العمل
« الوطنيين » في مصر ٠

وهو مقتنع ـ الان ـ بأن ذلك لم يكن صحيحا وأن م
لا يمكنها الوقوف على قدميها ٠

ومن الافضل اعلان ذلك بصراحة ٠

٤ ـ وأشار سموه الى سروره بالاستقبال الذى لقيه

انجلترا وخاصة تشرفه بمقابلة ملك بريطانيا بينما لا يستطيع أن يقابل عمه الملك أحمد فؤاد في قصره بالمنتزه .

٥ ـ بقى سموه لتناول الغداء في مقر المندوب السامى وخلال زيارته التى استمرت حوالى ساعتين ظهرت مرة أخرى احدى صفاته المفيدة وهى أنه يتكلم ولا يسمح لاحد بمقاطعته » .

• • •

وبعد اللقاء .. يكتشف الامير انه نسى حقوق أسرة محمد على فيبعث بها كتابة الى بيترسون ... ومنه الى لندن .

« أرسل لكم الخطاب الذى تلقيته من الامير محمد على الذى طلب فيه اتخاذ الاحتياطات لحماية مصالح أعضاء الاسرة المالكة في حالة وفاة الملك فؤاد .

٢ ـ قال ان ادارة وتوزيع ايراد الاسرة المالكة من المخصصات المدنية والاوقاف الملكية لا يمكن أن يقوم بها مجلس وصاية .

واقترح أن يعهد بهذه المسئوليات المنوطة بكبير الاسرة الى أمير واحد خلال فترة الوصاية على الامير فاروق .

٣ ـ واذا كان الامير محمد على يقترح ـ كما تدل الشواهد على ذلك ـ أن يصبح هو الوصى الوحيد على العرش في حالة وفاة الملك فؤاد ، أبادر باستنكار أى اتجاه الى ذلك بشدة » .

ويعلق بيترسون على كلمات الامير قائلا .

« من حماقات سموه الاخيرة في الحديث ظهر أنه يفكر في

تعيين أمير لمباشرة مهام ومسئوليات عميد أسرة الى جانب رئيس مجلس الوصاية وكبديل أفضل له

ولا يكتفى الامير محمد على بأن يبلغ رغبته لبيترس الخارجية الدائم في لندن بل انه يكتب لبعض أصدقائه ليؤيدوا مطلبه لدى المسئولين البريطانيين ·

وتعرف وزارة الخارجية محاولات الامير وشكاياته المتع ويقرر دافيد كيللى

« ان ادعاء الامير بأحقيته في مقعد في مجلس الوصا أسس قوية » ·

ويقترح كيللى أن يبعث ببرقية الى موريس بيترسون فيها :

« عند اثارة المسألة لا اعتراض لدينا بأن يكم السمو واحدا من أعضاء مجلس الوصاية الثلاثى »

ولكن السير فيكتور ويلزلى وكيل الخارجية المساء ويعارض ·

قــال :

ـ قبل اتخاذ أى اجراء يجب أن نكون واثقين من ان لامبسون يوافق على ان الامير محمد على مرشح مرغوب فيه ويجىء رد لامبسون على عكس ما يتوقع الجميع ··

قــال :

« جلاسجو في ١٨ اكتوبر ١٩٣٤

عزيزى كيللى

ينبغى ان اتمهل قليلا انى ـ بطبيعة الحال

الامير محمد على جيدا ـ في الواقع ـ اراه كثيرا ، بل اكثر ـ في الحقيقة ـ مما يرضى خاله الملك فؤاد ·

ان محمد على شخص طيب .. وما الى ذلك ·

وهو رقيق رائع ·

وهو في الظاهر (وربما في الباطن) ميال تماما لبريطانيا · لكنى شخصيا لا اعتبره من الشخصيات ذات الثقل الخاص · فهو أقرب ما يكون الى سيد عظيم ، وفي طريقه الى ان يعامل بوصفه صديقا لبريطانيا ·

وهذا كل ما هنالك ·

وهناك بالتأكيد اتجاه لاعتباره صنيعة للبريطانيين (راجع التقرير السخيف الذى يقول اننا اخترناه ملكا على السودان) ·

وقد تعرض لاعمال معادية (بأسلوب اثارة المظاهرات وما الى ذلك) ·

وخلاصة القول أنه رغم ميلى الشخصى الى محمد على ، فلماذا ينبغى علينا الآن أن نلتزم بشىء إزاءه ؟

ولنتحدث بصراحة تامة

كنت أحس طيلة الوقت أننا اتخذنا موقفا سابقا لاوانه ـ الى حد ما ـ بالنسبة لموضوع مجلس الوصاية كله ·

اننى أنصح بالتزام الحذر ، وألا نلزم أنفسنا مسبقا باختيار هذا السياسى أو ذاك وقبل كل شىء ، لا أحد يعرف كيف ستسير الامور ؟

وانى شخصيا أشعر بالفزع من الالتزام سلفا بشىء ازاء النتائج التى يمكن أن تترتب على ذلك ·

واسمحوا لى أن أقول ان ذلك هو النقد الذى يتعين على أن أوجهه للاسلوب الذى يستخدمه الجانب المصرى في دفع الامور تجاهكم ، وهو النقد الذى شعرت بضرورة توجيهه وكنت أعود لأفكر في الامر بصورة أفضل .

انى أحبذ تماما أن نكون على استعداد .

ولكن ـ بحق الله ـ لاتجعلونا نضغط بشأن هذه القضية .

ويبدو لى هذا غير ضرورى وغير حكيم .

وقد يكون مرجع ذلك الى أننى داهية بطبيعتى ! أم تراها طبيعتى الاسكتلندية الحذرة !

وأذكر بهذه المناسبة حادثة تعمدت عدم ذكرها من قبل ، وهى أنه قبل مغادرتى مصر ، قال لى حسن صبرى بك (عند مناقشة احتمالات موضوع الوصاية) انه يعارض بصفة قاطعة تعيين محمد على ، مهما يبدو حقه قويا .

ولم أحاول ازعاجكم بهذا الشأن ، لانى أفضل معالجة مثل هذه المشكلات عند ظهورها ، بدلا من اثارة ضجيج ومناقشات حول مشكلات محتملة .

« انى من الطراز القديم في مثل هذه الشئون » .

• • •

وهذه البرقية الحذرة المتمهلة . ازاء الملك فؤاد . من جانب لامبسون . في السنة الأولى لبقائه في مصر. تتنافى تماما مع ما فعله ـ بعد ٨ سنوات في مصر .. مع الملك فاروق في ٤ فبراير ١٩٤٢ ...

ومن الواضح ان لامبسون كان مترددا في أول الامر فلما اطمأن الى سير الامور في مصر وأنه سيستطيع تحريك كل شيء على النحو الذى

يريد ·· تصرف بجبروت . وطغيان . لأنه عرف حقيقة ملك مصر ورجالاتها ·· ولانه استفاد بالصلاحيات التى أعطتها له الحرب العالمية الثانية ·· أو ضرورات الحرب ·

• • •

وعندما جاء دافيد كيللى ـ بعد شهور ـ الى مصر .. التقى بالامير محمد على ·· واستمع اليه ·

وجد محمد على أميرا يعيش بقلبه في الماضى

قال له بأسى :

ـ عندما كنت صغيرا كان يوجد في مصر ثلاثون ألفا يرتبطون بالقصر أو الحكومة لغتهم الطبيعية والأصلية ·· هى اللغة التركية ·

وقال محمد على :

ـ لو ان الامور تمشى على هواى . وبرغبتى فان امامى خياران ·

الاول أن تعود مصر الى عصر الخديوى ·· وتحت حكم الباب العالى التركى أو

الثانى : ان يعود عهد كرومر في مصر

ووجد كيللى ان الامير يكره الوفد ولا يجد فائدة في الزعماء الآخرين قادة أحزاب الظل الذين يرأسون ـ بالتتابع ـ حكومات للقصر ·

ونعى الامير على بريطانيا اخطاءها السياسية والنفسية التى أدت لانهيار الرقابة البريطانية على مصر ·

ولحماس الامير للماضى فانه أنشأ في حديقة قصره كشكين . أو رواقين . ملأهما بالتحف التركية القديمة التى جمعها من القسطنطينية ·

• • •

واذا كان الوفد وحزب الشعب والامير محمد على قد أسرعوا الى بيترسون فان حزب الاحرار الدستوريين بقى بعيدا عن هذا كله · لم يتصل بيترسون بالحزب ·· ولم يهتم بمعرفة ارائه ··

ولذلك انتقل الحزب الى مقر المندوب السامى ·

قال الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير جريدة السياسة وأحد زعماء الحزب في مذكراته :

« لم يكن بدار المندوب السامى من الموظفين ذوى المكانة غير مستر جرافتى سميث مساعد السكرتير الشرقى بالدار في ذلك الحين ·

ودأب مستر سميث على دراسة الموقف من جميع نواحيه . وحرص على أن يستطلع رأى معارفه وأصداقائه من المصريين . ليقف على اتجاه الرأى العام في البلاد قدر المستطاع

وكنت اعرف مستر جرافتى سميث معرفة جيدة . وان لم أكن من أصدقائه ·

وقد أراد زعماء الحزب عندنا أن يقفوا على اتجاهات الانجليز في سياستهم الجديدة ورغبوا الى في الاتصال بالرجل على أن أعرف منه ما سيحدث ·

قابلته غير مرة

وكنت أكثر الاحايين أجد بعض أصدقائى . أو معارفى . خارجين من عنده ساعة قدومى . أو ذاهبين لمقابلته ساعة خروجى ·

قال هيكل لسميث ·

ـ ان سياسة القصر تحمل معظم التبعة عما وصلت الية علاقات مصر وانجلترا وان من الخير عدم الامعان في تأييد هذه السياسة ·

رد جرافتى سميث ببساطة :

ـ من السهل دائما تغيير سياسة القصر في اربع وعشرين ساعة . لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة في البلاد لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة ! .. وجو السكينة هو الذى يعنينا اليوم » .

ومن هذه الكلمات نعرف أن الانجليز كانوا ـ في تلك الفترة ـ خائفين من أن تقوم ثورة تجدد ثورة ١٩١٩ .

المعجزة

اتخذ بيترسون كل الاستعدادات الوقائية في حالة وفاة الملك ووضع القوات البريطانية في حالة طوارىء ..

وتبقى مسألة السفن الحربية البريطانية .. هل ترسو في الموانى المصرية .. أم تكتفى بدخول المياه الاقليمية المصرية .

وبريطانيا في عهد المندوب السامى اللورد جورج لويد كانت ترسل هذه السفن كانذار للمصريين بالخضوع والاستسلام لمطالب اللورد .

وترد لندن :

« في الوقت الذى أقر فيه تماما مقترحاتك بخصوص القوات البرية والجوية ، وأوافق على وقوف سفن منطقة أعالى البحر الابيض المتوسط على أهبة الاستعدادات للتوجه الى الميناء بين المصريين في حالة وفاة الملك .

أرى أن من الافضل الا تدخل السفن المياه المصرية في الوقت الراهن ما لم يتطلب الموقف تواجد هذه السفن ..

وسيطلب من البحرية ابلاغ رئيس أركان حرب قواتنا بأنه مع وقوف السفينتين على أهبة الاستعداد للابحار الى الاسكندرية وبورسعيد في حالة وفاة الملك . عليها ألا تدخل الميناءين ما لم تشر أنت بذلك فالرأى الاخير في ضرورة ذلك يعود اليك » .

• • •

وهكذا أصبح بيترسون صاحب الكلمة الاخيرة في تحريك القوات البريطانية ، والسفن الحربية البريطانية .. ايضا ..

ولا يتوقف المندوب السامى عند هذا الحد ..

انه يتخذ ايضا ترتيبات الجنازة الملكية وهل تشترك فيها القوات العسكرية البريطانية . ويبعث الى حكومته :

« أدى مرض الملك فؤاد الى أن نبحث الاجراءات والبروتوكول في حالة وفاته .

وقد ثار سؤال عما اذا كان حضور جنازته سيقتصر على ممثلى البحرية البريطانية ـ ان وجدوا ـ والجيش والسلاح الجوى البريطانى أم يضم ايضا وحدات صغيرة من هذه القوات .

وانى شخصيا ـ أحبذ ذلك لأنه سيكون تفسيرا مفيدا لوجود احدى سفن صاحب الجلالة في أحد الموانى المصرية .

ويطول البحث في لندن .. ثم يجىء الجواب :

« أعتقد أن القوات المصرية والبوليس ستصطف في الشوارع في يوم الجنازة كما ستشترك بعض القوات المصرية في الموكب الجنائزى .

وسيكون نوعا من عدم اللياقة ينطوى على مضامين غريبة اذا لم يشترك الجيش والقوات الجوية البريطانية الموجودة في المنطقة في موكب الجنازة .

أما بالنسبة لتحديد عدد هذه القوات بشكل لا يجعلها ضئيلة الى حد يضيع تأثيرها ولا كبيرة بصورة استفزازية فذلك امر يجب أن تقوم أنت بمشاورة مع مركز القيادة العامة للقوات البريطانية ، ومركز القيادة المشتركة في حينه .

وستجرى استشارتك ـ حتى ـ من قبل الحكومة المصري
عقب وفاة الملك حول الترتيبات ويجب الاتفاق على ذلك .

أما بالنسبة للقوات البحرية فاذا تمت الترتيبات بهدو
وكانت احدى السفن البريطانية راسية بالميناء فيبدو لى أ
عددا صغيرا من الجنود سيكون اضافة ملائمة .

ولكن القوة البريطانية ستثير مشكلات مختلفة .

ومن المحتمل ان تثير مطالب القوى الاخرى لكى ترس
قوات عسكرية أو بحرية تابعة لها وأفضل تجنب اي
تعقيدات من هذا النوع » .

ولكن ..

وقعت معجزة بين يومى ٣ اكتوبر ١٩٣٤ ، و ٧ اكتوبر ١٩٣٤ يوم
اكتوبر كان الملك فؤاد مريضا جدا . .

ويوم ٦ اكتوبر تحسنت صحة الملك .. فقد وصل من روما الطبيب
الشهير الاستاذ فيرجونى وقام بفحص الملك . وقال للمحيطين به ا
هناك تحسنا كبيرا وملموسا في حالة هبوط القلب التى كان يشك
منها .. وأنه يستطيع أن يستأنف نشاطه في وقت قريب جدا .

وعرف رئيس الوزراء بما قاله الطبيب الايطالى قبل أن تصد
النشرة الطبية .

وأدرك يحيى باشا أن حالة الملك مطمئنة .

... في اللقاء الاول يوم ٣ اكتوبر عبد الفتاح يحيى وموريس
بيترسون كان الباشا متجاوبا للغاية مع المندوب السامى .

وفي اللقاء الثانى - ٦ اكتوبر - كان الباشا عنيدا للغاية ضد المندو
السامى البريطانى

في اللقاء الثانى تكلم الباشا مع المندوب السامى بطريقة ودية ولكنه رفض بحث المطالب التى تقدم بها بيترسون ·

قال الباشا :

ـ لا استطيع ان ابحث معك اية تغييرات من اى نوع حتى يشفى صاحب الجلالة واستشيره فان رئيس الوزراء عرف ان صحة الملك تحسنت ولذلك يماطل ولا يستجيب للمندوب السامى ·

ويكتب بيترسون الى لندن يصف التغيير الضخم في لهجة رئيس الوزراء ·

برقية رقم ٢٥٤

من موريس بيترسون

الى وزارة الخارجية البريطانية

بتاريخ ٧ اكتوبر

تحدثت مع رئيس الوزراء لمدة ساعة في منزله مساء امس ·

وقد تحدثت بوجهة النظر التى فوضتنى اياها برقيتكم محافظا على خط اساسه اننا نستجيب لطلبه الخاص بالتعاون معنا ·

وربما كان سوء حظى ان رئيس الوزراء تلقى من اخصائى ايطالى وصل حديثا تقريرا عن تحسن صحة الملك فؤاد ·

ولما حدثته عن تدخل الابراشى في شئون الحكم وادارة البلاد طلب منى رئيس الوزراء ان انقل لكم كلمة شرف شخصية بان هذا التدخل توقف مع نهاية حكومة صدقى باشا ·

وقال ان الابراشى كان مجرد قناة اتصال بينه - اى بين رئيس الوزراء - وبين الملك ولم يحدث ان ضغط الابراشى او الملك ليفعل ما لا يرغب في عمله .

واذا كان الابراشى قد تدخل في دوائر اخرى فان ذلك وقع دون علمه وهو على استعداد للتحرى عن الحالات الموثوق بها لترفع اليه . .

وتحت ضغط منى اعترف رئيس الوزراء اخيرا بان الابراشى يمثل رمز جلب العار وانعدام الشعبية لنظام الحكم .

وقد ادعى عدم المسئولية عن احمد عبود .

واعرب عن يقين لا يتزعزع في نزاهة ، وحسن سلوك وزير المواصلات منذ تشكيل حكومته - اى حكومة عبد الفتاح يحيى - على الاقل .

واقصى ما يمكن ان يسلم به هو ان هذا الوزير ووزير الزراعة يعدان اقل زملائه كفاءة ولن يأسف للتخلص منهما .

وللمرة الثالثة والرابعة اشار الى ضرورة التحقيق وتقديم الادلة اولا .

ذكرته مرارا بانه لم يعد قاضيا للتحقيق ولكنه رئيس وزراء .

ولكنه صمم على انه من المستحيل التخلص من الوزيرين دون اقحام الملك

واطال رئيس الوزراء في صعوبة دعم الوزارة عن طريق تغيير الوزيرين .

وطلب منى ان اقتنع بان اسس الشر الذى تعانى منه مصر هو تقوية الشعور الحزبى الذى جعل من المستحيل ضم اى انسان من فريق سياسى اخر دون ان يسعى القادم الجديد الى الحصول على السيطرة الكاملة على الجهاز الحكومى كله .

وقد مر على على ماهر مر الكرام .

ولكنه هاجم بشراسة حافظ عفيفى الذى قال عنه « انه لم يكن مستقيما معى » .

وقد اتخذ رئيس الوزراء موقفه النهائى بناء على تقدم صحة الملك .

وكان من المستحيل عليه مطلقا اقتراح تعديلات على النظام الراهن « وسلم بانه كان من المحتمل ان اتقدم بمقترحات تغيير جوهرية » بينما صحة الملك لاتزال سيئة .

وقد اسس اتجاهه على :

١ ـ اسباب انسانية خالصة .

٢ ـ وعلى انه في تقديره ان اى مجازفة اضافية على حياة الملك تشكل خطرا اعمق على البلاد من تعديل النظام .

والحجة السابقة هى رده على حديثى عن تزايد احتمال وقوع ازمة .

وجعلت من الضرورى اتخاذ اجراءات حان اوانها .

واكد لى ، بل طلب منى ، ان أؤكد لك انه ما ان تتحسن

صحة الملك فانه سيبحث مع جلالته مسألة التغيب
يتعهد بوضوح ان ينفذ التغييرات التى اقترحتها .

« او ـ كما قال رئيس الوزراء ـ ما ان يتحد
يمكنك ان تطلب منه بنفسك التخلص منى » .

وقلت اننى احاول الحديث في ظل اعتبارات الت

وقلت لرئيس الوزراء اننى اشعر بخيبة الامل و
ـ اى وزير خارجية بريطانيا ـ ستحس بذلك ايضا ـ

لقد طلب تعاوننا .

وعندما قدمنا مقترحات رد بما معناه انه لا يم
شىء لمدة غير محدودة او حتى تقع الازمة .

وبدا لى انه متفائل بدون داع .

ولكنه نفى هذا قائلا انه يختار اقل الاضرار .

واظهر بعض الاسى لاتصالاتى الاخيرة بالامير مـ
وتوفيق نسيم باشا ولكنه فيما عدا ذلك كان ودودا »

قالت « اخر ساعة » ان يحيى باشا قال لبيتر سو
ـ لا اريد ان اكون قاتلا ..

اى ان رئيس وزراء مصر لا يريد ابلاغ الملك
تؤدى الى صدمة .. تقتله !

●●●●

وفي منتصف الحادية عشرة من مساء ٧ اكتوبر اذيعت النشرة الطبية التالية :

استدعى الاستاذ فيرجونى من روما والاستاذ فون برجمان من برلين لعيادة حضرة صاحب الجلالة الملك · فوصل فيرجونى يوم ٢ اكتوبر وهو مضطر للسفر يوم ٩ اكتوبر · اما الاستاذ فون برجمان فلم يستطع الحضور فورا وسيصل هذا الاسبوع ·

وقالت الاهرام :

« تحسنت صحة جلالة الملك في الايام الاخيرة تحسنا كبيرا وهناك تحسن محسوس جدا في حالة الهبوط القلبى الذى يشكو منه جلالته منذ وقت ·

وهذا يجعلنا نتوقع ان يستطيع جلالته ان يستمر نشاطه في وقت قريب جداً » !!

• • •

اصبحت المعجزة كاملة ..

ويواجه بيترسون بالمشكلة الكبرى ..

ماذا يفعل الان

وفي أى اتجـاه يسـير ..

لقد تبين له ـ كما كتب ـ ان عبد الفتاح يحيى باشا كان يكسب في اللقاء الاول اذا نفذ نصيحة المندوب السامى ..

وفي اللقاء الثانى اكتشف يحيى باشا انه يكسب اكثر اذا رفض نصيحة المندوب السامى ..

انه ـ اى رئيس الوزراء ـ يصبح مدافعا عن الملك .. وعز الاستقلال .. وضد تدخل الانجليز في شئون مصر .

• • •

انتشرت الاشاعات في مصر .. وادرك النواب ان شيئا ما يدبر في الخفاء .. فعقد مجموعة من النواب اجتماعا .. تقرر فيه تأليف لجنة من النواب تقابل رئيس الوزراء وتعرف منه الحقيقة .

وتتألف اللجنة من ابراهيم دسوقى اباظة ـ مستقل نائب رئيس المجلس ـ وعبد الحميد سعيد ـ حزب وطنى ـ واحمد رشدى ـ حزب الشعب .

ويتصل حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى تليفونيا برئيس الوزراء يطلب منه تحديد موعد للاجتماع باللجنة فيعتذر رئيس الوزراء عن مقابلتها .

• • •

وكان اليوم التالى ٨ اكتوبر هو العيد الـ ١٧ لجلوس الملك فؤاد على عرش مصر .

ويقام حفل كبير في حدائق قصر انطونياوس احتفالا بهذه المناسبة وسهرة ـ حافلة في كازينو سان استفانو ـ بالاسكندرية ـ ايضا .

وينيب الملك عبد الفتاح يحيى باشا لحضور الحفلين تأكيدا للثقة الملكية برئيس الوزراء .وتخصص صحيفة « الجازيت » التى تصدر في

مصر باللغة الانجليزية وتعبر ـ دواما ـ عن رأى الانجليز .. والمندوب السامى بالذات ـ افتتاحيتها للحديث عن الملك .

قالت « الجازيت » :

« ان الملك فؤاد من ابرز الشخصيات في مصر .. وانه ابعد المصريين نظرا .. ومعلوماته اعرض واوسع من معلومات اى فرد من شعبه .. وانه بمجرد جلوسه على العرش تبنى مطالب بلاده » .

وقالت :

« ان احد خبراء الملاحة الاجانب التقى اخيرا بالملك فؤاد .. وبعد الاجتماع قال الخبير في دهشة .

ـ وجدت ملك مصر يفهم في الملاحة .. اكثر منى . !

وهذه هى نفس الكلمات التى اعتادت صحافة مصر ان تقولها عن الملك فاروق بعد ذلك بسنوات في مجالات العلم والتاريخ والدين .. وكل شىء .

وكانت الجازيت تستهدف « الضحك » على الملك فؤاد واستدراجه للموافقة على ما يريده الانجليز .

كانت الصحيفة تسعى الى اكتساب ثقة الملك .. وان الانجليز معه .. وانهم يفضلونه على اى فرد . واى مسئول . في شعب مصر .

ولكن صحيفة الجهاد الوفدية كتبت في نفس اليوم تشير الى ما يجرى :

« ان سبب الازمة الوزارية الحالية راجع الى دار المندوب السامى تقدمت منذ اسبوعين الى رئيس الوزارة بمطالب وعد دولته حينذاك باجابتها ثم تبين صعوبة ذلك .

اما عن تلك المطالب فيلوح انها متعلقة باتصال اسم امير جليل واسم رئيس وزارة سابق بوثيقة من وثائق الدولة الخطيرة » .

في ٩ اكتوبر يلتقى الملك احمد فؤاد بعبد الفتاح يحيى باشا في غرفة نوم الملك ٤٥ دقيقة ·

وكان هذا اول لقاء بين الملك ورئيس وزرائه منذ ١٨ يوما

وصرح رئيس الوزراء بعد المقابلة :

ـ ان الملك لا يأكل اطعمة صلبة ·· بل يكتفى بالسوائل ·· وكان يعمل عندما اصيب ببرد الزمه الفراش ··· وجلالته على علم بكل شىء · ويقرأ الصحف يوميا ·

وسأل الصحفيون رئيس الوزراء عما تنشره المعارضة ·· فقال :

ـ منذ كنت طفلا وانا اجد المعارضة تنتقد الحكومة · ولن اكذب ما يقال

واضاف :

ـ الحالة عادية

قيل له

ـ وهل هناك انقسام في الحكومة ؟

فاجاب بالنفى

واجرى مندوب صحيفة المقطم حديثا طويلا مع رئيس الوزراء

قال الصحفي :

ـ تناقل بعض الصحف ان بين دولتكم ودار المندوب السامى ازمة كانت هى مدار الحديث الذى جرى في الاجتماع الاخير بين دولتكم وسعادة المستر بيترسون وان سبب هذه الازمة راجع الى ان دار المندوب السامى قدمت منذ اسبوعين الى دولتكم طلبات وعدتم حين ذاك باجابتها ثم تعذر انجاز وعدكم فهل لى ان أستطلع حقيقة الامر في ذلك ؟ ··

اجاب دولته :

ـ ان كل ما نشر في ذلك لا نصيب له من الصحة مطلقا ·

قال الصحفى :

ـ روى بعض الصحفيين ان اصحاب المعالى الوزراء دعوا الى الاجتماع في الساعة ٩ من مساء الاحد بمنزلكم وان الاجتماع ظل الى منتصف الليل فهل كان هذا الاجتماع لامر هام ·

فقال دولته :

ـ لم يدع الوزراء الى اجتماع بمنزلى في ذلك اليوم ولا في مسائه ولم يجتمع مجلس الوزراء بمنزلى ولكن يحضر بعض زملائى احيانا لزيارتى كالمعتاد ·

وقال مندوب المقطم :

ـ هل لزيارة سعادة محمد طاهر باشا لدولتكم وعدوله عن السفر الذى كان ينويه الى امريكا ارتباط بالاحوال الحاضرة ·

اجاب يحيى باشا :

ـ قابلنى سعادته امس لعمل يتعلق بشركة مصر للطيران وعدوله عن السفر مرتبط بالمحادثة التى دارت بيننا بشأن هذه الشركة وليس له ارتباط باى سبب اخر ·

ويسأله المندوب :

ـ ذكروا ايضا ان دولتكم ذهبتم في الساعة التاسعة من مساء السبت الى دار المندوب السامى فاجتمعتم بسعادة المستر بيترسون وذلك بعد مقابلة في منزلكم ·

قال رئيس الوزراء :

ـ لم يحدث هذا قط فانى ما قابلته مرة ثانية في ذلك اليوم ولا بعده لا بمنزلى ولا بداره

وسأل الصحفى رئيس الوزراء في اصرار :

ـ هل صحيح ان هناك تبليغا من الحكومة البريطانية حمله اليكم المستر بيترسون ؟

قال :

ـ وهذا ايضا غير صحيح وختم رئيس الوزراء حديثه لمندوب المقطم بالعبارة الاتية :

.. لا يسعنى الا ان ابدى شديد اسفى على خلق الاشاعات وترويجها في اذهان الناس والاسترسال فيها دون نظر فيما يترتب على مثل هذه الخطط من الاضرار بمصالح الوطن .

غير ان امثال هذه الاشاعات لن تثنينى عن الاستمرار مع زملائى جميعا في خدمة بلادنا وجلالة مليكنا بما يصون حقوق الوطن والعرش ..

ولكن يحيى باشا لم يذكر للصحفيين حقيقة مشاعره ..

لقد ادرك رئيس الوزراء من المقابلة الملكية ، ومن طول وقت اللقاء ، ان صحة الملك تتحسن .. وانه لن يموت بالسرعة التى تتوقعها بريطانيا .

ويجد رئيس الوزراء ان من مصلحته ان يلتصق بالملك .. وليس بالمندوب السامى .. المؤقت .

• • •

ولكن الملك ـ رغم ذلك ـ يعلن تأجيل رحلته التى كان مقررا ان يقوم بها لليونان يوم ١٢ اكتوبر ..

وكان قد سبقه الى اثينا محمد زكى الابراشى باشا ومدير المراسم وعادا بعد ان اجريا كل الترتيبات اللازمة ·

• • •

يبدأ عبد الفتاح يحيى يغير موقفه ازاء موريس بيترسون فلا يطلعه على ما جرى بينه وبين الملك ·

ويلتقى رئيس وزراء مصر بالمندوب السامى للمرة الثالثة خلال اسبوع واحد ويقول له :

ـ لا استطيع ان احدث الملك في عزل الابراشى واقالة الوزيرين المتهمين في نزاهتهما ·

ويثير تعدد اللقاءات بين الرجلين ما يثيره من اشاعات تنطلق في كل اتجاه ··

كتبت الاهرام :

« الجو السياسى عندنا ملبد بالغيوم ·· مملوء بالاشاعات عن المستقبل وكأن الناس يتوقعون حدثا سياسيا لا يدركون مداه ·· ولعلهم لا يعرفون اسبابه ومناهجه ·

وهناك المتشائمون والمتفائلون ·

وفي اليوم التالى قالت الاهرام :

« بين الاشاعات المسموعة في بعض الدوائر ان لدار المندوب السامى مطالب معينة طلبتها الى الوزارة ·· ولكن رئيس الوزراء نفى ذلك اليوم وصرح بان العلاقة بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى استمرت عادية ·· ولم يشبها تكدير أو طلبات ·

والظاهر أن الاشاعات التى راجت كانت نتيجة استفسارات دار المندوب السامى عن صحة الملك وتتبعها لتطورات المرض ·

وجاء بعض الحوادث منها عدم بت الوزارة البريطانية في اسم الذى عرضته الحكومة ليتولى منصب وزير مصر المفوض في لندن ·

وقد احالت دار المندوب على الحكومة بعض الشكاوى التى تلقتها الدار من تصرفات بعض الموظفين المصريين » ·

وفي مذكراته قال بيترسون :

« كان لرئيس وزراء مصر عناد الضعفاء ، انه يريد التاييد البريطانى ولكنه لا يريد تنفيذ نصيبه من الشروط ·

ان عبد الفتاح يحيى باشا لا يريد ازعاج الملك المريض بتغيير الوزراء ·

وبدون موافقة الملك لا يستطيع رئيس وزراء مصر ان يفعل شيئا ·

وكنت اعلم ان الملك ـ وهو على فراش المرض ـ يتابع كل شيء في مصر » ·

يبرق بيترسون الى لندن يوم ١٠ اكتوبر قائلا :

« ان الموقف تغير بصورة جذرية وانا واى شخص اخر ـ مضطرون للتفكير ـ بل ونفكر فعلا ـ في امكانية موت الملك فؤاد .

وحتى اذا لم يمت الملك ، فاننى اقدر ان كافة الاراء ـ في هذه البلاد ـ تعرضت لتغييرات عميقة ، ودائمة الى حد ما ، عند مواجهتها لامكانية موته .

والمتوقع عموما ، بل المطلوب بصورة واسعة ، ان يكون هناك تصرف من جانبنا يقوم على ادراكنا العادى لامكانية وفاة الملك .. واكثر من ذلك عند وقوع الوفاة نفسها) .

وقد قبل النحاس باشا الذى زارنى في ٨ اكتوبر ، تلخيصا لحديث مطول كالاتى :

« ان بمقدور بريطانيا العظمى ان تعطى لمصر المساعدة التى تحتاجها في الوقت الحالى ، رغم ان مثل هذه المساعدة لا يمكن أن تكون اكثر من تعويضات جزئية عن الاضرار التى الحقتها بها بالفعل » .

وكان هذا اعترافا ذا مغزى ، رغم اقراره بالاستعداد القديم لدى الوفد للعودة الى الحكم على اكتافنا .

اما اراء توفيق نسيم التى اعرب عنها لى يوم ٤ اكتوبر .. فتفضل الاصلاح التدريجى للادارة والنظام القائمين .

واذا استخدمت الحالة الصحية للملك فؤاد لتعطيل هذه العملية ، فانه يرى (وواضح هنا انه متشائم ازاء فرص الملك في الشفاء) فرض مجلس لوصاية على جلالته . »

●●●

ويدرك بيترسون ان اضعف رئيس للوزراء في مصر قد خدعه .. ولكنه ـ اى المندوب السامى ـ يتلقف فكرة توفيق نسيم في فرض مجلس وصاية على ملك مصر .. وهو على قيد الحياة .. فيبرق الى لندن يطلب تفويضا جديدا .

انه يقترح :

« ١ ـ ان يبعث برسالة الى الملك احمد فؤاد يبلغه في
اما ان يقبل رئيس الوزراء لمطالب بريطانيا بابعاد الا
باشا والوزيرين ابراهيم فهمى كريم وعلى المنزلاوى
وفيروتشى الايطالى كبير مهندسى القصور الملكية ايضا .

وفي حالة رفض رئيس الوزارة الاستجابة لهذه ا.
يستدعى الملك توفيق نسيم باشا لتولى الحكم .. او ..

٢ ـ ان يبعث برسالة الى الملك يكلفه فيها بضرورة ت
مجلس للوصاية اثناء مرض الملك وقبل وفاته يتولى ا
حتى يتم شفاء الملك .

ويقول المندوب السامى :

« لايزال الملك طريح الفراش ، ولست اعتقد
ساتمكن من مقابلته ولكننى قد اطلب مقابلة لتمهيد الط
للخطاب .

واعتقد ان الخطاب سيسير بطريقة مناسبة . فمن الوا
ان زكى الابراشى وحاشية السراى في حالة عصبية ، .
وسرا » .

ويبدأ بيترسون هجومه على الملك والابراشى عن طريق ص
التايمز البريطانية التى كتبت تقول : يوم ١٠ اكتوبر

« ان النشرة الطبية التى اذيعت من ايام عن حالة الملك
ارضت مطالب الصحف والنواب الملحة لمعرفة معلومات .

وتدل عبارة النشرة الطبية دلالة صريحة على القلق الذى است
على النفوس من ناحية صحة جلالته في الايام العشرة الاخيرة ..

وقد اخذ المصريون المسئولون يشعرون بالقلق من جراء التكتم على اخبار صحته فالملك لم يعد الى حد ما قادرا على القيام باعماله العادية منذ مرضه في شهر يناير .. ومع ذلك اتخذت قرارات هامة باسم جلالته مدة فصل الصيف .

وموافقة الملك على هذه القرارات تتم عادة بواسطة الابراشى باشا موضع ثقة الملك الاكبر ويتساءل الناس الان قائلين :

- من اين لنا ان نعرف هل استشير جلالة الملك حقا .

وهل حكومة البلاد ليست خاضعة لعنصر مسئول ؟

وهذه الاسئلة توجه الان بصراحة اكثر من اى وقت مضى منذ ابت حاشية الملك الاعتراف باعتلال صحة جلالته ذلك الاعتلال الذى ظهر الان ظهورا واضحا ..

وقد اطلقت حملة « التايمز » الهجوم المباشر . والصريح . على الابراشى . وباسمه .. لا بالاشارة كما اعتادت صحف مصر ان تفعل .

وترجم مقال « التايمز » ونشر في كل الصحف المصرية المعارضة وبذلك خرجت الحملة المستترة ضد الابراشى الى السطح ..

وكان المقال هو الضوء الاخضر لصحافة مصر .. لتهاجم الابراشى .. علنا وبلا مواربة .. او مداراة .. او مواراة .. لاول مرة .

الداهية ..

بدأت الانباء تنتشر على نطاق واسع ...

نشرت الاهرام تحت عنوان الحالة السياسية :

« لانذيع سرا اذا قلنا أن موضوع البحث الآن بين الدوا
هو أنْ يتفضل جلالة الملك بأن ينيب عنه شخصا أو أشخاص
المكانة المعروفين بالنزاهة والمقدرة للقيام بالاعباء الى أن تت
الملك فيتولى شئون الدولة بحكمته السّامية وعقله الراجح

وقد حدث هذا في انجلترا عندما مرض صاحب الجلالة الم
فقد عين مجلسا للوصاية تولى أعباء الملك الى أن شفى جلالته

وتردد الصحف الاوروبية خطورة مرض الملك ..

قالت صحيفة « الجورنال » الفرنسية في باريس :

« ان الملك فؤاد يشكو منذ مدة طويلة من نوبات قلبي
وأن الأخبار الواردة من القاهرة تبعث على القلق فيما يتعا
جلالته » .

• • •

ويحاول الملك أن يرد .. وتكون وسيلته ـ لذلك ـ مز
النشرات الطبية .

... يوم ١١ أكتوبر وصل البروفسور فون برجمان على
اسبيريا .. وتولى فحص الملك ..

وصدر بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء يقول :

« وصل جناب البروفسور فون برجمان يوم الثلاثاء الساعة العاشرة مساء بالباخرة اسبيريا وباشر فحص حضرة صاحب الجلالة الملك مع أطباء جلالته المعالجين ...

وقد أصدروا جميعا النشرة الآتية :

قد فحصنا جلالة الملك فؤاد الاول بسراى المنتزه يومى ١٠ و ١١ أكتوبر ١٩٣٤ ووضعنا التقرير التالى عن حالة جلالته :

نتيجة الفحص هى بعينها نتيجة الفحص التى صدر بها بلاغ ٧ أكتوبر فان حالة الهبوط القلبى التى نشأت على اثر عدوى الانفلوانزا لاتزال تتحسن تدريجيا ..

وبالرغم من وجود زلال خفيف قديم العهد في البول فان تحليل الدم والبول يدل على انتظام الاعضاء في تأدية وظيفتها ..

واننا وان رأينا أن نرجو جلالة الملك أن يأخذ بالراحة البدنية فاننا مجمعون على أن جلالته يستطيع أن يستمر في مباشرة كافة الاعمال العقلية التى يقتضيها مركزه السامى كما كان يباشرها فيما مضى ..

توقيعـــــات :
فون برجمـــــان
دكتـــور بـارودى
جينو جروســـى
محمد شاهين (الطبيب الخاص للملك ووكيل وزارة الصحة)

والحقيقة أن الملك فؤاد كان مريضا ..
ولكنه لم يكن على شفا الموت كما ظن بيترسون
ان الملك كان في قلب الاحداث ...

لقد أبلغه عبد الفتاح يحيى باشا بكل ماجرى بينه وبين المندوب السامى ويحاول الملك أن يتخذ خطوة للمصالحة بعيدة عن تحقيق مطالب بيترسون ولكنها تتمشى مع مايطالب به .. ولا تعتبر من جانب الملك تراجعا ..

يوم ١١ أكتوبر يتوجه على ماهر باشا ـ الذى كان وزيرا للعدل في حكومة صدقى ـ الى مقر المندوب السامى ليقول له :

ـ عرض على منصب رئيس الديوان الملكى .. ولا أعرف هل أقبل هذا المنصب أم أرفض .

يرد بيترسون قائلا :

ـ لاتقبل ـ انك تغطى بذلك فساد الابراشى وتتحمل مسئولية كل الفساد نيابة عنه .

قال على ماهر :

ـ هل هذه نصيحة من حكومتك .. أم منك شخصيا .

أجاب بيترسون :

ـ انها نصيحة شخصية .

قال على ماهر :

ـ هناك ضغوط على لاقبل هذا المنصب الذى ظل شاغرا منذ استقالة توفيق نسيم باشا .

أجاب بيترسون :

ـ لقد اغتصب زكى الابراشى كل مهام رئيس الديوان

ويستجيب على ماهر للنصيحة الشخصية للمندوب السامى .. ويعتذر عن قبول المنصب .

ويرى جيوفرى تومسون من القسم المصرى في وزارة الخارجية

البريطانية أن ترشيح على ماهر لرئاسة الديوان الملكى يعتبر خطوة نحو اتباع الطريق الذى تريده بريطانيا .. وأن الأمور تمضى في الاتجاه الذى تبغيه لندن .

ويؤشر تومسون قائلا :

« ان هذه الادارة ـ اى القسم المصرى ـ يرى باستمرار أن هذا ليس الوقت المناسب للاقتراب من الملك ، والاتصال به . وعرض الأمر عليه .

ويعلق دافيد كيللى الذى أصبح رئيسا للقسم المصرى بالنيابة في تلك الفترة قائلا :

ـ ان هذا العرض الملكى على على ماهر يدل على أن الملك لا يشعر بالارتياح .

وهذا العرض يعتبر خطوة نحو المصالحة مع بريطانيا » .

ويؤكد كيللى رأيه بأن الوقت لايسمح بأن تطلب بريطانيا ، من ملك مصر ، مباشرة ، ماتريد .

« ان الملك سياسى داهية كما ثبت لنا في الماضى . وقد يتصرف على اساس مايتوقعه من ضغوطنا » .

ومن هذه التأشيرات المتعددة تتضح حقيقة هامة وهى أن القسم المصرى في وزارة الخارجية البريطانية يعارض سياسة بيترسون ومحاولته ارغام ملك مصر على الخضوع لمطالبه في عزل الابراشى ، وتغيير الحكومة .

ويرى هذا القسم أن من الأفضل أن يتم ذلك عن طريق رئيس الوزراء ، وعن طريق الصحف ، وعن طريق مختلف الضغوط الممكنة .

ولكن القسم المصرى لاينفرد بالتصرف .. انه يعرض الأمر على

السيرفيكتور ويلزلى الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية .. فيقر رأى القسم

وقد أمضى ويلزلى في منصبه ١١ سنه ..

وكان مختصا ـ في تلك الفترة من عام ١٩٣٤ ـ بالاشراف على الشئون المصرية .. وكذلك اللورد ستانهوب الوكيل البرلمانى للخارجية البريطانيه .. أما السير روبرت فانسيتارت الوكيل الدائم للخارجية البريطانية ، والذى بقى في منصبه ٨ سنوات من ١٩٣٠ حتى ١٩٣٨ . فأنه كان مهتما بشئون أوربا وبالذات المانيا النازية في عهد هتلر .

• • •

تصاعد العداء بين رئيس الوزراء والمندوب السامى .. بعد هذا النفى الكاذب ..

وتعود الحكومة من المصيف .. ويبقى الملك في الاسكندرية .

ولا يعود المندوب السامى الا بعد ثلاثة أيام ... وفي قطار خاص .

وتنتقل صحافة مصر من التلميح الى التصريح .. ومن الاشارة التى يفهمها اللبيب أو العارف ببواطن الامور .. الى الوضوح الذى يفهمه المواطن العادى في مصر .. بل .. والشعب المصرى .. كله ..

نشرت البلاغ يوم ١٥ أكتوبر ..

« أشيعت في مسألة الوصاية اشاعات مختلفة وكلها مستندة الى تدخل دار المندوب السامى البريطانى .

قيل أولا :

ان هذه الدار طلبت أن تعرف أسماء الاعضاء الثلاثة الذين يتألف منهم مجلس الوصاية . وقيل ان الدار نفسها عارضت في بعض الاسماء .

ثم قيل ان الدار أيضا لاتستصوب أن يكون المجلس مؤلفا من ثلاثة . بل تستصوب أن يكون هناك وصى واحد .

ثم قيل ان الدار ترى أن يعين نائب أو قائم مقام لجلالة الملك مادام جلالته مريضا » .

ويتردد الحديث عن ضرورة تعديل المادة العاشرة من قانون وراثة العرش باضافة نص بأن يعين الملك مجلس وصاية عندما يكون غائبا .

والمقصود بالغياب ...... المرض ..

● ● ●

وانتشر في مصر نبأ يقول ان بريطانيا تريد تعيين الامير محمد علي وصيا وحيدا على العرش

وتصبح القاهرة مركزا هاما للأخبار ..

يصل الكاتب والصحفى والوزير البريطاني ونستون تشرشل ..

ويصل الكاتب الامريكى والترليبمان

وكتب محمد التابعى في « اخر ساعة » معلقا على اخفاء مرض الملك ،

اقل مايقال هنا أنه أمر عجيب .

عجيب أن يمرض الملك في شهر يناير الماضى ثم لاتمكنه حالته الصحية من مباشرة أعماله العادية .

وتمر شهور والبلد لاتعرف شيئا عن حقيقة صحة مليكه الى أن يجيئه الخبر على لسان مراسل التيمس .

وعرف الناس الخبر عندما طلب المندوب السامى سير سايلز لامبسون مقابلة الملك قبل سفره بالاجازة الى انجلترا .. وكان رد

السراى أن جلالة الملك مريض بالانفلونزا وأن حالته الصحية
له بمقابلة المندوب ..

وهنا تحرك الانجليز وذهبوا يجمعون المعلومات ..

وتبودلت التلغرافات بين المندوب السامى والخارجية البري
كان انتداب بيترسون لمواجهة الطوارىء .

وظهرت مشكلة الاوصياء ..

قيل ان الملك اختار أوصياء ثلاثة هم محمد طاهر باشا وا
باشا وفخرى باشا

وقيل بل يحيى ابراهيم باشا .. وان هناك وثيقة بذ
صورتين احداهما حفظت بالديوان الملكى والاخرى اودعت
بالشمع الاحمر في مجلس الوزراء وهذه الوثيقة لاتنفض الا أمام
ومجتمعا بهيئة مؤتمر .

وكان ان طلبت انجلترا معرفة اسماء الاوصياء وقيل ان
التى حملها ذوالفقار باشا الى محطة سيدى جابر وسلمها الى
السامى قبيل سفره كانت تتضمن الاوصياء المذكورين .

ورأت الحكومة البريطانية ان تسدى المشورة في اختيار
الاوصياء

ومعنى هذا انها لاتوافق على الاختيار الذى تم .

وهناك كانت الازمة الاولى

ثم كان ان اعلن ان صاحب الجلالة قد شفى والحمد لله وانه
زيارة اليونان وبدأت فعلا المعدات للرحلة الملكية .

ولكن العارفين كانوا يتهامسون بحكايتين ؛

الاولى أن صاحب السعادة شاهين باشا الطبيب الخاص

الملك يرى من واجب الاخلاص أن يعارض في سفر مولانا الملك مراعاة لحالته الصحية . وان سعادته التمس من جلالته العدول عن الرحلة المذكوره .

والامر الثانى ان مسيو دندراميس وزير اليونان المفوض لم يسافر الى اثينا الا لكى ينصح حكومته الا تتورط في نفقات استقبال جلالة ملك مصر لان صحة جلالته قد لاتمكنه من القيام بهذه الزيارة التى تنتظرها اليونان بفارغ الصبر .

وكان بعد ذلك أن صدرت نشرة ممهورة بامضاء أطباء ثلاثة وعرف منها الناس ان الرحلة الملكية اجلت لان الاطباء يرون أن راحة جلالة الملك هى فوق كل شيء وقبل كل اعتبار .

وعرف الناس ان الانجليز يرشحون للوصاية سمو الامير محمد على ونسيم باشا وانهم يوافقون على اختيار محمد طاهر باشا .

وآخر اسم تردده المجالس الآن هو اسم صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس محكمة النقض والابرام .

واعترض فريق من الوزراء ومعهم موظفو القصر على تدخل الانجليز واثاروا اعتراضا دستوريا ومشكلة فقهية ...

• •　　• •

بدأت الدوائر الصحفية المصرية تتساءل :

لماذا تكون بريطانيا هى البادئة بنشر اسم زكى الابراشى باشا صراحة .. ولماذا تخلفت الصحف المصرية عن ذلك .

وترد جريدة السياسة :

ـ ان السياسيين هم الذين كان ينبغى عليهم أن يشنوا الحملة على الابراشى باشا .. لاالصحافة .

وقد حدث في عام ١٩٢٥ ان كان حسن نشأت باشا هو مه
الهجوم والنقد . ولكن صحافة مصر أيضا امتنعت عن كتابة ا
صراحة .. وكان عبد العزيز فهمى باشا زعيم حزب الاحزار هو ال
بدأ باعلان اسم نشأت باشا والهجوم عليه شخصيا ..

وكان واضحا أن رجال السياسة في مصر لايريدون استع
الابراشى باشا .. ضدهم .

ويقرر الحزب الوطنى عقد اجتماعات يومية للنظر في الح
الحاضرة ومحاولة الاتفاق بين الأحزاب على مواجهة تدخل الانجليز
شئون مصر ..

ويرى الحزب أنه اذا كان قد نجح في إئتلاف الاحزاب ،
الانجليز قبل ٩ سنوات فانه قد يستطيع تكرار التجربة الناجحة .

ويحاول رئيس الوزراء حصر وتخفيف الصراع أو الحد منه ودع
الاحزاب للتضامن في هذه الظروف أو اثارة وطنيتها .

فكتبت صحيفة « الشعب » الناطقة باسم رئيس الوزراء وحزبه
بعنوان كبير

خصوم النظام الحاضر
هم المرجفون بالاباطيل
لوجه الكراسى لا لوجه الوطن ..

قالت الشعب :

في مصر نفر ناقمون على النظام الحاضر لانه لايحقق أطماع
ولا يشبع شهواتهم وقد عجز هؤلاء وأولئك عن زعزعة هذا النظام
وخابت وسائلهم جميعا .

ولم يتورعوا عن استغلال مرض حضرة صاحب الجلالة الملك لنش

سحب من الاباطيل تنعقد في الجو السياسى ابتغاء الوصول الى افساد الحكم على القائمين فيه وتقويض دعائم النظام الحاضر .

.. زعموا . غير متحرجين . ولا متأثمين . أن للحكومة البريطانية مطالب معينة ثم ترقوا الى الزعم بوجود تبليغ بريطانى

وزعمو . غير متورعين . أن الحالة متحرجة بين رياسة الوزارة ودار المندوب السامى .

ودولة رئيس الحكومة يتعقب أولئك النافخون في أبواق الاشاعات بالتكذيبات القاطعة فيضعون أصابعهم في آذانهم ويمضون في حملة الاكاذيب .

ولو أنشأت الحكومة وزارة للتكذيبات ما استطاعت أن تقضى على حملة الاكاذيب وأنما حملة الاكاذيب ستقضى على نفسها بنفسها .

وأن حملة الاكاذيب ولدت تحمل في احشائها جراثيم موتها .

اعلموا ياهؤلاء المساكين أن الحكومة الحاضرة تعرف مسئوليتها وتعمل الواجب في حدود الدستور وانها لا تهتز لمقابلة ولا ترتجف لاشاعة .

وأنتم لاتكسبون شيئا من وراء الارتماء في الاحضان والترامى على الاقدام الا الخزى والنكول عن الوطنية .

افترضوا أن الانجليز بطشوا بالوزارة الحاضرة .

وافترضوا أنهم عصفوا بالنظام القائم .

وافترضوا أحسن الفروض لكم أنهم حملوكم على أكفهم الى كراسى الحكم . ؟ فماذا يكون مع كل تلك الفروض التى تحلو في اسماعكم ؟

يكون أن الوزراء يخلدون في تاريخ البطولة الوطنية وتنظمون أنتم في زمرة الخوارج على الدستور والاستقلال ...

وتذكر يحيى باشا أن لديه حزبا هو حزب الشعب وان الحزب يمكن أن يؤيده ضد المندوب السامى فيدعو الهيئة البرلما للحزب الى الاجتماع .

ويستقبل رئيس الوزراء . من النواب بحماس

ويعلن رئيس الوزراء ان صحة الملك قد تحسنت .. ويقول الوزارة تقوم بعملها .

ويقف احد الأعضاء ـ محمد حسن ـ ليقدم اقتراحا بارسال برق تهنئة الى الملك تعبر عن سعادة وفرح الحزب لشفاء جلالته !

ويكلف الحزب رئيس الوزراء بارسال البرقية .

ولا يذكر يحيى باشا للحاضرين كلمة واحدة عن احاديثه المندوب السامى .. وطلبات المندوب من رئيس وزراء مصر .. ومليكها

وكل مايقوله يحيى باشا انه سيعقد اجتماعا ثانيا للحزب .. وأ حزب الاتحاد ـ الموالى للملك ـ سيجتمع أيضا .

ويتذكر رئيس الوزراء أن لجنة من النواب برئاسة ابراهيم دسوقو أباظة باشا قد طلبت الاجتماع به ؟

فيدعو اللجنة للاجتماع ويقسم لهم بشرفه أنه لم يمتنع عن لقائه وأن صحة الملك تحسنت وأن جلالته قال له :

ـ ان صحتى لاتتقدم كل يوم فحسب .. بل انها تتقدم كل ساعة أيضا !

ولما سأل النواب رئيس الوزراء عن الحالة السياسية قال :

ـ لم يحدث تغيير في العلاقات مع بريطانيا .. ولم نتلق أى طلب من الانجليز .. وسأضمن مصالح البلاد ... ولن أتنازل عن شىء .

• • •

ويجد أمراء مصر أنه لا بد لهم من الاجتماع لدراسة أحوال الاسرة المالكة ازاء هده التيارات كلها

ويتقرر عقد الاجتماع في قصر الأمير محمد على بالمنيل .. ولكن تموت ـ فجأة ـ والدة النبيل اسماعيل منصور فيتقرر تأجيل الاجتماع .

• • •

وتدرس وزارة الخارجية البريطانية الموقف بعناية طويلة ..

ويشترك وكلاء وزارة الخارجية البريطانية ومستشاروها في تحليل كل الظروف .

وفي النهاية ترفض الوزارة الموافقة على مطالب بيترسون .. وتخذله ..

وترفض الخارجية البريطانية ـ يوم ١٧ أكتوبر ـ اقتراحات بيترسون . بفرض مجلس وصاية على الملك . أو كتابة خطاب له .

ان التدخل يكون في حالة وفاة الملك .. وليس قبل ذلك .

الى مستر بيترسون

في ١٧ أكتوبر

بالاشارة الى برقيتكم رقم ٢٥٧ « بتاريخ ٨ أكتوبر ـ حول الموقف في مصر »

١ ـ ان الخط المحدد الذى يجب أن نأخذه الآن يجب أن يتقرر بالنظر تماما الى تقييمك الخاص .للموقف الفورى باعتبارك الرجل الذى في الموقع .

والملاحظات التالية تستهدف توجيه انتباهك للاعتبارات

التى تؤثر أساسا كما تستهدف أن توفر لك الفرصة لاسداء المشورة لنا .

٢ ـ من الامور الاساسية الا نقوم بجهود للتدخل ، اذ لن ينتج عنها سوى مزيد من الرفض ولقد تصرف رئيس الوزراء بشكل سىء عندما طلب مشورتك في البداية ، ثم رفضها عندما قدمت له ، ولكن ذلك يشكل سببا ـ يدعونا أكثر ـ لعدم تكرار مثل هذا الموقف .

لذلك فانى شخصيا لا أميل الى تفضيل أى أتصال مباشر بالملك في الظروف الراهنة سواء بهدف . التوصية بتغيير الحكومة أو بتعيين مجلس للوصاية متفق عليه .

وبالنظر الى القنوات التى يجب أن تمر خلالها هذه النصيحة ، فاننى أتصور أنك لن تكون راغبا في الحصول على ضمانة بأنها ستكون مقبولة .

ولايمكن أن نتبع هذا المسار الا اذا كان كل منا قادرا ومصرا على تنفيذه في مواجهة الرفض .

والمعلومات الحالية المتاحه لنا تشير الى أن صحة الملك قد تمكنه من الاستمرار لبعض الوقت .

واننى قلق بصورة مؤكدة خشية أن تؤدى أية محاولة أخرى للتدخل الى متاعب فورية تعانى فيها المكانة التى تتمتع بها ، قبل أن تحين اللحظة الحاسمة لاستخدام هذه المكانة .

٣ ـ لذلك فاننى أعتقد أنه يجب تفضيل البديل الاول من بين البدائل الثلاثة التى ذكرتها في برقيتك السالفة الذكر .

فاذا مات الملك . وجاءت الفوضى والاضطراب ، فان الرأى المصرى سيتطلع الينا لتقديم المساعدة ، التى نستطيع نحن فقط أن نقدمها .

أما اذا فرضنا أفكارنا بشكل كبير الآن . فقد نخلق موقفا نعرض فيه للخطر الموافقة على تدخلنا فيما بعد .

وأعتقد أن الهدف من سياستنا في الوقت الحاضر الا نعطى الفرصة لتعزيز المعارضة للاجراء الذى سنتخذه في المستقبل . والا ننتهج أى سبيل لانرى فيه بوضوح الطريق الذى سنسلكه .

٤ ـ انى أقدر تماما الصعوبة الخاصة بعدم وجود أية وسيلة طبقا للدستور يمكننا بها التخلص من مجلس للوصاية يتم تشكيله من أسماء غير مناسبة لنا .

انى أفهم وجهة نظرك من أنه اذا مات الملك وكان مرشحوه غير مقبولين على الاطلاق فستكون هناك معارضة مصرية كافية واحتمال قيام قلاقل تجبرنا على اتخاذ اجراءات قوية .

وبالطبع سنشعر بارتياح عظيم اذا استطعنا أن نؤمن مقدما أن مرشحى الملك من الاشخاص المناسبين لنا .

واذا لم نر سبيلا يمكننا ـ عن طريقه ـ تحقيق هذا الامر دون التعرض لمخاطر شديدة بوجود قلاقل سابقة لاوانها من هذا النوع الخطير ، فلا بديل أمامنا الا التقدم ببطء وبحذر .. أكثر .

وبغض النظر عن الرأى العام البريطانى والعالمى حيث أنه

في الوقت الذى يقبل فيه الرأى العام البريطانى والعالمى الاجراءات البريطانية الشديدة باعتبارها اجراءات معقولة ولا مفر منها . فان الحاجة لاتخاذ مثل هذه الاجراءات يجب أن تكون واضحة كما يجب اختيار وقت القيام بها بعناية .

وعندما تدعو اليها الحاجة في الوقت المناسب .. فان مبررات هذه الاجراءات يجب أن تكون واضحة كما يجب أن نختار بعناية وقت القيام بها .

●●●

وفي اليوم نفسه ١٧ أكتوبر يقوم الملك أحمد فؤاد باستقبال المستشارين الجدد المعينين في محكمة الاستئناف ليحلفوا اليمن القانونية بحضور وزير العدل أحمد على باشا .

ويدعى الامراء الى الاجتماع مرة أخرى ..

لكن الأمير محمد على يجد أن الملك قد تحسنت صحته واستأنف عمله ولا يوجد مايدعو الامراء الى أن يظهروا بصورة الباكين على أموالهم وحقوقهم .. لاعلى الملك .. فيلغى الامير الاجتماع .. في قصره ..

ويتجه الامراء الى بيت أمير اخر هوالامير محمد على حليم ..

ويستدعى الامير محمد على مندوب الصحف ليقول لهم :

ـ مادام رب الاسرة مريضا .. فان أفرادها يجتمعون .

ولكن الامير ينفى عن نفسه كل شىء .. قال :

ـ لم أطلب الاجتماع .. ولم أوجه الدعوة له .. والامراء هم الذين دعوا أنفسهم الى بيتى باعتبارى أكبر أفراد الأسرة بعد الملك .. حفظه الله .

قال الصحفيون :

ـ ومن هو صاحب اقتراح الاجتماع ؟

صمت الأمير فترة يفكر

كان هدفه الحقيقى أن يكون أعضاء مجلس الوصاية من الأمراء وحدهم .

اما الأمير عمر طوسون ـ وله ميول وفدية ـ فكان يريد ان يضم الى مجلس الوصاية بعض الافندية .

وبريطانيا تخشى أن يقع فاروق في أيدى أبناء اعمامه الكبار ومعظمهم اعداء لأبيه

وكان الأمير محمد على يعرف هذا كله ..

وعندما أعاد عليه الصحفيون السؤال قال :

ـ أعذرونى

ورفض أن يذكر أسماء . لانه كان الداعى .. والمضيف لولا أن تحسنت صحة الملك . ومن هنا خاف أن يتكلم حتى لايغضب الجميع .. وعلى رأسهم صاحب الجلالة الملك !

مقامرة .. على الموت

قصد عبد الفتاح يحيى باشا الى قصر المنتزه للقاء الملك يوم ١٧ اكتوبر وليطمئن على تقدم صحته .. ويطلعه على آخر التطورات ، والاتصالات بينه وبين المندوب السامى .

وكان هذا هو اللقاء الثانى بين رئيس الوزراء والملك رغم أن المندوب السامى فشل في الاجتماع بأحمد فؤاد لأنه مريض .

ونشرت الصحف أن المقابلة الملكية لرئيس الوزراء استمرت نصف ساعة .. ثم عاد يحيى باشا الى القاهرة .

• • •

ولا ييأس بيترسون أبدا ..

أنه يزداد غيظا من الملك . ومن رئيس الوزراء . ومن الا براشى ..

كلهم يقابلون الملك .. وهو وحده الذى لا يستطيع ذلك لأن الثلاثة ضده .. وهو لا يملك السلطة اللازمة لاقتحام مخدع الملك الا اذا حصل على تفويض . أو قرار بذلك من وزير خارجيته جون سايمون .

ووجهة نظر هذا الوزير في كل البرقيات السابقة أن التدخل يكون بعد الوفاة طبقا لقرار مجلس الوزراء البريطانى .

ماذا يفعل بيترسون اذن وهو يرى أن القاهرة كلها تعرف ماذا يريد .. ووزارة الخارجية البريطانية تعلم أن رئيس القسم المصرى بها ـ الذى يشير على كل مندوب سام ـ قد هزم .

ولا يوجد حل أمام بيترسون الا أن يضغط على حكومته ..

ووسيلة الضغط تتركز في اتجاهين :

الأول برقية عاجلة يطلب فيها اذنا بمقابلة رئيس الوزراء .

وفي هذه البرقية التى تبدو عادية يعود بيترسون من جديد ليقول انه مقتنع بأن رئيس الوزراء لن يقدم له حلا .. ولن يعطيه جوابا شافيا . وان الحل الوحيد هو أن يقابل الملك ليطلب منه اقالة رئيس الوزراء . وعزل الابراشى .

ويقول بيترسون في هذه البرقية .

« ان التدخل البريطانى لتغيير الاوصياء . والحكومة . بعد وفاة الملك قد لا يحقق النتيجة المطلوبة فلن تساعد الحكومة الحالية بريطانيا . ولن تساعد التدخل البريطانى ..

ويعزز بيترسون موقفه ، ويؤيده . بالبرقية التالية

برقية رقم ٢٦٨

بتاريخ ١٨ اكتوبر ١٩٣٤

يبدو واضحا أن التحسن الاخير في صحة الملك فؤاد يرجع الى الطبيب الالمانى فون برجمان الذى غير نظام الملك الغذائى ليسمح له بطعام أوفر وأكثر تنوعا .

وفي نفس الوقت علمت من مصدرين . أحدهما مباشر وموضع للثقة . أن الطبيب الالمانى أعرب عن تشاؤمه بشأن فرص جلالته في الشفاء .

وفي ١٦ اكتوبر واشارة لحملة في بعض الصحف للمطالبة بتشكيل فورى لمجلس وصاية قال الدكتور فون برجمان :

ـ لماذا تزعجونه الآن ؟ انكم لن تنتظروا طويلا .

وطبقا لمصدر آخر فانه يعطى جلالته شهرين يحياهما » .

وتبدأ وزارة الخارجية البريطانية اعادة بحث الموضوع كله من جديد .. على اساس أن الملك سيموت خلال شهرين ..

ويعد القسم المصرى مذكرة ..

ويجتمع وزير الخارجية جون سايمون بوزير الحرب اللورد هيلشام ويحضر الاجتماع اللورد ستانهوب الوكيل البرلمانى للخارجية ودافيد كيللى رئيس القسم المصرى بالنيابة ..

ويتناول الاجتماع كل جوانب المشكلة .

ويلخص القسم المصرى موقف بيترسون :

انه ـ بيترسون ـ يرى ضرورة التدخل قبل وفاة الملك .. اذ بعد الوفاة .. ستواجه بريطانيا غضبا من الرأى العام العالمى والبريطانى .. والمصرى أيضا .

ولا يصف القسم المصرى وفاة الملك الا على أنها « حادث محزن » .. ينبغى على بريطانيا أن تتصرف قبل . أو بعد وقوعه .. فالتوقيت هنا هو أساس البحث .. أما التدخل فمؤكد اذا وجدت بريطانيا ان الاوصياء على العرش لا يتمتعون برضاها ..

وتطرح كل الآراء :

- ان بيترسون لا يستطيع أن يقدم ضمانا للحكومة البريطانية بأن نصيحته للملك بتغيير الحكومة والابراشى . وقائمة الاوصياء ـ ستقبل .
- قد لا يرحب الملك بالمساعدة البريطانية .
- قد يكون التشدد الاخير هو المسئول عن النتيجة التى وصل اليها بيترسون

• ربما يكون ما اشيع من اجراءات عسكرية بريطانية هو السبب في خوف الرأى العام المصرى ..

• وربما يكون الرأى العام المصرى قد اقتنع بأن غاية بريطانيا من هذا كله مزيدا من الرقابة والاشراف على مصر .

• ان معظم الصحف البريطانية ركزت في الفترة الأخيرة على أن بريطانيا تريد العودة الى عهد كرومر وحكم كرومر أى القبضة الحديدية على مصر .

• بريطانيا لا تستطيع أن تتحمل صدأ وتوبيخا من الملك . بعد أن تلقت صدا وتوبيخا من رئيس الوزراء .

وستضطر بريطانيا لاستعمال مدفعيتها الثقيلة ـ اذا تلقت التوبيخ ـ وسيعتبر دلك تدخلا في الشئون الداخلية المصرية لا يبرره خطر قريب أو التحفظات الأربعة .

• يجب على بريطانيا الحذر وأن تستعمل قواها على الأرض المناسبة

• لا تستطيع بريطانيا أن تجرى اختبارا للقوة فاذا توفى الملك تكرر هذا الاختبار بعد ٦ أشهر أو ١٢ شهرا .

• ان بيترسون يرى أن الحكومة الحالية لن تقبل النصيحة البريطانية بعد وفاة الملك .. وهذه الحكومة لا تريد النصيحة الآن أيضا .

ولذلك فان الموقف واحد من الحالين .. ولا توجد حكمة للتدخل في الوقت الحاضر .

• ان التدخل البريطانى يعتمد على الرأى العام المصرى وتأييده .. فاذا كان يرفض التدخل فلم تقوم به .

ويضيف دافيد كيللى الى هذا كله رأيا آخر وهو :

« أن عودة الحكم البريطانى في مصر أو عودة الوفد . لا مصلحة لبريطانيا » .

وينتهى الاجتماع الى قرار واحد وهو السماح لبيترسون بمقابلة الوزراء ... وليس الملك .. وعدم الضغط على رئيس الوزراء أيضا .

• • •

كتبت المصور :

« أحيا المستر بيترسون نظاما كان متبعا في عهد اللورد لويد أن يصحبه ياور عسكرى في جميع تنقلاته وزياراته الرسمية يحييه « قره قول » من حرس دار المندوب السامى في كل يدخلها . أو يخرج منها . وأن ينفخ أحد الجنود في « البورى » السلام .

وقد تبدو هذه الملاحظات تافهة أول وهلة ولكن من يمعن فيها لا يلبث أن يتحقق من أنها تنم على روح له مغزاه وله دلالته

• • •

وكان الزى والبوق والياور هو الغطاء الظاهرى الكاذب الذى به موريس بيترسون أن يغطى ضعفه ..

• • •

اضطر بيترسون الى أن يبتلع كبرياءه بعد قرار لندن بالسماح بمقابلة رئيس الوزراء .. فحسب .

اتصل سكرتيره برئاسة الوزراء يطلب تحديد موعد للقاء باشا . فحدد له ظهر اليوم التالى ـ ٢٠ أكتوبر .

وفي الموعد دخل موريس بيترسون مقر الرئاسة يرتدى

الردنجوت السوداء على غير عادته ومعه ياوره الخاص الكابتن فلاور يرتدى بدلته العسكرية . على غير عادته أيضا .. تماما كما كان يفعل اللورد جورج لويد وياوره .

واقترب مندوبو الصحف من فلاور يسألونه عن البدلة الرسمية فقال :

ـ لم يجد المندوب السامى . ولا أنا . متسعا من الوقت لتغيير ثيابنا . بعد أن حضرنا صلاة الجنازة على روح المأسوف عليه مسيو بارتو وزير خارجية فرنسا .

واستغرقت المقابلة ٣٥ دقيقة .

وكان الهدف منها أن يوجه بيترسون سؤالا لرئيس الوزراء :

ـ ماذا قلت للملك .. وماذا قال لك .. جلالته ؟

برقية رقم ٢٧٢

في ٢٠ أكتوبر

قابلت رئيس الوزراء هذا الصباح .

بعد طرح عدة مسائل منها مذكرة مصر حول موضوع المحاكم المختلطة .

ثم سألته عما اذا كان لديه أية أنباء لى .

قال رئيس الوزراء :

ـ ان صحة الملك مستمرة في التحسن ، والنشرة التالية ستقول ان صاحب الجلالة يستطيع ـ بالتدريج ـ التغلب على الارهاق الجسمانى الذى يقتضيه مباشرة مهام منصبه .

واستفسرت ـ والحالة هذه ـ عما اذا كان رئيس الوزراء تمكن من اثارة موضوع تعديلات النظام مع جلالته .

قال ان هذه هى نيته وأنه حظى بلقائين طويلين مع جلالته .

وقال رئيس الوزراء انه لم يتمكن من تحمل مسئولية اثارة أمور كهذه مع الملك فؤاد حتى يسمح له الأطباء بذلك وأن هذه التعديلات ليست لها صفة الاستعجال بحيث يعرض صحة جلالته للخطر .

ولكن اذا كان لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا رأى آخر فانه على استعداد لدعوة مجلس الوزراء وطرح الموضوع أمامه .

قلت انه مهما كان التردد الذى يشعر به رئيس الوزراء بالنسبة لطرح المسائل السياسية على صاحب الجلالة فان هذا الشعور ليس مشتركا بين كل المقربين من صاحب الجلالة .

ولقد سمعت من مصادر متعددة أحدها الوزير التركى ـ الذى يوثق به ـ أنه طرح على الملك أن الحكومة البريطانية تضغط فورا لتعيين الامير محمد على وصيا وحيدا على العرش .

أجاب رئيس الوزراء :

ـ اذا كانت مسائل مثل هذه طرحت على الملك فانها ضد توجيهات الملك المعلنة وقال رئيس الوزراء ان الامير محمد على هو الملوم لانه يتحدث بهذه الطريقة .

واعترف رئيس الوزراء بأنه لا الحكومة البريطانية ولا أنا مسئولين عن مثل هذا الكلام .

قلت :

ـ من الأفضل اخطار الملك فؤاد صراحة بالموضوعات التى تجرى مناقشتها بدلا من تركه تحت رحمة الشائعات التى يهمس بها المغرضون في أذنيه .

ولمعرفتى بجلالته فان من الصعب أن أصدق أنه لا يحاط بكل الايخبار .

قلت انه اذا لم يكن رئيس الوزارة هو الذى أبلغ الملك فليس من الصعب تخمينى من فعل ذلك .

قال رئيس الوزراء ان الصحف الوحيدة التى يصر صاحب الجلالة على الاطلاع عليها هى الصحف الأجنبية :

أكدت له أنى لم أكن أتحدث عن صحف بعينها » .

ويكذب رئيس وزراء مصر على صحافة مصر بعد الاجتماع ..

انه يصرح للصحف بأن البحث تناول مسألة الدين العام .. والقضية المرفوعة من صندوق الدين العام على الحكومة المصرية ..

وأكد رئيس الوزراء أن الحديث لم يتناول غير ذلك .. من المسائل » !

وصدرت النشرة الصحية ـ فعلا ـ تؤكد اقوال ... رئيس الوزراء .

قال النشرة :

« فحصنا مجتمعين يومى ١٩ و ٢٠ أكتوبر حضرة صاحب الجلالة الملك .. ووجدنا ما يأتى :

« حالة الهبوط القلبى مستمرة في التحسن تدريجيا .

وأثبت بحث الدم والبول مرة ثانية ما ظهر من البحث

الاكلينيكى من أن أعضاء الجسم الاخرى تؤدى وظائفها بحالة مرضية ٠

وقوى جلالته البدنية تعود تدريجيا لحالها بحيث أن جلالته أمكنه النزول الى مكتبه والعمل دون أن يشعر بأى تعب ٠ ٠

• • •

ويجد عبد الفتاح يحيى أن تحسن صحة الملك ٠٠ هو أفضل مبرر يمكنه من اتخاذ خطوة أخرى ضد المندوب السامى ٠

ان رئيس الوزراء رأى أن يذيع كل شىء ، وان يكشف النقاب عن كل ما قام به المندوب السامى ٠

وكان مستحيلا في تلك الايام أن يصدر رئيس الوزراء بيانا الى الشعب عن طريق الصحف ، أو الاذاعة ٠٠ فان هذه خطوة لا يمكن معرفة نتائجها ٠٠ فجيش الاحتلال في مصر ٠٠ والملك يحرص على أن يبقى خطوط اتصالاته مع الانجليز ٠٠ مفتوحة ٠٠ ودائمة ٠٠٠

رأى يحيى باشا أن يلجأ الى الطريق الدستورى السليم فيعرض الامر على مجلس الوزراء ولم تعرف ـ أبدا ـ الاسباب التى جعلت رئيس الوزراء يتكلم أمام وزرائه ٠٠

هل أراد رئيس الوزراء أن يترك القرار في المطالب البريطانية لمجلس الوزراء ويتحلل من المسئولية ؟

ان هذا الغرض يبدو غير معقول . وغير منطقى . ويتناقض تماما مع مواقف رئيس الوزراء ٠٠٠٠٠ في الايام السابقة ٠

أم خشى رئيس الوزراء أن يتهم بأنه استعدى بريطانيا ضد مصر ٠٠ واستعدى المندوب السامى ضد ملك البلاد ٠٠ اذا اتضح أنه الذى بدأ بطلب المعونة من المندوب السامى ٠

أم ترى رئيس الوزراء أدرك أن حكومته ضعيفة ولذلك أراد تحويل انتباه

الرأى العام عن ضعفها وانحرافها فاراد ان يتظاهر بأنه ضد التدخل البريطانى في شئون مصر . أم تراه رغب في أن يكسب اليه الملك .. بهذه الطريقة ..

أيا ما تكون الاسباب فان يحيى باشا نجح في أن يضلل المندوب السامى فترة اخرى بأن يتظاهر بأنه مضطر لعرض الامر على مجلس الوزراء .. لانه المختص بالقضية .

ان بيترسون يرى أن الامور وصلت الى مفترق الطرق ولذلك يطلب اذنا جديدا من حكومته بأن يقتحم مخدع الملك .

قال المندوب السامى في برقية مؤرخة ٢٠ اكتوبر .

« أفشى عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزراء السر ـ عن غير قصد ـ بدعوته مجلس الوزراء الى الانعقاد للنظر في الاقتراحات التى يمكن أن نرغب في طرحها ، وبذلك يمكنه تقديم الاقتراحات على انها موجهة الى الحكومة المصرية وليس ـ كما كان يصر بنفسه ـ على اعتبارها مسألة تخص الملك .

وليس لدى شك على الاطلاق في أننا لو وقعنا في هذا الشرك فان مقترحاتنا سترفض علنا بمصاحبة دقات طبول الاستقلال العالية .

وسيكون ذلك متمشيا مع موقف رئيس الوزراء في جميع المسائل الصغيرة المطروحة للمناقشة وثمة شعور لدى بأننا نملك الآن مفتاح الوصول لموقفه ازاء المسائل الكبيرة سواء برزت الى السطح قبل أو بعد وفاة الملك فؤاد .

ان سياسة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزراء ـ

لمواجهة ضعف وعدم شعبية حكومته ـ هى تصوير الوضع كأنه حماية للاستقلال المصرى من انتهاكاتنا له .

ويحرص ثلاثة من وزرائه على الاحتفاظ بخطوط اتصالاتهم معى في الوقت نفسه . لكننى لا أظن ان ذلك سيؤثر على اقتراح عقد اجتماع مجلس الوزراء . .

ومن المؤكد ان زكى الابراشى باشا هو الذى يملى هذه السياسة غالبا .

وغنى عن البيان أن ثمة مسألتين أو أمرين ندين بها للصحافة المصرية في هذه الاوقات وهما التخلص من الابراشى والسيطرة على مجلس الوصاية على العرش .

وبالنسبة للامر الاول فلم يرتفع صوت صحفى ضدنا في ذلك وعلى العكس كان موضع ترحيب عام .

أما الثانى فان ثمة قطاع معين من الرأى في الصحافة موجه ضدنا ومن الواضح أن التحريض علينا يأتى من القصر .

اننى أشعر ، ويتفق معى المستشارون في ذلك تماما ، بألا تترك الامور انتظار للشفاء التام للملك فؤاد أو وفاته وهو ما يبدو أكثر احتمالا .

وانى أرى أن نفوذنا في هذه البلاد لا يمكن أن يزول الا في الوقت الذى نريده نحن وبدون مخاطرة كبيرة .

ان نفوذنا في مصر لا يمكن الإبقاء عليه في مصر الا بإستمرارنا في ممارسة الحكمة .

ومن الخطورة التوقف عن ممارسة الاسلوب الذى بدأناه .

وبالاشارة الى برقياتكم يؤسفنى أن ارى نفسى في بعض

الاحيان متناقضا ، وفي توقعاتي مشوشا ، بشأن الموقف الذى سيخلفه لنا موت الملك فؤاد .

ومازلت حتى الآن غير قادر على الكلام عن هذا الموضوع بثقة الا أنى متاكد حتى الآن وبقدر معقول من شيئين :

١ ـ كلما كانت الحكومة القائمة اضعف ـ كلما جعلها ذلك تقاومنا اكثر وتحاول أن تدفعنا لمنازلتها علنا .

٢ ـ حيث تكون هناك قلاقل واحتمالات نزاع بين المصريين يكون رد فعلهم ازاء تدخلنا من النوع الذى تعود عليه رجل البوليس الذى يتدخل لمنع الزوج المخمور من ضرب زوجته :

ويجب أن أضيف أن التوتر السياسى الموجود حاليا ناتج اساسا عن مرض الملك الذى بقى سرا في مراحله الاولى بناء على تعليمات جلالته وعدم الثقة في النشرات الرسمية .

وكان نشاطى الخاص واتصالاتى تتركز في المساهمة بقدر كبير في القضية . واذا كنت آسفا لهذه المساهمة الا أنى اعتبرها ضرورية ولازمة . وأستطيع القول أنه مازال من الممكن الوصول الى الملك فؤاد .

ويمكنني أن احصل على تفويض بطلب مقابلته بدون الرجوع لرئيس الوزراء .

ان تقدير الاخير لنشاط الملك وحالة تفكيره ، لا تلتقى أبدا مع شخصية جلالته ، ولا النشرات الرسمية .

انى أشعر أنه ربما كان هناك سوء تفاهم يجب ازالته مع

احتمال معقول للنجاح . أما الصيغة التى اقترحها للقاء الملك أحمد فؤاد فسوف أبرق بها على الفور .

ان هدفى العام هو الحصول على وزارة جديدة تمكن المندوب السامى من أن يحتفظ بوجوده في الظل .

وحتى لوجاء الرد على طلب المقابلة بالرفض لاسباب صحية ، فان الامور لن تتطور الى ما هو اسوأ من الموقف الحالى . ولكن يجب أن نستعد للمستقبل » .

ومن هذه البرقية يتضح أن كل ما يطالب به بيترسون حكومته تصريح بدخول مخدع ملك مصر .. سواء بموافقة الملك أو بدون موافقته .. وسواء قبل رئيس الوزراء ذلك أم رفضه .

ويستكمل بيترسون اقتراحاته في برقية يوم ٢١ اكتوبر يذكر فيها ما سيقوله للملك ... في غرفة النوم الملكية :

بعث الى لنـــــدن :

برقية رقم ٢٧٥ .

بالاشارة الى برقيتى رقم ٢٧٢

حيث أن المقابلة اذا تمت ، ستكون اميل للايجاز والاقتضاب ، لذلك فاننى أعتزم نقل لب رسالتى بأقل تأخير ممكن .

ومضمون الرسالة أن مرض صاحب الجلالة جعل الانتباه يتركز بالضرورة على النظام كما كشف النواقص التى لا يمكن ان تغفلها حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .

ورغم أن الاهتمام بالوضع في مصر لا يستوجب تفسيرا .

ولكن من الواجب تذكير جلالته بأن المسألة الثانية التى يؤدى اليها مرضه هى وراثة العرش .

وفيما يتعلق بهذه النقطة ، فان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تريد ان تشاهد ، في وقت غير بعيد ، انتقالا سلميا ، لانزاع فيه ، للعرش ، الى الامير فاروق ، تحت الوصاية التى توفر لسموه كل فرصة لعهد سعيد ومكلل بالنجاح .

ولكن هذه الشروط ليست متوفرة في الوقت الحالى .

النظام يفتقر الى الشعبية بصورة حادة .

واذا كان ضروريا فسأشير الى التعهد الذى وقعه صاحب الجلالة لنا في عام ١٩٢٣ بأن يحكم دستوريا .

ويرجع ذلك في الاساس الى نشاط الابراشى الذى اغتصب ، أو سمح له ان يمارس وظائف لا تنتمى للمنصب الذى يشغله .

وليس هناك علاج لذلك الا اقصاؤه فورا .

وفي نفس الوقت سأقول للملك انى بذلت أقصى ما في وسعى لأحتفظ بالرأى الطيب في رئيس وزرائه .. وهو الرأى الذى أبلغنى ـ اياه ـ جلالته يوم ١٣ سبتمبر .

ولكنى آسف للقول بأن التجربة لا تمكننى من الموافقة على هذا الرأى .

وسأقول له ان رئيس الوزراء في افضل الاحوال لا يعرف الا القليل عما يدور حوله .

وفي أسوأ الاحوال فانه يحاول تغطية ضعفه بالمبالغة في

مزاعمه الوطنية بالشكل الذى يضر بنا . وسيكون أكثر اضرارا بمصر ، نفسها ، على المدى البعيد .

انه رجل قليل القيمة وأصبح من المستحيل التعاون معه .

· وتأسيسا على ذلك ، فلابد وأن أطلب الى صاحب الجلالة ملك مصر بحق بريطانيا في طلب تشكيل وزارة جديدة .

والرجل الذى يعتبر في نظرنا أفضل المؤهلين في اللحظة الحالية لطمأنة الرأى المصرى وتجديد التعاون معنا ، هو توفيق نسيم باشا .

ولن اذكر شيئا عن الوصاية على العرش مالم يثر صاحب الجلالة هذه المسألة .

عندئذ سأوضح أن من المناسب أن تزول الحجب بيننا وان نستشار في هذا الصدد .

وسأذكر أن ليست لدينا أية رغبة في أن نفرض على جلالته وصاية على العرش من أى نوع في ظروف لا تكفلها قوانين مصر .

وسأضيف ان لدى من الاسباب ما يدعونى للاعتقاد بأن جلالته تلقى معلومات خاطئة حول هـذا الموضـــوع .

وسأذكره بأن الوعد الذى قطعه على نفسه في ١٣ سبتمبر بأن يقدمنى في وقت مبكر للامير فاروق ، لم ينجزه بعد .

وهذه الاعتبارات دلائل اضافية على أن هناك مؤثرات تمارس عملها بالقرب من صاحب الجلالة ، وهى مؤثرات متحيزة ضد التعاون مع بريطانيا العظمى التى تستمر ـ رفاهية مصر ـ في الاعتماد عليها .

ولن أسمح بأن يشدنى الى وضع برنامج فيما يتعلق بالبرلمان لرئيس الوزراء .

وسأعمل على أن تتم هذه المقابلة بأسرع ما يمكن فور طلبها .

أما اذا رفض مقابلتى ، أو اذا قيل أن صحة جلالته لا تمكنه من الاستماع لى أو العمل بمشورتى ، فان الموقف عندئذ سيبرر التفكير في وصى على العرش .

والمستشارون البريطانيون يوافقوننى على ذلك » .

●●●

توقع موريس بيترسون أن توافق لندن على اقتراحه الجديد .. ولذلك نشرت صحيفة « الاجبشيان جازيت » أنه ينتظر .. تغييرات سياسية هامة خلال الـ ٤٨ ساعة القادمة من بينها شغل منصب رئيس الديوان .

وأول المرشحين هو على ماهر باشا .

وهناك مرشحون اخرون من بينهم محمد توفيق نسيم باشا وأمين أنيس باشا الذى عمل فترة في القصر الملكى ويشغل الآن منصب المستشار في محكمة الاستئناف وقالت الصحيفة ان الوزيرين ابراهيم فهمى كريم وعلى المنزلاوى .. سيقدمان استقالتهما ..

وكانت لهجة الصحيفة قاطعة في أن التغيير سيتحقق حتى أنها نشرت قصة حياة على ماهر وتاريخه منذ ولد في سنة الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ حتى تخرج من مدرسة الحقوق وعمره ٢٠ عاما .. والوظائف التى تقلدها .. عميدا لمدرسة الحقوق ووزيرا عدة مرات .

●●●

واذا كان المستشارون في مقر المندوب السامى بالقاهرة قد وافقوا على اقتراحه باقتحام مخدع الملك .. فان مستشارى وزارة الخارجية البريطانية ذهلوا من هذا الاقتراح الجرىء الذى لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات المصرية ـ البريطانية .. والذى لم يقم به مندوب سام على الاطلاق .

ويفاجأ السيرجون سايمون وزير الخارجية البريطانية باقتراح بيترسون ويجد أنه لا يستطيع ـ وحده ـ أن يبت في الامر .

رد الوزير على بيترسون يوم ٢٢ أكتوبر بالبرقية رقم ٢٣٠

اجابة على برقياتكم رقم ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٥ بتاريخ ٢١ أكتوبر حول الموقف في مصر .

١ ـ اقتراحاتكم الاخيرة تثير موضوعات مهمة لدرجة أنه ينبغى أن استشير مجلس الوزراء بشأنها وخلال هذا الوقت يسعدنى أن أتلقى على وجه السرعة ردكم على السؤالين التاليين :

أ ـ هل هناك سبب مناسب للافتراض أن الملك فؤاد في صحة جيدة تمكنه من التعامل مع مسألة خطيرة كهذه بالقرار الذى تريده ؟

ب ـ على افتراض أنه في حالته الصحية السيئة رفض نصيحتكم فما هو خط التحرك الذى تفكر فيه .. وماهى التدابير التى تراها مناسبة ؟

٢ ـ البرقيات التى نشرت اليوم في صحيفتى « التايمس » و « الديلى هيرالد » أعطت تقريرا دقيقا الى حد كبير ،

حول المقاومة التى شكلت في وجه تبنى النصيحة التى أعطيتها لرئيس الوزراء ·

ولكن لم يذكر أن هذه النصيحة أعطيت استجابة لمطالب رئيس الوزراء وعليك بحث ما اذا كان من المناسب اطلاع الدوائر المناسبة في مصر على هذه الحقيقة · واذا كان الامر كذلك فأنت مفوض في الادلاء بها » ·

ويرد بيترسون :

« بالاشارة الى برقيتكم رقم ٢٣٠

أ ـ ليس لدى دليل مناسب أو مقنع عن الحالة الصحية للملك فؤاد ، فالنشرات الصحية تكاد تكون مغرقة في التفاؤل بهدف ابعاد فكرة ان الوصاية على العرش أصبحت ملحة ·

ومن ناحية اخرى ، فان جلالته يستقبل الآن عددا من الناس ، واذا أصبح من المسموح مقابلته ، فسأقترح على الفور ما نواجه به الموقف ·

ب ـ ١ ـ تكرار النصحية بشأن أقرب مناسبة ممكنة ·

٢ ـ على اساس الافتراض أن مواقف جلالته دليل حاسم على سوء صحته ، أو أن تعرضه لمؤثرات غير مسئولة ، واعادة اتصالاته بزعماء المعارضة ، وهى الاتصالات التى كانت متوقعة منذ عودة مقر المندوب السامى الى القاهرة ·

واذا كان هناك أى قدر من الاتفاق بشأن النقطة الاخيرة حول ضرورة الوصاية على العرش فاننى ساتعاون معهم في الضغط على رئيس الوزراء لقبول ذلك ·

ج ـ أن مقر المندوب السامى لم يتلق من أى من المراسلين المذكورين شيئا ·

وأننى اعتبر مبادرة رئيس الوزراء كورقة رابحة أفضل اللعب بها مع الملك فؤاد وزعماء المعارضة خيرا من أن تضيع بين فوضى الشائعات الصحفية هنا

ولكن لا اعتراض لدى اذا نشرت الصحف البريطانية الحقيقة » .

●●●

يعود القسم المصرى مرة اخرى الى بحث طلب بيترسون

وبعد مذكرة يقرها كل المسئولين في الوزارة وعلى رأسهم فيكتور ويلزلى الوكيل المساعد .

وتكون هذه المذكرة ـ بعد ذلك ـ موضوعا لبحث مجلس الوزراء .

« ان موريس بيترسون لقى صدا جديدا من رئيس الوزراء ، ولذلك يريد الاتصال مباشرة بالملك .. ليطلب منه ما يريد .

واذا رفض الملك مطالبه فانه يقترح تشكيل مجلس وصاية يتولى الحكم في مصر أثناء مرض الملك .

والسـؤال هو :

ـ من الذى سيشكل مجلس الوصاية ؟

اننا نغوص اكثر ، وأكثر ، في الرمال المتحركة للسياسة المصرية .

ان رئيس الوزراء تصرف بخبث متعمد . واستدرجنا لاتخاذ الخطوة الاولى الخاطئة وقد يكون رئيس الوزراء ضعيفا .. ولكنه مخادع وداهية .

ومن المؤكد أن رجل البلاط المفضل ـ الابراشى ـ قدم هذه الفكرة لرئيس الوزراء .. ولم يقل انسان ان الابراشى أحمق

وتوجد حقيقة واحدة . وهى اننا كنا ضحية لمناورة ، أدت الى كشف جميع الاوراق التى كنا نرى انها أوراق رابحة .. وهى الاجراءات الوقائية التى تستهدف تأمين الحفاظ على الامن والسلام اذا وقعت أزمة .

وكان من السهل على الحكومة المصرية أن تعلن اننا لا نهتم بمعاناة الشعب المصرى قدر اهتمامنا باحكام قبضتنا عليه .

.. يجب أن نكون حذرين فيما نقوم به والا سنثير احتجاجا شعبيا وطنيا ، قد يتطلب ، في نهاية الامر ، ضرورة استخدام القوة .

أن وقوع صد أو رفض ثالث لمطالبنا سيجعل الموقف مستحيلا .

وعلينا أن نعمل على أن يعرف أن تدخلنا باسداء النصيحة كان بناء على طلب رئيس وزراء مصر .. نفســه .

وقد استنكر وزير الخارجية البريطانية ـ جون سايمون ـ أن ننشر على العالم أننا قدمنا نصيحة رفضت .. ولكن من الضرورى ذلك لنظهر العدو المستتر ـ عبد الفتاح يحيى ـ على حقيقته .. وبأسرع ما يمكن .. حتى لايقال ان هناك تدخلا لا مبرر له من جانبنا .

أما بالنسبة لاتخاذ اجراء آخر فانى أشعر أنه يجب علينا أن ننتظر لنرى ما سيحدث » .

ويوافق جون سايمون على هذه المذكرة .. ويعرض الامر

على مجلس الوزراء البريطانى برئاسة رامزى ماكدونالد يوم ٢٢ اكتوبر .

وماكدونالد بسياسته الاشتراكية لا يريد التدخل في شئون دولة أخرى ..

ويخذل مجلس الوزراء .. موريس بيترسون .. ويقرر بأنه عندما يقابل بيترسون الملك لايضغط عليه لطرد يحيى أو الابراشى أو الوزيرين .

●●●

قال قرار مجلس الوزراء بالحرف الواحد طبقا لما جاء في المحضر الرسمى :

« كان أمام أعضاء مجلس الوزراء في الاجتماع مذكرة وزير الخارجية الخاصة بمصر أعاد الوزير الى الاذهان أنه عندما وافق مجلس الوزراء في اجتماعه يوم ٢٨ سبتمبر على مذكرة الوزير التى تضمنت خطوطا عامة للسياسة .

قال الوزيـــــر :

ان هذه الخطوط تفترض أنه عند وفاة الملك فؤاد نستطيع ـ من خلال ممارسة نفوذ ملائم ـ أن نضمن تشكيل مجلس وصاية أو مجلس وزراء ، أو الا ثنين معا ، مقبولين لمصر وللحكومة البريطانية .

وهذه الخطوط تفترض لتحقيق ذلك ضمان توقف أعمال البرلمان عقب قراءة أسماء مرشحى الملك لعضوية مجلس الوصاية .

وقد عبر القائم بأعمال المندوب السامى ـ موريس بيترسون ـ عن شكوك يعتد بها في امكانية تحقيق هذه الامانى بعد وفاة الملك عن طريق قيامنا بعمل ما .

وقال ـ بيترسون ـ ان ذلك دفعه ، بدرجة متزايدة ، لتأييد فكرة ممارسة نفوذنا للوصول الى نتائج مماثلة قبل وفاة الملك .

وقد أثار رئيس الوزراء المصرى ، عبد الفتاح يحيى باشا ، ـ بمبادرة منه ـ مع القائم بأعمال المندوب السامى ، المسائل التى ـ قد ـ تنشأ عن احتمال وفاة الملك فؤاد .

وأصر رئيس الوزراء المصرى على أن الموقف ، وشيك لحصول ، ينطوى على مسئولية مشتركة بين بريطانيا ومصر .

وعلى هذا ، فان رئيس الوزراء المصرى ـ في واقع الامر ـ يطلب نصيحتنا .

وقال القائم بأعمال المندوب السامى ان أكثر ما نحتاج اليه أن ينقل من مواقع السلطة أولئك الرجال المسئولون ـ اساسا ـ عن الخزى الذى انحدرت اليه الحكومة المصرية .

وأهم هؤلاء الابراشى « المسيطر » على السراى ، والسياسيون المقاولون أمثال عبود . واثنان آخران من اعضاء الوزارة الحالية .

ولكن رئيس الوزراء المصرى رفض نصيحة القائم بأعمال المندوب السامى ، وخان ثقته

وكانت النتيجة أن حاولت مجموعة الابراشى خلق انطباع بأن هناك محاولة للتلاعب بحقوق المصريين في حكم أنفسهم .

ويريد المندوب السامى ـ في الوقت الحاضر ـ أن يستفيد من التحسن النسبى في صحة الملك فؤاد ليطلب مقابلة شخصية مع الملك ، يوصى اثناءها بأن يتبع الملك الاسلوب الذى فشل في اقناع رئيس الوزراء به .

ويريد ـ أيضا ـ أن يطلب الى الملك ـ بمقتضى سلطات الحكومة البريطانية ـ ان يشكل حكومة جديدة برياسة توفيق نسيم باشا (وهو رئيس وزراء سابق ومن رجال الدولة المسنين) .

ويعرب وزير الخارجية البريطانية ـ جون سايمون ـ في مذكرته المقدمة لمجلس الوزراء عن أخطر الشكوك فيما اذا كان من الواجب في الظروف الحاضرة اتباع الاسلوب الذى يوصى به القائم بأعمال المندوب السامى .

وأورد وزير الخارجية البريطانى في مذكرته تلخيصا للصعوبات التى شعر بوجودها

وينصح وزير الخارجية في مذكرته بأن نذيع أن نصيحة القائم بأعمال المندوب السامى قدمت بناء على طلب رئيس الوزراء المصرى نفسه .

وينصح وزير الخارجية أيضا بأنه ، اذا منح ، القائم باعمال المندوب السامى ، مقابلته مع الملك فان عليه ألا يضغط من أجل تغييرات لا يكون على يقين تام من انه سيحصل عليها .

اما عند وفاة الملك فان الاكثر احتمالا أن يكون مجلس الوصاية الذى اختاره الملك غير مرض على الاطلاق .

واذا كان من نتيجة هذا الاختيار استياء خطير في مصر ، وظهرت دلائل كثيرة على احتمال حدوث حالة من الاضطراب والفوضى ، فاننا نكون عندئذ قادرين على التدخل بفاعلية مع قبول عام لهذا التدخل .

وبالرغم من ذلك فان وزير الخارجية البريطانى أحس انه ، اذا حاولنا فرض توصياتنا على مصر في الوقت الحاضر ، فان النتيجة قد تحول دون تدخلنا فيما بعد .

وتعزيزا للمعلومات الواردة أخطر مجلس الوزراء بأن حالة الملك فؤاد ـ على الارجح ـ أخطر كثيرا مما جاء في النشرات الطبية .

ورد على سؤال حول الخطوة التى يقترح اتخاذها في حالة رفض الملك فؤاد التصريح بالمقابلة أو امتناعه عن الأخذ بنصيحة القائم بأعمال المندوب السامى ، قال موريس بيترسون انه سيقترح تجديد مطالبه .

ومنذ كتابة المذكرة ، نشرت الصحف ـ سواء في بريطانيا أو في مصر ـ أن نصيحة المندوب السامى قدمت بناء على طلب رئيس الوزراء المصرى ، وأن مستر بيترسون لم يتطوع بتقديمها .

وابدى المندوب السامى البريطانى السير مايلز لامبسون ـ الذى يقضى اجازة بريطانيا ـ موافقته على الاجراء الذى يقترحه وزير الخارجية .

وسوف يعود ـ لامبسون ـ على الفور الى مصر ان اقتضت الضرورة ذلك ، فمثلا ، في حالة وفاة الملك فؤاد .

وقد وافق مجلس الوزراء على اقرار الاجراء الذى يقترح وزير الخارجية اتخاذه ازاء الموقف الحالى في مصر .

ووافق المجلس بصفة خاصة على الاخذ بنصيحة وزير الخارجية القائلة بأن على القائم بأعمال المندوب السامى ـ عند مقابلته للملك ـ الا يضغط للقيام بتغييرات لا يكون واثقا من الحصول عليها » .

●●●

ويبعث وزير الخارجية الى المندوب السامى المؤقت بالبرقية التالية :

١ ـ يرى مجلس الوزراء أنه لا ينبغى عليكم في هذه المرحلة أن تصلو بالامور الى المدى الذي اشرتم اليه في برقيتيكمارقم ٢٧٣ و ٢٧٥ .

يبدو أن الملك لم يستعد صحته بأى شكل من الاشكال الى المدى الذى ورد في النشرات الرسمية .

وفي مثل حالته لا يمكننا أن نفترض أنه يمكنه السيطرة على حاشيته واتخاذ المواقف القوية المطلوبة منه .

واذا رفض النصيحة المسداة اليه فان المسألة ستصبح متعلقة بمكانة بريطانيا بدرجة أكبر والآن أصبح من المعروف أن نصيحتنا الاصلية أسديت الى رئيس الوزراء وحده بناء على طلبه والمتوقع أن يكون هذا مبررا لعملناوأن يؤدى الى اضعاف موقف الاخير ـ رئيس الوزراء .

وقد نشرت التايمز اليوم مقالا افتتاحيا قويا ومفيدا بهذا المعنى .

وعلى ذلك فاننا نفضل أن تواصل مراقبة الموقف عن كثب دون اتخاذ مزيد من الاجراءات الحادة وأن ترسل لنا ردود الفعل في الدوائر المختلفة بعد أن يكون لديك الوقت الكافى لملاحظتهم .

٢ ـ بالنسبة لطلب مقابلة الملك فان هـذا متروك حتى الآن لتقديركم الانك بالطبع ستكون حريصا تماما على ألا تتقدم بمثل هذا الطلب الا اذا كنت واثقا من أنه ستتم الاستجابة له .

وقد يكون هناك بعض الفائدة اذا شرحت للملك وجها لوجه الظروف التى تم فيها توجيه النصيحة الأخيرة الى رئيس الوزراء والسبب وراء اسدائها والوقوف في وجه الانطباعات غير الصحيحة ازاءها ـ ويجب الا يتناول الحديث بأى شكل ليعطى مبررا اضافيا للنظر الى تدخلنا كما لوكان لا مبرر له أو لتدعيم وجهة النظر المبدئية ازاء شعار بلادى .. سواء على خطأ أو صواب .

وفوق كل شىء فهناك أشـياء في الموقف الحالى قد تؤدى أيضا الى أن ترفع من شأننا في النهاية .

ولقد قدمت نصيحة طيبة وهى نصيحة معروفة علنا .

واذا كانت هناك عناصر غير مرغوب فيها لا تزال في السلطة فانه لا يمكن النظر الينا كما لو كنا نقدم لهم التأييد .

ويبدو أن الحكومة المصرية لم تنجح في الحصول على تأييد المعارضة بالرغم من الجهود التى بذلتها في القيام بالدور الوطنى وهذه الظروف ستؤدى بالتأكيد الى اضعاف موقف رئيس الوزراء .

غير أنه يجب علينا أن نعمل بحذر وداخل نطاق مسئوليتنا .

واننى على ثقة كاملة بأنكم ستتناولون هذا الموقف الحرج بصورة بارعة على أساس هذه الروح » .

●●●

نشرت صحف لندن ـ في ٣ أيام متتالية ـ هذه القصة المتشابهة التى تكاد تكون متكررة بنفس الكلمات .. والحروف .

قالت جريدة التايمز :

« تحاول الحكومة المصرية خلق حادث دبلوماسى مؤملة أن تحول به الرأى العام عن أخطائها الناشئة عن اغفال نصيحة المستر بيترسون التى ثبت أن عبد الفتاح يحيى باشا لا يسيغها .

ان اتهام المستر بيترسون بالتدخل في الشئون الداخلية هو تشويه للحقائق ... فليس ثمة سبب لهذا التدخل إلا اذا هددت اضطربات محلية الجاليات الأجنبية .

والقول بأن مستر بيترسون حاول تعديل قانون وراثة العرش هو من الأمور الموجبة حقا للسخرية .

ومن الواضح أن الغرض هو الدعاية لتحويل الأفكار عن المسألة الدستورية لمصلحة السياسيين الذين يبدوا أنهم اختاروا لأنفسهم شعار :

« التطلع الى اطالة الحكم مرة أخرى »

وقالت صحيفة « الديلى ميل » في اليوم التالى :

« خاطب عبد الفتاح يحيى باشا مستر بيترسون طالبا رأيه في الخطة التى تتبع اذا اشتدت خطورة المرض الذى يعانيه جلالة الملك .

وكانت الوزارة البريطانية .. قد أقلقتها الأنباء الواردةعن صحة الملك فؤاد فدرست الموقف السياسى في مصر بعناية لتستطيع أن تحسن تقدير التطورات المحتملة .

ويظهر أن مستر بيترسون بعد أن راجع وزارة الخارجية أخبر عبد الفتاح يحيى باشا أن الموقف في مصر ينطوى على حالة غير مرغوب فيها وأنه يحسن انهاؤها ونصح بأن يملأ منصب رئيس الديوان الملكى وباقصاء اثنين من الوزراء .

وفي خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية اغتنم يحيى باشا وموظفو القصر هذه الفرصة لتشجيع حملة ضد بريطانيا والزعم بأن دار المندوب السامى تحاول أن تتدخل في الشئون المصرية

وقالت صحيفة « نيوز كرونيكل » :

« اثناء مرض الملك لم يكن يسيطر على الأمور في مصر لا الملك ولا عبد الفتاح باشا بل الأبراشى باشا ووزير المواصلات والزراعة .

وعلى هذا طلب عبد الفتاح يحيى باشا من مستر مورريس بيترسون نصيحته ويؤخذ من المعلومات المستفادة من المصادر البريطانية أن هذه النصيحة قدمت .

ولكن عبد الفتاح يحيى باشا أنكر ـ بعد ذلك ـ أن النصيحة البريطانية قدمت اجابة لطلبة »

• • •

وتتردد على الشفاه في مصر أسئلة حائرة عن النصيحة التى قدمت لرئيس الوزراء سرها .. وأهدافها .. مادامت صحة الملك قد تحسنت وأصبح قادرا على أن يملك . ويحكم .

ويكون الرد الشائع أنه مادام فاروق قاصرا فلا بد من البت في أمر تشكيل مجلس الوصاية .. ولا بد أيضا أن يكون المجلس قويا يستطيع أن يصون الملك لولى العهد . حتى يبلغ السن الدستورية .

وتعود الى الاذهان .. قصة ملك رومانيا فرديناند ..

• • •

.. قبل أن يموت الملك فرديناند أستبعد الأمير كارول من وراثة العرش .. وأوصى به لابن كارول وهو الأمير ميخائيل .. فأختاره وليا للعهد ..

ورفض الملك أن يقابل كارول أو يمنحه شبرا واحدا من أرض الملك أو أراضى رومانيا .

وكان رئيس وزراء رومانيا في ذلك الوقت هو الرجل القوى جوفيل براتيانو صديق الملك . وخادمه المخلص .. والأمين .

وعرض الملك على رئيس وزرائه أن يختار مجلسا للوصاية يستريح اليه رئيس الوزراء لأن الأمير ميخائيل قاصر .

واختار براتيانو ثلاثة من الرجال الضعفاء حتى يستطيع أن يستمر في الحكم بلا منازع .. وحتى لا يفرض عليه الأوصياء مالا يحبه .. وأيضا مالا يتفق مع رغبات الملك فرديناند ..

وعين الملك أوصياء ثلاثة هم :

الأمير نيكولاس من الأسرة المالكة وهو رجل تقطع كل أعماله بأنه لا يحسب للمسئولية أى حساب .

والثانى بطريرك رومانيا وهو عجوز مريض لم يمارس الشئون السياسية أبدا .

والثالث رئيس محكمة النقض وهو قاض فاضل لا يولى عناية للشئون العامة في بلاده .. وليست له الشخصية القوية ليكون وصيا على العرش .

ومات الملك فرديناند يوم ٢٠ يوليه ١٩٢٧ بعد ١٨ شهرا من اختياره لأوصياء العرش ونصب الأمير ميخائيل ملكا على رومانيا .

وتولى مجلس الوصاية .. شئون الحكم حتى يبلغ الملك القاصر سن الرشد .

ونفذ مجلس الوصاية رغبات الملك الراحل ..

لم يسمح للأمير كارول بدخول رومانيا تنفيذا لرغبة فرديناند ولأن ذلك لا يتفق مع مصالح البلاد .

ولم يسمح للأمير كارول أن يتخذ اجراء واحدا ضد ولده كارول .

وكان براتيانو وراء تنفيذ الوصية .

ولكن براتيانو مات بعد ٤ أشهر في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٧

ولأن مجلس الوصاية كان ضعيفا فان رومانيا عاشت في فترة اضطراب . وقلق . وعدم استقرار ثلاث سنوات .

واستطاع الامير كارول أن يدخل رومانيا . وأن يجلس على العرش في ٨ يونيو ١٩٣٠ وأن يعزل ولده ميخائيل .

ولم يقدر مجلس الوصاية على تحقيق رغبة الملك الراحل .

وبدأت رومانيا كلها تنتقد مجلس الوصاية .. وتنتقد كارول وتهاجم بعنف براتيانو وفرديناند لأنهما شكلا مجلس الوصاية من ثلاثة من الرجال الضعاف .

وقالت رومانيا ان براتيانو كان يفكر بعقلية انسان يضمن حتى يسلم الملك للأمير ميخائيل .. وأنه ـ أى براتيانو ـ قام الموت .. ولكن الموت هو الذى فاز وانتصر

ويقول بيترسون لكل من يلقاه :

ـ ف .. و ... ف .. فردیناند وفؤاد .. نفس القصة .. وقد نفس المصير ولكنى أحاول الا يتكرر في مصر ما حدث في رومانيا .

وعندما يقال له :

ـ هذه مسائل داخلية . ما حق بريطانيا في فرض الأوصياء .

وتكتب صحيفة « الاجبشيان جازيت » .. الرد :

« ان لبريطانيا التزامات نحو مصر .. وعليها مسئولية نحو مد وهى ـ بريطانيا ـ تريد صداقة وتعاون مصر » .

ولا تكتب الصحيفة السر الحقيقى وراء الأزمة كلها .

.. ان بريطانبا لا تفعل ذلك من أجل الملك .. ولا من أجل عهده .. بل لأنها تضمن مصالحها اذا بقيت أسرة محمد على .. تـ مصر

النعامة

تظاهر موريس بيترسون بان الامور تجرى كما يهوى ..

وبطبيعة الحال لم يقل لاحد في مصر - على الاطلاق - ان الحكومة البريطانية لم تفوضه لعمل اى شيء .

كان يوحى بانه المندوب السامى الذى ارسلته وزارة الخارجية الى مصر ليحكم باسمها ويتصرف باسمها .. وان ما يقوم به من عمل لا يتم من تلقاء نفسه .. بل بتكليف .

.. وبيترسون لا ييأس ابدا ..

انه يصر على مطالبه ..

يريد ان يكرر عهد اللورد جورج لويد في الإنذارات ..

ويكتب الى لندن مرة اخرى .. طالبا التصريح بمقابلة الملك .. او على الاقل ابلاغه رسالة عن طريق كبير الياوران

برقية رقم ٢٨٢

من موريس بيترسون

بتاريخ ٢٤ اكتوبر ١٩٣٤

ان الامر الان اكثر اهمية لأطلب مقابلة عاجلة مع الملك .

واذا كان الامر ضروريا فانه يمكننى ان افسح الطريق لاجراء هذه المقابلة عن طريق اجراء حديث شفوى مع كبير الياوران الذى اجتمع به الملك مرة اخرى والذى يتميز بانه صديق .

واذا ثارت اية صعوبة حول هذا الاجتماع سارسل كتابا رسميا عن طريق كبير الياوران » .

ويمضى بيترسون .. يستعطف لندن .. لتوافق

برقية رقم ٢٨٣
في ٢٥ اكتوبر
« لا يوجد ما يدعو للانكار باننا جميعا استقبلنا السياسة الحالية ... باستياء .
« يقصد بذلك قرار مجلس وزراء بريطانيا بعدم اعطائه التفويض بطلب مقابلة الملك » .
ان اسهل اسلوب يمكن ان يتبعه مندوب مؤقت للحكومة مثلى الاكتفاء بمشاهدة الاحداث .
ولكن اشارتكم في أول جملة من برقيتكم الى أن التعليمات الحالية عرضة للتعديل تشجعنى على ان اطرح عليكم الاعتبارات التالية :
١ - من المعتقد بصفة عامة - اياما يكون مبرر هذا الاعتقاد - اننا دخلنا في عداد من يقفون ضد الابراشى واتباعه لتقوم حكومة نظيفة .
ومن المؤكد اننا سنتمتع في هذه المواجهة بتعاطف الغالبية العظمى من الشعب المصرى .
وكان الفشل الذريع مصير مناورة السراى التى اذاعت ان تدخلنا يتعارض والشعور الوطنى في مصر .
ان اشارة صحيفة التايمز مثلا - الى حدود ومدى التدخل البريطانى في الشئون الداخلية لمصر كانت مثبطة للرأى العام .. واستغلتها صحافة السراى بشدة .
واذا حدث موقف يبعث على الاعتقاد بان الحكومة المصرية تجاهلت تدخلنا .. وقامت المعارضة بمظاهر العنف ،

فان دار المندوب السامى لن تستطيع أن تلعب دورا مفيدا في مصر .

أليس مجال ممارسة سلطة ممثل الحكومة البريطانية محدود الى درجة التضاؤل الشديد ؟

وينطبق هذا فقط على جميع المسائل الأخرى ، مثل الشرطة والتعصب الدينى .. ناهيك عن عقود الأشغال العامة .

٢ ـ واعتقد واثقا انه فيما يتصل بمكانة بريطانيا ، سيكون التوقف الان اكثر خطورة من مواصلة التدخل .

٣ ـ اننا جميعا هنا نرى الرأى القائل بان مواجهة المصاعب ـ التى ستظهر عند وفاة الملك فؤاد ـ مسألة يمكن تأجيلها الى ما بعد الوفاة نفسها تبدو فكرة في غير موضعها على الاطلاق .

ان التطورات الحالية ترجع الى قلقنا ازاء الموقف الذى سينشأ عن وفاة الملك وهو الامر الذى يمثل مشكلة ذات اهمية قصوى بالنسبة لنا .

انى اعمل على اساس الاعتقاد الذى اكدته عمليات جس النبض الاخيرة والذى يقضى بان معالجة الموقف قبل وفاة الملك ـ بالضغط على جلالته ـ تحمل مخاطر اقل من الدخول في مواجهة مع الشعور الوطنى في مصر بعد وفاة الملك .

ان القول باننا غير قادرين ـ او غير راغبين ـ على فرض رغباتنا الان لابد سيؤدى الى عرقلتنا .

٤ ـ انى اعرض عليكم هذه الاعتبارات للرجوع اليها اذا

وقعت تطورات تجعل ممكنا ادخال تعديل على موقفكم او اعادة النظر فيه » .

لم يعرف احد في مصر ان بيترسون .. ينتظر .. الرد

وخلال فترة الانتظار ..

بقى موريس بيترسون في الاسكندرية يستحم في بحرها ، ويركب الخيول ، ويتظاهر بعدم الاهتمام بالازمة .

وظل عبد الفتاح يحيى باشا ينتقل بين القاهرة والاسكندرية يلتقى بالملك ، وبمحمد زكى الابراشى وبالوزراء .. يلتمس النصيحة .

والاحزاب تهلل لان الوزارة في طريقها للسقوط .. ودستور ١٩٣٠ الذى وضعه صدقى في طريقه للزوال .. والجميع في انتظار من يقع عليه اختيار الملك . او الانجليز لتولى الحكم .

وخلال اسبوع كامل .. اشتعلت حرب الكلمات بين الطرفين عنيفة .. قوية .. وحادة .

كانت الكلمات هى الطلقات المتبادلة بين الطرفين .

وفي مذكرات جرافتى سميث قال :

« اصبحت القاهرة كلها تعرف ان اضعف رئيس للوزراء في مصر قال للمندوب السامى وللانجليز :

ـ اذهبوا الى جهنم !

وكان احمد عبود باشا الموجود في لندن يبرق يوميا الى اصدقائه في مصر والى عبد الفتاح يحيى باشا والى زكى الابراشى قائلا ان الحكومة البريطانية لا تؤيد دار المندوب السامى .

ويكتب بيترسون الى لندن

« علمت من مصدر موثوق به على اتصال بالقصر بان احمد عبود باشا الذى عاد الى لندن بالطائرة في ٢ اكتوبر

ذكر ان لندن تؤيد الملك ، وان من الضرورى اطالة المناقشات كسبا للوقت حتى اغادر القاهرة في نهاية نوفمبر » .

قالت مذكرات سميث

« بدأ الصحفيون يتدفقون على حجرتى - اى حجرة سميث - يستفسرون عن المعلومات والاخبار الدقيقة .

ولقداضطررت للمناورة والكذب والخداع لمدة اسبوع وقلت باستمرار ان نتائج خطيرة ستترتب على عدم تصرف رئـ ـ ـ الوزارء

وبدأت ازيف برقيات مع صديقي مستر « لامبى » مراسل صحيفة « التايمز » البريطانية في مصر فكانت الصحف المصرية تعيد نشر هذه البرقيات مرة اخرى على انها حقائق .

وبهذه الطريقة استطعنا ان تبقى القاهرة في جو من الشك والتردد » .

نشرت جريدة كوكب الشرق في تلك الايام هذا الخبر :

« يتردد مراسلو الصحف الانجليزية على دار المندوب السامى بناء على تعليمات منها ومن المؤكد ان المستر بيترسون يقابلهم في بعض الاوقات .. ويستقبلهم دائما مستر جرافتى سميث مساعد السكرتير الشرقى في مكتبه » .

وكانت « كوكب الشرق » الوفدية تظن ان ما يقوله جرافنى سميث هو الحقيقة .. ولم يعرف ان سميث كان يكذب ويزيف الا من مذكراته التى نشرها بعد اربعين عاما من هذه الاحداث .

وعلى اية حال .. فان صحف المعارضة ، ومنها كوكب الشرق ، لم تهتم الا بان تحمل على حكومة مصر .

وكان بيترسون يستفيد من كل ما ينشر ..

كان يطلب الى المراسلين الصحفيين البريطانيين في مصر ان يبعثوا الى صحفهم بكل ما يكتب في مصر على ان يضيفوا اليه بعضا من تعليقاتهم ٠

ما تقوله المعارضة في مصر ٠٠ يقال ـ في لندن ـ على أنه رأى الشعب المصرى

وما تقوله صحف الحكومة في مصر ٠٠ يقال عنه في لندن بأن حكومة مصر الضعيفة تتحدى بريطانيا العظمى ٠٠ وعلى بريطانيا أن تكشف عن أنيابها والا ضاعت هيبة بريطانيا ٠

وكان هدف بيترسون ان يصل هذا كله الى علم وزارة الخارجية البريطانية عن غير طريقه فينشأ رأى عام لدى الحكومة البريطانية يؤيد مندوبها ويسانده ٠

ومن ناحية اخرى فانه يعلم ان الصحف المصرية ستعيد نشر ما تكتبه الصحف البريطانية ٠٠ ويظن الملك ان هذا هو رأى لندن وليس رأى المندوب السامى ٠٠ فيخضع ٠

وفي مصر ٠٠

المندوب السامى يساعد على العلانية عن طريق صحافة لندن ، وجريدة الاجبشيان التى تصدر في القاهرة باللغة الانجليزية من ناحية ، ٠٠ وعن طريق الصحف الموالية لدار المندوب السامى من ناحية اخرى ٠٠ وعن طريق صحافة المعارضة من ناحية ثالثة

وتقدم الصحف المصرية لقرائها ـ اخيرا حقيقة المطالب البريطانية من مصر

قالت الاهرام ٠٠ على استحياء

« تواترت الاشاعات ان بعض المطالب الرئيسية التى كانت دار المندوب السامى تقدمت بها لم تلق قبولا ٠

وقالت البلاغ الوفدية .. في نفس اليوم .. وبجرأة اكثر :

« ان دار المندوب السامى قدمت للوزارة رغبات ، او ، بعبارة اخرى ، طلبات تدور حول الوصاية على العرش وحول المنصب المخصص لرئيس الديوان الملكى وحول مسائل اخرى » .

وتنشر صحيفة البلاغ صراحة ان موريس بيترسون طلب رأى عبد الفتاح يحيى باشا في الخطة التى تتبع اذا اشتدت خطورة مرض الملك .

وقالت ان المندوب السامي نصح رئيس الوزراء بان يملأ منصب رئيس الديوان الملكى الخالى واقصاء اثنين من الوزراء .

وتكتب جريدة السياسة في صراحة تامة .. وكاملة :

« تحددت المطالب البريطانية التى قدمها مستر موريس بيترسون المندوب السامى البريطانى بالنيابة الى دولة عبد الفتاح باشا يحيى على وجه لم يبق فيه محل لشبهة ولم تبق بعده وسيلة لانكار .

وهذه المطالب تتحدد في امور ثلاثة :

وصاية العرش ورئاسة الديوان الملكى والوزارة .

.. وعبد الفتاح باشا ـ فيما يقولون ـ مصر على رفض اجابة الدار الى اى من هذه المطالب .

فهو يرى ان تعيين رئيس للديوان وتعيين مجلس الوصاية هما من خصائص جلالة الملك وحده ولا رأى لوزرائه معه في ذلك .

وهو يرى ان الوزراء ليس موكول تعيينهم الى انجلترا حتى تطلب تغيير وزير او اكثر .

وهو لا يريد ان ينصح جلالة الملك باجابة شيء من هذه المطالب .

بل هو يذهب الى اكثر من هذا ويقول انه مادام البرلمان وثقة الملك فالوزارة باقية كما هى .. في مراكزها »

ولعل اصدق ما يوصف به دفاع عبد الفتاح يحيى ؛ مواجهة مطالب بيترسون ما كتبه فكرى اباظة .

كتب يقول :

« حين بلغت الى دولته مطالب الانجليز او رغباتهم خطير

- رد على المستر بيترسون بما ياتى :

« ان وزارتى متهمة بالضعف ومع ذلك يصعب عليها جد لهذه الطلبات .. فماذا يكون العمل اذا تولت المناصب وزار هل تظنون جنابكم انها - وهى قوية - تقبل ما تر ضعيفة » !

ويسود الاضطراب كل الاوساط السياسية في مصر .

وتدافع صحيفة « الاهرام » مرة واحدة عن استقلال مصر التدخل البريطانى في شئونها .

وحملت « الاهرام » على الانجليز لانهم ابتعدوا عن مجا ولان لهم مطالب فهم يطالبون بتغيير اعضاء مجلس الو مرض الملك .

وانتقدت « الاهرام » الانجليز لانهم يتغيرون مع تغيي وليس من حقهم التدخل وعملهم اعتداء صريح .. جرئ عدوان .. وقهر .. وطغيان ..

وفي نفس الوقت حملت الصحيفة على السياسيين المصر اختلفوا .. فبريطانيا ضمنت رضاء الوفد لانه يرى ان دستور يعود ..

وقـالت « الاهـــرام » ان هذه سياسة جديدة لبريطانيا في مصر ·

وتدافع صحيفة « البلاغ مرة واحدة ايضا عن استقلال مصر ضد التدخل البريطانى ·· وتسمو الصحيفة بالوطنية فوق الاحزاب والحكم ·

قالت « البلاغ » ان بريطانيا اصبحت تختار اوصياء العرش لا برلمان مصر

وقالت ان ارتفاع وسقوط الوزراء وابعادهم اصبح من اختصاص بريطانيا بينما الوزراء مسئولون امام ملك مصر ·

ونددت بالتدخل الذى يمارسه بيترسون لان بريطانيا وافقت على قانون وراثة العرش عام ١٩٢٢ ولذلك فليس من حقها ان تحاول فرض الاوصياء على مصر ·

وتقول صحيفة « الاتحاد » الناطقة باسم الملك وحزب الاتحاد ان اجماع صحافة لندن على مهاجمة مصر بهذه الطريقة لا يمكن ان يتم الا بايحاء ·· فان لهجة الصحف واحدة ·

وتقول ان احدا من الوزراء لم يقترب من المصالح الانجليزية او يتعرض لها وتتساءل عن سر العداء البريطانى للوزراء في هذه الحالة مادامت بريطانيا لا تضار ·

وتدافع صحيفة « المقطم » عن محمد زكى الابراشى باشا ناظر الخاصة الملكية ·

ولكن الاحزاب المعارضة كانت تطلب الحكم ·· وتهاجم الحكومة ··

صحيفة « السياسة » التى تمثل الاحرار الدستوريين - تطالب الانجليز بالتدخل ·· وتقول ان ما حدث حتى الان خدعة ·· لان بريطانيا لم تفعل شيئا ·

وتقول صحيفة الجهاد ـ الوفدية ـ لماذا ندافع عن السلطة التى تكاد تتسرب من يد الابراشى .. اننا ندافع عن حقنا لا عن الابراشى .. وما الذى استفدناه من الابراشى .. وما الذى فعله الابراشى من فائدة للبلاد .. ولو بغير قصد ..

الامة المصرية كلها تغتبط اذا عزل الابراشى .

وتنفى « الجهاد » ما زعمته الجازيت من ان صحافة مصر كلها تؤيد الابراشى .

وتعدل الأهرام عن تأييدها للحكومة وتنشر على لسان مراسلها في لندن أن بريطانيا لم تتدخل في شئون مصر .. ويحيى باشا هو الذى طلب النصيحة ..

وتردد « الأهرام » ما قالته صحف لندن من أن الأبراشى هو سيد مصر بلا منازع وهو الذى أسقط صدقى .. وهو الذى يشكل الحكومات المصرية .. ويسقطها .. ويسيطر عليها .

ونشرت صحيفة « كوكب الشرق » ـ الوفدية ـ أنها تعرف أنباء عن الحالة الصحية للملك . ولكنها لا تريد نشرها ..

وأرادت الصحيفة بذلك التشكيك في النشرات الصحية المطمئنة .

وتلقت صحف لندن هذه الفكرة فقالت ان النشرات مبهمة وغامضة ولا تنم عن شفاء الملك .

• • •

ظل عبد الفتاح يحيى مترددا يخشى أن يعلن المطالب البريطانية حتى لا يضطر لكشف رفضه لهذه المطالب وبذلك يصبح تحديه لبيترسون علنيا .. وهى مسألة غير مضمونة العواقب .

وعبر الدكتور سعيد عبده في احد ازجاله في « اخر ساعة » عن حرص عبد الفتاح يحيى باشا على اخفاء الازمة او انكارها ..

رسم فنان الكاريكاتير صاروخان لوحة تبين مجموعة من اعضاء المجمع اللغوى يجلسون حول مائدة يتناقشون .. وامامهم سبورة كتبت عليها كلمات :

« الازمة » و « سحاب » و « زوابع » .. « رعود » و « صواعق » .

ويوجد كرسى فوقه لوحة كتبت عليها كلمة « غائب » ..

اما عنوان الزجل فهو « الى المجمع اللغوى » .. من رئيس الوزراء ..

والهدف من الزجل ان رئيس الوزراء يقول لاعضاء المجمع :

ـ احذفوا كلمة ازمة من قاموس اللغة العربية ..

قال الدكتور سعيد عبده على لسان رئيس الوزراء

يا مجمع الانس يا اشجار بلا فاكهة
يا دنيا عشش اللى النوم في افلاكها
يا ضحكة في بلاد ماعادش شيء يضحكها
اصحوا من النوم وزكوا عن مهاياكم
واستبدلوا الوردة يوم واحد باشواكها
« الازمة » دى كلمة عايزكم تشيلوها
من القاموس .. « والغيوم في الجو » تلغوها
وكمان « مطالب » و « تبليغات » تعدُوها
مالهاش وجود في اللغة اولا في قواميسها
ولا حتى فاتت على الناس يوم وشاغلوها !
الفاظ ابيحه ودون خالص وبطالة
وانا ماعترفتش بالفاظ زى دى زباله
يا الله اكنسوها بمقشه ، وهدوا لى الحالة
آهى شغله احسن لكم من مص اصابعكم
والنش في الطير .. ولا ايه يا رجاله ؟!

وكان عبد الفتاح يحيى حريصا على ان يكون الملك والابراشى والوزراء معه .. ولكنه لم يكن حريصا على تعبئة الرأى العام معه ·

وعبر هذا التردد عن ضعف الباشا في تلك الفترة الحرجة ·

كتبت صحيفة « الشعب » يوم ١٩ اكتوبر ان الانجليز لم يقدموا لمصر اية مطالب ..

وتمسك الوزيران كريم والمنزلاوى بالوزارة .. وقالا انهما لم يقدما استقالة .. ولن يقدماها .. ابدا !

ورای بيترسون ان يعطى رئيس الوزراء الفرصة الاخيرة ..

أوحى الى الاجبشيان جازيت ان تكتب النداء الاخير ليحيى باشا في صف المندوب السامى ضد الابراشى .. ومع بريطانيا ضد ملك مصر الذى يكاد يموت ·

قالت الجازيت :

« ان عوامل الاثارة في الموقف السياسى المصرى تتلخص في مستشارى الملك ·

والحاكم المطلق يختار من يريد من المستشارين .. فهذا من شأنه وليس للشعب علاقة بالاختيار من قريب او بعيد ·

الملك يختار المستشار الذى يرضيه ويتمتع بثقته ولا احد يناقش الحكمة الملكية في الاختيار ..

ويفاجىء الناس احيانا بطرد هذا المستشار ..

ويطالعون في الصحف انباء عن اعدام مستشارى الملوك .. او غرقهم .. او شنقهم او اختفائهم فهذا كله جزء من المنصب او بعض تبعاته ومغامراته ·

ومستشارو الملوك الذين يتمتعون بسلطة مطلقة يتحملون هذه النتائج لان هؤلاء المستشارين لا يتم اختيارهم طبقا للقانون ·

وفي الدول الديمقراطية لا يتمتع رجال الحاشية بامتيازات استثنائية ضخمة لان مناصبهم ـ ايضا ـ ليست براقة ، وسلطاتهم ليست ضخمة .. ونتيجة لذلك فان العقوبات التى تقع عليهم ليست مفزعة .

وفي الدول الدستورية نجد ان مستشار الملك هو رئيس الوزراء .. وليس رجل الحاشية او صديق الملك .

وفي هذه الدول لابد للملك من قبول نصيحة رئيس وزرائه لان رفضها يثير ازمة حادة .

وفي مصر طردت منذ سنوات حكومة ـ الوفد ـ التى تتمتع بثقة الاغلبية البرلمانية ..

ولا يمكن مزج الديمقراطية بالاوتوقراطية لانهما مثل الماء والزيت لا يمتزجان .

ان رئيس وزراء مصر يجب ان يدلى برأيه واذا كان خائفا فليترك منصبه لمن هو افضل منه والا كان خائنا للشعب .

.. حدث في سنه ١٩٢٥ ان وجد احمد زيور باشا نفسه يواجه حسن نشأت باشا وكان نشأت اكثر نفوذا من زيور .

ووجد اللورد جورج لويد المندوب السامي انه يجب ان يتدخل لاقناع الملك فؤاد بطرد نشات فطرد فعلا من منصبه .. وابعد خارج مصر كوزير مفوض .

وكان حسن نشات باشا موظفا حكوميا ..

اما الابراشى باشا فليس موظفا حكوميا .. انه ناظر الخاصة الملكية .. وعمله غير سياسى على الاطلاق .. ومع ذلك فهو يتدخل في سياسة مصر ..

ان احدا لا يعرف هل الابراشى هو الذى اصدر القرارات خلال مرض الملك ام الملك نفسه ان عبد الفتاح يحيى مسئول .. وهو يعلن ذلك .. ويقر بانه يواجه مسئولياته .

ونحن نحترم شجاعته

وبريطانيا مسئولة .. وتستطيع ان تواجه مسئولياتها » .

وفي اليوم التالى تكتب الجازيت كلمات موجهة خصيصا لرئيس الوزراء وللملك مصر .. ايضا .

قالت :

« ان البرق والرعد في السياسة المصرية يدلان على قرب هبوب العاصفة .

والعاصفة السياسية تختلف عن غيرها في انه يمكن التغلب عليها بالجهد الانسانى والنوايا الطيبة والرغبة المخلصة في وضع مصالح البلاد فوق كل اعتبار .

ان الوزيرين ـ كريم والمنزلاوى ـ اعلنا انهما لن يستقيلا وبذلك يثيران ازمة .

ورئيس الوزراء واغلبية الوزراء لم يقرروا بعد الطريق الذى سيتبعونه والسلوك الذى يختارونه .

ومن الضرورى وضع العلاقة بين القصر والحكومة على اساس الدستور فاذا لم يتم ذلك .. فهذه هى الازمة .

ان طريق الواجب واضح وبسيط .. ولا يمكن ان تخطئه العين

وربما كان هذا ليس سهلاً لرئيس الوزراء .. وكل الدلائل ـ حتى الان ـ غير مشجعة ..

ويظل رئيس الوزراء مترددا ..

ويتصاعد هجوم صحافة لندن . بقسوة .. وفي كل اتجاه .. ضد الملك والابراشى .. وعبد الفتاح يحيى .

وتستعدى الصحف البريطانية الوفد حتى لا يتضامن مع يحيى باشا .. خاصة بعد مقال « البلاغ » دفاعا عن استقلال مصر .

قالت التايمز وهى تهدد الملك فؤاد « انه يجب ان يتخلى عن سلطته الاوتوقراطية .. اى عن الحكم المطلق » .

قالت التايمز على لسان مراسلها في القاهرة .. وبايحاء من جرافتى سميث :

« لم يحدث قط في تاريخ العلاقات المصرية ـ البريطانية ان اتيحت فرصة كهذه للحكومة البريطانية لعمل شىء يطابق تماما احساس المصريين . ويضع العلاقات بين الشعبين على قاعدة ابعث على الرضى » تقصد الصحيفة المطالب البريطانية بابعاد الابراشى والوزيرين .

وقالت التايمز :

« ان خلاصة الموقف الحالى في مصر هى ان الملك فؤاد استعمل في السنوات الاخيرة سلطة تكاد تكون اوتوقراطية . والاوتقراطيون يجب الا يمرضوا . ولا ينص الدستور المصرى على نقل سلطة الملك وندب سواه للقيام مقامه في حالة المرض ..

ولذلك صار زكى الابراشى هو الأداة لابلاغ تعليمات الملك الى الوزراء والبرلمان ..

ولما صار معروفا ان مرض جلالة الملك خطر . بدأ الرأى العام المصرى يتساءل كما هو طبيعى عما اذا كان الابراشى باشا يراجع دائما جلالة الملك لتعرف رغباته ام هل يسيطر على الحكومة ـ بطريقة شاذة موظف في القصر غير مسئول .

ومما زاد في قيمة هذه التساؤلات الحملات التي وجهت الى بعض الوزراء ٠

وهناك ـ ولاشك ـ كثيرون من ذوى الرأى يفضلون اوتوقراطية الملك فؤاد على عدم كفاءة الدكتاتورية الوفدية ٠٠ ولكنهم ليسوا واثقين من ان الملك فؤاد كان يملى ارادته ٠

ونفت « التايمز » مسألة التدخل البريطانى في سياسة مصر الداخلية واتهمت الحكومة المصرية باختراع حادثة سياسية لتحويل اهتمام الجمهور بالمسألة الدستورية الدقيقة وصرفه عنها ٠

وقالت انها مناورة غير موفقة ٠٠

وتكتب التايمز مرة اخرى :

« عرف في الاسبوع الماضى ان منصب رئيس الديوان الملكى موضوع البحث ٠

٠٠ وكان الديوان الملكى في اوائل عهد الملك فؤاد هو الصلة بين وزارة الملك ومقر الملك فكان يقوم بمهمة كبيرة جدا ٠

ولكن منصب رئيس الديوان الملكى خلا منذ ان اعتزله توفيق نسيم باشا في عام ١٩٣١ ٠

٠٠ ومنذ ذلك الحين جعل الابراشى باشا يقوم بهذه المهمة ويتوسع فيها ٠

فمن الواضح ان تعيين موظف ذى خبرة غير خاضع لعصبة السراى هو اول خطوة لاضعاف مركز الابراشى والرجوع الى الحالة العادية » ٠

وتقول التايمز ان اربعة عرض عليهم منصب رئيس الديوان الملكى ٠٠ وقد اعتذروا عن قبول المنصب بسبب وجود الابراشى ٠

وتحذر الديلى هيرالد ـ صحيفة حزب العمال البريطانى ـ من تقارب الوفد والقصر ٠٠ وتقول للوفديين :

« حاذروا ان تجذبكم الحكومة والقصر الى مصيدة .. وهى الوقوف في وجه بريطانيا »

وتقول الديلى هيرالد :

« لن نطمئن على صحة الملك حتى يقابله المندوب السامى »

وتقول صحفية مورننج بوست الناطقة باسم حزب المحافظين :

« الظاهر ان عبد الفتاح يحيى باشا راى انه تنقصه القدرة على اخراج بعض الوزراء فقرر ان يتهم بريطانيا بالتدخل .. ولكن الخبراء بالشئون المصرية من البريطانيين يعتقدون ان الاتهامات الباطلة لا تقوى الحكومة المصرية » .

وتنضم صحف الوفد الى الصحف البريطانية في حملتها على الحكومة

كتبت صحيفة الجهاد :

« علمنا ان الزيارة التى اداها مستر بيترسون المندوب السامى بالنيابة لدولة رئيس الوزراء كان من اهم اسبابها . ومن ادق ما جرى فيها ان اعاد جنابه على مسامع رئيس الوزارة سؤالا قديما كان قد رجا سير مايلز لامبسون ، قبل سفره ـ من دولته ـ الاجابة عنه .

ولعلنا لا نذيع سرا اذا ذكرنا ان هذا متعلق باسماء الثلاثة شخصيات التى طلب السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى قبل سفره الى انجلترا في اغسطس ان يقف على اسمائها .

وهذه الشخصيات لها اتصال وثيق بواحد من النظم الاساسية في الدولة المصرية وكان من المفروض بقاؤها سرية .

وعلمنا ان من بين تلك الرغبات ما يتصل ببعض اعضاء الوزارة القائمة على التعيين فيتراوح عددهم بين اثنين وثلاثة .

وشاع في الدوائر السياسية بالعاصمة والاسكندرية امس ان امرا خاصا بتلك الشخصية التى تشغل ذلك المنصب العالى قد يصدر هذين اليومين ·

كما ان تعديلا في الوزارة قد يجرى منصبا على اولئك الاعضاء الذين ورد ذكرهم خلال ابداء الرغبات » ·

بل ان صحيفة « الجهاد » وصلت الى ما هو ابعد من ذلك ·

قالت تحت عنوان :

« هل تستقيل الوزارة في شبه مظاهرة وطنية ؟ »

يشاع ان الوزارة ربما اتخذت في الاصرار على ذلك السؤال سببا للاستقالة ... منتهزة هذه الفرصة لتلجأ الى الحجة المعروفة · وهى سرية تلك الاسماء · وعدم استطاعتها ان تبوح بها فتبدو استقالتها ـ ان تمت ـ في مظهر من الوطنية تنوى ان تختتم به ايامها اذا جد الجد ، وضاقت امامها السبل ، ولم تفلح في الاستفادة من التدليل القائم بعدم استطاعتها التقدم الى مقام حضرة صاحب الجلالة بما رفعه قبل ان تسبغ على جلالته الصحة الكاملة »

وهكذا جردت صحيفة المعارضة ·· حكومة يحيى باشا من اية نزعة وطنية

زاد من اطمئنان يحيى باشا مانشرته صحفه من أن موريس بيترسون سينقل من مصر ولن يبقى بها سوى شهر واحد ·· ولن ينتظر في مصر حتى عودة السير مايلز لامبسون من اجازته ·

ويؤكد احمد عبود ـ صديق الا براشى ـ في برقياته من لندن ·· هذا النبأ ·

قالت « اخر ساعة » :

« اتصل الابراشى باشا بلندن بالتليفون وكان حديثه مع جهة مصرية هناك ودام الحديث نصف ساعة ·

وهذه المحادثة قد نقلت بحروفها إلى وزارة الخارجية البريطانية بواسطة قلم المخابرات السرية · ثم ارسلت صورة من الحديث الى دار المندوب السامى في القاهرة ... للمعلومية »

وتكتب صحيفة « الاهرام » :

« ان من اهم المسائل التى جرى البحث فيها اعلان استمرار موريس بيترسون في القيام باعمال المندوب السامى البريطانى الى ان يعود السير ما يلز لامبسون من اجازته في يناير القادم » ·

وهذه السطور جزء من حملة رئيس الوزراء ضد المندوب السامى ·

ومن جديد تسخر « اخر ساعة » من هذه الحملة فكتبت انذارا تدعى ان عبد الفتاح يحيى باشا قدمه للانجليز بصفة نهائية

أنا الموقع فيه أدناه	توقيع بخطى وامضاتى
قررت انى بعون الله	انذار جنابكم بالآتى :
نظرا لان التيمس قال	كلام يزعزع مراكزنا
بدل ما يكتب موضوع عال	ومن البلاوى ينقذنا
وحيث بيترسون غرقنا	بستميت ألف أشاعه
تأمر جنابكو بدون امهال	تقديم تراضيكو الكافية
وتنفذوا الطلبات في الحال	أحسن ما تصبح بالعافيه
لابد من قفل الجرنال	عشان ما يبقاش يتعدى
وسحب بيترسون في الحال	وتنقلوه دغرى لجده
وتصدروا نشره طويلة	ان الوزارة المصرية
مش رح تروح بالتيله	وانها ثابته قويه

ان لم تجاب الطلبات في ظرف يومين على الأكثر توجه حيزعل قوى · ويبات سوسو (يا سيرجون ؛ متأثر

ردت صحيفة « مورننج بوست » البريطانية من لندن على هذه الانذارات والحملات والاشاعات عن نقل بيترسون :

« اذيع امس ان بيترسون سيبقى بالقاهرة الى ان يعود السير مايلز لامبسون من اجازته في يناير القادم ·

ومن هذا عرف ان وزارة الخارجية البريطانية ارادت ان تعلن ثقتها في مستر بيترسون وتأييدها له ، وذلك بسبب مساع بذلت في لندن

لاستدعائه ، واشاعة بالقاهرة مؤداها انه عمل من تلقاء نفسه ورغبة من وزارة الخارجية ان يشرف على تنفيذ الخطة التى بدأت » ·

وتؤكد التايمز ان المندوب السامى .. باق في مصر ·

وتؤكد الاهرام ايضا ان بيترسون يتمتع بثقة حكومته .. وان لامبسون لن يعجل بعودته !

ويقدم المنزلاوى وكريم استقالتهما الى رئيس الوزراء بعد ان نفيا ذلك قبل ١٨ ساعة

ويرفض يحيى باشا الاستقالة ويطلب من الوزيرين الاستمرار .. فقد وجد رئيس الوزراء انه من الافضل له ان يلتصق بالقصر حتى النهاية .. وان يتحدى المندوب السامى بلا اقالة للابراشي .. او استقالة للوزيرين

ورأى رئيس الوزراء ان الملك متى عرف اخلاصه فإنه سيسانده ضد المندوب السامى ·

ويجمع يحيى باشا الهيئة البرلمانية لحزب الشعب مرة اخرى للحصول على تأييد النواب

ويكون الاجتماع فرصة لرئيس الوزراء ليبين للمندوب السامى والحكومة البريطانية ان ممثلى الشعب معه .. وان بريطانيا لا تستطيع ان تعزله مادام البرلمان معه ٠

ويدلى الباشا بتصريح الى الهيئة « الشعبية البرلمانية » ـ نسبه الى حزب الشعب ـ فيقول :

« لا انكر اننا دولة صغيرة .. ولكننا دولة كبيرة بحقوقنا ٠

يقولون ان هناك تبليغات او طلبات او رغبات قدمت من حكومة بريطانيا العظمى الى الحكومة المصرية بصدد مسائل معينة ٠

وليس لدى ما افضى اليكم به في هذا الشأن غير ما قلته في الجلسة السابقة واكرر لكم انه اذا كان ثمة شىء من ذلك او كان مثل تلك التبليغات يزمع تقديمه فانه ليسركم ان نعلن لكم اننا لن نتهاون في حق من حقوق البلاد ٠

ولا استطيع ان ازيدكم شيئا على هذا فانكم تعلمون ان العلاقات الدولية تقتضى القصد والاحتياط في التصريحات ٠ ولم تزل الحكومة المصرية اخذة بهذه التقاليد » ٠

وتزيد صحف المعارضة نار الخصومة اشتعالا

... تنشر ان رئيس الوزراء ووزراءه يتحدون علنا المندوب السامى ٠

ولكن صحيفة « كوكب الشرق » تقول ان رئيس الوزراء يتصرف كالنعامة عندما تخفى رأسها في الرمال ٠

ان رئيس الوزراء يقول انه لا توجد مطالب لبريطانيا .. فلماذا يتجاهل رئيس الوزراء هذه المطالب ٠

ان رئيس الوزراء مسئول امام الابراشى لان الابراشى باشا هو الذى شكل حكومة عبد الفتاح يحيى باشا ٠

ولماذا تقف الامة مع رئيس الوزراء ؟ ٠

ان الامة لا تعتمد عليه ٠

ولا تثق به ٠

وليست مستعدة لتأييده لانه لم يحط الامة علما بالمطالب البريطانية ولانه وصل الى الحكم بانقلاب مكن البريطانيين من الاعتداء على حقوقها ٠

وترسم صحف مصر صورة كاريكاتورية لعبد الفتاح يحيى على هيئة نعامة ٠

ولكن النعامة تغادر القاهرة الى الاسكندرية يوم ٢٤ اكتوبر للاجتماع الثالث بالملك خلال شهر ٠٠ وهو اطول اجتماع بينهما فقد دام مائة دقيقة ٠٠ بينما المندوب السامى لا يستطيع ان يحصل من وقت الملك على عشر دقائق يسلمه ـ خلالها ـ الانذار !

القطيعة

خرج عبد الفتاح يحيى من مقابلة الملك في قصر المنتزه مطمئنا تمام الاطمئنان الى الثقة الملكية والتأييد السامى ..

قال للصحفيين ..

« يسرنى أن أعلن أنى وجدت تقدما جليا في صحة جلالة الملك . اذ تفضل وقابلنى في مكتبه ، وهو بملابسه العادية ، وقد بدت عليه دلائل القوة والنشاط مما يبشر بقرب شفائه ..

وقد عرضت على مسامعه العالية جميع مسائل الدولة فكان يستمع اليها .. ويناقشها ـ كعادته المألوفة ـ في كل مسألة منها .

ومعنى ذلك أن الملك يعرف كل ما طلبه المندوب السامى .

ويدلى رئيس الوزراء لصحيفة « المقطم » بتصريحات هامة :

قال انه لم يطلب نصيحة أحد ..

وقال :

ـ الوزارة لن تستقيل .. واذا أرادت قوى أن تقيلها .. فلتفعل

وقال :

ـ ان الوزارة تستقيل .. اذا لم تتمتع بثقة الملك .

وقال رئيس الوزراء :

ـ ان وظيفة رئيس الديوان الملكى لم تعرض على أحد .

قيل له :

ـ والوزيران ؟

قال :

ـ ان قضية القذف التى اقامها الوزيران ضد صيحفة السياسة سيعجل القضاء بنظرها .

وكان مقررا بدء انعقاد محكمة الجنايات يوم ١٣ نوفمبر .. ولكن رؤى أن تعرض قضية رئيس تحرير « السياسة » يوم ٥ نوفمبر .

ويقول مصدر كبير ـ واضح أنه رئيس الوزراء ـ لجريدة « البلاغ » تعليقا على ما قيل من أن موريس بيترسون سيطلب مقابلة الملك فؤاد

« ان الملك في فترة نقاهة .. وأية صدمة نفسية ستضره .. ولا أظن أن ممثل بريطانيا يستطيع أن يتحمل هذه المسئولية » .

ويقول رئيس الوزراء :

ـ الغريب في أمر هؤلاء الجماعة ـ يقصد الانجليز ـ أنهم بينما كانوا يزعمون بالأمس أن هناك طلبات أو رغبات تراهم اليوم يدعون أن لاشيء من ذلك .. وأن كل ما هناك مشورة ودية طلبتها الحكومة من دار المندوب السامى فقدمت لها .

وانى أصرح لكم بأن الحكومة لم تطلب أية مشورة .

وقال رئيس الوزراء للأهرام :

ـ أخطأ المندوب السامى عندما ظن أو فسر حديثا عاديا مسبقا على أنه طلب للنصيحة

وبهذه الطريقة دخل رئيس الوزراء في صراع مكشوف مع موريس بيترسون .

في تصريحه نفى أنه طلب المشورة من المندوب السامى وبالتالى فهو ليس ملزما بتنفيذ هذه المشورة .

وتقول صحيفة الجهاد :

ـ كان من المفروض أنه اذا استقال أو أقيل الوزيران اللذان ورد

ذكرهما على لسان مستر بيترسون أثناء مقابلته الأخيرة لدولة رئيس الوزراء .

واذا اجيبت الرغبة التى رددتها الصحف البريطانية هنا وفي الخارج بشأن ابعاد زكى الأبراشى باشا عن الأفق السياسى وفي شأن ملء منصب رئيس الديوان الملكى ..

كان من المفروض اذا أجيبت تلك الرغبات ، أو المطالب ، أو ما شاء أن يسميها رئيس الوزراء ، أن تهدأ عوامل الأزمة بعض الهدوء ولو الى حين .. ولكن الوزارة ورئيسها متضامنون على أن يقفوا موقفا واحدا فاما أن يذهبوا جميعا واما أن يبقوا جميعا »

وتكتب الجهاد عناوين ضخمة ـ مانشيت ـ في الصفحة الأولى .

« ازدياد تحرج الأزمة بعد تصريحات رئيس الوزراء عقب المقابلة الملكية

« هل كان دولته ينوى رفع استقالته الى جلالة الملك ثم عدل ؟

« تناقض يؤسف له بين رئيس الوزراء وذى مقام كبير أثر ذلك التناقض فى التماس مستر بيترسون للمقابلة الملكية » .

وتحت هذه العناوين الضخمة قالت صحيفة الوفد :

« اتصل بنا من مصدر عليم ـ جد العلم ـ أن صاحب الدولة رئيس الوزراء قبل سفره الى الاسكندرية للتشرف بمقابلة جلالة الملك كان في عزمه ان يرفع استقالته الى جلالته ليرى فيها رأيه السامى قبولا أو رفضا ..

وكان العارفون وجميع السلطات ينتظرون أن تظهر نتيجة ايجابية عقب هذه المقابلة مباشرة ولكن بقاء كل شىء في مكانه بعد ذلك زاد الأزمة شدة وحدة » .

ويحاول الملك أن يقدم بعض التنازلات لبيترسون فيستقبل على ماهر يوم ٢٤ أكتوبر أيضا .. ويعرض عليه منصب رئيس الديوان فيصر على ماهر على أن يحصل الابراشى على اجازة ولا يدخل مكتبه .. فيرفض الملك ..

وتبقى الأزمة مستمرة ..

وتستمر المعركة بين رئيس وزراء مصر . والمندوب السامى البريطانى . على صفحات الصحف في لندن .. والقاهرة .

وتحاول صحيفة « الشعب » . بكل الوسائل . اقناع باقى الصحف بالتضامن معها .. والشعب تدافع عن استقلال مصر بطريقتها .. أى بالابقاء على الحكومة .

قالت :

الصحف المصرية تخذل حكومتها
يحاولون اسقاط الوزارة الحاضرة
لا بوسائلهم ولكن بقوة الانجليز

قالت « الشعب » :

« حق مشروع لكل حزب سياسى أن يسعى بالوسائل السلمية المشروعة لاسقاط الحزب القائم في الحكم والحلول مكانه فيه لتحقيق برنامجه السياسى والاصلاحى .

ولكن غير المقبول في شرعة العقل . وشرعة الانصاف . أن يسعى الى ذلك بواسطة سلطة أجنبية .

افترضوا ياهؤلاء أن الانجليز انصاعوا لتحريضاتكم .. واستجابوا لتوسلاتكم فأجلوا الوزارة الحاضرة عن كراسيها فماذا يكون ؟

تكون سابقة خطرة على مصر وعلى كل وزارة تتولى الحكم فيها في المستقبل ..

تكون للانجليز الشروط العشرة في الادخال والاخراج بالنسبة للوزارة ـ بل يكون لهم الحق الواضح البارز في تشكيل الوزارات واختيار أشخاص الوزراء .. وقيام الوزارات وسقوطها وتنصيبها واقصائها عن كراسيها .. بل يجدون الباب مفتوحا على مصراعيه لكى تتدخل في المستقبل » .

وتكتب الصحف المؤيدة لعبد الفتاح يحيى بأن الملك سيعين الابراشى باشا رئيسا للديوان مادام المطلوب شغل هذه الوظيفة !

ويتعادى رئيس الوزارء في تحديه ..

انه يكلف المفوضية المصرية في لندن أن تقدم احتجاجا الى وزارة الخارجية البريطانية لما تنشره صحف لندن ضد الملك وضد رئيس الوزراء وضد مصر ولموقف الصحافة البريطانية جميعا حيال الشئون المصرية .

ويتوجه عبد الرحمن بك حقى القائم بأعمال المفوضية المصرية الى الخارجية البريطانية لتقديم الاحتجاج .

وكان احمد عبود هو الذى طلب اليه ذلك .. وليس عبد الفتاح يحيى وعرفت الحكومة البريطانية بذلك .

قال حقى بك :

اننا نشكو من الحملة الصحفية المتصلة ضد ملك مصر وحكومتها .

ونطلب أن تتخذ وزارة الخارجية خطوات لوقف هذه التعليقات .

ان رئيس وزراء مصر جاهد منذ البداية لمنع كل دعاية حول هذا الموضوع .

ان موقف وقدرة يحيى باشا على اجراء أى اصلاح أضيرت بشدة نتيجة لتعليقات صحف لندن .

رد السير ويلزلى :

ـ ان تقارير الأحداث الأخيرة في مصر ، التى نشرتها التايمز

والمورننج بوست .. جاءت في اعقاب حملة التشويه التى جرت في القاهرة ـ أخيرا ـ ضد دار المندوب السامى ٠

وقال وكيل الخارجية المساعد :

ـ ان رئيس وزراء مصر دعا المندوب السامى لتقديم النصح اليه في الوضع السياسى المصرى ٠

وقام المندوب السامى باسداء نصيحة قيمة بناء على تعليمات الحكومة البريطانية ٠

ولكن هذا العمل تحول الى حملة ضد الحكومة البريطانية ٠

وقد شوه رئيس الوزراء ماحدث حين نفى لصحيفة مصرية انه طلب أية نصيحة ٠

أما تعليقات صحف لندن فانها تستهدف وضع الموقف في نصابه الصحيح ٠

ويبدو ان التعليقات عادلة جدا بالنسبة لموضوع ذى أهمية عامة ٠

وقال السير ويلزلى :

ـ من الممكن في بعض الأحيان تقديم احتجاجات ودية الى الصحف البريطانية عندما يحدث تشويه للحقائق ٠ ولكن لا يوجد موقف يدعو لذلك في الحالة الراهنة ٠

ان الصحف البريطانية لم تقم بحملة ضد مصر ، بل حاولت توضيح موقف مشوه في مصر نفسها ٠

وانتقل السير ويلزلى من الدفاع الى الهجوم .. وقال :

ـ ان نظام الحكم في مصر فقد مكانته ٠

وقد حاول أن يضاعف رصيده بتشويه حديث المندوب السامى مع رئيس وزراء مصر ٠ وهذا أمر يلقى الامتعاض هنا ٠

ان الحكومة البريطانية قدمت أخيرا أدلة على رغبتها في التعاون ـ بأريحية ـ مع الحكومة المصرية ·

وقد رحبنا بدعوة رئيس الوزراء لانها تدعم مصالح شعب مصر ان لدينا مسئوليات في مصر لا نستطيع اغفالها ·

ويصعب على الخارجية البريطانية أن تؤيد شكوى الصحف البريطانية خاصة وان المندوب السامى في اجتماعه بالملك فؤاد في الشهر الماضى أعرب له عن قلق الحكومة البريطانية بشأن النشاط السياسى المشئوم لعبود باشا ·

وكانت النتيجة الوحيدة لذلك عودة عبود الى بريطانيا وواصل بنشاط دعايته المغرضة والمضللة ·

أكد حقى بك أن تسرب الانباء في مصر اقتصر على صحافة المعارضة

رد ويلزلى :

ـ ان كل الظروف تشير الى أن تشويه الأنباء صدر اما عن الوزراء زملاء يحيى باشا أو دوائر القصر لأن نصيحة المندوب السامى كانت موجهة ضدهم ·

وفي ختام اللقاء أكد ويلزلى أن موريس بيترسون كان يتصرف مع رئيس وزراء مصر وفقا لتعليمات الحكومة البريطانية وانه ـ أى بيترسون ـ يتمتع بكل تأييد وثقة وزير الخارجية البريطانى » ·

وتوعز الخارجية البريطانية الى صحف لندن نشر رفض بريطانيا الاحتجاج المصرى ·

ويسجل ويلزلى محضرا بنص الحديث يبعث به الى بيترسون ··

• • •

ازدادت لهجة الصحف البريطانية عنفا ضد يحيى باشا لأنه يحاول

الاعتداء على حرية الصحافة واستعداء الحكومة البريطانية ضد صحافة بلادها .

قالت الديلى تلجراف ـ صحيفة المحافظين ـ

« ان زيارة الاستاذ حقى أحدثت دهشة عظيمة »

أما « التايمز » فقالت :

« يظهر أن الأستاذ حقى لم يفعل ذلك بتعليمات من الحكومة المصرية ، وزيارته لوزارة الخارجية لم تكن على كل حال منتظرة بالمرة » .

وقالت « التايمز » :

« لقد أبلغ الأستاذ حقى أن المناقشة على صفحات الصحف بدأت في مصر فقد حدثت محاولة لاساءة تصوير عمل المستر بيترسون .

ولم يفعل المستر بيترسون أكثر من أنه أجاب عبد الفتاح يحيى باشا الى طلبه باسداء النصيحة ولكن سلوكه فسر بأنه محاولة للتدخل في شئون مصر الخارجية .

ان الثقة هنا كاملة بالمستر بيترسون الذى خول سلطة تامة من الحكومة البريطانية قبل أن يجيب على ما يعد طلبا للتعاون من جانب الحكومة المصرية »

ويضطر رئيس الوزراء الى أن يعلن للصحف أن عبد الرحمن حقى احتج على الصحف البريطانية .. من تلقاء نفسه .. وانه لم يكلفه بشيء !

قالت المصور :

« أرسل عبد الفتاح يحيى باشا برقية الى أحمد عبود باشا في لندن يرجوه الكف عن الوساطة التى كان يقوم بها لصالح الوزارة في لندن

وكانت هذه البرقية المصرية على اثر برقية انجليزية وردت الى الوزارة تؤكد أن وساطة عبود باشا ستنتهى الى نتيجة عكسية ! » .

• • •

ولكن الحكومة البريطانية ظلت صامتة لم تتخذ قرارا ·

وقالت « التايمز » :

« ان الموقف لايزال موقف انتظار وترقب لأن الاقتراحات البريطانية لتحسين أحوال مصر أبلغت الآن الى جلالة ملك مصر فاذا قبلها جلالته فان كل مصرى مستنير يرحب بذلك ··

وقد اجتمع مجلس الوزراء المصرى ولكن المفهوم أن المناقشة لم تتناول الا مسائل عادية ··

على أن هناك شعورا بأن استقالة الوزارة لا يمكن أن تتأخر زمنا طويلا لأن عبد الفتاح يحيى باشا جعل علاقته بدار المندوب السامى كأصعب ما تكون على حين أن الاتصال الوثيق بين الحكومتين المصرية والبريطانية مرغوب فيه خاصة في الوقت الحاضر ·

ان قرب تسوية النزاع على مسألة الدين العام يتطلب أن تكون الاجتماعات يومية تقريبا ·

وفضلا عن ذلك فان عبد الفتاح يحيى أثار امتعاض زملائه باغفاله مشاورتهم » ·

وتناشد صحيفة « الجازيت » الحكومة البريطانية أن تتخذ الخطوة الايجابية ·· وأن تقرر

قالت ·

في مصر يريدون أن يكون رد فعل بريطانيا عاجلا ·· وحاسما ·

ان الملك فؤاد منذ عشر سنوات قال للورد اللنبى :

ـ لا أرغب في شيء الا اتباع النصيحة البريطانية في كل الأمور ..
والمشكلة انى لا أعرف ماذا تريد بريطانيا على وجه التحديد » .
وتقول « الجازيت » :

« الابراشى هو أكبر شخص تكرهه مصر . وهو ليس موظفا في الحكومة ولا عضوا في الوزارة . ولكنه يرى أن نفوذه مهدد اذا اتبعت مصر النصيحة البريطانية .

... الابراشى يحارب مدافعا عن مواقعه . وكل المتعلمين والرأى العام في مصر ضده .

... الابراشى لا يفعل شيئا الا رعاية سيده الملكى وقلة من الفاسدين .

لقد اقنع الابراشى رئيس الوزراء برفض النصيحة البريطانية لأن بريطانيا مترددة » .

وتناشد صحيفة « الشعب » من ناحية أخرى الأحزاب المصرية التضامن معها وتختار لمقالها عنوانا ـ فيه ـ ما فيه من التوسل .

لوجه الله والوطن

« انما نعمل لوجه الله والوطن ورضا الملك السامى .. كلمات ما أحلاها وما أصدقها في فم حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ..

وعبد الفتاح يحيى باشا حريص كل الحرص على كرامته فما يذل أو يخنع كلما عبست له السياسة وتولت ..

وعبد الفتاح يحيى باشا جد حريص على كرامة وطنه فما يفرط في تلك الكرامة أو يتهاون فيها ولا يبيع كرامة وطنه بالبقاء في كرسيه ولا يلتمس رضا الاقوياء التماسا .. ولا يبحث عن الحلول التى

ترضى .. وانما يبحث عن الحلول التى تحفظ الكرامة الوطنية .. وتصون العزة القومية .. ولا يشكر الا من حيث يجب الشكر ويتعالى عن الاستجداء والاستخذاء .

وهو ضنين بحقوق وطنه فاذا اريد المساس بالدستور والاستقلال غضب للدستور والاستقلال وان حملت غضبته الاقوياء على التبرم به والرغبة في احراجه .

وان التاريخ ينصف لانه يكتب بعد أن تكون قد انطفأت الاحقاد .. وماتت الشهوات .. وهدأت الثائرة وذهب ضجيج التطاحن الحزبى والنضال السياسى . واستطاع المؤرخ أن يخلو الى نفسه وضميره فيصدر حكما صادقا ..

سيقول التاريخ ان عبد الفتاح يحيى باشا كان أصدق وطنى وأشجع سياسى أنجبته مصر في العصر الحديث .

سيقول التاريخ ان عبد الفتاح يحيى كان في طليعة رؤساء الوزارات الذين احتفظوا بالكرامة الوطنية والحقوق القومية » .

ولكن صحف المعارضة لا تستجيب للحكومة ..

انها توالى الضغط عليها ..

قالت البلاغ :

« هناك شعور بأن استقالة الوزارة لا يمكن أن تتأخر زمنا طويلا » .

وتكتب الأهرام :

« راجت اشاعة بأن رئيس الوزراء سيرفع الى جلالة الملك استقالة الوزارة . ولكن دولته لم يرفع سوى استقالة الوزيرين لتهدئة الموقف . وأعرب دولته عن استعداده للاستقالة » .

وتنشر الاهرام ذلك تحت عنوان « هل تستقيل الوزارة » .

والعنوان فيه ـ مافيه ـ من ايحاء لرئيس وزراء مصر .

قالت الاهرام أن عبد الفتاح يحيى باشا عرض على الملك بضع أسماء يرشح أصحابها للحلول محل الوزيرين المستقيلين .

وفي مقدمة هذه الأسماء أصحاب المعالى والسعادة محمد شفيق باشا وعلى ماهر باشا ومحمود شكرى باشا وعبد الحميد سليمان باشا وعبد الرحمن السيد أحمد باشا وأوصى دولته بالأخير » .

• • •

لقد أراد رئيس الوزراء أن يضحى بالوزيرين ابراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك وزير الزراعة .. اللذين اتهما في نزاهتهما .

ولكن المندوب السامى يستمر في الايحاء لصحف المعارضة . وصحف لندن بأن الوزارة على وشك أن تستقيل .

وتبدأ الصحف البريطانية تهدد وتستعدى الملك ضد رئيس الوزراء .. وتوقع بينهما .. وتهدد بعودة الوفد .

قالت « الديلى ميل » الناطقة باسم حزب المحافظين :

« الموقف في مصر صعب .. وقد يحتاج الى زيادة درجة الاشراف البريطانى على مصر ..

وما كانت الازمة تنشأ لو أن الملك فؤاد ـ وهو أقدر حاكم عرفته مصر ـ كان متمتعا بنشاطه التام .

ولكن .. مامن أحد خارج دائرة القصر الملكى يعرف على وجه الدقة حالة الملك الصحية .

وكانت مصر كلها تغتبط لو أن الحكومة المصرية اتبعت نصيحة مستر بيترسون .

ولكن عرفان الجميل في مصر قصير العمر ·

ومن المحتمل أن يؤدى حل المشكل من هذه الناحية الى زيادة متاعب بريطانيا لأن سقوط الوزارة الحاضرة الضعيفة يكون فرصة يغتنمها الوفد للرجوع الى الحكم ·

ومن المرجح اذا قامت حكومة وفدية أن تفضى بمصر الى الثورة وتسبب مصاعب مستمرة مع الحكومة البريطانية » ·

ويهدد بيترسون الملك ـ عن طريق صحافة لندن ·

قالت الصحف البريطانية :

« أن رفض الملك مقابلة المندوب السامى بالنيابة قد يحمل الانجليز على التقدم بمسألة مجلس للوصاية على الملك نفسه ·· وجعل هذه المسألة في الاعتبار الاول ·· وتغليبها على كل مطلب آخر » ··

وهذه الكلمات تحمل في طياتها انذارا للملك !

ـ رئيس الوزارة وناظر الخاصة والاوقاف ·· وإثنان من الوزراء أو :

ـ العرش !

وتستمر المعركة بين رئيس وزراء مصر والمندوب السامى البريطانى

قالت « البلاغ » :

« صارت الجفوة علنية تقريبا بين القصر ودار المندوب السامى البريطانى ··

وقيل ان الملك رفض مقابلة مستر بيترسون » ·

وأضافت البلاغ :

« أن هذا الخبر غير صحيح » ·

··· تقصد رفض الملك لمقابلة المندوب السامى ·

ولكن البلاغ تقول أيضا :

« الظاهر أن العلاقات بين يحيى باشا والمستر بيترسون أصبحت مستحيلة » .

ويستقبل ملك مصر رئيس وزرائه يوم ن٢٧ اكتوبر وهو اللقاء الرابع بينهما خلال شهر واحد .

ويصرح يحيى بعد المقابلة ،

- لم نتلق انذارا أو تبليغا من بريطانيا
- مستر موريس بيترسون لم يطلب مقابلة الملك
- لا يوجد خلاف في الرأى بينناو بين المندوب السامى
- لا يجرى بحث أى شيء خاص بالابراشى باشا

وكان التصريح محاولة لوقف تدهور الموقف بين يحيى باشا والمندوب السامى ..

ولكن كل كلمة قالها رئيس وزراء مصر ... كانت اكذوبة !

• • •

وصلت الأمور الى حد القطيعة الكاملة بين رئيس الوزراء والمندوب السامى .. وبدأ الضغط يشتد من الجانبين .

ويقرر عبد الفتاح يحيى وضع حراسة خاصة على موريس بيترسون ليثبت له وللحكومة البريطانية . أن هناك خطرا على حياة المندوب السامى وأنه غير محبوب من مصر . ويقبض على عدد من الأشخاص بدعوى انهم أرادوا الاعتداء على بيترسون .. حتى ينشر ذلك في صحف لندن ..

• • •

وتستمر حرب الكلمات .. والأعصاب .

المندوب السامى وصحف لندن من ناحية .. وصحف المعارضة في مصر من ناحية ثانية ويحيى باشا والابراشى والوزيران ابراهيم فهمى كريم وعلى المنزلاوى وحزب الشعب من ناحية ثالثة .

أما الملك فكان يتظاهر بأنه لا يعلم .

ومجلس الوزراء البريطانى منقسم على نفسه .. ومتردد .

وصحف الوفد تطلب من الوزارة أن تتعاطى دواء وحيدا .. وهو الاستقالة .

وجريدة البلاغ الوفدية ـ أيضا ـ تصف ما تقوله جريدة الشعب من أن بريطانيا تهدد استقلال مصر بأنه (تهديد مزعوم) .. وتقول أن هناك تبليغا بريطانيا في الطريق .

ورفضت الصحف المصرية ـ في نهاية المطاف ـ أن تتضامن في مقاومة الانجليز لمصالح الملك .. أو مقاومة تدخل الانجليز في شئون مصر .

وكانت الأحزاب تعرف أن الانجليز جزء من اللعبة السياسية في مصر .. وأنهم الذين يحكمون فعلا .. وأن بقاء الحكومة أو استقالتها رهن بمشيئة الانجليز .. وأن الاستقلال أكذوبة .. أو على الأقل .. هو استقلال ناقص ..

وفي ظل هذا كله كانت الصحف ترى أن ادعاء الحكومة للوطنية ومقاومة الانجليز .. بطولة لا معنى لها .. وشرف لا تستحقه تلك الحكومة !

وتقول صحيفة « كوكب الشرق » الوفدية :

« ان دار المندوب السامى مصرة كل الاصرار على اجابة مطالبها .

ولهذا يتوقع حدوث تطورات ذات أهمية سياسية كبرى في الاسبوع القادم » .

القربان

انهار الملك ·

عين أحمد زيور ـ ٦٩ سنة ـ رئيسا للديوان يوم ٢٧ اكتوبر ... دون استشارة المندوب السامى

ان زيور رجل تعتمد عليه بريطانيا في تنفيذ سياستها في مصر .. ومن هنا فلم تكن ـ بالملك ـ حاجة لاستشارة بريطانيا في هذا التعيين !

• • •

ولكن مجلة آخر ساعة · قالت ان الاستشارة تمت بطريقة غير مباشرة ·

كتبت المجلة ،

.. ان تعيين زيور باشا في منصب رئيس منصب رئيس الديوان الملكى تم بعد أخذ رأى المندوب السامى بالنيابة ·

وبيان ذلك ان الواسطة في تبادل الرأى هو جناب سير فرانك واطسون المستشار المالى ·

ففى كل يوم يغادر جنابه مكتبه بوزارة المالية ويستقل سيارته التى يقودها بنفسه ويذهب مباشرة الى دار المندوب حيث يقابل بيترسون ويفضى له بما كلف بنقله ·

ثم يخرج ويذهب فيقابل وزير المالية ويبلغه رد المندوب السامى بالنيابة ·

ويقوم وزير المالية ويبلغ الرسالة الى رئيس الوزراء ثم الى موظفى القصر بالتليفون ·

وبهذه الطريقة تم تبادل الرأى واختيار زيور باشا لمنصبه الجديد

علقت صحيفة « الديلى هيرالد » البريطانية الناطقة باسم حزب العمال على تعيين زيور فقالت :

« أنه تراجع عن موقف الصلابة وعدم التسليم الذى كانت تتخذه الحكومة والقصر »

●●●

وزيور هو « أسمن » رجل ـ أكثرهم بدانة ـ في مصر !

لم يستطع أن « يدخل » مصعد الركاب في فندق شبرد ولذلك استقل مصعد العفش « الاثاث والبضائع » الى حجرة المندوب السامى !

من أصل قوقازى تعلم في مدرسة فرنسية بالاسكندرية ·

وكان كثير النوم في جميع ساعات النهار . ولانه ·· أضخم ·· زملائه الطلبة ·· فان مهمته كانت حمل الجرس ودقه ·

وعندما كان يغضب من بعض الطلبة يدق الجرس قبل انتهاء فترة الراحة « الفسحة » نكاية في الطلاب ·

درس في كلية الجيزويت ببيروت وتخرج من كلية الحقوق بجامعة اكس في فرنسا ·· ثم أصبح قاضيا في المحاكم الابتدائية والاستئنافية حتى اختير محافظا للاسكندرية ·

وهو رجل لا شأن له بالسياسة أبدا ـ كما تقول التقارير البريطانية ـ رغم أنه تولى الوزارة عدة مرات ورأس الوزارة مرة !

ورأى سعد زغلول فيه أنه رجل لا يهمه شيء أبدا .. ولاتصدر أعماله عن أية نوايا سيئة أو طيبة .

بدأ تاريخه الوزارى بأن أسندت اليه وزارة الاوقاف رغم أن تعليمه لايتصل بالدين الاسلامى من قريب ، أو بعيد . بل ان أصدقاءه القريبين كانوا ــ في أحاديثهم الخاصة .. يقولون انه كاثوليكى .. ومساعد السكرتير الشرقى يقول انه مات كاثوليكيا !

وهو رجل مرح كسول يحب الدعابة والمجتمع الاوربى ، يهوى الاغانى الاوربية ويحفظ الكثير منها .

في وزارة يوسف وهبه باشا ١٩٢٠ كان وزيرا للمواصلات . وامتنع الوزراء ــ جميعا ــ عن الذهاب الى أعمالهم متضامنين مع موظفى الدولة في اضرابهم .. الا زيور باشا فانه كان الوزير الوحيد ، بل الموظف الوحيد ــ في مصر كلها ــ الذى ذهب الى مقر عمله !!

وعين وزيرا مفوضا لمصر في روما عام ٢٣ ، ولكنه لم يمكث بها سوى فترة قصيرة ونقل منها رئيسا لمجلس الشيوخ .

ولقد حدد مهمته في الحكم يوم تولى الوزارة في أعقاب مقتل السردار بعد استقالة سعد زغلول عام ١٩٢٤ بأنه ــ أى زيور ــ يريد « انقاذ ما يمكن انقاذه » حتى سمى وزير انقاذ ما يمكن انقاذه !

وقال للجميع بابتسامة :

ــ اذا كان اطلاق الرصاص سيستمر فان جسمى هدف لا يخطئه أحد .

أيامها .. خضع لكل المطالب البريطانية وأهمها أنه سحب الجيش المصرى من السودان ومع ذلك أعلن سعد زغلول أنه ليس مستاء من زيور بل يقصد انه مستاء من الملك لا من زيور !

وقد استطاع زيور أن يحكم حكما مطلقا دون أن يثير عداء أحد !

وهو رجل لا يصوم رمضان .. ولا يقرأ الصحف العربية على الاطلاق ، سواء كان وزيرا أو خارج الحكم . ويتقن اللغة الفرنسية أكثر من اتقانه للغة العربية .

قال عنه اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى انه شخص ظريف مرح ولا يقدر المسئولية .. ولكنه أشجع سياسى في مصر على الاطلاق !

وكان ـ زيور ـ عند زيارته لفرنسا يقيم في الفنادق ، ويدفع أجرها مقدما حتى لا يخلق لنفسه المشاكل اذا خسر كل أمواله على موائد القمار .

ولميزات زيور ، أو ربما لعيوبه ، شغل مناصب رسمية لم يستطع سياسى غيره ان ايشغلها جميعا .

فقد رأس الوزارة ، وتولى رئاسة مجلس الشيوخ ، ورئاسة الديوان الملكى ..

ولكنه كان أول رئيس لوزراء مصر ينفق كل الاموال السرية على الأعمال الخيرية وكان مكتبه يمتلىء كل يوم بأصحاب الحاجات فيعطيهم من هذه المصروفات .

وفي سنة ٣٤ كانت مهمة زيور انقاذ ما يمكن انقاذه من النفوذ الملكى من براثن بيترسون !

●●●

ولم يتخل القصر أو الانجليز عن أحمد زيور أبدا .

عندما أراد الملك فؤاد ـ عام ١٩٣٥ ـ أرغام زيور على الاستقاله أصر

المندوب السامى البريطانى على أن يخرج زيور من منصبه مكرما فقام بأجازة شهرين استقال بعدها ثم عين على ماهر مكانه .

وتولى زيور - بعد ذلك - عضوية مجلس ادارة عدد كبير من الشركات .

وفي سنة ٤٢ بعد انذار ٤ فبراير البريطانى للملك فاروق كان زيور هو الوحيد بين زعماء مصر الذى نصح بقبول الانذار !!

وقد سخر الانجليز من زيور .. ووصفوه - في وثائقهم - بأنه كسول ..

وقالوا انه يرضى تماما رؤساءه .. وبالذات الملك .

ولأنه بغير مبادىء فهو يتجنب أى مشكلة مع الملك .

وكان الانجليز يسمونه ... أحمد الصغير ... سخرية من حجمه الضخم ودليلا على أن الذى يسيره هو .. أحمد الكبير ... أى أحمد فؤاد ملك مصر .

وكانوا يقولون عنه انه ضعيف الاخلاق .. وانه ... لطيف !

وفي مذكرات جرافتى سميث مساعد السكرتير الشرقى قال أنه دعا زيور لحفل زفافه فخصص له ٣ مقاعد ليستريح !

وفي هذه المذكرات يقول ان الحكاية الشائعة عن زيور عام ١٩١٩ - أثناء الثورة المصرية - جرت في برلين .

« كان دليل زيور ذكيا ويحب النكتة فصحب الباشا المصرى الى ناد وقدمه الى شقراء أسمها فرانشسكا .

وأعجب زيور بالحسناء الالمانية ليكتشف بعد ذلك أنها رجل أسمه فرانزتنكر على هيئة سيدة ليضحك على الباشا ! »

ويروى بيترسون أن زيور كان ينام في سيارته في طريق الهرم فيراه السياح الذين يزورون الاهرامات وبذلك يشاهدون معجزتين في مصر ...

أهرامات الجيزة ...

ورئيس وزراء مصر الذى ينام في سيارته !

وكان سائقو التاكسى يتوقفون بالسياح أمام رئيس وزراء مصر .. كما يقفون بهم أمام الآثار !!

• • •

وتستقبل الصحف البريطانية تعيين زيور بارتياح كبير ..

قالت التايمز :

« أن هذا التعيين يعتبر خطوة صغيرة في الاتجاه القوى »

واضافت « التايمز » :

« ان تجارب زيور باشا السياسية العظيمة .. ومزاياه السياسية وولاءه تؤهله لهذا المنصب .

ولا شك أن تعيينه يخفف وطأة الموقف الدقيق ويجعله حلقة اتصال مباشر وموثوق به بين الملك ودار المندوب السامى ..

على أن من الصعب أن يدعى أحد أن تعيين زيور باشا يمكن أن يقيد نفوذ الأبراشى باشا تقييدا كبيرا » .

وقالت الديلى تلجراف :

« ان عقل زيور باشا وشجاعته كان لهما نفع كبير في أزمات أخرى »

وقالت الديلى ميل :

« ان التعيين خفف من حدة الازمة .

ومن المنتظر أن يعيد زيور باشا العلاقات التى تؤدى الى تسوية المسائل على قاعدة الصلات الودية بين الحكومة والقصر ودار المندوب السامى » .

أما جريدة « الديلى هيرالد » ... فقد اعتبرت قرار زيور أول تراجع مصرى ...

قالت :

« انه تسليم من الحكومة المصرية في نزاعها مع مستر بيترسون الذى أشار باقصاء الابراشى باشا .

ومع أن هذا التعيين لايحل مسألة اقصاء الابراشى الا أنه يعد أول انحراف .. وان كان ضئيلا .. عن موقف الصلابة وعدم التسليم الذى كانت تتخذه الحكومة والقصر .

ومن البديهى أن ثقة الحكومة بنفسها قد تزعزعت » .

أما صحيفة «الاجبشيان جازيت » التى تصدر في القاهرة باللغة الانجليزية فقد عبرت عن موقف بيترسون بصراحة كاملة .

قالت :

« أن هذا التعيين يعتبر اختيارا موفقا يدل على أن الباب قد فتح لانفراج الازمة »

• • •

وظن عبد الفتاح يحى أن تعيين زيور ينهى الازمة .. ويبعد شبح الاستقالة عن الوزارة .

وعبرت عن ذلك صحيفة الشعب .. فقالت :

« ليس دولة زيور باشا بالرجل المجهول حتى نعرفه لقرائنا فقد تقلب في أعلى المناصب في الدولة . وكان فيها مثالا للأخلاق الفاضلة وللكفاية الممتازة .

امتاز في الاوساط بالصدق والشرف والصفات العالية التى مكنته من أن يحرز مكانة لاتدانى ، يستخلص في كل المناصب التى تولاها اعجاب واحترام ومحبة الجميع .

فتعيين دولته اليوم وضع للشىء في محله .. وبرهان ملموس على أن دولة رئيس الوزراء يعرف كيف يتخير الرجال ولا يضع في المنصب الا أهله ..

أما اخلاص دولته لبلاده فأظهر من أن يحتاج الى بيان .

.. ولعل أبلغ مثل نعطيه على وطنيته تقدمه بعد مقتل السردار وسقوط الوزارة الوفدية ليحمل العبء كله ، ولينقذ السفينة التى أشرفت ـ بفعل الوفديين ـ على الغرق .

واستطاع أن ينقذها ثم استحق لهذا الانقاذ تقدير خصوم البلاد وأصحابها على السواء .

ودولته يتمتع برضاء سيد البلاد الاعلى فهو الرجل الصحيح في المكان الصحيح .

ويسرنا أن يجىء تعيينه بشيرا بزوال الغمامة الطارئة .. ونرجو أن يوفق في عمله الجديد التوفيق الذى لازمه طيلة حياته .. وفي كل أعماله » .

أما اخر ساعة فكتبت على لسان الابراشى يخاطب زيور :

أهلا بسيد مبين بعرضه راح يدارينا وف كل ما نعمله بكره يجارينا
وبفضل باعه الطويل تسلك مجارينا انقـذ لي ما يمكنـك بالله انقـاذه
أحسن رخصنا ولا عاد حد شارينا

يا معللى سعر الخضار والرز واللحمة يا أتخن الدولة دا وجودك هنا رحمة
عشان نقف وراك ما نبانش في الزحمة أحســن كـلام الجرائد لنجيلزيـة
صبح بيكوى كأنه الجمر أو أحمى

وترد اخر ساعة على لسان زيور

سيبك من الخوف ياشيخ واظهر بأه يسيبك الخوف في وقت النزال دا شيء حا يعيبك
فـين نارك الحـامية راحت فـين لهاليبك أما احتجـابك ورايـا ده ح يئـذينى
خايف سهامهم تصيبنى قبل ما تصيبك

• • •

يعلق جيوفرى تومسون ـ من القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ـ على هذا التعيين ويفسر أسبابه قائلا :

« ان هذا التعيين استجابة مباشرة لتركيز صحيفة التايمز وغيرها من الصحف على أن منصب رئيس الديوان الملكى ظل خاليا .

ويحيط مزيد من الشك بمدى قوة شخصية زيور في مواجهة الابراشى الداهية عديم الضمير .

ان ظهور هذا الرجل ـ وليست له علاقة بأحداث الاسابيع الثلاثة الماضية ـ على المسرح السياسى يتيح لنا فرصة تحقيق قدر اكبر من الاستقرار في علاقتنا مع حكومة مصر .

وأقترح تفويض بيترسون للاجتماع بزيور ليناقش معه الموقف .

ولا يتم ذلك بصورة يبدو معها وكأن بيترسون يقدم انذارا ، بل بصورة تتسم بالصراحة التامة والود وأسلوب بعيد عن الرسميات .

وعلى بيترسون أن يؤكد رغبة الحكومة البريطانية في العمل مع حكومة مصر في تعاون ودى .

ويوضح بيترسون أن مجلس الوزراء البريطانى قرر يوم ٢٥ سبتمبر الماضى أن يناقش ممثلها مع الحكومة المصرية المسائل التى تعطيها حكومة مصر أهمية .

ويستطيع بيترسون أيضا أن يذكر زيور باشا بالتأييد الدبلوماسى المؤثر الذى تلقته الحكومة المصرية خلال الشهور التسعة الماضية في موضوعات مثل الدين العام وموافقة بريطانيا من حيث المبدأ على اراء مصر بشأن جوانب معينة من مشكلة المحاكم المختلطة .

وبعد هذا التمهيد يستطيع بيترسون أن ينتقل الى القول بأن موطن فشل الحكومة المصرية الحالية ـ حتى الآن ـ هو عدم تقديرها للمساعدة التى تبدو الحكومة البريطانية على استعداد لتقديمها لمصر .

ونظرا لادراك الحكومة المصرية انعدام شعبيتها وتزايد النقد الموجه الى أسلوبها في العمل ، فانها حاولت اخفاء مساوىء تصرفاتها عن طريق توجيه الاهانات الينا في جميع المناسبات على أمل أن تحقق بعض المكاسب على أسس وطنية .

ونتيجة لذلك ، سارت الحكومة المصرية على نهج رجعى للغاية فيما يتصل بقضايا مثل مسألة الدين (التى تعد ذات

أهمية قصوى بالنظر الى مسئوليتنا عن الاقليات) ووصلت الى حد استخدام عميل غير رسمى لا خلاق له في بريطانيا ـ عبود ـ في محاولة للتأثير على الصحافة البريطانية واعضاء البرلمان وغيرهم .

ويتعين على بيترسون أن يوضح أنه بالرغم من أن الحكومة البريطانية على استعداد لتحمل الكثير من هذه الامور ، فانها على اقتناع بأن هذه الاساليب لها أصداء مؤسفة .

ان العميل الخاص ـ عبود ـ تصرف بطريقة تتسم بعدم المسئولية الى أبعد حد

وهذا العميل ضلل رؤساءه في مصر الى حد بعيد فيما يتصل باتجاه الرأى الرسمى في بريطانيا .

ولا بد أن تتوقف مثل هذه الاشياء .

ويستطيع بيترسون أن يبحث مع زيور الموقف الذى ينشأ في حالة تدهور صحة الملك مرة أخرى .

ويستطيع بيترسون أن يؤكد اهتمام الحكومة البريطانية الاوحد في مسألة تعيين مجلس الوصاية الذى ينبغى تشكيله من رجال مسئولين يحظون بقبول الرأى السياسى في مصر . ويستطيعون ضمان مصلحة مصر العليا ، وهى الحفاظ على علاقات الود والتعاون مع بريطانيا العظمى .

ويجب عليه أن يبين أنه في ظل الظروف الحاضرة ، توجد داخل الحكومة تيارات وتأثيرات معينة تدفعنا الى الخوف من احتمال وقوع محاولة لاستغلال أية كارثة قومية كوفاة الملك فؤاد لتحقيق أغراض شخصية خالصة .

ان أى شىء من هذا النوع سيؤدى الى أزمة لايكون أمام الحكومة البريطانية فيها خيار غير الوفاء بالالتزامات التى اخذتها على عاتقها ـ ضمنا ـ وفق تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

ان الرئيس الجديد للديوان الملكى سينقل مايدور الى جلالة الملك .

ومثل هذه المقابلة قد تؤدى الى أن يقوم الملك نفسه بدعوة بيترسون للتحدث اليه . وهو أمر لايختلف عن قيام القائم بأعمال المندوب السامى بطلب مقابلة الملك .

ولابد من صياغة تعليماتنا بطريقة ملزمة لاتدع ثغرة واحدة تمكن من تجاهلها كلها أو تجاهل جزء منها » .

ويؤشر دافيد كيللى على هذه المذكرة بالموافقة قائلا :

« اننا نأمل في كسب تعاطف المعارضة الوطنية . ولن يتحسن الموقف اذا جاءت حكومة وفدية » .

ولكن السير فيكتور ويلزلى وكيل الخارجية المساعد لم يوافق على هذه الاراء .

انه يعارض التدخل قائلا :

« يجب معالجة الامر بعناية شديدة والا أدى الى مزيد من سوء الفهم وأزمة أخرى .

ان اقصى أملنا أن تصل كلمات بيترسون الى مسامع الملك دون تشويه أو تحريف .

وهذه الكلمات لن تقنع الملك بالتخلى عن النظام القائم الذى يفيده .

واذا سعى بيترسون الى مقابلة زيور على الاسس المقترحة فمن الواجب توجيهه الى التزام موقف أقل تشددا بكثير من الموقف الذى اتخذه مع رئيس الوزراء .. والا قيل ان محاولة اخرى بذلت لتقديم نصيحة لم يطلبها أحد » .

ويؤشر ويلزلى على هذه المذكرات قائلا :

« أفضل ترك الامور على حالها » .

ولا يتلقى بيترسون تعليمات من لندن التى كانت تعارض مواقف بيترسون .. وتشدده

●●●●

التقى زيور يوم تعيينه بجرافتى سميث مساعد السكرتير الشرقى في الاسكندرية

ويشرح سميث لزيور الموقف وتطوراته على أساس ماكلفه به بيترسون .

ويبلغ سميث رئيس الديوان الملكى أن يتحدث الى الملك فؤاد بمطالب بيترسون دون أن يطلب ذلك بصفة رسمية .

ويقول سميث :

ـ ان المندوب السامى ـ المؤقت ـ كان متلهفا على أن يكون داخل القصر رجل أمين على اتصال بصاحب الجلالة ..

وهذا الرجل لا يستطيع أن يتظاهر بأنه يحمل وجهة نظر الانجليز وصدق نواياهم .

رد زيور :

ـ أن حل الازمة يكون بتحقيق تسوية بين مقر المندوب السامى ورئيس الوزراء .

ويبدى زيور اهتماما شديدا بالاستماع الى كل مايقوله جرافتى سميث .

ويقول زيور :

ـ هل تذكر مافعله حسن نشأت باشا

ويضيف :

ـ سواء كان الابراشى أو أى انسان آخر مكانه فان الملك سيظل كما هو شخصا ملتويا يتدخل في كل الامور .

ان الملك كان مطلعا تماما على كل مافعله الا براشى

ويحاول سميث ، وليس زيور ، التماس الأعذار للملك .

قال :

ـ ربما يكون هذا صحيحا اذا كان الملك متمتعا بصحة جيدة .. ولكن لاينطبق ذلك في حالة مرض الملك .

رد زيور :

ـ سمعت من احد الاخصائيين الايطاليين أنه يشعر بالتشاؤم .

وقال زيور انه اجتمع بالملك لمدة ساعة هذا الصبح ـ أى صباح ٢٩ أكتوبر ـ وقد وجد الملك في صحة جيدة رغم أنه كان نحيفا .

ويستمر الحوار بين الاثنين وتوقعاتهما اذا مات الملك .

قال زيور :

ـ ان الموقف سيكون خطيرا اذا أورث الملك ولده فاروق نظاما مكروها الى هذا الحد .

ولكن الاوصياء على العرش ـ مهما كانت أشخاصهم ـ سيتخذون موقفا حازما

وعلى اية حال فان الجيش البريطانى سيكون موجودا ـ كملجأ أخير ـ لقمع اية اضطرابات .

رد سميث على الفور :

ـ اننا نريد أن نتجنب الموقف الذى يحتمل أن نستخدم فيه القوات البريطانية لتأييد نظام فاسد حتى النخاع !

ويحاول سميث أن يتقرب الى الملك بعد أن ذاع في مصر نبأ تعدد اللقاءات بين بيترسون والامير محمد على .

قال جرافتى سميث :

ـ ان المندوب السامى لم يقدم أية اقتراحات إلى الامير محمد على حول مجلس الوصاية

كان رد فعل بيترسون لتعيين زيور مزيجا من الترحيب .. والخوف

بعث الى لندن بعد يومين من صدور قرار زيور يقول :

« انى أرحب بتعيين زيور باشا لانه يقدم قناة قوية ، ومباشرة ، للاتصال بالقصر .

ولكنى لست مقتنعا بأنه سيكون قادرا ـ بصورة فعالة ـ على السيطرة على الابراشى »

وزاد ضعف الملك .. أو عجزه عن المقاومة .. فان زيور كان يوحى اليه بالاستسلام .. وانقاذ ما يمكن انقاذه .

• • •

استقال الوزيران كريم والمنزلاوى مرة اخرى يوم ٢٩ اكتوبر .. أى بعد ٤٨ ساعة من تعيين زيور .

وطلب يحيى باشا اليهما الاستمرار في عملهما ..

ولكن الوزيرين أدركا أن النهاية حقيقية ، هذه المرة ، ولا يوجد ما يدعوهما الى المقاومة .. لقد عرفا أن تعيين زيور يعنى نهاية عهد

الابراشى في القصر الملكى .. ونهاية عهد تشكيل الابراشى للوزارات المصرية وأيقنا أن زيور سيتولى هذه المهمة .. أو يساعد فيها .. أما الابراشى فعليه أن يقاتل ، أو يسالم ، للاحتفاظ بمنصب ناظر الخاصة فحسب .

.. وجمع الوزيران أوراقهما وتخلفا عن حضور اجتماع مجلس الوزراء .

● ● ●

ويجد بيترسون أن هذا التصرف من جانب رئيس الوزراء يمثل مناورة جديدة .

انه يكتب الى لندن ..

برقية رقم ٢٨٩
من بيترسون
الى السير ويلسلى
بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٢٤

أشعر أنك حصلت على كل المعلومات والمشورة التى يمكن أن أقدمها لك ولا يوجد المزيد الذى يمكن أن أفعله لحين تلقى تعليمات ..

انى مقتنع أكثر من أى وقت مضى بأن أفضل دور يمكننا القيام به هو التقدم بطلب مباشر الى القصر لاستبدال الحكومة الحالية بحكومة جديدة والتخلص من الابراشى .

واذا لزم تقديم أى تنازل فليكن ذلك بأن نقبل على ماهر بدلا من توفيق نسيم باشا كرئيس للوزراء .

ان الحكومتين اللتين يمكن أن يحاولا تشكيلهما ستضمان تقريبا نفس الاشخاص ولكن على ماهر كان وزيرا عند ادخال دستور عام ١٩٣١ ولهذا يعتبر أكثر التزاما به .

وفي الوقت نفسه فان علاقاتى مع رئيس الوزراء أصبحت صعبة .

والى أن أتلقى التعليمات أقترح تجنب مقابلته وأن نجعل تدبير الامور الضرورية بواسطة بعض الموظفين العاملين بدار المندوب السامى » .

●●●●

ولا يهدأ بيترسون أبدا .. ولا يريد أن يفهم قرارات مجلس الوزراء البريطانى .. أو تعليمات وزير الخارجية .. والرفض المتكرر لمطالبه .. أو آماله .

انه يكتب الى لندن مناقشا الاوضاع المصرية منذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى ينص على تحفظات أربعة فقط تبيح لبريطانيا التدخل ويقول :

« ان تصريح ٢٨ فبراير لم يكن دليلا معتمدا للسلوك في العلاقات الانجليزية ـ المصرية .

وقد أصبح هذا التصريح ـ الان ـ دليلا أقل اعتمادا بسبب مرور الوقت والمخالفات اللا محدودة ، لسياسة القرار المعاهدة .

وطالما أننا ـ بريطانيا ـ نصمم على مصالحنا الاساسية فلابد أن نتدخل من ان لآخر لنصلح التوازن الذى أخللنا به » .

ويطالب بيترسون مرة أخرى بدخول مخدع الملك واملاء المطالب عليه .

ومن جديد يعد القسم المصرى مذكرات يعدد فيها حيثيات الرفض ..

قال دافيد كيللى :

« ان مستر بيترسون يبالغ في تقدير مسئولياتنا في مصر .. ويبالغ في تقدير ترحيب الرأى العام البريطانى بالتدخل ..

والحدود المثبطة أو المانعة للتدخل وضعتها الحكومات البريطانية المتتابعة التى تركت عن عمد المصريين يديرون شئونهم الخاصة ... مع الغاء الجهاز الوظيفى البريطانى في مصر .. بالكامل واشتراط نقاط معلنة .. محددة .. أى تحفظات بشأن الاجانب ، والاقليات ، والسودان والمواصلات الامبراطورية طبقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

واستخدام القوة ببساطة لصالح قيام حكومة مصرية نظيفة يعنى الالتجاء الى الوضع الذى كانت عليه مصر قبل عام ١٩٢٢ .

واذا صعدنا هجومنا الان فلابد لنا اذا فشل الهجوم أن نواجه بديلين هما :

أ ـ القوة

ب ـ قبول التراجع

والنقطة التى يرفض مستر بيترسون ومستشاروه الاعتراف بها هى أننا لسنا ملزمين حتى الان بالتدخل .

اننا لم نفعل سوى أن قدمنا نصيحة طلب تقديمها ، وقد نشأ نصف المتاعب من أن دار المندوب السامى لم تضع هذه الحقيقة في نصابها فور بدء حملة السراى .

ان رأينا في النظام المصرى القائم الآن معروف .. وهو بضعف الحكومة بدرجة خطيرة ـ فما هو العار في جلوسنا ساكنين في انتظار أن يتم تأثير ضربتنا الاولى ؟

أما الرأى العام المصرى مهما كانت قيمته فيجب ألا يترك له مجال للشك في أننا :

أ ـ نعترض على الابراشى وشركاه ،

وب ـ لسنا مستعدين بعد للتدخل بالقوة .

وهذا سيكون أخطر على النظام من التدخل في هذه المرحلة وقد يتلو هذاالتدخل تراجعا وعجزا عن القيام بأى عمل .

ان تصفية الوضع الحالى قبل وفاة الملك بالضغط على جلالته تقدم مخاطرة أقل بكثير وذلك في مواجهة مزعجة للشعور الوطنى مما يقدمه أى احتمال لظهور الابراشى .

وهذا يعيدنا ببساطة الى السؤال الذى ليس له اجابة وهو :

ـ ماذا يحدث اذا رفض الملك الخضوع للضغط ؟

اننا متفقون تماما على أنه من المفيد جدا تولى حكومة أفضل للسلطة قبل وفاة الملك .

ويبدو أننا نحرز تقدما في هذا الاتجاه . ولكن لايمكننا أن نطالب بالحاح بمثل هذا التغيير دون الالتجاء الى دور في مصر لايمكننا الحفاظ عليه دون اعادة انشاء الجهاز

الوظيفى البريطانى في مصر وتوسيع المسئوليات المحددة في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

ومن المهم تذكر الشروط المحددة للسلطة الممنوحة لبيترسون .

ان التعليمات والسلطة لم يكن المقصود بهما تشجيع هجوم مباشر فورى على الحكومة المصرية بأى ثمن ، بل الترخيص بمخالفة سياسة الحياد الصارم . التى كانت متبعة خلال الاعوام القليلة الماضية . ولم يكن من المتوقع ، نتيجة لقرار مجلس الوزراء في ٢٥ سبتمبر الماضى اتخاذ أى فعل فورى .

وفي الحقيقة ، كان في ذهننا السياسة التى دافع عنها السير مايلز لامبسون ، الذى لم يفكر بالتأكيد في أية قطيعة عنيفة فورية تجرى تحت قرع الطبول . وكان العمل الدقيق الذى قام به بيترسون ، وهو الاستجابة لدعوة رئيس الوزراء ، في حدود التعليمات . ولم يكن مقصودا خلق أزمة ضخمة على الفور .

ان مناورة السراى ساعدتها الطنطنة الرعناء في دوائر دار المندوب السامى حيث تم افتراض أن « السياسة الصريحة » التى أوصى بها بيترسون ستجد موافقة فورية من جانب الحكومة البريطانية .

وقد حدث تسريب للاخبار من نوع أو آخر .

وكانت النتيجة الحتمية الاعتقاد بأن بيترسون لا يتمتع بثقة الحكومة البريطانية . وهو انطباع خاطىء تناولته الصحافة .

ويبدو أن الاهانة المعنوية ضد النظام والاعتقاد في قرب وفاة الملك خلقا جوا من التوتر والانفعال جرى في ظله اغفال كل من مزايا الحذر وحدود مسئولياتنا في مصر » .

ويوافق كل من وكيل الخارجية المساعد ووكيلها البرلمانى ووزير الخارجية على هذا الرأى قائلين :

«أوافق تماما على هذه التفاصيل وأتعاطف مع هدف المستر بيترسون ولما لم يكن من الممكن تحقيقه فانه جرى وراء السراب .

ولن يحدث سوى أن نخوض الى مدى أعمق في الطين » .

●●●

هل يستكين بيترسون .. أو يستسلم

أبدا ...

انه يعاود الطلب بمبررات جديدة

ويكون رأى القسم المصرى . « الرفض .. وتأكيد هذا الرفض بمبررات واضحة تفسر موقف بريطانيا ، أو خطواتها ، اذا قابل بيترسون الملك ـ فعلا ـ ورفض الملك عزل عبد الفتاح يحيى ومحمد زكى الابراشى » .

ويقول رئيس هذا القسم

« النتيجة المنطقية هى المخالفة الجذرية لتصريح ٢٨ فبراير والتدخل بالقوة في الشئون المصرية » .

ويقول هذا القسم

« بيترسون بنى موقفه على الأفتراضات التالية :

أ ـ ان الحكومة البريطانية لها الحق في فرض معاييرها للادارة الداخلية ، في مصر

ب ـ اننا نستطيع أن نفعل ذلك بدون الجهاز الوظيفى البريطانى الذى هدم عمدا في ٢٢ ـ ١٩٢٣ .

ج ـ اننا بدلا من ذلك نلجأ الى الحماية ونحتفظ على الاقل بدرجة من الحكم البريطانى الفعلى .

وانني أفهم أن

أ ـ هو رأى معتنق سرا في دوائر دار المندوب السامى خلال السنوات الاخيرة من الحياد الصارم ، ويبدو واضحا أن منطق الاحداث الداخلى ، حمل بيترسون على اعتناق هذا الرأى . وهو رأى يمكن الدفاع عنه وأنا شخصيا لا أجده غير جذاب . لكن هل هناك أية فرصة حقيقية لقبوله من جانب الرأى العام هنا أو من جانب أى قطاع من السياسيين المصريين ؟

ان المعارضة المصرية هللت طربا للنزاع الحالى بين دار المندوب السامى والسراى .

ولكن ماهو الضمان بأن محاولة العودة الى الحماية لن تحيى على الفور كل ظواهر ١٩١٩ الى ١٩٢٥ ، أى اضرابات الموظفين العموميين وغيرهم ، والاغتيالات السياسية وهلم جرا ؟

وماذا سيكون موقف الجيش المصرى ؟

اننا سنرغم على مضاعفة جيش الاحتلال ولن يكون من الممكن تجنب المنازعات .

وهل هناك أى احتمال بأن الرأى العام في هذا البلد سيؤيد هذا بسبب مبادىء تدخل صريحة تقوم على نظرية « عبء الرجل الابيض » التى « عن صواب أو خطأ » لم تعد تكسب تأييد قطاع كبير من حزب المحافظين ؟

واللجوء ـ مرة اخرى الى هذه السياسة ـ دون التأكد تماما من أننا سنمضى فيها الى نهايتها سيكون بمثابة جنون .

وما لم نكن مستعدين لهذا كله ، فاننا يجب أن نلتزم برأى السير فيكتور ويلزلى وكيل الخارجية المساعد بأن الوقت قد حان للتوقف .

وقد أفلحنا الى حد ما في انقاذ ماء وجهنا بحصولنا ـ مهما كانت قيمة ذلك ـ على تعيين أحمد زيور كرئيس للديوان الملكى .

وهزت نصيحتنا بشدة عصيبة السراى ، التى قد تسقط نتيجة للاجراء المتخذ في القاهرة ولندن .

ولكننا لا نستطيع دخول معركة حتى النهاية حول موضوع « حكومة نظيفة » واخطاء الفلاحين المسحوقين !

ومجمل حجج التدخل السافر الآن ان هذا التدخل سيكون أصعب بكثير بعد وفاة الملك .

ويبدو أن ذلك يغفل حقيقة هامة وهى أن تبرير التدخل بعد وفاة الملك يكمن في الفوضى التى لابد أن تتلو اطالة أمد نظام الحكم الراهن .

وفي الوقت الحاضر لايمكن الانتفاع بهذا التبرير .

ولايبدو أن أيا من مصالحنا موضع التحفظات تتعرض لاى خطر .

وتلخص وزراة الخارجية البريطانية برقيات موريس بيترسون على النحو التالى :

« ان المندوب السامى بالنيابة يقترح اذا سمح له بمقابلة الملك أحمد فؤاد أن يطلب من جلالته تشكيل وزارة جديدة .

ويبلغه أيضا أن الحكومة البريطانية تعتبر توفيق نسيم باشا أفضل شخص يتولى رئاسة الوزارة .

ولن يقول المندوب السامى بالنيابة شيئا للملك بشأن مجلس الوصاية الا اذا أثار الملك نفسه الموضوع .

واذا رفض الملك فؤاد مقابلة المندوب السامى بالنيابة .. أو اذا اتخذت صحة جلالته ذريعة لعدم الاستماع الى بيترسون ، أو عدم التصرف فيما يقوله .. فان الموقف الناشىء ، يبرر التفكير في تشكيل مجلس وصاية يتولى الحكم أثناء مرض الملك .

وقد أجمع المستشارون في القاهرة على هذا الرأى الذى عبرت عنه برقيات بيترسون رقم ٢٧٣ بتاريخ ٢٠ أكتوبر و ٢٧٥ بتاريخ ٢١ أكتوبر .

وحتى الان كنا متعاطفين جدا مع تطلعاتهم في هذا الصدد ومستعدين ، كما في حالة الدين العام ، لاستخدام نفوذنا لمصالحهم في مواجهة فرنسا وايطاليا .

وقد يكون من الضرورة ، اذا سارت الأمور على ما هى عليه ، أن ندع الحكومة المصرية تعرف أنها لا يمكن أن تطلب تعاوننا في هذه الأمور ما لم تكن مستعدة لخوض اللعبة نفسها » .

ويؤشر وزير الخارجية قائلا :

« ان معونة الحكومة المصرية ضرورية جدا إذا أريد تحقيق أية نتائج » .

ويقدم السيرجون سايمون تقريرا لمجلس الوزراء البريطانى عن آخر تطورات الموقف :

قال الوزير ان تعيين أحمد زيور باشا رئيسا للديوان الملكى يعتبر لفته للمصالحة ..

وقال الوزير ان حالة الملك فؤاد أكثر سوءا مما يصرح به رسميا .

وقال :

ـ ان تدخل القوات البريطانية لتدعيم نظام السراى الحالى يمكن أن يعقد الأمور .

وأعلن أن افتقاد الحكومة البريطانية لحقوق دستورية في مصر يدعو الى علاج الموقف بطريقة دقيقة » .

ولكن تدخلنا بالقوة على أساس مبادىء كرومر سيثير بالتأكيد هذا الخطر .

ويؤشر السير ويلزلى قائلا :

« ان المستر بيترسون لايفهم أنه مهما كان مصيبا في هدفه فان سياسته لايمكن تنفيذها مالم تكن لديه في المؤخرة قوة . ويكون مستعدا لاستخدامها اذا لزم الأمر .

• • •

ويعرض الأمر من جديد على مجلس الوزراء يوم ٣١ أكتوبر برئاسة رامزى ماكدونالد وبحضور كل أعضاء المجلس .

وهذا هو محضر الاجتماع :

قام وزير الدولة الخارجية بابلاغ مجلس الوزراء في ايجاز باخر التطورات في الموقف المصرى .

ولاشك أن المجلس لاحظ من البرقيات الأخيرة الواردة من القاهرة أن أحمد زيور باشا عينه الملك فؤاد رئيسا للديوأن الملكى .

وقد تم الاستعانة بزيور باشا في الماضى خلال الازمات وخاصة بعد اغتيال السردار السير لى ستاك عام ١٩٢٤ .

وهو شخص بسيط لين العريكة وصديق لبريطانيا العظمى .

ورغم أنه قد لا يكون من القوة بحيث يسيطر على الابراشى وعلى الاتجاهات المختلفة في البلاط فانه ـ في جميع الأحوال ـ يمثل طريقا للتفاهم بين الملك فؤاد ودار المندوب السامى .

وينبغى النظر الى تعيينه على أنه لفتة للمصالحة ، خاصة اذا كانت صحيحة اشاعة أن الوزيرين المصريين اللذين نعترض عليهما سيطردان من الوزارة .

وردا على التساؤلات أعرب وزير الخارجية عن اعتقاده بأن حالة الملك فؤاد أكثر خطورة بكثير مما تبينه النشرات الطبية .

وفي حين أن مستر بيترسون أقلقته الى حد ما التعليمات التى تلقاها كما ورد في برقيته رقم ٢٨٣ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ـ أى قرار مجلس الوزراء الاخير ـ فقد أصبح الآن أكثر رضى .

وليست هناك حاجة للقول بأنه ـ مع ذلك ـ ينفذ هذا القرار والتعليمات باخلاص .

وقد تركز الاهتمام على البيان الوارد في برقية مستر بيترسون رقم ٢٨٨ بتاريخ ٢٩ أكتوبر الذى يتضمن ملاحظات زيور باشا بشأن أن الجيش البريطانى يوجد دائما كملاذ أخير للقضاء على الاضطراب .

ونرى أنه سيكون من المحرج للغاية أن نضطر لاستخدام القوات البريطانية لتدعيم نظام الحكم الحالى التابع للسراى .

وقبل استخدام القوات ينبغى أن نصر على تنحية الابراشي .

وفي نفس الوقت اتضح أنه مع تطور الموقف ينبغى أن تكون معالجته برقة متناهية مع الاخذ في الاعتبار أنه ليس لدينا حق دستورى في مصر .

• • •

وهكذا وللمرة الاخيرة يصبح الامر واضحا .. والتعليمات صريحة وهى :

« يامستر بيترسون .. كفى »

ولكن الملك لم يعرف أبدا أن بيترسون لم يحصل على موافقة لندن ..

ان بيترسون احتفظ بهدوء أعصابه .

استغل الصحافة المصرية ، والبريطانية ، وتصفيق المعارضة للمباراة بينه - أى بيترسون - ورئيس الوزراء .. والابراشى نيابة عن الملك .

رأى بيترسون أن يظل ثابتا على موقفه حتى النهاية أسوة بما كان يفعله مثله الاعلى اللورد چورچ لويد .

●●●

ويتوجه يحيى باشا مرة أخرى الى الاسكندرية يوم أول نوفمبر يحمل الى الملك فؤاد استقالة الوزيرين باعتبارهما ترضية تغنى بيترسون عن التهام الوزراة كلها ! ..

وكان هذا اللقاء الرابع بين الملك ورئيس وزرائه . مما يقطع بأن الملك يعرف كل شيء .. ويدرك مطالب بيترسون وأبعادها .

ويكتب بيترسون الى لندن .. باصرار غريب ! ! !

« بعد مقابلة الملك والتى يزعم رئيس الوزراء أنها استغرقت ساعتين ، أبلغ رئيس الوزراء ممثلى الصحافة بأنه وضع استقالة الوزيرين أمام الملك ، الذى سيقابله مرة أخرى يوم السبت .

وسوف تدركون أننى في الظروف الراهنة لا أعتبر أنه حتى قبول هذه الاستقالات في أعقاب تعيين زيور ، يعد حلا مرضيا أو مناسبا لصعوباتنا الراهنة .

وأكثر من ذلك ، يبدو أن هناك فرصة كبيرة أن يشغل مكانهما .. نكرات .

وما لم أتلق تعليمات جديدة .
.. وحتى أتلقى هذه التعليمات ....

فانى أقترح أن أنتهج مع كل من رئيس الوزراء « لو اصبح من المستحيل تجنب لقائد » وزيور ، الذى سيزورنى يوم الاثنين ، نهجا مؤداه أنى ، في الوقت الذى لا أكن فيه أية مشاعر شخصية ضد رئيس الوزراء ، فمن أصعب الامور بالنسبة لى ، وخصوصا في وجود الابراشى باشا في السراى ، أن أشعر بأى احساس من الثقة للخوض في مناقشات مع رئيس الوزراء في أية مشكلات ذى اهتمام مشترك .

وبالطبع وفي انتظار تعليماتكم ، سأحاذر حتي لا أورطكم في أى طلب مباشر لاستقالة الحكومة الحالية ، التى أظهرت ، رغم ذلك ، انها فاشلة تماما فيما سيتعلق بأغراضكم »

وينتقل زيور الى القاهرة للاجتماع ببيترسون بعد أن عقد اللقاء التمهيدى مع مساعد السكرتير الشرقى .. ويحمل زيور الى بيترسون .. خضوع الملك .. واستسلامه ..

قال زيور :

ـ لقد عينت رئيسا للديوان لاجمد نشاط رئيس الديوان الآخر .. غير الدستورى .. يقصد زكى الابراشى باشا .

رد بيترسون :

ـ ان الازمة لايمكن التغلب عليها بهذه الطريقة .. الابراشى يجب ان يخرج أو يعين رئيس جديد للوزارة .

برقية رقم ٢٩٤
من موريس بيترسون
في ٢ نوفمبر

قام زيور باشا بزيارة غير متوقعة لى هذا الصباح وهى الزيارة التى جرت على نحو لايمكن انكاره بأنها نيابة عن الملك بعد أن أصبح أكثر ضعفا .

وكان الهدف من زيارة زيور أن يؤكد لى أن استقالة الوزيرين عقب تعيينه في القصر تعتبر حلا مرضيا للصعوبات الاخيرة التى نواجهها .

وقال الباشا ان صاحب الجلالة كان دائما حريصا على التعاون معنا وان هذا الحرص لم يكن أبدا أكثر مما هو عليه اليوم

قلت :

ـ من الصعب التوفيق بين هذه الرغبة وبين الاحداث مثل رحيل عبود الى لندن في ٢ أكتوبر

واصل زيور حديثه بمناشدتى بقوة بأنه يجب أن يبقى الابراشى في القصر .

وقال ان اجباره على الخروج سيحطم قلب الملك ويشعره بالمهانة وهو أمر يفوق الاحتمال .

ومن ناحية اخرى كان زيور ، نفسه ، مستعدا لضمان عدم تدخل الابراشى على الاطلاق في السياسة أوفي أى شىء خارج الواجبات المحددة بدقة لمنصبه .

أجبته بأنى كنت مستعدا تماما لرفع هذا الاقتراح لحكومتى . ولكن لايمكننى الا أن أذكره بوجهة نظرى .

ان الموقف لايزال غير مرض طالما أن رئيس الوزراء الحالى في منصبه والابراشى لايزال في القصر.

الا أنه مع وجود رئيس وزراء قوى فان استمرار الابراشى في القصر يصبح بلا أهمية عظمى.

ومن الواضح جدا ـ في الوقت الحاضر ـ أن الادارة ضعيفة بدرجة ميئوس منها وهو الذى أدى ـ في المقام الاول ـ الى انزعاج الحكومة البريطانية.

وقال زيور باشا ان من المقترح استقالة رئيس الوزراء. وسألنى عن الشخص الذى اقترح أن يحل محله ؟

قلت لا أرغب في أن ينظر الى باعتبار أننى أحاول فرض رئيس وزراء معين على الملك ولكن الشخص الذى يحمل اكبر الآمال في الوقت الحاضر من زاوية اشاعة الاطمئنان في البلاد هو توفيق نسيم باشا.

وذكرت اسم على ماهر كشخص آخر يجب أن يكون ضمن الوزارة الجديدة.

وأعرب زيور عن شكه فيما اذا كان الملك سيوافق على نسيم (وسألنى عما اذا كان لدى أى اعتراض على اخطار الملك أحمد فؤاد بذلك.

قلت :

ـ لا اعتراض لدى بشرط أن يكون مفهوما ان الاقتراح الذى قدمه زيور سيعرض على حكومتى على الفور.

وعدنى زيور أن يبلغنى عما سيتم بالنسبة لنسيم خلال اليومين القادمين. وأنه سيبقى في القاهرة ولكنه أرسل

سكرتيره الخاص الى الاسكندرية لان صاحب الجلالة يتوقع بوضوح تسلم رسالة منه .

وانى أسلم بأن مخاطرة رفض الملك فؤاد لنا قد انتهت .

وامل على أية حال بأنه سواء وافق الملك أم لم يوافق على نسيم فسوف نصر على اجراء تغيير في الحكومة الامر الذى يعتبر من جديد اكثر الحاحا من زاوية تدهور صحة الملك وما أظهرته الاسابيع القليله الماضية من أن رئيس الوزراء الحالى غير مناسب » .

●●●

ويساعد زيور باشا المندوب السامى .

انه ينقل للملك تهديدات بالغ فيها .. حتى ينزل الملك على رغبات بيترسون .. فما دام الملك لم يلتق شخصيا ببيترسون .. فان الوسيط يستطيع أن يقول ما يريد .. وأن يبالغ .. وأن يحذف .. كما يريد .. من الانذارات التى يتلقاها من بيترسون .

نشرت المصور :

« صرح زيور باشا رئيس الديوان بعد مقابلته لبيترسون أن الحالة سيئة جدا .

ونسب الى دولته أنه قال :

ـ ان عبد الفتاح يحيى باشا غرز الحكومة في « الوحل للرقبة » .

ولم يستطع مستر بيترسون أن يكتم غيظه بل كان يروى لزيور باشا وهو ينتفض غضبا وتشنجا وأخذ يتلو من ورقة صغيرة ما يأتى .

• ان احد الوزراء « المضمونين » قال لحسن صبرى بك ذات مرة « حاتشوف انت وسى لامبسون بتاعك » .

• ان احد الوزراء غير « المضمونين » قال عن مستر بيترسون أنه « وكيل مديرية »

• ان عبد الفتاح يحيى باشا حين طلب الاستشارة ـ على حد رأى الانجليز أول مـرة ـ رد عليه بيترسون برأيه بحسن نية قال له دولته « أنا لا يمكننى أن أكون سفاكا فأبلغ جلالة الملك هذه الطلبات » ..

وفي مقابلة ثانية طلب الى بيترسون أن يقدم له مذكرة فاندهش جدا من هذا المعاملة .

• ان الابراشى باشا كان يتصل مع دار الوكالة وموظفيها ويخاطبهم بلهجة الرئيس للمرءوسين وبكل حدة .

• يؤكد بيترسون لزيور باشا أن عبد الفتاح يحيى باشا خاطبه بالذات في مسألة الاوصياء . فلما سأله عن أسمائهم قال له انه لا يعرفهم . فالانكار بعد ذلك . وتكذيبه . اهانة لا يحتملها ممثل دولة ولا تحتملها دولة .

هذا بايجاز اهم ما دار حوله الحديث .. ومع ذلك واكراما لخاطر زيور باشا قبل بيترسون » .

• • •

والحقيقة أن ملك مصر كان أكثر المسئولين المصريين .. ارتعاشا .. وارتجافا .. وخوفا !

انه طلب ـ عن طريق زيور ـ معرفة ما اذا كان بيترسون يكتفى بالوزيرين قربانا فلما رفض . كان لا بد من أن يكون رئيس الوزراء هو نفسه الضحية .

الذئب .. الذئب !

كتبت صحيفة « الأهرام » أن حالة القلق لا ينبغى أن تستمر ومن الضرورى بحث تأليف حكومة جديدة تعقد معاهدة مع بريطانيا .

ولم تكن « الاهرام » تكتب ذلك الا بايحاء .. وبتلويح من المندوب السامى بأنه يمكن عقد المعاهدة اذا سقطت وزارة يحيى باشا !

ويكتب الدكتور أحمد ماهر ـ وكان من رجال الوفد ووزرائه في ذلك الحين ـ سلسلة من المقالات في جريدة « كوكب الشرق » يطالب فيها عبد الفتاح يحيى بالاستقالة لان الانجليز لن يرحموه .. وأنه سيدفع ثمن تردده .. وأنه لكرامته يجب أن يستقيل ..

ويدعو الدكتور ماهر بريطانيا لتغيير العهد كله قائلا ان تغيير الاشخاص لا يفيد .. ويطالب بريطانيا بعلاج المرض ، لا الأعراض ، والاستجابة لحقوق ومطالب الشعب .

وفي مذكراته قال الدكتور محمد حسين هيكل باشا .

« كانت وزارة يحيى باشا على علم بأن البحث يجرى في دار المندوب السامى لتغييرها .. وكانت واثقة من أن هذا التغيير آت لا محالة عما قريب .

.. ومع ذلك لم تفكر في تقديم استقالتها ، وفي التخلى عن مناصب الحكم .

وقد يبدو هذا غريبا ، لا يفسره الا أمل الوزارة في أن تخفق المساعى ، فتظل في الحكم .

وليس شك . في أن الاكرم لاية وزارة في مثل هذا الموقف أن تستقيل . فاذا رفضت استقالتها كان بقاؤها في الحكم ـ بعد ذلك ـ أصون لكرامتها » .

• • •

وتبدأ وزارة الخارجية البريطانية تبحث الموقف على ضوء تنازلات الملك .. وهل تمضى لندن فى ارغام ملك مصر على أن يزداد انحناء للمندوب السامى .

كتب جيوفرى تومسون رأيه ..

قال :

علينا أن نبعث برد في أسرع وقت ممكن ، فمن الاهمية بمكان ان تكون لدى بيترسون بعض التعليمات .

ان مرض ملك مصر يمر بمرحلة خطيرة ، وربما حرجة .

وينبغى أن نحرص على عدم اسداء النصح لجلالته بأسلوب يهدد بالانهيار .

ويبدو مؤكدا أنه مهما كانت نوايا رئيس الوزراء من قبل ، فانه سوف يستقيل الآن بعد معرفته بالحديث الذى جرى بين زيور وبيترسون .

ويلوح لى أنه نظرا لحساسية الملك ازاء هذا الموضوع ، فيجب علينا ألا نضغط لاقالة الابراشى ، بشرط تعيين رئيس وزراء جديد .

أما عن شخصية رئيس الوزراء الجديد ، فيبدو من المهم عدم الاصرار على أن يقبل الملك ـ في حالته الصحية الراهنة ـ شخصا لا يرى فيه جلالته ـ نفعا ـ على الاطلاق .

ومن المهم أيضا ألا ترتبط دار المندوب السامى (ولا نحن بالتالى) ارتباطا أكثر مما يجب برئيس الوزراء الجديد ، والا سنكون مسئولين عنه .

انى أقترح أن تصدر الى بيترسون تعليمات وفقا لذلك ، ونطلب اليه اخطار زيور باشا بأن شخصية طيبة يمكن الاعتماد عليها وتكون مقبولة من البلاد ، دون الالحاح على تعيين شخص بالذات . وربما نضيف أن توفيق نسيم باشا ليس فقط رجلا مسنا ، لكنه يعانى أيضا من مرض في القلب .

ولا يبدو أنه الشخص المناسب لمعالجة موقف سياسى صعب قد يصبح حالة طارئة حقا .

ان التطورات تعتبر مرضية للغاية ، فيبدو محتملا أن نتمكن من تحقيق هدفنا ، وهو تحسين الادارة المصرية ، دون التدخل المباشر بكل ما يحمله من مخاطر .

لقد جاء المصريون الينا ، بدلا من أن نذهب اليهم
ولم يعد هناك الآن احتمال أن نفقد مكانتنا .

وبمعنى آخر ، فان سياسة العمل غير المباشر خلال الصحافة التى اتبعناها حققت بعض النتائج .

ويبدو واضحا انه اذا كان الملك قد جاء الينا ، فان هذا أفضل بكثير مما لو قدمنا إنذارا اليه .

المطلوب الآن المحافظة عل الميزة التى نتمتع بها وأن نعمل على تحقيق هدفنا على أساس الخطوط العامة المقدمة لنا دون أن نحاول ممارسة ضغوط شديدة للغاية على الصحافة ،

ودون التحدث عن المسئولية عن أية بدائل عمل متاحة أمام أية حكومة في المستقبل .

لقد بدأت تنطلق في القاهرة صيحات الانتصار على الحكومة ..

ويعلق دافيد كيللى رئيس القسم المصرى بالنيابة على هذه البرقية قائلا :

« المطلوب منا الآن ان نحتفظ بالمزايا التى حققناها وأن نستمر في ممارسة ضغوطنا عبر الطريق المفتوح لنا ـ أى زيور ـ دون أن نحاول الضغط الى الدرجة القصوى ودون أن نتحمل مسئولية الحكومة الجديدة عن أعمالها القادمة » .

ويؤشر فيكتور ويلزلى الوكيل المساعد بأن هذا انتصار للسياسة التى اتبعتها الخارجية البريطانية !

●●●

ويفاجأ بيترسون في اليوم التالى بأحمد زيور يزوره للمرة الثانية خلال ٢٤ ساعة .. فان الملك أصبح متلهفا الى ارضاء المندوب السامى المؤقت ..

ويصر بيترسون ـ على أن يعرف من زيور ـ ما إذا كان قد حضر له أمس بصفته الشخصية أو بصفته الرسمية .. أى كرسول للملك . كما تقول هذه البرقية :

« برقية رقم ٢٩٦

بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٢٤

من مستر بيترسون

ـ الى السير جون سايمون

التقيت بأحمد زيور باشا هذا الصباح ، وأخبرته أنه في مفهومكم كان يجب عليه عند حضوره أمس ، أن يكون ذلك بمعرفة وموافقة فؤاد على الأقل ان لم يكن بتعليماته المباشرة ، لأخذ نصيحتى .

وافق زيور باشا على ذلك وأصر على أن زيارته أمس كانت بناء على تعليمات جلالته المباشرة .

وعلى ذلك واصلت حديثى ..

قلت :

ـ ان حكومة جلالة ملك بريطانيا تشعر أن في استطاعتها أن تقدم النصيحة حول استمرار وجود الابراشى في القصر وضرورة تغيير رئيس الوزراء .

وبخصوص موضوع الابراشى جازفت بأن أوضح أن اذعان وزارة الملك فؤاد لبقائه لا يتفق مع التأكيدات التى سبق أن قدمها زيور باشا والتغييرات الحكومية .

ورغما عن ذلك فانه مما يتصل اتصالا وثيقا مع حالة الملك الصحية الخطيرة حاليا ان تثير الحكومة البريطانية هذا الموضوع مرة ثانية عندما يكون جلالته في حالة أحسن .

ولقد حذرت زيور من أن الابراشى قد يصبح مصدر حرج شخصى له رغم كل شيء .

وفي موضوع رئيس الوزراء الجديد ، أوضحت أن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ليست لديها رغبة في فرض أى مرشح بالذات على الملك فؤاد .

وفي الوقت نفسه فمن الواضح أن الظروف الحالية تتطلب مواصفات معينة في رئيس الوزراء وهى قوة الشخصية وتأييد الشعب والقدرة على تأمين زملاء أكفاء . ولم أذكر أية أسماء .

ولكن زيور باشا أخبرنى أن توفيق نسيم باشا لا يعد فقط أحسن المرشحين ولكنه الأكثر احتمالا في أن يستدعيه الملك فؤاد .

وعدد رؤساء الوزراء السابقين بما فيهم زيور نفسه .

وقال أحمد زيور انه يعمل كل ما في وسعه ليقنع جلالته .

وأضاف أن على ماهر رفض بالأمس أن يدخل وزارة عبد الفتاح يحيى على أساس أنه لا يستطيع أن يفعل شيئا لهذه الوزارة .

وبالنسبة لزيور تعتبر الحكومة الحالية في حالة فوضى مطلقة .

أ ـ انه حتى بالنسبة للخاصة الملكية فبغض النظر عن النشاط السياسى لشاغلها الحالى ، فانها تسبب سخطا كبيرا في الوطن لاخطائها ، من سوء توزيع مياه الرى والمعاملة المتحيزة في بيع المواشى والمنتجات ، وشروط العمالة في المنشآت الملكية التى تبلغ حد السخرة .

وهذا أمر يجب على الحاشية أن تثيره مع جلالة الملك متى سمحت صحته بذلك .

ب ـ يجب وضع حد للانعزال المستمر للأمير فاروق سواء في الأمور العامة بالنسبة لتمثيل جلالته على وجه الخصوص .

وأخبرت زيور باشا في الختام أنى قلت كل ما يجب على في الوقت الحاضر الا أنى سأكون موجودا اذا كان هناك داع لنصيحتى » .

●●●

ويبعث جون سايمون وزير الخارجية الى موريس بترسون بقرار مجلس الوزراء .. دون ان يذكر له انه اضطر لعرض طلبات بيترسون من جديد على المجلس لأن ما يطلبه بيترسون يتجاوز اختصاصات وزير الخارجية وسلطاته ..

برقية رقم ٢٣٧
من وزارة الخارجية
الى موريس بيترسون
بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٣٤

١ ـ اوافق على لهجتك لزيور باشا . وهذه التطورات تبرر الاساليب الغابية التى انتهجتها .

٢ ـ نظرا لحقيقة ان الملك قام بالمبادرة في الاتصال بك ، فانك مخول باقتراح عزل رئيس الوزراء الحالى . واستبداله برئيس وزراء أقوى بالاضافة الى التأكيد الذى قدمه زيور باشا بشأن الحد من نشاطات الابراشى السياسية ، سيمكننا من تجنب الضغط لعزل الأخير ـ الابراشى ـ مما ينشأ عنه خطر تهديد صحة الملك .

ويجب أن توضح ان موقفنا من هذه النقطة يعتمد على تحقيق ضمان زيور وعلى تعيين رئيس وزراء أقوى .

٣ ـ لا يجب أن تربط نفسك بوضوح شديد باختيار أى

خلف محدد لرئيس الوزراء بدرجة تجعل حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا مسئولة عن افعاله أو سياسته التالية .

وبالتالى يجب أن تحاذر في تقديم نصيحتك حتى تتجنب هذه المسئولية .

ويجب أن توضح تماما انك في اقتراحك اجراء تغيير في الحكومة فانك تستجيب لطلب النصيحة الذى نقله اليك جلالته من خلال زيور باشا ..

٤ ـ لاشك أنك ستتذكر ان توفيق نسيم ـ نفسه ـ رجل عجوز مريض » .

ولا يستطيع بيترسون ـ بطبيعة الحال ـ ابلاغ الملك فؤاد بقرار محلس الوزراء البريطانى .

بل ان المندوب السامى يستمر في حملته على يحيى باشا ويوعز للصحف المصرية والبريطانية على السواء بأن الوزارة استقالت أو هى في طريقها الى أن تستقيل .

ومن جديد يلعب بيترسون بالورقة الرابحة في يده ..

بعث الى لندن يقول :

« علمت من مصدرين منفصلين موثوق بهما أن حالة صاحب الجلالة الصحية أصبحت حرجة مرة أخرى » .

●●●

وتلف الحيرة وزارة الخارجية البريطانية ازاء هذه البرقية ..

ويكتب القسم المصرى في هذه الوزارة مذكرة طويلة يقول فيها :

« ان الملك قابل رئيس الوزراء ساعتين مما يدل على انه ليس مريضا ..

ويمكن أن يكون هذا اللقاء الطويل قد أرهق الملك .
أو ربما يكون رئيس الوزراء قد قابل الابراشى باشا لا الملك .

وعلى أية حال فاننا يجب أن نحظر مثل هذه الأنباء وإلا ووجهنا بصيحات الذئب .. الذئب .. الى الأبد » .

ومعنى هذه المذكرة التى كتبت بأدب جم .. أن بيترسون يلوح بمرض الملك ليقنع الحكومة البريطانية بمنحه الصلاحيات الكاملة والموافقة على كل تصرف له .

وتقول هذه المذكرة : « مازلنا عند رأينا منذ البداية في أن كل تغيير يجب أن يتم بعد وفاة الملك .. واننا عارضنا اقتراحات بيترسون الذى يطالب بالتدخل العنيف .

وما دامت الأمور قد انتهت بتغيير رئيس الوزارة فلا داعى للاصرار على طرد الابراشى .

اننا نستطيع أن نتدخل بعنف بعد وفاة الملك لنرغم السلطة على طرد الابراشى .. ولكن في ذلك الوقت » .

ويوافق اللورد ستانهوب الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية البريطانية على هذا الرأى .

ويضع القسم المصرى للمذكرة مذكرة وافية تتضمن تعليمات محددة ينبغى أن يتبعها بيترسون ويلتزم بها ازاء اختيار رئيس الوزراء الجديد وما يبلغه له من تعليمات .

ويجد السير جون سايمون وزير الخارجية أن التعليمات مفصلة للغاية فيؤشر على الاوراق قائلا :

« ان هذه التعليمات المفصلة تحول بيترسون الى مجرد « لسان حال » أو « حنفية » لآراء وزارة الخارجية

البريطانية بينما يستطيع وحده الحكم على الموقف لانه في الموقع .

ان بعض الاراء التى نرسلها له قد تكون في فكره .

افضل أن تبدأ برقيتنا له على النحو التالى

« انى أتوقع »

أو :

« انى أرى .. كذا وكذا .. »

أو :

« .. وجهة نظرى وأنا بعيد هى كذا .. بينما تستطيع أنت الحكم على الظروف »

هذه هي أفضل طريقه للتعامل مع موظف كبير مسئول مثل بيترسون .

ومع ذلك فانى مستعد للاقتناع بأية وجهة نظر أخرى » .

ولكن دافيد كيللى رئيس القسم المصرى بالنيابة واللورد ستانهوب الوكيل البرلمانى يصران على رأيهما ويدخلان تعديلات طفيفة على التعليمات .. ويوافق على رأيهما وكيل الخارجية المساعد فيكتور ويلزى .

ويقتنع وزير الخارجية جون سايمون ويوقع البرقية رقم ٢٤٥

« من السير جون سايمون

الى مستر بيترسون

اذا كانت الأيام القليلة المقبلة ستشهد اقامة ادارة جديدة فانى أفترض أنك ستنتهز أول فرصة للحديث مع رئيس الوزراء .

وبينما أترك لك تقدير الظروف المحلية ، فان الاقتراحات التالية تمثل وجهة نظرى فيما يمكن أن يكون نهجاً من المناسب اتخاذه في الحوار : ـ

من المقترح أن تذكر ان حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ترغب في العمل في تعاون وثيق وودى مع الحكومة والشعب المصرى .

ان المندوب السامى فوض ، لهذا الغرض ، في أن يناقش مع الوزارة المصرية حال تشكيلها المشكلات التي تعلق عليها هذه السلطات أهمية .

وهذا القرار من جانب حكومة صاحب الجلالة لايمثل ، فقط ، خطوة مؤثرة مقدما ، لكنها تؤكد التأييد الذي قدمته ـ أخيرا ـ الى الحكومة المصرية في مسائل مثل الخلاف حول الدين العام ، والذي يمكن أن يقال ، بالمناسبة ، انه أظهر ضآلة ما يمكن أن تتوقعه مصر من القوى الاخرى التي تتمتع بامتيازات خاصة في ذلك البلد بخلاف بريطانيا العظمى .

ويمكنك المضى الى تأكيد أنه سيكون من الخطأ البالغ افتراض أن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا سوف تتمكن حتما من انتهاج سياسة مفيدة ، وبناءة ، في غياب ، أية دلائل ، على أن حسن نواياها يلقى التقدير المناسب لها .

ويجب أن تشرح أن هذا بالضـــبط ما فشل فيه نظام الابراشى ـ يحيى .

لقد حاولا أن يخفيا مساوئهما الداخلية بالغمز في

بريطانيا العظمى في كل مناسبة ممكنة الى حد ارسال داعية غير رسمى « عبود » الى المملكة المتحدة ليتآمر في دوائر البرلمان وغيرها ، وليؤثر على الصحافة ، وما شابه ذلك .

وأكثر من هذا ، فقد انتهجت ادارة عبد الفتاح يحيى ، في الامور التي تعلق عليها أهمية في ضوء مسئولياتنا الخاصة ـ مثل المشكلة الدينية ـ موقفا رجعيا بوجه خاص ، في الوقت الذي اثبتت فيه انها غير مفيدة ولا يعتمد عليها في مجموعة كاملة من الامور الأخرى .

وكان مقدرا لهذه السياسة قصيرة النظر أن تؤدى الى صعوبات على المدى البعيد واحدى العواقب المباشرة لذلك أن المذكرة المصرية الاخيرة بشأن المحاكم المختلطة لم تنل حتى الآن أى اهتمام عاجل » .

●●●

ويتم اللقاء الخامس بين الملك ويحيى باشا يوم ٣ نوفمبر ويصرح رئيس الوزراء للصحفيين :

ـ لاجديد !

وبالفعل لم يكن هناك جديد فان المندوب السامى اكتفى بالهجوم الصحفى على ملك مصر ورئيس وزرائها ..

ولم يعرف الملك فؤاد ابدا أن مجلس الوزراء خذل المندوب السامى البريطانى .. وأنه أى الملك كان يستطيع الاستمرار في المقاومة .

ويوجه بيترسون الطلقة الأخيرة لرئيس الوزراء عن طريق صحيفة الاجبشيان جازيت ..

وصفت الجازيت رئيس وزراء مصر .. صباح يوم ٦ نوفمبر بأنه رحل محدود الكفاءة ومع ذلك وصل الى أعلى منصب في بلاده .

وهو يهتم بالبروتوكول ويصلح لمنصب وزير الخارجية وقت الهدوء ـ لا خلال الازمات ـ ولا يستطيع أن يلعب دورا سياسيا هاما .

وهو يضع لمسة نلسون على عينيه » .

ومعروف أن القائد البحرى البريطانى نلسون فقد احدى عينيه وعندما كان يريد الا يرى شيئا يضع المنظار على عينه التى لا ترى .. فلا يبصر شيئا .

وقالت الجازيت :

ان رئيس وزراء مصر يضع منظار نلسون على المشكلة التى لا يرغب في رؤيتها .. وهذا سر تكذيبه للازمة بينما كل تلميذ في أى مدرسة يعرف أمرها .

ان رئيس وزراء مصر ليس له اتصال بالواقع واعصابه تخونه وتمنعه وساقاه معلقان في الهواء . ولا يستطيع أن يتصرف وحده .

واستقالته مؤكدة ولكن الشك فقط في موعد الاستقالة .. ومن المصلحة أن يستقيل قبل أن تواجه مصر مشاكلها » .

واستمر المقال عنيفا .. مندفعا ضد الملك نفسه ..

قالت الجازيت :

« ان استقالة يحيى هى نهاية عصر .. والشعب لن يقبل حكومة قصر مرة أخرى .

ان عرش مصر كاد أن يسقط عام ١٨٨٢ لولا الانجليز

والاسرة المالكة لم تبق الا بسبب تدخل الانجليز ..

والخديو ما كان يملك أو يحكم لولا الانجليز

وخلال الـ ١٥ سنة الماضية كاد العرش يسقط أكثر من مرة لولا القوات البريطانية .. وعدم التدخل مستحيل مادامت القوات البريطانية

في مصر .. ووجود هذه القوات هو تدخل مستمر في التطور السياسى المصرى .. لانها تمنع العناصر السياسية الحيوية من فرض الطريقة المحتومة للتغيير وهى .. الثورة .

ان القوات البريطانية منعت العناصر الثورية من النجاح .. فالثورة تكلف مصر غاليا لان لبريطانيا مصالح كثيرة في مصر وللمحافظة على التحفظات الأربعة التى فرضها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

ان العقول اليائسة تقوم بالثورة .. وهذا جعل لبريطانيا مسئولية ضخمة بمنع توفر عوامل الثورة .

وقد منعت بريطانيا حسن نشات .. وهى تمنع الآن زكى الابراشى .

ومادام القصر يتدخل فستنشأ براعم جديدة للثورة في مصر مثل نشات والابراشي

وكل من يقبل الحكم الآن سيفشل وستضيع سمعته السياسية الا اذا حصل على ضمانات » .

● ● ●

ووجد الملك أنه وحده الخاسر في الصراع بين رئيس وزرائه والمندوب السامي ..

ان الملك رأى أن يجعل رئيس وزرائه مسئولا عن كل ماوقع ..

راى الملك أن من مصلحته الاتفاق مع المندوب السامي .. ولا توجد له ـ اية مصلحة ـ في الاختلاف مع ممثل بريطانيا المؤقت ..

وجد الملك أن من الأفضل له أن يتفق مع المندوب السامى على حكم مصر بينهما .. ولا يوجد مايدعو أبدا للخلاف بين الملك والانجليز .

ان احمد فؤاد عرف كل شيء خلال ٦ لقاءات مع يحيى باشا في أقل من شهر ·

وأحمد فؤاد يعرف أن بريطانيا تتعامل معه ، لا حبا فيه ، ولا تأييدا له ، وانما لانه يساعدها على احتلال مصر ·· فالاتفاق بينه وبين بريطانيا هو اتفاق في المصالح ·

ومن هنا فان أحمد فؤاد ·· ينسى أو يريد أن ينسى ، كل ما قام به المندوب السامى ويحاول استرضاءه ·

وجد الملك ان مصلحته في أن يضحى برئيس وزرائه تقربا للمندوب السامى البريطانى ···

·· قال بعض المؤرخين ان الملك أحس بأنه يموت ولذلك رأى أن يترك لولده القاصر حكومة محبوبة ·· أو حكومة شعبية ·· ولكن كل تصرفات الملك خلال الازمة تقطع بأنه كان يريد أن يبقى منفردا بالحكم من خلال وزارات ضعيفة تستند في بقائها الى الملك ·· ولا يريد وزارات قوية يساندها الشعب ، أو الانجليز ·

وعندما وجد الملك ان عليه ان يختار وجد من الافضل له الا يقاوم الانجليز أبدا .

ولان عبد الفتاح يحيى ·· لا يعتمد الا على الملك ·· فان الباشا لا يجد مفرا من الاستسلام ·

• • •

بعد ٣ أيام من مقابلة بيترسون لاحمد زيور التقى الملك وعبد الفتاح يحيى في قصر المنتزه ·

وطالع الاثنان مقال الجازيت الذى نشر ذلك الصباح ··

وأدرك الاثنـــــنان ان هذه هى الـــــــــنهاية

ودام اللقاء ساعة ..

وخرج عبد الفتاح يحيى من الاجتماع يقول :

ـ رفعت استقالة الوزارة الى حضرة صاحب الجلالة الملك كلفنى جلالته بالبقاء حتى يتم تشكيل وزارة جديدة .

● ● ●

واذا كانت الوزارة قد حاولت أن تطيل فترة بقائها في الحكم جريدة الشعب تحاول أن تسبغ البطولة على يحيى باشا .

قالت صبيحة يوم ٦ نوفمبر أى يوم تقديم الاستقالة :

« موقف الشرف الخالد والبطولة في التاريخ »

« لاول مرة تضع وزارة استقالتها بين يدى ولى الامر وهى ضاحكة مستبشرة كأنما يصدر الامر ، لا بتقاعدها ، بل باستئ عملها » .

وقالت جريدة التايمس صبيحة الاستقالة مباشرة :

« ان مرض الملك وما أستدعاه من تقديم الاقتراحات البريطا التى لم ترتح اليها الوزارة وأنصارها من رجال السراى .. هو سب الاستقالة .

وقد فشل يحيى باشا فيما حاوله من اثارة الشعور الوطنى المصر لمناصرته بما شكاه من التدخل البريطانى .

وكان سبب فشله ان اقترحات المستر بيترسون التى رخص له تقديمها جاءت مطابقة لرأى كثرة المتعلمين المصريين » .

وردت الشعب على الهجوم العنيف للصحافة البريطانية على دولة الباشا فقالت :

« انها الوزارة التى قالت لا ... ثم استقالت » .

وتحت هذا العنوان كتبت الشعب :

« بلغ من اعتداد دولة رئيس الوزراء بنفسه وكرامته ان اصر الاصرار كله على الا يبقى في مكانه وان يدع المنصب لمن يستطيع أن يقدم فيه خدمة لوطنه .. أما هو فحسبه ، هو ووزارته ، أنه وقف عند حق البلاد الكامل والاحتفاظ به غير منقوص . ثم أبى أن يتزحزح قيد خطوة عنه » .

واضافت الشعب تحت ذلك العنوان :

« لاول مرة في تاريخ الوزارات تؤثر وزارة أن تطلق كراسى الحكم على أن تتنزل عن حق من حقوق البلاد .

بل ولاول مرة في تاريخ مصر الحديث يستطيع رئيس الوزراء أن يقف عند حق بلاده الكامل وأن يأبى أن يفرط في قيد أنملة منه .. ثم يغادر الحكم غير آسف ولا نادم .

ومن كان غير دولة عبد الفتاح يحيى باشا يمكن أن يواجه الموقف الذى واجهه وبهذه البسالة التى مر بها في سجل الابطال الخالدين ..

كل ما خسره عبد الفتاح يحيى باشا أنه لم يستطع ـ مع كفايته ورغبته في خدمة بلاده ومليكه باخلاص وذمة ـ أنه لم يستطع أن يستمر في أداء هذه الواجبات وأنه اثرالاعتزال.

ولا يجد عبد الفتاح يحيى باشا ما يقوله للتاريخ الا أن يؤكد أنه أخلص للملك في مرض الموت .

وتكون بعض سطور الاستقالة هى الاشارة الواضحة لكل مادار من مفاوضات ومناورات وضغوط .

قال عبد الفتاح يحيى :

« في الشهر الاخير والمصريون جميعا يدعون الى الله أن يتم

لجلالتكم أسباب الصحة أبلغت رغبات من الحكومة البريطانية لا يسمنى قبولها دون التفريط في حقوق البلاد » .

« ويكتفى الملك بسطر واحد في كتاب قبول الاستقالة الذى وجهه الباشا رأى أن فيه العزاء عن كل ما بذله يحيى باشا . قال :

ـ « أسفنا لاستقالتكم لما نعرفه فيكم من خالص الولاء لنا » .

● ● ●

ووصفت آخر ساعة اللقاء الاخير بين الملك ورئيس وزرائه ..

كتبت تقول :

« أثناء تشرف عبد الفتاح يحيى بمقابلة جلالة الملك وهو يرفع استقالته الى مقامه السامى أفاض دولته في شرح ما تحمله وما رضى باحتماله رغبة منه في خدمة العرش والوطن .

وهنا غلب التأثر على دولته فبكى بين يدى المليك .

وطيب جلالة الملك بخاطر الرئيس المستقيل .

وربت جلالته حفظه الله على كتف عبد الفتاح يحيى باشا اظهارا لعطفه السامى .

ودعا عبد الفتاح يحيى باشا لجلالة الملك بالصحة والعافية ثم انصرف من الحضرة الملكية ودموع التأثر لا تزال تبلل خديه » .

ورسم فنان الكاريكاتير صاروخان لوحة تبين عبد الفتاح يحيى باشا يجلس على كرسى يبكى وقد سالت دموعه .. وأمامه بدلة رئيس الوزراء الموشاه .

وكتب الدكتور سعيد عبده الزجل التالى على لسان عبد الفتاح يحيى بعنوان « يا بدلة العز »

يا بدلة العز يا فاكهة موليـة يا مدندشة بالقصب . يا مكلفة

يا مرصعة بميت نيشان .. يا حلوه في عنيه أودعك وبودى لو يودعنى

طيب الحيـــــاه وانتى تفضلى ليـــــه

بعد العذاب اللي شفته كل يوم ألوان والاسبرين اللى خدته كل ليلة حفان

والمرطة والقرف والزفت والقطران من بعد ده كله لوكنتى فضلتى ليه

ما كنتش أزعــل ولا قلبـى يكـــون حـــزنان

فين عهدك الحلو ؟ راحت فين لياليكى ؟ وفين نهار ما خطر طيفى الجميل فيكى ؟

ياريتنى حتة بطانة من حواشيكى لو كنت أعرف بأنك مش راحا تدومى

لكنت أقعـد وأقـوم وآكـل وأنـام بيكـــى

ورسم صاروخان صورة مقبرة عليها صورة الوزراء

وكتب سعيد عبده الزجل التالى :

المصـــرى افندى وبيترسون	واهل قصـــر الدوبـــاره
ينعـوا بمزيـد الســرور	للامـــة مـــوت الــوزاره
مـــرات ابــو الاولانـــى	وبنــت خـــال الحمايـه
وبنــت لبراشـــى باشـــا	واخــت حـــزب التفايــة
توفــت اليــوم صباحـــا	عن عــــام وأيــام قليلــه
فاتــو عليـــها وهـــــىّ	دايـــما مريضـــة وذليلــه
وموتــها كــان بعــد داء	أعيـــا جميـــع الأطبـــه
وســاء جميـــع الاعــادى	وسّـــر كـــل الاحبّـــه

وراح تكــون الجنـــازة   الليـــلة في الســـاعة ســـته
ويكـــون صيـــوان التهانى   بموتـــها في كـــــل حـــته

• • •

وتكون هذه المرثيات .. جميعها معبرة عن حال الوزارة الضعيفة المستقيلة !

• • •

وجدت الخارجية البريطانية أن مهمة بيترسون في مصر قد انتهت ، وأنه نجح في ارغام رئيس الوزراء على الاستقالة .. وأن من الضرورى أن ينتحى ويبتعد لان بريطانيا لا تستطيع أن تحتمل خطوات بيترسون وتصرفاته .

وقررت الخارجية البريطانيةاعادة بيترسون الى لندن وعرف بيترسون بذلك فأوعز الى السير فرانك واطسون المستشار المالى البريطانى للحكومة المصرية بالتدخل والوساطة .

وواطسون أقام في مصر سنوات وهو صديق شخصى لروبرت فانسيتارت الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية .. فبعث اليه برسالة يقول فيها :

« لا تغيروا الخيــول أثنــاء عبــور العربــة .. للنهر » .

وكان فانسيتارت في أجازة .. لا يعرف تطورات الازمة ونتائجها .. ولكنه كتب الى وزارة الخارجية يقول انه وافق على بقاء بيترسون في مصر ..

وهكذا بقى بيترسون ....

وخرج عبد الفتاح يحيى ...

ولم يستطع حتى زيور الرجل المساند للانجليز تماما الا أن يغضب لما يجرى ..

قالت المصور :

« زيور باشا ابتدا يزمجر ويسخط .

وابتدا يتأفف من « عيشته » الجديدة .

ويصرح بأن حالة مصر لم تكن في وقت من الاوقات « أزفت » مما هو الآن .. وأن النفوذ الانجليزى طغى على كل شىء وأنه ينظر الى المستقبل بمنظار أســود .. !

• • •

واراد عبد الفتاح يحيى باشا أن يقول كلمة للتاريخ .. وأن يروى قصة كل ماجرى .. ولكنه لم يتمكن .

قال البعض :

ـ الانجليز منعوه

ولكن الارجح أن الملك فؤاد أراد أن تنتهى الازمة بتفاصيلها باستقالة يحيى باشا .

كتب محمد التابعى :

« زعم الرواة أن عبد الفتاح يحيى قد أعد دفاعه عن نفسه وعن سياسته وعما قريب سوف يخرج به على الناس .

وقال الاقربون لدولة الباشا ان غرضه من نشر هـذه المذكرات هو أن بقطع الطريق على كتاب الوفد مخافة أن يشوهوا الحقائق أو ينهشوا عرض دولته السياسى .. لا سمح الله !

ودولة الباشا لم يغادر منصب الحكم الا بعد ان شوه جميع

الحقائق الطارف منها والتليد فاين هى الحقيقة السليمة الواحدة . فضلا عن الحقائق التى يشفق دولته عليها من تشويه الوفديين ؟!

ثم تواضعت المذكرات الى بيان

قالت الصحف ان الباشا سيرسله الى الصحف عما قريب ٠

وقيل ان في البيان المذكور عبارة فحواها أن بيترسون كان فضوليا .. وأن جنابه لم يختر الوقت المناسب .. وان اجابته الى « رغباته » كانت تعد جريمة .. وان عبد الفتاح يحيى باشا قالها بصراحة لجنابه في حديث جرى بينهما .. اذ قال : أنا لا أود أن أكون قاتلا يامستر بيترسون ٠

جاء ذكر هذا كله في البيان الموعود ٠

وانتظر الناس أن ينشر الباشا البيان المذكور ..

ولكن الوحى هبط بتعديل هذه العبارة .. وتحويل هذه الفقرة .. وتعديل سرد هذه الوقائع .. وشطب هذه الحادثة .. واضافة هذه الجملة ..

وظل البيان حائرا على قدميه في ذهاب واياب ٠

هذا ويحيى باشا ينشر ويعلن في المجالس أن البيان قد ترجم الى الانجليزية والفرنسية وان رويتر وهافاس واقفان له بالمرصاد ٠

وأخيرا ذهب منذ أربعة أيام فقط من يقول لدولة عبد الفتاح يحيى أن دار المندوب سوف لا تسكت عن الرد بل ستعلن اذا هو شاء أن يتكلم . ستعلن أن دولته كان قد رجا من المندوب السامى أن لا يبخل عليه بارشاداته أولا بأول ..

وأنه صرح في أكثر من مرة بأنه سيكون سعيدا بمعاونة ومشورة دار المندوب .. وان دولته كان قد قبل كافة الرغبات البريطانية ماعدا

الرغبة الخاصة باقصاء الابراشى عن القصر .. وان هذه الرغبة الاخيرة كانت هى السبب في الخلاف بينه وبين دار المندوب .

وان كل مقابلة جرت بينه وبين بيترسون كان يحضرها سكرتير من سكرتارية الدار وكانت مهمته أن يسجل نقط الحديث .

وهنا تنحى « الكوزماتيك » عن شوارب دولة الباشا .

وأحنت الشوارب رأسها وأشارت بتمزيق البيان .

وأخيرا .. يؤسفنا أن نقول ان عبد الفتاح يحيى قد قرر اعتزال السياسة وسوف يرسل قريبا الى الصحف كلمة في هذا الشان .. وخليق بفنون النكتة والكاريكاتور السياسى أن تقيم لدولته حفلة تأبين تعدد فيها مآثره وسجاياه .. وانه ـ رحمه الله في عالم السياسة ـ لم يبخل يوما على الصحف بالمادة التى تكتب فيها ..

طيب الله ثراه والهمنا ومسيو صاروخان الصبر والسلوان » .

رجـــل الســـاعة

وصل زيور باشا من الاسكندرية

وتبعه الصحفيون من محطة سكة حديد القاهرة حتى دخل فندق كونتننتال سافوى .. ليعرفوا الى أين سيتجه .. ومن سيقابل ؟

دخل زيور باشا الفندق من الباب الأمامى ثم خرج من الباب الخلفى واتجه الى قصر نسيم دون أن يعرف أحد .

وفطن الصحفيون للخدعة فتبعوه وانتظروا حتى انفض الاجتماع ..

قال أحد الصحفيين لزيور باشا :

ـ ماهى الأخبار؟

أجـــاب :

ـ أنا اليوم .. ابو الهول ..

أى انه الصامت الذى لا يتكلم .

فالتفت صحفى آخر الى نسيم باشا وهنأه بالوزارة فقال الباشا :

ـ أشكرك

وفهم الصحفى أن الوزارة عرضت على توفيق نسيم .. وانه قبلها .

• • •

أراد موريس بيترسون تعيين محمد توفيق نسيم ..

ولكن الملك كان يفضل على ماهر

ولم يصر المندوب السامى على تعيين نسيم .. فان الحكومة البريطانية أرسلت اليه ـ للمرة الثالثة ـ تطلب عدم التدخل .

.. ولذلك وافق على توفيق نسيم فان الصحف البريطانية كانت تكتب يوميا ـ بايعاز من بيترسون ـ أن توفيق نسيم هو الرجل القادم .

وعلى أية حال فان على ماهر هو الذى خلف ـ بعد ذلك ـ توفيق نسيم .

في مذكراته قال بيترسون :

« انه اقترح أسماء المرشحين لتولى الوزارة ومن بينهم توفيق نسيم باشا .

وفي مذكراته ـ أيضا ـ قال بيترسون انه كان يصر على خروج الابراشى وطرد عبد الفتاح يحيى .. ولكن لأنه ـ أيضا ـ كان مندوبا ساميا مؤقتا فقد رأى أن يصر على أحد الأمرين إما خروج الابراشى ، أو خروج يحيى باشا .

وقد رأى أن تكون الاولوية لتعيين رئيس وزراء جديد .

وهو ـ بيترسون ـ يرى أن فرصة الاختيار أمامه كانت ضيقة ومحدودة » .

● ● ●

في نفس اليوم الذى استقال فيه يحيى باشا ـ ٦ نوفمبر ـ اجتمع توفيق نسيم بالمستر بيترسون .

وقد أحيط الاجتماع بجو غريب من السرية فضحته جريدة البلاغ في اليوم التالى قالت :

« قصد حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا حوالى الساعة التاسعة من مساء أمس الى دار السير فرانك واطسون المستشار المالى ..

وكان المستر بيترسون المندوب السامى بالنيابة يتناول العشاء عند

الفريق سبنكس باشا مفتش الجيش المصرى فحضر الى دار المستشار المالى وظل ثلاثتهم معا مدة من الزمن .

والمفهوم أن دولة نسيم باشا أراد أن يحيط بموقف الجانب الانجليزى قبل أن يبت فيما عرض عليه .

ومما يستحق الذكر في هذا الصدد أن دولة نسيم باشا ترك سيارته في مكان بعيد من دار المستشار المالى وكذلك فعل المستر بيترسون حينما وافاه تجنبا لتعقب الصحفيين » .

برقية رقم ٣٠١

من موريس بيترسون

الى السير جون سايمون

بتاريخ ٧ نوفمبر

قبل الملك فؤاد استقالة الحكومة

قال لى توفيق نسيم باشا الذى اجتمعت به ليلة أمس بناء على طلبه في منزل المستشار المالى انه طلب منه قبول « النظام القائم » قبل دعوته لتشكيل الحكومة ـ أى يقبل الحكم في ظل دستور ١٩٣٠ .

وقال ان عليه ان يقدم رده لزيور في الحادية عشرة صباح اليوم وان زيور كان غير راغب أو غير قادر لأن يقدم تحديدا أكثر دقة لما هو معنى بذلك .

ان أقصى شىء مستعد توفيق نسيم باشا القيام به هو عدم اثارة أية قضايا دستورية حتى تتحسن صحة الملك .

وحتى في هذه الحالة فانه يشعر بأنه غير قادر على مواجهة البرلمان الحالى الذى يتعين اما تأجيل عقده أو حله .

وانى أوافق على أن ذلك هو الرد الوحيد الذى يمكن أن يقدمه .

أوضحت له أننى اتحدث بصفة شخصية وأنه اذا أدى رده الى استدعاء شخص آخر فاننى لن أكون في موقف يسمح لى بالتدخل لصالحه بصورة مباشرة على الأقل .

وهناك بوضوح احتمال بأن الملك فؤاد قد يجعل من غير العملى بهذه الطريقة تشكيل حكومة مناسبة .

وقد اطالب في وقت قريب بوصول تعليمات عن الموقف الذى اتخذه اذا قدم الملك مرشحا وحيدا من اتباعه .. ولكنه غير مناسب لنا » .

ولكن الملك فؤاد قابل في اليوم التالى لاستقالة نسيم ـ ٧ نوفمبر ـ كلا من يحيى ابراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ . ومحمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب .

وقال يحيى ابراهيم باشا للصحفيين :

ـ لم يعرف بعد من الذى سيشكل الوزارة .. والنظام الحالى مستقر

ويقصد الباشا أن المشاورات مستمرة .. وان هناك مشكلة في تشكيل الوزارة أما النظام الحالى فهو دستور عام ١٩٣٠ ..

ومن هذا التصريح القصير يفهم أن الملك مصمم على عدم عودة دستور ٢٣ وان من يقبل الوزارة عليه أن يقبلها في ظل دستور سنة ١٩٣٠ .

وقالت البلاغ بعد يومين من الاستقالة :

« ان مسألة رياسة الوزارة لاتزال معلقة لأن الملك ـ على ما يظهر ـ لا يزال مترددا في الموافقة على ما اشترطه توفيق باشا نسيم من الشروط لقبولها .

ويقوى في كل الدوائر الرأى القائل بأن نسيم باشا هو الرجل الوحيد الذى تؤهله شخصيته وعلاقاته السياسية لمعالجة الموقف . وان أى رجل غيره لا يؤدى ، اسناد الوزارة اليه إلا الى زيادة التعقيدات » .

ولكن المفاوضات الخاصة بتشكيل الوزارة دامت ٨ أيام لمع خلالها اسم على ماهر باشا مرة أخرى كمرشح لرئاسة الوزارة .

ولولا ضغوط بيترسون لتغير اسم توفيق نسيم ..

ومن ناحية أخرى فان الملك كان يأمل أن يستمر يحيى باشا مرة أخرى رغم استقالته .

وفي الوثائق البريطانية حديث صريح بين الملك والسير مايلز لامبسون بعد هذه الأحداث بسنة كاملة وفيه يقول الملك ان الانجليز هم الذين اختاروا نسيم رئيسا للوزارة .

ورغم ذلك كله فإن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت بيترسون الا يتدخل لا في اختيار رئيس الوزارة . ولا في اختيار الوزراء أيضا .

ولكن توفيق نسيم يتوجه مرة أخرى الى موريس بيترسون ـ سرا ـ ليستشيره في أسماء الوزارة وقصة هذا اللقاء طريفة للغاية .. نشرتها « البلاغ » أيضا .. فان اختيار الوزارة استغرق ٨ أيام كاملة .

قالت البلاغ ،

« في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة ركب دولة توفيق باشا سيارته وجلس الى جوار السائق أحد « صولات » وزارة الداخلية .

وكان مفهوما أنه ذاهب الى حديقة في طريق أهرامات الجيزة .

تبعه مندوبنا ـ تقصد مندوب البلاغ ـ

وعاد الينا فأبلغنا أن دولته قصد الى دار المندوب السامى عن طريق ميدان عابدين وميدان الاسماعيلية وشارع الجيزة ومنيل الروضه وشارع القصر العينى .

وقد وصل الى دار المندوب السامى حوالى منتصف الساعة الثانية عشرة لمقابلة مستر بيترسون المندوب السامى بالنيابة وقبيل خروج دولته من داره حضر اليه الاستاذ على نعيم من موظفى مكتب رئيس الوزراء حاملا مظروفا كبيرا فطلب منه دولة نسيم باشا أن ينتظره حتى يعود ولم تستغرق مقابلة نسيم باشا للمندوب السامى بالنيابة غير نصف ساعة ثم عاد دولته الى داره » .

وكانت هناك مشكلة هامة وهى هل يقبل توفيق نسيم الحكم في ظل دستور ١٩٣٠ أم لا .

ورأى نسيم أنه يجب الغاء دستور ١٩٣٠ أولا وحل البرلمان لأن نسيم لم يؤد اليمين لهذا الدستور ..

وكانت وجهة نظر الملك أن دستور ٣٠ نص على ألا يعدل الا بعد ١٠ سنوات وعلى ذلك فمن الأفضل حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة والبرلمان الجديد هو الذى يقرر الغاء دستور ١٩٣٠ أم لا .

• • •

وتطول مفاوضات تشكيل الوزارة ..

ويكتب بيترسون مرة أخرى الى لندن يطلب اذنا بالتدخل .

برقية رقم ٣٠٥

بتاريخ ١٠ نوفمبر

« الأزمة السياسية تقترب .

وأدرك جيدا أنكم تفضلون السماح للمصريين بأن يختاروا لأنفسهم ، ولكن أشعر من الواجب أن أطرح أساليب العمل البديلة التالية التى تبدو متاحة أمامنا :

١ ــ أن أذهب الى الملك وأضغط من أجل أن يتم على الفور تشكيل وزارة برئاسة توفيق نسيم .

وهذه الآن ليست مسألة سياسية بقدر ما هى مسألة واقع سياسي .

لقد أصبح معروفا للجميع أن توفيق نسيم قد كلف بتشكيل الوزارة .

واذا كان من الواضح أنه فشل في مهمته نظرا للشروط المرفقة بأمر التكليف ، فليس من الممكن ايجاد بديل مرض لاداء المهمة التى ستكون مختلفة تماما عما كانت عند تكليف توفيق نسيم .

ان تشكيل وزارة برئاسة توفيق نسيم هو أنسب الأمور للسببين التاليين :

(أ) أنه سيشكل حكومة لاتكون اتوقراطية مرتبطة بالسراى ولا ديماجوجية وفدية .

وسيكون ذلك بداية ناجحة لمعالجة نزاعنا مع الابراشى ، وسيكسبنا أعلى قدر من حسن النوايا المصرية .

(ب) سيضمن لنا موقفا مرضيا بعد وفاة الملك فيما يتصل بمشكلات الوصاية وغيرها .

وليس ثمة بديل آخر يتيح لنا نفس المزايا ، بل ان أى بديل لن يقدم لنا غير الحرج والمتاعب .

٢ ـ ان اعترض على المرشحين على أساس افتقارهم الى الصلاحيات التى أصررنا عليها بالفعل ، وخاصة تمتعهم بتأييد شعبى وضمان عدم خضوعهم لنفوذ الابراشى .

ويمكن بهذه الطريقة أن نصل الى اختيار توفيق نسيم باستبعاد باقى المرشحين .

٢ ـ أن نوافق ـ ولو بعد التحذير ـ على تشكيل حكومة شبيهة الى حد ما بالحكومة السابقة ، ولتكن برئاسة يحيى ابراهيم مثلا ، أو حتى زيور نفسه .

ولا يتيح هذا فرصة لتحسين الموقف ، بل قد يؤدى الى اضطرابات .

انني أفضل هذه البدائل الثلاثة حسب ترتيبها السابق .

وقال لى أحمد حسنين أمس أنها ستكون فكرة طيبة أن أزور الملك .

وبعث لى زيور برسالة بأن « صحة الملك تحسنت » .

واني لا أرى بحال أن أقبل مهمة التحكيم بين الملك فؤاد وتوفيق نسيم ولكنى لن أتردد في اسداء النصح ـ بصفة شخصية الى أى من الجانبين حسب تطورات الموقف وحقائقه

وفيما يتصل بالرأى العام المصرى ، فلا بد اننا سنعتبر مسئولين عن النتيجة التى يتمخض عنها الموقف الحالى ، أيا ما تكون هذه النتيجة » .

●●●

وعرض الملك حلا آخر وهو الغاء دستور ٣٠ واصدار دستور جديد ..

وأخيرا اتفق على حل وسط يقبله نسيم ويوافق عليه الملك وهو عدم حلف يمين الولاء لدستور ٣٠ وحل البرلمان .

ولم يعلن ذلك للناس ..

وتتردد في الصحف أسماء المرشحين للوزارة .

ويحاول بيترسون أن يضم الى الوزارة شخصيات قوية .

ويقترح أسماء حافظ عفيفى باشا وعلى الشمس باشا والشيخ

مصطفى المراغى وجعفر والى باشا وبهى الدين بركات باشا ومحمد محمود باشا رئيس الوزراء السابق ·

وفي اللحظة الأخيرة عدل عن تعيين مدحت يكن باشا وزيرا للخارجية وكذلك عدل عن تعيين محمد على علوبه باشا وزيرا للزراعة

وتنشأ فكرتان بالنسبة لتأليف الوزارة ·

الاولى : تمثل رأى المندوب السامى فتؤلف الوزارة من شخصيات لها ماض معروف ·

والثانية : إلغـاء كل الأسماء المرتبطة بالأحزاب

وكان نسيم صاحب الرأى الثانى ·· وهو الرأى الذي انتصر لأن بيترسون كان ملزما بتنفيذ تعليمات حكومته وهى عدم التدخل .

ولقد عبر بيترسون لنسيم عن وجهة نظره بأن تكون الحكومة قوية لتصبح دائمة لا أن تكون وزارة انتقالية لأنها لاتضم الا بعض كبار الموظفين .

وسافر نسيم الى الاسكندرية يوم ١٢ نوفمبر ليعرض على الملك أسماء وزرائه ثم عاد الى القاهرة ·· ليستأنف مشاورات التشكيل ·

وبعد ٤٨ ساعة ـ في ١٤ نوفمبر ـ سافر نسيم مرة أخرى ليعرض على الملك مرة أخرى أسماء الوزراء ·· وفي آخر لحظة أجرى الملك تعديلات اساسية ·

وذكر بيترسون في تقريره ·· القصة الكاملة ·· لتأليف الوزارة · فقال :

« استغرق توفيق نسيم رئيس الوزراء الجديد بعض الوقت في تشكيل وزارته ، لأنه خلال المناقشة في مقر المندوب السامى أوضح أنه يفضل ألا يضم سوى الاشخاص الذين ليس

لهم تاريخ أو ارتباطات سياسية ، وهؤلاء نادرون في مصر .

وكان من المتوقع ومن المأمول فيه في دوائر عديدة أن يختار أكفأ السياسيين المحنكين ـ مع رفض الوفد دخول أى ائتلاف ـ ولكن قلق نسيم وحرصه ضد أى نقد ، متحامل من أى جهة ، حدد اختياره وقصره على كبار الموظفين .

وفي لحظة من اللحظات كان مستعدا لضم حسن صبرى بك .

لكن الوفد عارض تعيينه ، كما عارض تعيين حسن فهمى رفعت بك في وزارة الداخلية .

وعندما رحل نسيم باشا الى الاسكندرية في ١٤ نوفمبر ليقدم وزارته للملك ، لم يكن لديه احتياطيات لفريقه .

وضيق رفض الملك لمرشحيه لوزارتى الداخلية والشئون الخارجية عدد وزارئه الى ثمانية أشخاص بينهم ثلاثة وزراء تولوا أكثر من وزارة .

ان كل وزراء نسيم هم من الموظفين الدائمين أو كانوا منهم

ورغم أنهم يتمتعون بسمعة شريفة بين المصريين ، فان عبد الوهاب باشا هو الوحيد ذو الشخصية المعروفة .

وليس بين الوزراء سياسيون .

الا أن أحمد عبد الوهاب ودى جدا تجاه الوفد .

ولكامل ابراهيم تعاطفات وفدية وكان أحد القضاة الذين برأوا ماهر والنقراشى في مايو ١٩٢٦ .

وكان الرأى الشائع أن توفيق نسيم ارتكب خطأ ضخما بعدم تشكيل وزارة سياسية .

ان وزارة من هذا النوع لا يمكن إلا أن تترك الانطباع بأن نسيم باشا كان جسرا الى حكومة وفدية مثلما كانت حكومة عدلى في أكتوبر ـ وديسمبر ١٩٢٩

وأكثر من ذلك فإن خضوعه لإملاء الوفد في تشكيل حكومته أكد ـ بالطبع ـ من هذا الانطباع .

ولو كان نسيم قد دعا الأعضاء البارزين من مختلف الاحزاب السياسية للانضمام الى مهمته في اعادة التشكيل فمن المحتمل أن يكون الوفد قد رفض ، وعندها كان يمكن لنسيم أن يشكل حكومة سياسية من أعضاء الأحزاب الأخرى ومن المستقلين .

ومثل هذه الوزارة السياسية ستظهر بوضوح للأمة انه ليس هناك نية للخضوع للوفد .

أما والأمر على ما هو عليه فسرعان ما بدا واضحا في كل أنحاء مصر أن الانطباع العام هو أننا احضرنا نسيم الى السلطة لنعيد الوفد .

وغنى عن القول ان هذا الانطباع وجد مساندة من الوفد الذى أصبح الآن ـ طبقا للتقارير ـ قادرا على ملء خزانته بانتزاع النقود من المرشحين للمناصب الوزارية أو المقاعد في البرلمان القادم .

ولو كان مقر المندوب السامى قد استطاع التدخل وحث نسيم على تشكيل وزارة سياسية من النوع القادر على الصمود ضد الوفد والسراى ، فمن المحتمل أننا كنا نستطيع حفز نسيم على تشكيل هذه الوزارة .

الا أنه نظرا للتعليمات السابقة لحكومة صاحب الجلالة

ملك بريطانيا ومفادها أن القائم بأعمال المندوب السامى لا يجب أن يربط نفسه باختيار خلف عبد الفتاح يحيى الى مدى يتضمن ظهور مسئوليته عن أفعاله وسياسته التالية ، فانى ـ أى بيترسون ـ كنت غير قادر على فرض وزراء بعينهم على نسيم باشا . وقدمت اقتراحات شخصية اعتبرها نسيم باشا غير ملزمة .

واذا كان لخضوع نسيم للوفد في تشكيل حكومته تأثير ضار في البلاد ، فان ضعف رئيس الوزراء في الابقاء على مرشحيه في وجه معارضة السراى خيب أمل الكثيرين الذين كانوا يأملون في أن يعنى حكم نسيم وضع نهاية لطغيان السراى .

●●●

وأخيرا شكل نسيم وزارته .. وتولى بنفسه وزارة الداخلية .

أما الوزراء الآخرون فهم :

أحمد عبد الوهاب باشا للمالية وأمين أنيس للحقانية وكامل ابراهيم بك للخارجية والزراعة وعبد العزيز محمد بك للأوقاف وأحمد نجيب الهلالى بك للمعارف العمومية وعبد الحميد عمر بك للأشغال العمومية والمواصلات ومحمد توفيق عبد الله باشا للحربية والبحرية .

●●●

وكتب الملك الى نسيم وهو يعهد اليه بتشكيل الوزارة .

« عهدناكم سديد الرأى . صادق العزم . وخبرناكم واسع الحكمة .

بصيرا في تدبير الأمور . فوق ما جبلتم عليه من الوفاء لنا . وا
للوطن فحزتم تمام ثقتنا » .

ويرد توفيق نسيم رافعا خالص الولاء للعرش المفدى مـ
يوفق الى اقامة العدل في العباد وتحقيق أمانى البلاد » .

• • •

وهكذا يجلس على كرسى رئاسة الوزراء توفيق نسيم بعد أر
هذا الكرسى ١٢ سنة كاملة .. لأن آخر مرة تولى فيها هذا
كانت عام ١٩٢٢ .

وحفت المناورات والمخاطر والشد والجذب بعملية تشكيل
بين الملك وتوفيق نسيم والمندوب السامى بالنيابة .

كان توفيق نسيم هو الرجل المناسب في الوقت المناسب .

تعلم في مدرسة الجيزويت بمصر وحصل على ليسانس الـ
واشتغل بالمحاماه .

اختير وزيرا للأوقاف ٦ أشهر في وزارة محمد سعيد باشا الا
بعد قيام ثورة ١٩١٩ ووزيرا للداخلية ٦ أشهر أخرى في وزارة يـ
وهبه باشا .. والوزارتان اداريتان شكلتا لتصريف الشئون الاد
ولا علاقة لهما بالسياسة أبدا .

لم يشترك في ثورة ١٩ وبقى مناوا له ورأس الوزارة ١٠ أ
عامى ٢٠ و ٢١ .

وقد اكتفت وزارته أيضا بتصريف الأمور .

ورأس الوزارة مرة أخرى نحو شهرين في أواخر ١٩٢٢ وأوائل ٢٣

واختاره سعد زغلول وزيرا للمالية ١٠ أشهر .

عين رئيسا للديوان الملكى ٣ مرات .

له صلة مصاهرة مع بيت سعد زغلول وله ميول وفدية

وكان رئيسا للديوان الملكى عام ٣١ واعتبر أداة الاتصال الرئيسية الهامة بين القصر والوفد .

وقد تعرض الملك فؤاد لضغط من صدقى والابراشى لاقصاء توفيق نسيم فأرسل الى أوربا في اجازة في يوليو ٣١ أثناء الانتخابات البرلمانية بهدف ابعاده ـ في ذلك الوقت بالذات ـ حتى لا يكون قناة اتصال بين الوفد والقصر .

وتدهور نفوذه بعد ذلك عند الملك فأرغم على الاستقالة يوم ٣ أغسطس ٣١ .. ولم تحدث استقالته أية دهشة بل تم قبولها كتطور طبيعى لسياسة القصر المتصلبة ازاء الوفد .

عين على الفور عضوا بمجلس الشيوخ ولكنه استقال دون حضور أى اجتماع للمجلس احتجاجا على دستور ٣٠ .. بل ولم يحلف اليمين ليصبح عضوا في المجلس .

ومن خلال هذا التاريخ كله يتضح أن توفيق نسيم على علاقة طيبة بالقصر والوفد والمندوب السامى .

وكان الوفد بالذات يرى أن توفيق نسيم يستطيع أن يلغى عهد صدقى وعبد الفتاح يحيى وأن يعيد دستور ١٩٢٣ .. فان نسيم أعلن أن شرطه لتولى الحكم هو الغاء دستور ١٩٣٠ .

ولتوفيق نسيم ـ في رأى بيترسون ـ عدة ميزات كما يقول المندوب السامى بالنيابة في مذكراته وبرقياته .

- نسيم هادىء
- وجبان
- ومسالم .. لين العريكة .
- وليس ثوريا .

● ولا يغلب عليه الحماس .

● وليس له طابع سياسي معين .

● وهو رجل لا يستطيع أن يستمر وحده .. لابد أن يعتمد على التأييد المستمر .. من بريطانيا باختصار هو رجل تلك الأيام .. أو كما قال بيترسون .

« كانت فرصة الاختيار محدودة .. وعنصر الوقت له قيمة ».

وعبر الصحفيون البريطانيون ـ أصدق تعبير ـ عن العهد كله فوصفوا توفيق نسيم بأنه « رجل الساعة » .

ولكن تشكيل الوزارة دل على قصر عمر الوزارات المصرية ..

انها الوزارة رقم ١٦ خلال ١٢ سنة من الاستقلال أى أن عمر الوزارة ـ أى وزارة ـ كان ـ في المتوسط ـ ٩ أشهر .

وهى الوزارة رقم ٤٤ خلال ٥٦ سنة أى منذ شكل نوبار باشا أول وزارة مصرية عام ١٨٧٩ .

● ● ●

رأى موريس بيترسون أن يعبر عن تأييد بريطانيا لرئيس الوزراء الجديد فذهب يزوره في رئاسة مجلس الوزراء بعد أسبوع من تشكيل الوزارة ... مهنئا ومباركا .

وكانت هذه أول مرة يبدأ فيها المندوب السامى بزيارة رئيس الوزراء عقب تعيينه .

ولذلك اعتبرت زيارة بيترسون لنسيم باشا في رئاسة الوزراء مجاملة بلا حدود .. وتأييدا بريطانيا لنسيم باشا الى أقصى حد .

قالت مجلة المصور :

« تساءل الكثيرون عن السر في ذهاب بيترسون الى رياسة مجلس

الوزراء لتهنئة توفيق نسيم باشا بتقليده منصب الرياسة ..

والمعروف أن التقاليد سارت من قبل على أن يكون البادىء بالزيارة هو رئيس الوزراء .. اذ يتوجه بعد توليه الرئاسة الى الدار قياما بواجب التعارف .

فلماذا خرجت الدار عن هذا التقليد ؟!

يقولون ان الدار قد خالفت هذا التقليد عمدا لسببين :

الأول : انها رغبت في أن تؤكد احترامها وتقديرها لشخصية صاحب الدولة .

والثاني : أنها ترمى الى خطب ود الشعب المصرى واعلان السياسة الانجليزية الجديدة التى تقضى بأن يجعل الانجليز همهم ارضاء الشعب أولا .

ونستطيع أن نؤكد أن التفاهم بين بيترسون ونسيم باشا قديم ويرجع عهده الى الأيام التى قضياها معا عند قدومهما الى مصر على ظهر باخرة واحدة .

فقد أفضى نائب المندوب الى نسيم باشا بطرف من المهمة التى جاء ليؤديها في مصر وصارحه نسيم باشا بآرائه بشجاعة اعجب بها بيترسون .

وأبرق لوزارة الخارجية البريطانية بعد عودته لمصر بأن « رجل الساعة » هو توفيق نسيم باشا وأنه اذا رغبت الحكومة الانجليزية رغبة صادقة في خطب ود الشعب المصرى والعودة الى سياسة حسن التفاهم بين الدولتين فليس في مصر من يستطيع القيام بالتقريب بين مصر وانجلترا سوى نسيم باشا » .

●●●

توجه بيترسون الى رئاسة مجلس الوزراء ، لا للمجاملة ، ولكن ليحدد لرئيس وزارة مصر مهمة الحكومة المصرية ، ومسئولياتها ، وواجباتها ، إزاء بريطانيا والمندوب السامى .

« قمت ، بناء على تعليمات حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، بتوضيح هام للسياسة لرئيس الوزراء .

وفي هذا التوضيح أعربت عن رغبة حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا في العمل في تعاون ودى ووثيق مع الحكومة والشعب المصرى .

ولهذا الهدف فوضت سلطة أن أناقش مع الحكومة المصرية المشكلات التى تعلق عليها هذه السلطة أهمية .

قلت ان من الخطأ افتراض أن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا قادرة على تنفيذ هذه السياسية في غياب تعاون مناسب من جانب مصر .

وأكدت ضرورة معالجة العلاقات الانجليزية ـ المصرية على أساس واقعى فحماية مواصلاتنا الامبراطورية يتطلب وجودنا في مصر .

ويلزم حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا الاطلاع الفورى على الأحداث السياسية في هذا البلد .

ومن المأمول فيه أن توجه الوطنية المصرية في ضوء الحقائق السابقة في قنوات عملية وأن يدرك رجال الدولة المصريون أنهم سيكسبون كل شىء ولن يخسروا شيئا من خلال التعاون البناء مع بريطانيا العظمى ، الدولة الوحيدة القادرة على مساندة مصر بكل طريقة عملية .

وقد أجاب توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء بأنه متفق تماما معنا ، ويرحب بالاراء التى اعربت عنها حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .

وقال نسيم باشا انه يدرك أن التعاون والواقعية هما النغمة الاساسية لهذا التوضيح ولضرورة جعل وزارته تدرك تدريجيا أن هذه الكلمات تمثل سياسته وسياستنا » .

• • •

وقصد ينكين وسمارت السكرتير الشرقى اللذين عادا من الاجازات الى كل وزراء مصر مهنئين .

وقالت الصحف المصرية ـ جميعا ـ ان هذا يدل على تأييد الانجليز التام للوزارة ـ فقد جرت العادة أن يكتفى ينكين وسمارت بترك بطاقتيهما للوزارة .. أما الزيارة نفسها فهى مجاملة ضخمة !

وعندما عين حسن فهمى رفعت وكيلا للداخلية بعد أن كان مرشحا كوزير زاره جرافتى سميث ليقول له :

ـ مبروك .. ومعلهش .. في المرة القادمة ستكون وزيرا !!

• • •

ولم تعرف الصحف المصرية كيف .. ولماذا أختير توفيق نسيم .

ومع ذلك فان هذه الصحف ترحب بالوزارة « النسيمية الثالثة » .

قالت الاهرام :

« .. نسجل لهذه الوزارة ظاهرة طيبة وهى ثقة الرأى العام بها .. وحسن استقباله اياها وتعليقه عليها آمالا جساما وأمانى وطنية بعيدة .

ومن الاستهتار السياسى أن يزعم أحد أن مهمة الوزارة سهلة .

ان الوزارة ، فيما تقرر من ظاهر الأحوال ، ستأخذ نفسها بالخروج بالبلاد من عهد الى عهد ومن نظام الى نظام .

وليس الأمر في مثل هذه الانقلابات سهلا . بل يحتاج الى همة عظيمة وبصر نافذ وحسن تقدير للعواقب .. »

وقالت الأهرام :

« كان اسم نسيم باشا مرادفا للنزاهة ونظافة اليد في جميع أدوار حياته انه ليكفى أن يقترن اسمه بعمل أو مشروع حتى يرتاح الرأى العام الى هذا المشروع وذلك العمل .

فكان من البديهيات أن يسعى الى اختيار أعضاء وزارته من الأذكياء النزيهين الذين لهم ماض ناصع . لذلك صح ماقاله أحد الأدباء من أن اسم نسيم باشا وحده برنامج سياسى ، لأن وجوده في الحكم معناه الغاء النظام الذى قامت عليه الحكومة أربع سنوات فيه النزاهة والانصاف . وهذا برنامج بعيد المرمي مترامى الأطراف .

وقد أجمل رئيس الوزراء ـ البرنامج ـ بعبارة موجزة .. « هى البحث في شئون الدولة والتشريع » .

وقالت الأهرام في اليوم الثالث لتشكيل الوزارة :

« لم يكد يعلم الناس أن نسيم باشا قد شرط الغاء النظام الحاضر بقبول الحكم حتى نهضت الأمة لتأييد هذا الشرط ورحبت بالوزارة بعد تأليفها . وهكذا دللت الأمة على أن المبادىء الفاضلة هي التى تعيها وأن منزلة الأشخاص مقدورة بمبادئهم موزونة بأخلاقهم .

وان الانتقاد الكبير الذى لقيه العهد الماضى ورجاله . دليل على أن في أداة الحكم عيوبا وان الاصلاح واجب .. وينبغى أن يكون شاملا وأن يكون البدء فيه عاجلا » .

أما صحيفة « المقطم » الناطقة بلسان الانجليز فقد عبرت عن رأيهم في أن توفيق نسيم لا يجب أن يكون رجل الوفد .

قالت

« انه هنا رجل مصر فقط لا رجل حزب .. » .

وأضافت المقطم :

« واذا كان الانجليز قد ارتاحوا الى اختياره واطمأنوا بوجوده على رأس الوزارة فليس معنى هذا أنهم ينتظرون منه أن يفرط لهم في حق من حقوق الوطن . بل معناه أنهم يعتقدون في مقدرته، على تسيير الأمور في الحكومة مستلهما وحى الواجب عليه لخير الأمة دون أن يسمح لنفوذ غير المسئولين بأن يعطل هذا الواجب أو يلويه عن وجهته المستقيمة .

ومن حسن الحظ أن دولة نسيم باشا تقدم لحمل هذا العبء . وله من الوسائل المشجعة ما لم يتوافر قبله لغيره ونعنى بذلك ثقة جلالة الملك وعطفه وترحيب الأمة وارتياح الانجليز وتفاؤل الأجانب .

واذا كانت الوزارة النسيمية قد ألفت لأجل الغاء النظام الحاضر بتعطيل دستور ١٩٣٠ وحل البرلمان . فليس هذا الالغاء هو المهمة الوحيدة الملقاة على عاتقها . وربما كانت هذه المهمة أسهل المهام التى تواجهها لما هو معلوم من أن الهدم أيسر مشقة من البناء .

والواقع أن هذه الوزارة تجد أمامها اليوم وهى تتسلم مقاليد الأمور عدة موضوعات تحتاج الى حل كالدين العام والديون العقارية والمحاكم المختلطة وتقليد مفوضية لندن وسواها من المشكلات الخارجية والداخلية » .

ولم تذكر « المقطم » أن المهمة الأساسية لتوفيق نسيم هي مجلس الوصاية وطرد الابراشي !!

ولكن الصحف الوفدية هللت لتوفيق نسيم ورحبت به باعتبار أنه يمهد لحكم الوفد .

قالت البلاغ :

« أول ما يستحق التسجيل أن صاحب الدولة توفيق نسيم باشا يتولى تأليف الوزارة في جو مملوء بالعطف من كل ناحية لأن الكل يقدرون مزاياه وصفاته الشخصية .. ففى وسعه اذن أن يمضى في تأليف وزارته . ويتولى أعباء الحكم وهو مطمئن الى تأييد الرأى العام له . والى مقابلة أعماله بالعطف والتفاؤل .

اما الانجليز فانهم أظهروا ارتياحهم منذ الساعة الأولى الى نسيم باشا فكان اسمه أول اسم ذكروه .

ولم يخل منه خبر ارسله مكاتبو الجرائد الانجليزية في مصر الى صحفهم .

بل لم يقترن اسمه باسم أى سياسى مصرى آخر .. فكأنهم أرادوا أن يقولوا انه المرشح الوحيد الذى يؤيدونه وقد تم ذلك .

فمن المنتظر أن تلاقى مشروعاته وأعماله ارتياحا في نظرهم وبذلك أمن المتاعب التى تعرض لها غيره من قبل . وقف كل جهوده على تنفيذ البرنامج الذى يضعه لوزارته بدون أن يخشى من جانب الانجليز سوء التأويل .

وقلما نظر الانجليز الى مرشح لرياسة الوزارة المصرية بمثل الطمأنينة التى نظروا بها الى ترشيح توفيق نسيم باشا هذه المرة .

وقلما اتفق في تاريخ الوزارات المصرية منذ اثنتى عشرة سنة أن

بدا في هذه المرة مثل هذا الارتياح على الانجليز وعلى المصريين في وقت واحد .

وقالت « البلاغ » :

مما لفت الانظار بادىء ذى بدء ان صاحب الدولة توفيق نسيم باشا اختار رجال وزارته من عناصر جديدة لم يسبق أن وليت الحكم .. ومن طبيعة انتقال الحكم الى أيدى رجال لم يمارسوه من قبل أن يدفعهم الى وقف كل قواهم على اجادة العمل وتبرير الثقة التى وضعت فيهم لأنهم ليس لهم ماض وزارى يشفع لهم عند الجمهور .

وصرح دولة رئيس الوزراء بأن مهمته الغاء النظام الحاضر وجميع ما يترتب عليه ولعله توقع ما سيقتضيه هذا الالغاء من دقة البحث في القوانين والأنظمة فاختار لوزارته بعضا من رجال القانون الذى سلموا من الشوائب الحزبية وهؤلاء الرجال هم من أجدر المصريين ببحث القوانين والأنظمة واصلاح ما فيها » .

• • •

وأخذت صحف الوفد تتكلم عن علاقة الوزراء وميولهم الوفدية .. أو على الأقل تعاطفهم مع الوفد ..

روت البلاغ قصصا عن اتصال نجيب الهلالى بالوفد وأن كامل ابراهيم وزير الزراعة والخارجية كان عضو اليمين في محكمة الجنايات التى برأت أحمد ماهر والنقراشى من قضية الاغتيالات السياسية .. وان محمد توفيق عبد الله وزير الحربية أحسن معاملة المسجونين السياسيين .. أى الوفديين !

ولكن « صحيفة التايمس » البريطانية كانت بالمرصاد .. لصحف الوفد قالت :

« المفهوم أن نسيم باشا استشار النحاس باشا قبل أن يؤلف وزارته فأعرب النحاس له عن ارتياحه الى أن يبقى أى « نسيم باشا » على رأس الحكومة الى أجل غير مسمى ·

ومع ذلك لم تمض أربع وعشرون ساعة على تأليف الوزارة حتى وصفتها الصحف الوفدية بأنها وزارة انتقال وأن مهمتها هى الغاء الدستور واجراء الانتخابات لتسهيل عودة الوفد وقد اراد نسيم باشا أن يكبح هذا الظن ويضع له حدا فصرح لصحف القاهرة بأن وزارته لا تنوى أن تكون وزارة انتقال ·

ولكن الصحف الوفدية قالت ان مظاهرات الطلبة سارت في شوارع القاهرة وهتفت باسمى نسيم باشا والنحاس معا بهتافات وفدية » ·

وقد زاد مندوب وكالة أنباء رويتر في برقيته على ما نشرته الصحف بأن « المتظاهرين » هتفوا بحياة المندوب السامى أيضا » .

وعلقت صحيفة « مورننج بوست » البريطانية على برقية « رويتر » فقالت :

« ان الهتاف للمندوب السامى له مغزاه ·· اذا اعتبرنا أن بعض الدوائر الرسمية حنقت على ما فعلته دار المندوب السامى البريطانى في المدة الأخيرة وعدته تدخلا غير مشروع في شئون مصر » ·

وقالت الوكالة :

« أن توفيق نسيم على الرغم من صلته الوثيقة بالوفد قوى الايمان بالتعاون بين بريطانيا ومصر » ·

وقال ان مجلس الوزراء سيجتمع ويقرر الغاء الحاضر أى الغاء دستور ٣٠ وحل البرلمان .. وستكون هناك انتخابات ــ ولكنه لم يحدد موعدها .

ولكن توفيق نسيم ظل رئيسا للوزارة منذ ١٤ نوفمبر ٣٤ حتى ٣٠ يناير ٣٦ دون أن يجرى أية انتخابات .

وكان نسيم ـ في حقيقة الأمر ـ مثل يحيى باشا ٠

كلاهما خاضـــع ..

يحيى باشا خضع للملك ..

ونسيم باشا استسلم للانجليز .. وكان هذا هو المطلوب رجل الساعة » !

القنطـــرة

تحسنت صحة الملك فؤاد

وقرر أن يستقل القطار الملكى من الاسكندرية عائدا الى القاهرة يوم ٢٣ نوفمبر ..

وسافر الى الاسكندرية محمد توفيق نسيم باشا رئيس وزراء مصر ليكون في معية صاحب الجلالة عند سفره بعد شفائه ..

وقبل أن يستقل نسيم باشا القطار قصد الى موريس بيترسون يسأله الرأى - ويشاوره - ويستشيره .. ويطلب نصيحته .. أو قرارا بريطانيا .

« برقية رقم ٩٦٩

بتاريخ ٢٤ نوفمبر

قدم رئيس الوزراء مساء ٢١ نوفمبر ليرانى وذلك قبل قليل من ذهابه الى الاسكندرية ليصاحب الملك فؤاد في عودته الى القاهرة .

٢ - أبلغنى توفيق نسيم باشا بمسودة القرار الملكى الذى يعتزم تقديمه الى الملك فؤاد فور تحسن جلالته من اجهاد الرحلة .

ويقضى هذا القرار بالغاء النظام ، بما في ذلك الدستور الذى وضع في ١٩٣٠ ، انتظارا لتقديم النظام الدستورى الجديد الذى يحل محله .

... وأن يمارس الملك كل السلطات - المخصصة حتى الآن

للبرلمان ـ وكذلك تلك السلطات التابعة للسلطة التنفيذية ، وذلك من خلال ، وعلى مسئولية ، مجلس الوزراء ، بشرط الحفاظ على مبادىء اساسية معينة للحكم الدستورى وحقوق المواطنين .

٣ ـ لم تتحدد بعد الصياغة النهائية للقرار ، لكن المستشار القانونى أبلغنى أن القرار في شكله الحالى ذو طابع مصرى نموذجى في غموضه . ويحتاج الى تعديل لفظ أو اثنين لتجنب الغموض الذى قد تكون له تأثيرات هامة .

ان القرار في الواقع سيضع في أيدى مجلس الوزراء ـ حتى اجراء انتخابات جديدة وعقد برلمان جديد ـ السلطة العليا في حالة موت الملك فؤاد في انتظار تشكيل مجلس الوصاية ، بل كذلك الاقرار الفعلى لمجلس الوصاية .

وباعتبار ما هو معروف عن اراء نسيم باشا نفسه بشأن المشكلة فانه يبدو واضحا أن هذه الترتيبات ستصل الى حد تخفيف قلقنا بهذا الشأن .

ويبقى أن نبحث هل من المناسب أو الضرورى اثارة هذه المشكلة مع الملك فؤاد بعد اصدار القرار المقترح .

٤ ـ أبلغنى نسيم باشا أن النحاس باشا اتصل به مقترحا أن يقضى القرار الجديد ، الذى لم يقف الزعيم الوفدى بعد على محتواه ، على الاقل بصورة مؤقتة ، باعادة النظام الدستورى لعام ١٩٢٣ .

وقد رفض توفيق نسيم باشا هذا المطلب .

٥ ـ وهكذا أظهر رئيس الوزراء الجديد ، منذ البداية ، بادرة مشجعة على استقلاله عن الوفد .

ولا مناص من أن تحدث مناسبات أخرى يرفض فيها الخضوع لاملاء الوفد أو السراى في المستقبل القريب ·

أما اذا كان توفيق نسيم سيصمد للوفد أو السراى وينتهج سياسة قومية أشمل لتركيز العناصر السياسية المستعدة للتعاون ولوضع دستور بشكل مستقل ، فان هذا يعتمد اساسا ، حسب اعتقادى على المدى الذى يحس فيه ويظن الجمهور ، بأنه يمكنه الاعتماد على تأييدنا ·

٦ ـ البادرة ذات المغزى عن التحالف ضد توفيق نسيم هى المصالحة التى تمت بين صدقى والابراشى ، والتى يفترض أنها مقدمة للتقارب بين رئيس الوزراء السابق والملك ، الذى لم يكن ، حتى وقت قريب ، يجد عبارات تعبر عن نفوره واحتقاره لصدقى ·

وابعد من ذلك يتردد أن حزب الشعب ينوى استدعاء صدقى باشا ليصبح رئيسه بدل عبد الفتاح يحيى باشا ، الذى استقال من رئاسة الحزب بحجة سوء صحته ·

٧ ـ ولا شك أن مصالحة صدقى مع السراى يسرتها بدرجة كبيرة متطلبات مصالحه الشخصية ·

خلال حديث لصدقى مع المستشار المالى ذكر أنه اضطر للتخلى عن مجالس ادارات شركات عديدة هامة عندما أصبح رئيسا للوزراء ... والظروف التى أحاطت بخروجه من المنصب كانت بحيث تمنعه من اعادة التقاط هذه الخيوط التجارية ·

وإذا عرف أنه لم يعد في عداوة يائسة مع الملك ، فسيكون

من السهل عليه ان يعود الى هذه الشركات أو يجد غيرها » .
وذكر من بينها البنك الأهلى المصرى .

وهذه البرقية توضح سرا لم تعرفه مصر ... ابدا .

انها تبين لماذا الغى دستور ٣٠ ولم يصدر الدستور الجديد ..

السبب في ذلك أنه بالغاء الدستور أصبحت كل صلاحيات الحكم في مصر للملك ..

في يده السلطة التشريعية .. والتنفيذية معا ..

انه حكم فردى :: مطلق .. وسافر ..

وهذا ما تريده بريطانيا في ذلك الوقت ..

لا يعنيها الدستور ، ولا الديمقراطية .. وانما يهمها استقرار الأمن في مصر .

وهى تهتم ـ في نفس الوقت ـ بأن يكون شعب مصر راضيا عن هذا الحكم بحيث لا يثور .. ولا يتمرد .

واذا مات الملك فان السلطات تنتقل كلها الى رئيس الوزراء حتى يعين مجلس الوصاية .

ولأن الدستور يشترط موافقة البرلمان على قائمة الأوصياء فان البرلمان لا يجتمع لأن البرلمان حل ... والدستور نفسه .. قد الغى .

وفي ظل ذلك كله يحكم توفيق نسيم اذا مات الملك ..

وتحكم بريطانيا من خلال توفيق نسيم حتى يعين الاوصياء .. أو حتى يبلغ الملك الصبى فاروق سن الرشد

وكان السبب في هذا كله أن المندوب السامى يتوقع وفاة الملك ..

وكان مرض الملك هو الذى أدى لحل البرلمان .. والغاء الدستور .

• • •

استقل أحمد فؤاد القطار الملكى من الاسكندرية الى القاهرة يوم ٢٣ نوفمبر ·

وفي ٣٠ نوفمبر ـ أى بعد أسبوعين من رئاسة نسيم ـ وقع الملك أحمد فؤاد مرسوما ملكيا بالغاء دستور ١٩٣٠ مع الابقاء على مراسيم الوصاية في ١٣ أبريل ١٩٢٢ ، والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بشأن وضع الخديوى السابق ·

ونص المرسوم على أنه ، وحتى اقامة دستور جديد ، فان السلطة التشريعية وكل السلطات الاخرى المحفوظة للبرلمان ، بالاضافة الى السلطة التنفيذية ، تمارس من قبل الملك من خلال ، وتحت مسئولية الوزارة ، على اساس الحرية الدستورية في مصر ·

وصدر قرار بحل مجلس الشيوخ والنواب وبذلك سقط عهد اسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى ، وبرلمانهما ودستورهما ·

ولكن الملك استولى على كل السلطات التشريعية والتنفيذية ولم يصدر ـ في نفس الوقت ـ المرسوم الملكى بعودة دستور ٢٣ ·

لقد اسقط الملك الدستور القديم فحسب ··

• • •

عاشت مصر بلا دستور ··

الملك يحكم على هواه ·· واذا كان دستور ٣٠ يعطيه صلاحيات متعددة ، فان عدم وجود دستور يمنحه ـ أى الملك ـ كل الصلاحيات ·

وبقى الابراشى في القصر ··

وذهب النحاس الى توفيق نسيم يطالبه باعادة دستور ٢٣ ·

رد توفيق نسيم :

ـ ان دستور ٢٣ يتطلب التعديل ·

قال النحـــاس :

ـ التعديل يجب أن يتم بواسطة البرلمان ، كما ينص على ذلك ، الدستور نفسه ٠

أجـاب نسيم :

ـ لن أجرى انتخابات ، ولن يعود البرلمان قبل تعديل الدستور ٠

قال النحـاس :

ـ هذا ليس الطريق الدستورى ٠

أجاب نسيم :

ـ انى افكر في تشكيل لجنة من ثلاثين أو أربعين عضوا تكلف بوضع دستور جديد ٠٠

وهكذا رأى النحاس أن قصة دستور ٢٣ ستتكرر ٠٠ لجنة حكومية تضع دستورا لا يعرف أحد كيف سيكون ٠٠ وما هى حدود السلطات الثلاث ؟

أن الشعب ارتضى دستور ٢٣ في النهاية لانه يعطى الشعب الحق في انتخاب ممثليه ٠٠ وهؤلاء يجيئون في كل انتخابات حرة بالوفد ٠

● ● ●

طلب الوفد اعادة تعيين الموظفين والعمد والمشايخ الوفديين الذين طردهم صدقى لاسباب سياسية ٠ كما طلب تأجيل انتخابات العمد حتى يعود المفصولون ولأن الوفد قاطع الانتخابات السابقة ورفض نسيم نظرية اعادة هؤلاء بالجملة ٠٠

واقترح فصل بين ١٥٠ أو ٢٠٠ من العمد والمشايخ الذين عينهم صدقى على أن يختار الجدد بانتخابات تجريها لجنة الشيوخ ٠

وعدل نسيم عن هذا الاقتراح ورأى أنه من الأفضل فصل ٦٠٠ ٠٠ وفعلا فصل ٦٠٠ من العمد الذين عينهم صدقى ٠

وفي ظل هذا الحل غضب صدقى وعبد الفتاح يحيى لطردرجالهما وعمدهما ومشايخهماوهكذا .. لم يتغير شيء من الواقع المصرى .. وبقى الناس ساخطين ... كارهين لكل ما يجرى .

ومن ناحية أخرى فقد تم تعيين حسن صبرى بك وزير المالية السابق وزيرا لمصر في لندن وهو المنصب الذى كان يشغله الدكتور حافظ عفيفى ..

واضطر الوفد الى أن ينتقد هذا التعيين وأثار عاصفة من الاحتجاج لان حسن صبرى كان وفدى الهوى والميول ثم خرج على الوفد . وانضم للقصر . ودخل وزارة عبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للمالية .

• • •

وتدهورت صحة الملك

وشكا نسيم لبيترسون من « أن ازعاج جلالته بسبب سوء صحته ، جعل القيام بالاعمال بالغ الصعوبة .

ونشرت صحيفة « الديلى هيرالد » البريطانية خطة الملك ..

قالت :

« ان الملك مصمم على التمسك بالسلطات التى حصل عليها عام ١٩٣٠

والموقف خطير فقد نشأ عند الشعب أمل في التخلص من متاعب الدكتاتورية فاذا تضاءل الآن هذا الأمل .. فقد يحدث بسهولة ان يأخذ الشعب الامر في يديه اذا ظل محروما من أن ترد اليه حرياته »

وقالت الصحف البريطانية :

« ان هدف الملك أن يعود يحيى باشا »

• • •

وانتهز الملك فؤاد الفرصة وأخذ « يلعب » بذكاء على مسألة الدستور

هل يعود دستور ١٩٢٣ كما يريد الوفد .. أو يصدر دستور جديد كما يريد توفيق نسيم ..

وبذلك ضاع الوقت في بحث هذه المشكلة ·

وسقط توفيق نسيم ـ كما يقول بيترسون ـ في لعبة الملك

وبدا للشعب المصرى وللاحزاب السياسية المصرية أن توفيق نسيم هو الذى يعارض الدستور ·

وأخذت الصحف البريطانية تهاجم الدستور القديم ·

قالت :

« ان هذا الدستور وضع على عجل وبرهنت الحوادث على أنه لا يصلح للدول المتأخرة سياستها .. وأنه يلائم حزب الوفد .. أى يعيد الوفد الى الحكم » ·

ورأى بيترسون أن يتدخل ..

بعث الى الحكومة البريطانية معلنا تأييده لفكرة توفيق نسيم في وضع دستور جديد

ولكن الحكومة البريطانية عادت تتمسك بمبدأ عدم التدخل ..

قالت :

« ان مسألة الدستور من الامور الداخلية .. تقررها مصر بنفسها ، ولا شأن لبريطانيا بها » ·

ولم يعد الدستور ·

وظل بيترسون بعد ذلك يفتش على وحدات البوليس ويرى مدى استعدادها لحفظ النظام اذا مات الملك .. رغم وجود توفيق نسيم باشا ووزارته .. تماما كما كان الحال في وزارة يحيى باشا ·

ان بيترسون يتحدث مع رئيس الوزراء عن تدعيم قوات البوليس ·

ويكون البوليس موضوعا لحديث بين نسيم باشا والسير توماس راسل حكمدار بوليس القاهرة ·

قال نسيم لراسل باشا :

ـ أريد منك التفتيش على البوليس في المديريات مع التركيز عل الهجانة بالذات التى يقال انها تدهورت في السنوات القليلة الماضية ·

وينقل راسل نص الحديث لبيترسون فيقول المندوب السامى :

ـ انى أنصحك بالامتثال لهذا الطلب وارجو ان تستخدم مساعديك من الضباط الانجليز في الطواف على المديريات للتخفيف عنك بدلا من ان تزور ـ شخصيا ـ جميع المديريات ·

أجاب راسل :

ـ انى أتوقع اكتشاف مخالفات ضخمة · لقد أنشأت الهجانة عام ١٩٠٦ لتلعب دور لجندرمة اى تكون قوة بين البوليس والجيش . وأن تكون ذات طابع مشابه للحرس المدنى في اسبانيا لحماية ضياع افراد معينين وبصفة خاصة ضياع صاحب الجلالة الملك فؤاد !

ـ وحاولت صحيفة الشعب أن تنبه المصريين ··

قـالت :

« نحن أمة بلا دستور ·· ان الحكم الديكتاتورى عاد ·· وعن طريق الديكتاتورية المصرية ستحكم بريطانيا » ·

··· وكأن بريطانيا لم تكن تحكم في ظل الدستور !

ولكن بيترسون كان سعيدا ـ الى مدى ـ فقد حقق بعض الانتصار بارغام عبدالفتاح يحيى على الاستقالة ·

وان كان الابراشى لم يترك منصبه . والخاصة الملكية لا تزال تنمو ··

خرج بيترسون من القوقعة أو العزلة التى فرضها على نفسه أو فرضتها الظروف عليه ٠

أرسل يستدعى زوجته من لندن فجاءت الى الاسكندرية على الباخرة « اسبيريا » .. وأمضى الليلة معها على ظهر الباخرة ثم عاد الاثنان معا الى القاهرة بقطار خاص !

وأخذ يحضر الحفلات كضيف شرف ..

وقامت زوجته بافتتاح الاسواق الخيرية ..

وصرحت للصحف بأنها سعيدة بالعودة الى مصر التى أقامت فيها عندما كان زوجها يعمل مع اللورد لويد ٠

ولم تقل انها كانت في ذلك الحين زوجة لسكرتير في مقر المندوب السامى !

بل أن بيترسون أوفد مساعد السكرتير الشرقى جرافتى سميث ليحضر نيابة عنه حفل الجمعية الخيرية الاسلامية الذى غنت فيه أم كلثوم ٠

وكان الملك قد أوفد محمد زكى الابراشى لينوب عنه في هذا الحفل ويتبرع ـ نيابة عنه ـ بخمسمائة جنيه للجمعية الخيرية الاسلامية ٠

وحضر الحفل أيضا زيور باشا ٠

وهللت صحيفة الاجبشيان جازيت للابراشى باشا لحضوره الحفل وقالت ان كل الضيوف رحبوا به !

فقد رأى بيترسون أن يتغاضى عن وجود الابراشى ، وان يتعايش معه مادام الملك قد ضحى بيحيى باشا رئيس الوزراء ٠

وكان نصف الانتصار بالنسبة للملك وبيترسون أفضل من الصراع الدامى !

... وأخيرا التقى بيترسون بالملك فؤاد ..

كان لقاؤهما الاول يوم ١٣ سبتمبر

اما اللقاء الثانى فكان يوم أول ديسمبر ..

وبين اللقائين جرت احداث كثيرة كان الملك يعرف فصولها في القاهرة .. ولا يعرف نهايتها في لندن ..

ان بيترسون يردد أمام الملك .. ما قاله لرئيس وزراء مصر :

- نريد التعاون المناسب من مصر
- حماية مواصلاتنا يتطلب وجودنا في مصر
- يجب أن نطلع على الاحداث السياسية في مصر
- بريطانيا هى الدولة القادرة على مساعدة مصر

« عندما استقبلنى الملك فؤاد ظهر يوم أول ديسمبر في قصر القبة ، اخبرت جلالته ، بناء على التعليمات التى تضمنتها برقيتكم رقم ٢٥٧ ، بأن حكومة صاحب الجلالة بالمملكة المتحدة تقدر تقديرا بالغا التأكيد بالتعاون الذى نقله جلالته - عن طريق زيور باشا - يوم ٢ نوفمبر .

قال جلالته انه كان - دائما - يود أن يتعاون معنا .

ومضى بدعابة ظاهرة لكن بأسلوب اعتاده مقر المندوب السامى في الافاضة الى صعوبة اكتشاف ما تريده منه حقا حكومة صاحب الجلالة .

انتهزت الفرصة لاقول انه اذا لم يكن في ذلك ارهاق لجلالته دون مبرر ، فاننى أود أن أكرر المذكرة التى قدمتها لرئيس الوزراء بناء على تعليماتكم في ١٧ نوفمبر .

وقلت اننى قمت بالفعل بايجاز هذه المذكرة لزيور باشا ،

الذى زارنى منذ بضعة أيام ليطلب ـ من أجل الملك ـ بعض الايضاح لآرائنا .

(تلوت ترجمة فرنسية) معدة لبرقيتكم رقم ٢٤٥ .

أجفل جلالته قليلا في وصفكم للنظام الأخير بأنه نظام الابراشى ـ يحيى « (ونظرا للدلائل المتجددة عن نشاطات الأخير لم أر من المستحب تعديل ذلك) ، لكنه لم يعلق .

وعندما فرغت تساءل جلالته ، بسخرية طيبة المزاج ، هل يمكننى أن أخبره بما سوف يحدث بعد ذلك .

الححت على جلالته أن يكون أكثر وضوحا ، فشرح لى أنه يود أن يعرف كم من الوقت ستظل البلاد دون دستور .

أجبت أنه بقدر علمى بنوايا رئيس الوزراء فانى أظن أنه ينوى وضع مسودة دستور جديد بأسرع ما يمكن .

عندها تحدث جلالته بصراحة أكثر .

قال ان لديه ثقة كاملة وميلا لتوفيق نسيم .

ولكن نسيم خلال شهر أو اثنين سيواجه مشكلات خطيرة .

قال الملك ان هذه المشكلات لن تكون « من جانبى » ... لكن الوفديين يرفعون رؤوسهم ويجمعون الأموال .

قلت ان توفيق نسيم سوف يكتسب ، ويجب أن ينال بالتأكيد ، كل الدعم الممكن .

أجاب الملك « حسن جدا . لكن هل يمكنك أن تؤكد لى انه لن يأتى الى هنا ويستقيل فور بدء المصاعب ان هذا هو ما يفعلوه جميعا في مصر .

نفيت مرة ثانية أية معرفة خاصة لى بذلك وقلت انى

لا أعتقد أن الاستقالة المبكرة تشكل جزءا من برنامج توفيق نسيم .

مضى الملك فؤاد الى الحديث عن الدين العام .

وفي هذا الموضوع أكدت لجلالته أن موقفنا لم يتغير .

وعن المحاكم المختلطة . ولم يكن جلالته قد رأى الكتاب الدورى الذى أصدرته الحكومة الأخيرة .

ولكنه قال أن المشكلات التى يتناولها ليست هى الموضوع الرئيسى .

ومضى الى التنديد بطلب قضاة المحاكم المختلطة الاجانب في قضيتهم بأن تدفع أجورهم بالذهب .

حذرت جلالته بأن أى هجوم خطير على المحاكم المختلطة لا بد أن يستبعد حتما فرص الغاء هذه المحاكم بصفة نهائية .

.. ولتركيز ملاحظات جلالته عن الموقف السياسى أذكر أن صدقى باشا ، زارنى في ٢٩ نوفمبر ، وقد أعرب عن خشيته من احتمال عودة الوفد الى الحكم .

وابدى صدقى أسفه أن دستور ١٩٣٠ لم يترك كما هو ، على الاقل حتى اعداد الدستور الجديد

وقال صدقى انه لم يتصور لماذا لم يتم اتباع هذا النهج .

لم اشرح لصدقى أنه من وجهة نظرنا بأن غياب الدستور مع وجود ادارة ودية يحمى وضع الوصاية .

وأخبرنى محمد محمود باشا ، الذى تناول العشاء معى بأن الوفديين يحاولون جمع الأموال من مرشحى البرلمان المحتملين وأنهم لا يجدون نجاحا كبيرا ، وأنه مقتنع بأنهم

سوف ينتهون الى الامتناع عن الاشتراك في أية انتخابات لا تجرى وفق دستور ١٩٢٣ ·

وأضاف الباشا أنه يأمل التعجيل بعملية الانتخابات ·

ولما كان يجب وضع الدستور الجديد أولا ، فلا يبدو أن هناك احتمالا كبيرا لذلك » ·

ومرة أخرى أكد بيترسون ـ في هذه البرقية ـ هدف بريطانيا ·· أن يجمع رئيس الوزراء في يده كل السلطة ـ اذا مات الملك ـ حتى توافق بريطانيا على مجلس وصاية ·· ترضاه !

●●●

وانتهز الوفد جو الحرية بعد زوال صدقى ونظامه فبدأ يستعرض قوته ·

ويكتب بيترسون الى لندن يصف جو القلق الذى يجتاح مصر « نظرا للشك في قدرة نسيم باشا على التصدى ـ بفاعلية ـ للسراى والوفد ـ دون مساندة من وزارة قوية ·· سياسية » ·

وقـــال :

« أن رئيس الوزراء ، المعتدل ، غير الحزبى ، لا يمكنه أبدا مقاومة هاتين القوتين ، الوفد والقصر ، دون بعض المساندة من العناصر السياسية المعتدلة في مصر ودون التأييد من مقر المندوب السامى ·

وقد حرم نسيم نفسه ـ من الاول ـ باختياره ·

لقد فشل في تشكيل حكومة قوية وشاملة ·· فاندفع الناس نحو الوفد بعد الغاء دستور ٣٠ ·

ولا شك أن نسيم غير متأكد من تأييد المندوب السامى » ·

يقصد بيترسون من ذلك أن المندوب السامى لا يستطيع أن يتدخل لأن الحكومة البريطانية حظرت عليه ··· التدخل ·

زادت متاعب نسيم مع الملك ·

وقالت تقارير بيترسون الى لندن :

« رفض أحمد فؤاد اقتراحات نسيم للتعيين في مناصب شيخ الازهر وادارة الجامعة ومعظم المناصب الادارية » ·

وكان توفيق نسيم قد أعلن للصحف ـ بعد ٣ أسابيع من توليه رئاسة الوزارة ـ أن مجلس الوزراء سيبحث في اجتماعه يوم ١٣ ديسمبر مسألة عودة الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخا للجامع الأزهر واعادة أحمد لطفى السيد مديرا لجامعة فؤاد الاول « جامعة القاهرة » ·

واجتمع المجلس ولم ينشر شيء على الاطلاق عن اعادة الرجلين ··

التزم نسيم ووزراؤه الصمت المطلق ازاء المشكلة ··

وكان موريس بيترسون هو الذى يعرف الحقيقة ، وهى أن الملك فؤاد رفض قرارات اعادة الرجلين ·

وحكاية المراغى ولطفى السيد تعنى الملك فؤاد شخصيا ··

• • •

بين الملك والرجلين خصومة شخصية ·· ومباشرة !

الشيخ المراغى ـ ٥٥ سنة ـ عمل قاضيا لقضاء السودان وتولى رئاسة المحكمة الشرعية العليا في القاهرة ، وأختير شيخا للأزهر في مايو ٢٨ ·

ووضع مشروعا بقانون لاصلاح الأزهر في أوائل أكتوبر حتى ينفذ في السنة الدراسية نفسها ·

ولكن الملك فؤاد أخر توقيع المرسوم فترة طويلة فاضطر الشيخ المراغى الى الاستقالة وأختير الشيخ الظواهرى شيخا للأزهر ·

وبعد اعلان دستور ١٩٣٠ وصدور قانون جديد آخر للأزهر زاد من امتيازات الملك ، لعب الشيخ المراغى دورا في قيام الاتصالات بين الوفد والأحرار الدستوريين ·

وتعمد الشيخ المراغى مضايقة الملك ورأس مجلس الدفاع عن الاسلام وقاوم البعثات التبشيرية في صيف ١٩٣٣ ٠

وأضرب الأزهر في نوفمبر من نفس السنة ـ ١٩٣٣ ـ ضد شيخ الأزهر الظواهرى مطالبا بعودة المراغى ٠

ورشح المراغى وزيرا للاوقاف في وزارة توفيق نسيم ٠٠ كما رشح لمجلس الوصاية ٠

ولكن الملك فؤاد رفض ٠

وفي عهد صدقى فصل ٧٠ من علماء الازهر أيضا ٠

وبعد أن شكل نسيم وزارته قام طلاب الازهر وعلماؤه ايضا بمظاهرات مطالبين باقالة الظواهرى واعادة المراغى ٠٠ ورأى نسيم أن يوقف هذه المظاهرات وأن يعيد المراغى ولكن الملك فؤاد أصر على الرفض ٠٠

• • •

واما لطفى السيد فله حكاية أخرى ٠

زار الملك فؤاد جامعة القاهرة في مارس عام ١٩٣٢ فارتفع هتاف الطلبة ـ في وجه الملك ـ بحياة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء السابق والدكتور طه حسين عميد كلية الآداب ٠

ورفض الطلبة ان يهتفوا لاسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء في ذلك الوقت أو حلمى عيسى باشا وزير المعارف العمومية ٠٠ وكان الاثنان مرافقين للملك في زيارته للجامعة ٠

وأسرها صدقى في نفسه ٠٠ وأسرها حلمى عيسى ٠٠

وغضب الملك ٠

ولم يكن هذا هو السبب الوحيد للغضب الملكى ٠٠ والحكومى ٠٠ كانت هناك أسباب أخرى ٠

ارادت حكومة صدقى أن تمنح درجة الدكتوراه الفخرية في الحقوق ليحيى ابراهيم باشا رئيس الوزراء السابق ورئيس مجلس الشيوخ وتوفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب .

وعرض الأمر على مجلس الجامعة فاعترض الدكتور طه حسين لأن مثل هذا التصرف يصبغ الجامعة بصبغة سياسية حكومية ويضعف استقلالها ويعرضها لضغط كل حكومة عليها في المستقبل .. ومطالبتها للجامعة باعطاء من تريد من رجالها الدكتوراه الفخرية .

وقال طه حسين في المجلس ان ذلك يسقط هيبة الجامعة ويقلل من قيمة شهادتها ويدل على أن الجامعة لا تعطى هذه الشهادات من تلقاء نفسها .. بل تؤمر باعطائها .

واقترح طه حسين عدم اعطاء درجات فخرية بالمرة ، أو اعطاءها لمن ترى الجامعة منحهم اياها دون تمييز بينهم .. اى بسبب الكفاية الخاصة أو ما قدموه للعلم والجامعات من خدمات .

ورفضت حكومة صدقى أن تأخذ بأى من هذين الرأيين .

وعرض الأمر للتصويت على مجلس الجامعة فصوت طه حسين بعدم اعطاء الشهادات الفخرية لرجال الحكومة .

ورأت الحكومة ان طه حسين يقف معارضا لها فأصدر حلمى عيسى باشا وزير المعارف قرارا بنقل الدكتور طه حسين من الجامعة الى وزارة المعارف .

ورفض أحمد لطفي السيد أن يبقى صامتا ازاء هذا القرار فاحتج وبعث باستقالته من منصب مدير الجامعة الى وزير المعارف ..

وهذا نص الاستقالة

« هليوبوليس في ٩ مارس ١٩٣٢

« حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية

« سيدى الوزير

أتشرف باخبار معاليكم أنى اسف لنقل الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب الى وزارة المعارف لان الاستاذ لايستطيع فيما أعلم أن يعوض الآن على الاقل . لا من جهة الدروس التى يلقيها على الطلبة في الادب العربى ومحاضراته العامة للجمهور . ولا من جهة هذه البيئة التى خلقها حوله وبث فيها روح البحث الادبى وهدى الى طرائفه .

ثم أسفت لأن الدكتور طه حسين أستاذ في كلية الآداب تنفيذا لعقد تم بين الجامعة القديمة ووزير المعارف .

وعلى الاخص لأن نقله على هذه الصورة ، بدون رضى الجامعة ولا استشارتها كما جرت عليه التقاليد المطردة منذ نشأة الجامعة ـ فيما أعرف ـ كل ذلك يذهب بالسكينة والاطمئنان الضروريين لاجراء الابحاث العلمية .

وهذا بلا شك يفوت على أجل غرض قصدت اليه من خدمة الجامعة .

« ... ومن حيث أنى لا استطيع أن أقر الوزارة على هذا التصرف الذى أخشى أن يكون سنة تذهب بكل الفروق بين التعاليم الجامعية وغيرها ، أتشرف بأن أقدم بهذا الى معاليكم استقالتى من وظيفتى ، أرجو قبولها ... » .

واستقال طه حسين وأقام دعوى بطلب تعويض لأنه أرغم على الاستقاله ورفضت المحكمة الدعوى .

وجاءت وزارة عبد الفتاح يحيى التى استمرت ٤٠٠ يوم ولكنها كانت وزارة ضعيفة خاضعة ـ تماما ـ للملك .. فظل المراغى ولطفى السيد وطه حسين خارج اطار الرضاء الملكى .

وحاول توفيق نسيم وفشل
وشكا لموريس بيترسون ..
ولكن موريس بيترسون كان خاضعا لقرار حكومته بالا يتدخل !
وحدد الملك يوم ٢٧ ديسمبر للقاء الاخير بينه وبين بيترسون ..
فقد طلب بيترسون لقاء الملك ليودعه ويقدم اليه دافيد كيللى المستشار الجديد الذى يقوم بعمل المندوب السامى
ويكتب بيترسون الى لندن يعرض عليها اخر اقتراحاته أو مطالبه أو انذاره الذى سيقدمه للملك فؤاد .

برقية بتاريخ ٢١ ديسمبر
من مستر بيترسون
الى سيرجون سايمون .
القاهرة في ٢١ ديسمبر ١٩٣٤

وجدت أنه من الامور المرغوب فيها أن أقدم لكم الموقف الحالى عن حكومة توفيق نسيم .
لاتوجد أيه مخاطر على الاطلاق من أن تعانى الحكم « الاوتوقراطى »
والخطر الفورى يكمن في ضغط الوفد لاعادة دستور ١٩٢٣ وتوفيق نسيم لم يفكر بعناية في هذا .
وقد .ابلغه النحاس بذلك .
وقد حدد حزب الوفد ٩ يناير لعقد مؤتمره (وهو لسوء الحظ يوم عودة المندوب السامى) .
وهناك احتمال بأن يمتنع المؤتمر عن مهاجمة توفيق نسيم ولكن هناك إحتمال بأن تصدر دعوة لعودة دستور ١٩٢٣ .

وفي رأيى أن توفيق نسيم يمكنه مقاومة ضغط الوفد اذا حظى بتأييد الملك .

وغنى عن القول أن صاحب الجلالة هو نفسه الذى لا ينفذ بالفعل التعهد الذى أخذه على نفسه خلال اجتماعنا الاخير .

ان صاحب الجلالة مازال يمتنع أو قد امتنع عن الموافقة على ترشيحات رئيس الوزراء للمناصب الخمسة الهامة التالية :

١ ـ مدحت يكن وزيرا للخارجية
٢ ـ حسن فهمى رفعت وزيرا للداخليـــة
٣ ـ حافظ عفيفى وزيرا للصحة العمومية
٤ ـ الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخا للازهر
٥ ـ لطفى السيد رئيسا للجامعة المصرية

وقد تخلى توفيق نسيم عن الاول
وهو يفكر من جديد في الثانى

ولم يذكر الثالث حتى الان لتولى هذا المنصب بسبب موقف الملك من اقتراح سابق .

ومازال يحتفظ بالرابع والخامس بالرغم من رفض صاحب الجلالة .

وبالاضافة الى ذلك فقد توقف الملك عن استخدام احمد زيور وسيطا مع توفيق نسيم بالرغم من ان صاحب الجلالة لم يلجأ بعد لاستخدام أحمد زكى الابراشى كوسيط بينه وبين رئيس الوزراء .

والانطباع الذى أثق بأنه ينتشر بين المصريين هو أن اصرار صاحب الجلالة على منع توفيق نسيم سيؤدى بالضرورة الى اضعافه، لدرجة مافي مهمته الرئيسية وهى مقاومة ضغط الوفد.

وقد أشار لى توفيق نسيم بوضوح الى كافة الصعوبات التى يواجهها دون أن يوجه لى نداء مباشرا لمساعدته.

واود أن أكون مخولا بالتحدث الى صاحب الجلالةبصراحة يوم ٢٧ ديسمبر الا اذا فضلتم أن يقدم مثل هذا البيان سير مايلز لامبسون».

أجاب السير روبرت فانستيارت الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية

برقية رقم ٢٨٣

بتاريخ ٢٢ ديسمبر

ان وزير الخارجية غير موجود، ومن ثم لا استطيع التشاور معه.

وبالرغم من ذلك فاننى أشعر أن من الواجب بالتأكيد أن تتحدث الى الملك في جدية، أثناء مقابلة الوداع، وأن يكون اتجاه حديثك أنه في الوقت الذى تواجه فيه مصر عددا من المشكلات الخطيرة، فلن يكون أمرا وطنيا أو بناء أن يوجد انطباع بأن رئيس الوزراء لايستطيع الاعتماد على تأييد مفروض أن يتمتع به.

وتستطيع أن توضح لجلالته أنه من المتوقع أن يعبر المندوب السامى عن اراء مماثلة لدى عودته. وأنه تم اخطار

السير مايلز لامبسون بكافة التطورات التى وقعت أثناء اجازته وأنه يوافق ـ بصفة خاصة ـ على الرأى الذى عبر عنه وزير الخارجية بأن من الواجب توجيه النزعة الوطنية المصرية الى قنوات عملية .

ويسعدنى أن تعمل على جعل الملك يعرف ـ مع الاشارة الى مؤتمر الوفد المقرر عقده يوم ٩ يناير ـ أننا سننظر بعظيم الأسف الى أى نشاط سياسى واسع يحدث في نفس يوم عودة المندوب السامى الى عمله .

وبالرغم من موافقتى على أن أسماء المرشحين للمناصب التى حددها رئيس الوزراء تبدو مناسبة ، فان عليك ألا تؤيد مطالب أى شخص معين للحصول على منصب وزارى أو غيره من المناصب » .

●●●

وهكذا تلقى موريس بيترسون اخر صفعة من لندن .. الا يتدخل لتعيين وزير أو يفرض وزيرا على ملك مصر ...

ويلتقى الرجلان لاخر مرة .. ملك مصر ، والمندوب السامى البريطانى المؤقت .. قبل أن يتجها .. في طريقين متباعدين .

برقية رقم ٣٥٧

بتاريخ ٢٧ ديسمبر

« تحدثت الى الملك فؤاد صباح اليوم بالمعنى المشار اليه .

وقال صاحب الجلالة انه محق في أن يتوقع التوصل الى اتفاق في المستقبل القريب مع رئيس الوزراء حول المناصب الشاغرة .

وقد حذرنى نسيم من أن صاحب الجلالة عاد الى حالته السيئة وقد بدا الملك في الحقيقة أكثر ارهاقا ومرضا مما رأيته عليه من قبل حتى الآن

وفي لقاء الوداع كان الملك أكثر رقة .

قال لبيترسون :

ـ انت لاتعرفنى .. انى ديمقراطى جدا .. عندما دخلت الكلية العسكرية في تورينو بايطاليا خلعت ملابسى مع الطلبة .. وأمامهم أثناء الكشف الطبى دليلا على اقتناعى بالمساواة .

●●●

ضاقت الحكومة البريطانية بتصرفات بيترسون كلها ..

وكان أكثر الناس ضيقا وزير الخارجية جون سايمون فقدإضطره بيترسون الى أن يعيد عرض المشكلة المصرية الخاصة برضى الملك احمد فؤاد على مجلس الوزراء البريطانى أكثر من مرة

أبرقت وزارة الخارجية من لندن الى بيترسون تطلب اليه العودة الى لندن قبل وصول مايلزلامبسون .. أى قبل استكمال مدته ..

وصف بيترسون قرار حكومته باستدعائه بأنه عمل « قليل الذوق » .

ولكن هذا هو بالضبط ماجرى لبيترسون طول حياته الدبلوماسية .. انه لم يستكمل مدته أبدا في أى مكان ..

ويقيم نسيم باشا مأدبة عشاء بفندق سمير اميس يوم ٢٩ ديسمبر تكريما لبيترسون قبل سفره الى لندن بيوم واحد .

ويحضر المأدبة كل وزراء نسيم باشا وأحمد زيور باشا وزكى الابراشي باشا !!

وكان مجموع الضيوف من كبار المسئولين ٦٠ شخصية مصرية .

ويشكر بيترسون رئيس وزراء مصر لهذا التكريم ولكن بيترسون يقول لنفسه كما كتب في مذكراته

« كان نسيم باشا هو رئيس الوزراء الوحيد الذى عينته في حياتى »

وفي يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٤ ـ يستقل بيترسون القطار الى فلسطين ليقضى هناك أربعة أيام قبل عودته الى لندن .

ويفتح له الباب الملكى في محطة سكة حديد القاهرة ويمد له البساط الاحمر ويودعه أحمد حسنين بك الامين الاول نيابة عن الملك وأحمد راسم بك نيابة عن رئيس الوزراء .

وتخيل رسام اخر ساعة بيترسون وهو يهم بركوب الباخرة ووراءه كل من زكى الابراشى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا يكسرون القلل .. وهى عادة مصرية تعنى الا يعود المسافر أبدا ..

قال الابراشى كما كتبت آخر ساعة :

من يوم مجيك وأنا حرم جفونى النوم
واتبدل الورد في ايديه بحزمة توم
كل المرار اللى شفته كوم ، ومرك كوم
المركب اللى تودى خير من اللى تجيب
ويوم رحيلك في داهية هو أسعد يوم

ويقول عبد الفتاح يحيى :

ياحاجب الشمس يامضيق منافسنا
يامضيع الانس يامشتت مجالسنا
يامفرح الناس علينا .. ياللى واكسنا
أرحل بقى يأخى ! ضيقت أخلاقنا
والحكم ضاع منا واحتسنا وفلسنا

ويرد عليهما بيترسون

طول لسانك بقى دلوقتى واتشطر

كتر من الردح ده مايهمنيش .. كتر

واسخط على عهدى ده ياحلو واتبطر

لكن ماتفرحش .. لن أنسى عمايلكم

ان كنتو شفتم كتير .. برضه اللى جاى اكتر

ويكتب كريم ثابت مقالا في جريدة المقطم يوم ٣١ ديسمبر يوم سفر بيترسون عنوانه :

سفر المستر بيترسون

قال كريم ثابت :

« غادر أمس الى فلسطين سعادة المستر موريس بيترسون المندوب السامى البريطانى بعد ماقام بأعمال المندوب السامى في القطر نحو أربعة أشهر سيترك له ذكرى تذكر في تاريخ الحديث ..

واذا كانت الظروف لم تسمح للمستر بيترسون بتنفيذ الخ كلها فجميع الدلائل تدل على ان فخامة السيد مايلز لامبسون سيم فيها اذ من المحقق أنه كان متفقا عليها من وزارة الخار البريطانية وأن المستر بيترسون لم يرتجل أصول المسلك الذى س ارتجالا .

ولاشك ان المذكرات التى سيكتبها المستر بيترسون في المستقبل الفترة التى قضاها أخيرا في مصر ستكون من أهم ماكتب عن ال البريطانية في مصر .

ومما هو جدير بالذكر ، أنه من المحظور على رجال ال السياسى البريطانى أن يكتبوا مذكرات أثناء وجودهم بالخدمة .

والحكمة في ذلك ترجع الى الخوف من أن تقع هذه المذكرات في أيدى الجواسيس أو في أيد أجنبية على الاقل .

وقد فهمت مرة من أحد رجال السلك السياسى الالمان أن مثل هذا الخط متبع عندهم » .

حددت وزارة الخارجية البريطانية لبيترسون الباخرة التى يستقلها من ميناء الاسكندرية في طريق عودته الى لندن .. وموعد السفر ..

واضطر بيترسون أن يلتمس تغيير الموعد والسماح له باجازة لأن من حقه أن يختار باخرته وطريق عودته ولأنه يريد قضاء أسبوع مع زوجته في فلسطين وشرق الأردن .

ولا ينسى خلال هذه الزيارة أن يلتقى بالامير عبد الله اثباتا لنفوذه ـ أى بيترسون ـ وأنه يجب أن يقابل الحكام في اى مكان يحل به .

والغريب في الأمر أن القدر جمع بين لويد وبيترسون ..

لويد استدعته الحكومة البريطانية ونقلته من منصبه .. فاضطر الى الاستقالة .

وبيترسون بعد عودته من لندن أبعد من القسم المصرى .. واراد روبرت فانسيتارت تقديم ترضية كاذبة له فقال له :

ـ ستشغل بمؤتمر نزع السلاح خلال الشهور الستة القادمة :

اراد بيترسون أن يحتج ، أو يشكو ، فقال وكيل الخارجية الدائم :

ـ اذا نجح نزع السلاح فانك ستكون في قلب الاحداث .

قال بيترسون :

ـ واذا فشل ؟

أجاب فانسيتارت :

ـ ستكون قد أمضيت وقتا طيبا .

وبعد انتهاء مؤتمر نزع السلاح نقلوه رئيسا لقسم الحبشة الذى أنشىء خصيصا ..

وقد أدت المفاوضات التى أجراها بين لندن وباريس ،واشترك فيها السير صامويل هور وزير الخارجية ـ بعد ذلك ـ الى استقالة هور .. فان الفشل لحق بكل عمل قام به بيترسون !

ولم يغفر الملك لبيترسون أبدا .

رفض أحمد فؤاد أن يسمح لبيترسون بلقاء فاروق .

وعندما رشح بيترسون ـ بعد ذلك ـ وزيرا مفوضا لبريطانيا في طهران تدخل أحمد فؤاد لدى الشاه فرفض الموافقة على هذا الترشيح .

وظل بيترسون حاقدا على مصر كلها ..

يوم عقدت معاهدة ١٩٣٦ قال ان بريطانيا لم تكن في حاجة الى هذه المعاهدة لأن مصر ستكون مع بريطانيا ضد المانيا دون معاهدة .. أى أن عداء مصر لألمانيا ثابت .. وبالتالى ولاؤها لبريطانيا .. مضمون .. بلا معاهدة !

● ● ●

استمر الوفد يحاول فرض ارائه على توفيق نسيم مع تجنب القطيعة معه ..

وظل النحاس ينتظر ماذا سيفعل نسيم .. وكيف سيمهد لحكم الوفد .

ولم يدرك النحاس ابعاد ماقاله بيترسون فقد ذهب النحاس يزور بيترسون بعد تعيين نسيم ليشكره ..

يومها القى بيترسون بمفاجأة ضخمة في وجه النحاس ..

قال له ،

ـ انى لم أعين توفيق نسيم ليكون قنطرة للوفد !!

كرة .. إسمها الدستور

انتهت آخر عقبة أمام عودة دستور ٢٣ .. بموافقة الملك .

ولم يكن أحد في مصر يعارض اعادة الدستور .

رئيس الوزراء توفيق نسيم تولى الرئاسة بشرط واحد هو عودة هذا الدستور .. وأحزاب المعارضة تعارض نسيم من أجل هذا الدستور .

والوفد وهو أكبر المعارضين هادن نسيم خمسة أشهر لاعادة الموظفين .. ولكن مطلب الوفد الأساسى هو هذا الدستور ..

ومع ذلك فان الدستور لم يعد ..

توجه محمد توفيق نسيم رئيس وزراء مصر الى المندوب السامى يبلغه رغبته ، ورغبة الملك ، وقبل ذلك الشعب ، في اعادة الدستور وذلك بعد أيام من موافقة الملك ..

وكان هذا هو الخطأ الأول لتوفيق نسيم كما بدا للناس .. فقد تساءل الجميع :

لماذا لا يصدر الأمر الملكى باعادة الدستور فورا دون انتظار موافقة أحد .. ولكن الحقيقة هى أن نسيم والملك كانا على اتفاق في عدم اعادة الدستور والقاء المسئولية على الانجليز .

وفعلا رد لامبسون ـ بعد أيام ـ على نسيم في مذكرة شفوية نشرتها الصحف .:

« إن بريطانيا ـ لاتعارض في أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية في الوقت الملائم بحيث يكون الدستور موافقا لحاجات البلاد . ويصير تنفيذه في الوقت المناسب »

وترى الحكومة البريطانية ان يكون وضع الدستور بمعرفة لجنة حكومية يكون من بين أعضائها ممثلون للاحزاب السياسية المختلفة بما فيها الوفد .. ان أراد »

ومن هذه المذكرة تتضح الحقيقة كاملة ..

ان كل شيء في مصر مرجعه الى بريطانيا .. بما في ذلك الدستور

وأن توفيق نسيم لا يعتبر قنطرة للوفد كما قال بيترسون للنحاس

• • •

ومرة أخرى ذهب بيرت فيش الوزير الأمريكى المفوض الى دار المندوب السامى السير مايلز لامبسون يتناول العشاء ويسأله عن حكاية الدستور .

ويكتب فيش الى وشنطن

« أبدى الملك أحمد فؤاد استعداده لاعادة دستور ٢٣ .

ولكن الملك لا يرغب في اعادة الدستور الى مركزه السابق

وقد أشار الملك ، الى ذلك ، بوضوح ، مع المندوب السامى

ويرى توفيق نسيم باشا عدم اعادة دستور ٢٣ في هذا الوقت .

وبعبارة أخرى .. فان المندوب السامى ، والقصر في ذلك الوقت ، على اتفاق تام » .

ومن هذه البرقية يتضح أن توفيق نسيم كان يكذب على شعب مصر عندما طالب باعادة الدستور ، لان توفيق نسيم لا يريد هذه العودة .. ولكنه أراد أن يبرىء نفسه ..

... ويتضح أيضا أن الملك نفسه لا يريد اعادة الدستور ..

ولكنه ـ في الوقت نفسه ـ أراد أن يلقى المسئولية على رئيس الوزراء .

وبريطانيا ـ ايضا لا تريد عودة الدستور لانه يمهد لتولى الوفد الحكم ..

ولكن بريطانيا أسفرت عن وجهها عندما أعلنت صراحة أنها لا تريد عودة الدستور .. فهى تملك القوة التى تساند الصراحة !

وكان يجب أن يتضامن المصريون جميعا .. نسيم والوفد والاحرار وباقى الأحزاب في سبيل الدستور .. ان كانوا حقا يريدونه ! وكان عليهم الاتحاد في ذلك الوقت العصيب بعد ان أسفرت انجلترا عن موقفها .

وكان يجب اتخاذ موقف مصرى عاجل ضد بريطانيا .

ولكن كل حزب كان حريصا على ألا يخسر الملك .. أو الانجليز .. أو رئيس وزراء مصر توفيق نسيم الذى يعلن عن حبه للدستور !

وكان يجب أن يكون الوفد أول الأحزاب تحديدا لموقفه واظهارا له .. فان سياسة بريطانيا ضد الدستور كانت ـ حقيقة ـ ضد الوفد اولا .. وضد الوفد .. بالذات .

●●●

قال السير مايلز لامبسون في تقريره لحكومته :

« واصل الوفد ضغطه لاعادة الدستور

وحرص الملك على أن يجعل النحاس يعلم أنه سوف يرحب بالعودة الى الحياة الدستورية .

وقام الملك بخبث ـ لانه لا يعنى ما يقول ـ بانتهاز الفرصة التى عرضت في خطاب نسيم بتاريخ ١٧ أبريل ليعلن ـ كتابة ـ تفضيله لدستور ١٩٢٣

•••

... أصبح الوفد مدعما ـ بالموافقة الملكية للعودة الى الحياة الدستورية ـ مصرا على ضرورة أن يدلى نسيم ببيان محدد حول الدستور دون أى تأخير

ونجح نسيم في تجنب ذلك لفترة قصيرة . ولكنه أدرك أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك طويلا .

وهدد نسيم بالاستقالة .

وهكذا رد الملك الكرة لنسيم وبقى ينتظر

•••

اجتمع توفيق نسيم سرا بمصطفى النحاس في احدى حدائق الهرم . يوم أول يونيو وحضر الاجتماع من الوفد مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى .

وحضره مع رئيس الوزراء ، ثلاثة من الوزراء هم أحمد نجيب لهلالى وأحمد عبد الوهاب وأمين أنيس باشا .

وأصدر نسيم .. بيانا للناس .. قال فيه

« بعد مناقشة طويلة ـ مع النحاس وزملائه ـ قلت ان الوزارة مستعدة لتقديم استقالتها الى جلالة الملك .. فرد أعضاء الوفد ما يلى :

١ ـ ان استقالة الوزارة ليست ضرورية . وان الوزارة يجب أن تستمر في الحكم

٢ ـ ان يوجه رئيس الوزارة الى سعادة المندوب السامى خطابا بشأن المسألة الدستورية المعترف بأنها من شئون مصر الداخلية البحتة .

٣ ـ ان هناك أملا بأن تتغير الحال وتعود الى ما كانت عليه من قبل » .

وتفسير هذا البيان أن نسيم عرض أن يستقيل ..

... ولكن النحاس طلب من نسيم أن يستمر في الحكم وأن يواصل السعى لازالة العقبات التى تعترض عودة الدستور .

والشرط الوحيد لذلك أن يحتج نسيم على الانجليز .

ونشر الوفد بيانا بالاستمرار في تأييد وزارة نسيم « لتواصل سعيها لازالة الصعاب في سبيل الدستور » .

ولكن الحقيقة الكاملة جاءت في البرقية رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٣٥ وقد بعث بها مايلز لامبسون الى السير صامويل هور وزير خارجية بريطانيا .

قالت البرقية :

« رغبة منى في مساعدة نسيم في المشكلة التى يواجهها اقترحت عليه صيغة يستطيع أن يعرضها على الوفد كحل محتمل للجمود .

وبدا السرور على نسيم .

وجرت مناقشة هذه الصيغة خلال اجتماع عقد في أول يونيو بين نسيم وثلاثة من وزرائه وزعماء الوفد .

ونتيجة لهذا قرر الوفد تأييد نسيم بشرط أن يرسل

خطابا الى مقر المندوب السامى يحتج فيها على التدخل البريطانى في الشئون الداخلية لمصر .

وبناء على هذا القرار وجه نسيم الى يوم ٣ يونيو خطابا مثيرا للجدل الشديد آثار مناقشات كبيرة وتطلب تنقيحا كبيرا قبل أن يتخذ شكله الحالى كعقار مسكن وباعتباره مسودة لم تسلم .

ولكن نسيم استطاع أن يبلغ الوفد أنه قدم احتجاجا الى دار المندوب السامى وان رفض الافصاح عن شكل أو محتوى الاحتجاج .

ونجح ـ على ما يبدو ـ في ترضية الوفد واقناعه بأنه أنجز دوره في الصفقة التى عقدها معه .

ونتيجة لذلك ، وفي ٢٧ يونيو ، بعد مناقشات استمرت ثلاثة أيام أصدر الوفد بيانا

ـ صيغ بتغييرات معتدلة تماما ـ اتهم فيه الحكومة البريطانية بمعارضة العودة الى الدستور

ولكنه أحل نسيم من أى ذنب وقرر الاستمرار في تأييده .

ويبدو أن هناك شعورا بالارتياح إزاء الحل السلمى للوضع السياسى المعقد الذى ساد الاسابيع القليلة الماضية والمتوقع فترة هدوء

وقوبل قرار الوفد بالامتناع عن مهاجمة حكومة نسيم بالموافقة العامة .

ومن الحقائق المعروفة أن أى فترة هدوء سياسى تصحبها

حكومة معتدلة تعتبر من كافة الظروف ، أكثر تدميرا لهيبة الوفد .

ويزعم معارضو الوفد ، أن حزب الوفد ، في الوقت الراهن ، ضعيف جدا ويفتقر الى القيادة وتنقصه الأموال والتنظيم ، وأن قواعده بدأت تتحرر من الوهم وتفقد ثقتها في الوفد . وأنهم لا يزالون يتطلعون اليه كقوة استعراض مسرحى جيدة ولكنهم لم يعودوا يؤمنون بقوته الضمنية .

ولم يعد رجل الشارع يهتم بدستور عام ١٩٢٣ .

ولا شك أن الخوف من أن تلى استقالة نسيم حكومة تعطيهم قدرا أقل من حرية الحركة والتصرف كان عاملا كبح جماح الوفد .

وفوق ذلك فان الزعماء أنفسهم لاتربطهم ببعض روابط قوية . فقد صادف النحاس ومكرم أخيرا صعوبة كبيرة في اقناع زملائهم المتطرفين بالامتناع عن مهاجمة الحكومة .

ومن الامور الهامة : انه حين غادر النحاس القاهرة الى الاسكندرية يوم ٧ يوليو لم يكن النقراشى في وداع النحاس في المحطة مثل غيره من زعماء الوفد .

وقبل سفر النحاس الى الاسكندرية لقضاء الصيف عقد الوفد اجتماعين في القاهرة في الاجتماع الأول الذى عقد يوم ٢٩ يونيو لتنظيم الوفديين ولجنة شباب الوفد ، استعدادا للمستقبل ، تخلف عدد كبير من الاعضاء .

ولكن الاجتماع قرر أن هدف الوفد مواصلة الكفاح بالطرق القانونية .

واعرب النحاس عن رأيه بأنه لن يحدث أى تغيير
الموقف السياسى خلال الصيف ولكن واجب الوفد تنظ
شئونه الداخلية والاستعداد لاعادة دستور الأمة .

واختتم النحاس حديثه بقوله « لهذا السبب دعوتكم
هذا الاجتماع ولكن لسوء الحظ لم يحضر عدد كبير
الاعضاء الذين يتحتم أخذ رأيهم ، وأجدنى مضطرا لتر
ذلك لاجتماع مقبل أرجو أن يكتمل فيه عدد الأعضاء » .

وعقد اجتماع آخر في السادس من يوليو .

ومرة أخرى أثيرت مسألة تنظيم الوفديين ولجنة شب
الوفد .

وتقرر مرة أخرى تأجيل الموضوع ، حتى سبتمبر
بسبب غياب معظم الوفديين البارزين في اجازة واخت
النحاس الاجتماع بأن طلب من زملائه زيارته في الإسكندر
من وقت لاخر خلال الصيف عند حدوث تطورات جديدة
الوضع السياسى . على ان اللامبالاة التى كشف عن
الاجتماعات كانت هامة .

وفي ظل الظروف الراهنة ضمنت الحكومة الحال
الحصانة ضد هجمات الوفد لبضعة أشهر اما موقف القص
فأقل ضمانا .

وتلت التخلص من الابراشى محاولات لدفع الوفد الى المطال
بدستور ١٩٢٣ وفي نفس الوقت اعادة تنظيم أحزاب رجعي
تحت رئاسة صدقى لمهاجمة الحكومة من جانب آخر .

واخفقت هذه الهجمات .. ولكن صاحب الجلالة الملك

أحمد فؤاد لم يخف استياءه من نسيم واحتقاره لضعفه ومعالجته للأمور » .

●●●

ووضع قسم شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية تقييما للموقف في مصر

قال التقييم ان العلاقة أصبحت بالغة التعقيد بين رئيس الوزارة المصرية ودار المندوب السامى ، والقصر ، وحزب الوفد .

وقال :

إن أهم النقاط على الوجه التالى :

« ١ ـ نتيجة لخطاب الملك فؤاد الى توفيق نسيم باشا الذى يدعو فيه الى العودة الى دستور ١٩٢٣ أصبح موقف رئيس الوزراء صعبا خاصة . أنه لا يستطيع الاعتماد طويلا على تأييد الوفد ما لم يتم اقرار شكل ما من الأشكال الدستورية قريبا .

٢ ـ سبق أن نصحت دار المندوب السامى « نسيم » بأن إعادة نظام الحكم الدستورى أمر غير مرغوب فيه .

والموقف البريطانى مفهوم تماما :

أ ـ انهم لا يريدون التعامل مع برلمان وطـنى في الأزمة الراهنة

ب ـ وهم لا يرغبون في صياغة أى سياسة قبل الانتخابات البريطانية القادمة .

٣ ـ اضطر نسيم باشا الى الالتزام بهذه « النصيحة » وأن يسالم الوفد

وقـت كتابة هذا التقرير كانت هناك هدنة سياسية ولكنها ليست هدنة صحفية فالنحاس باشا ينتظر .

سياسية ولكنها ليست هدنة صحفية فالنحاس باشا ينتظر .

واذا قامت الحرب وطلب البريطانيون مساعدة مصر فانه لن يقدم هذه المساعدة الا بشروط لا تقل عن تلك الواردة لمسودة معاهدة هندرسون ـ النحاس » .

●●●

وهكذا ضحك الملك على نسيم ..

وضحك نسيم على الوفد

وضحك السير مايلز لامبسون على الجميع .. وعلى شعب مصر فقد عاشت البلاد منذ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ حتى ٣٠ يونيو ١٩٣٥ بلا دستور !

ويكتب السير مايلز لامبسون الى لندن ...

قال :

« زاد من هيبة نسيم باشا التوصل الى حل مرض لمشكلة الازهر بأعادة تعيين الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخا له .. وتعيين لطفى بك السيد مديرا للجامعة » .

ولقد حاول توفيق نسيم اعادة الرجلين الى منصبهما منذ تولى الوزارة في نوفمبر ٣٤ .

كتبت صحيفة السياسة في ٢٥ يناير ١٩٣٥ تقول :

« لما بدأت الوزارة تفكر في أمر الجامعة كان من أول مادار بخواطر الوزراء اعادة مديرها الأستاذ الكبير لطفى السيد والاستاذين طه حسين وعبد الرزاق السنهورى

بهذا تحدث غير واحد من الوزراء الى الناس .

وفي شأنه خاطب وزير المعارف لطفى بك .. وقد قبل لطفى بك أن يعود .

ـ والواقع أن لطفى بك السيد هو بماضيه وبمكانته العلمية السامية رجل هذا المنصب

.. ولا أدل على ذلك من أنه لما ترك الجامعة ، اذ عين وزيرا للمعارف ، ظل منصب مدير الجامعة شاغرا طول وزارة محمد محمود باشا .. فلما استقالت الوزارة وخلفتها وزارة المغفور له عدلى باشا يكن ظل المنصب شاغرا كذلك ..

ثم ظل شاغرا في عهد وزارة النحاس .. فلما تولت وزارة صدقى باشا ورؤى من الضرورى ملء المنصب أعيد اليه لطفى بك . وبقى به الى أن استقال بسبب مسألة الدكتور طه حسين .. وهذا كله أقوى دليل على أن المنصب .. منصب لطفى بك » .

وفي ٣ فبراير كتبت « السياسة » عن علماء الأزهر الذين فصلهم اسماعيل صدقى فقالت :

« كل شيء في هذا البلد .. ناله في عهد الوزارة النسيمية من ضروب العناية أكثر مما كان يطمع فيه .. ويصبو اليه .. الا شيئا واحداً هو الأزهر .. فانه لاتزال عقارب الشر والأذى تسرح وتمرح في جنباته وأفاعي الكيد والسوء تنفذ سمومها في أرجائه ..

فهذه مسألة العلماء المفصولين لاتزال حيث هى .. لم تتقدم خطوة واحدة .

لا يزال يقال عنها : انها محل البحث والدرس .. على حين فصل أولئك العلماء وقع في أسرع من ترديد الطرف وتقليب الكف وتم بجرة قلم واحدة »

وأعيد طه حسين ـ تحت ضغط الوفد ـ عميدا لكلية الآداب في نفس الشهر ..

ولكن ظل الملك يرفض اعادة المراغى حتى ٢٧ أبريل ١٩٣٥ عندما وافق على اعادته .. وصدر المرسوم الملكى بذلك .

وعبرت السياسة عن الصحف المصرية في الترحيب بالمراغى فكتبت تقول :

« ... عودة الشيخ المراغى بعد ست سنوات الى منصبه لا يعتبر انتصارا لرجال الأزهر طلابا وعلماء وكفى .. ولكنه في الحقيقة انتصار للاسلام والمسلمين في الأرض جميعا .

وقد اغتبط المسلمون لما تولى الشيخ المراغى رئاسة الأزهر في عام ١٩٢٨ وبدأ يدخل فيه من الاصلاحات الجوهرية ما بعث الكل الى التفاؤل بانقضاء عهد الجمود والركود .

فلما حالت الحوائل دون مضى الشيخ في مهمته والقيام بالاصلاح الذى يراه أبت كرامة الشيخ الا يستقيل في عام ١٩٢٩ فأثارت هذه الاستقالة في مصر والعالم الاسلامى كله أعظم رنة .

وكان بعد ذلك ست سنوات تسلم الشيخ الظواهرى فيها رياسة الأزهر والمعاهد الدينية فاذا هذه المعاهد الدينية تتخذ ادارة لأغراض سياسية .. واذا الظلم يغشو فيها .. واذا الطلاب والعلماء يرونها تتقهقر

ثم اذا هذه الوزارة الحاضرة تتألف فيقابلها الطلاب والعلماء بالصيحة العالية ينادون باقالة الظواهرى وتنصيب المراغى .. فيأبى الظواهرى أن يسمع لصوت الشعب ويظل على ابائه حتى يريد الله أن يتم كلمة الحق وأن يرد المراغى الى منصبه .

والأمل الكبير في أن ينتظم شأن الأزهر والمعاهد الدينية وأن يتناولها الاصلاح الصحيح .

وتهلل صحيفة « الاجبشيان جازيت » .. أيضا لعودة المراغى فتقول

« لا يوجد الا عدد قليل من الشيوخ المتنورين من أمثال الشيخ المراغى يدركون الخطر على الاسلام وعلى البلاد الاسلامية من استمرار هذا الركود الذى أصاب شيوخ الاسلام منذ قرون . فقد عجز الزعماء الدينيون في البلاد الاسلامية عن مسايرة الزمن وعن تفسير عقيدتهم بما يستطيع رجال العصر ونساؤه أن يفهموه ..

وهذه النزعة تفشو في مصر بغير بطء .. ففى مصر عدد ضخم من المسلمين مولدا والملاحدة عقيدة .

ولسنا نعتقد أن هذه الحركة توافق المصلحة القومية .

وقد قال بعضهم ان الدين حي .. لأنه يوجد للناس شيئا يقتتلون عليه فيعفيهم من الملل .. ولكن الدين خير من هذا .. فانه أقوى رابطة اجتماعية عرفها الانسان .

وقد ربط الاسلام المصريين وجعل منهم أمة .. فكل ضعف وفتور في العقيدة القومية يؤدى في نظرنا الى التفكك والانحلال ..

ان غاية الشيخ المراغى هى جعل النظم الاسلامية موافقة للحاجات العصرية ورفع مرتبة الدين في الحياة الاجتماعية وعلى خصومه أن يثبتوا أنهم يدركون الخط الذى يدركه ويسعى لاتقائه » .

● ● ●

ويعود لطفى السيد مديرا للجامعة ، ويصدر الأمر الملكى بذلك بعد يومين من اعادة الشيخ المراغى ..

وتكتب « السياسة » تحت عنوان

الجامعة بعد الأزهر

خطوة عظيمة أخرى لخير مصر

قالت الصحيفة :

« صدر المرسوم الملكى برد منصب مدير الجامعة الى صاحبه

الاستاذ الكبير لطفى بك السيد فكان لذلك في الأوساط العلمية جم
أثر بالغ .

اهتزت القلوب غبطة ، والأفئدة سرورا ، والنفوس آمالا كبارا ، بأ
الجامعة المصرية ستعود الى أداء رسالتها الجامعية المقدسة ، على الوج
الصحيح

.. واغتبط رجال الجامعة وطلابها فذهب الوزراء والعلماء والكبر
وذهب الاساتذة والطلاب أفواجا .. يهنئون الجامعة في شخص مديره
الكبير بعودة استقلالها اليها وباتجاهها الجديد في طريقها المستقيم .

ولسنا بحاجة الى أن نذكر مواقف لطفى السيد الماضية في الجامع
المصرية منذ عين مديرا لها في عام ١٩٢٥ .

وبقيت الجامعة من بعده تلتمس لها مديرا فلا تجده .

وها هو ذا لطفى بك يعود للمرة الثالثة الى منصبه مديرا للجامع
ليعود الى استئناف نشاطه في تنفيذ سياسته ونهجه كى يكفل استقلال
الجامعة ويوجهها لاداء رسالتها السامية » .

• • •

وانتهز الملك الفرصة

رأى أن يتخلص من أحمد زيور رئيس الديوان ، ورجل الانجليز
فأوعز اليه بالاستقالة ... فقدمها !

وقرر الملك قبول الاستقالة لولا أن السير مايلز لامبسون قابل الملك
وقال له :

ـ اعط زيور باشا اجازة شهرين أولا

وأعطاه الملك الاجازة ..

وقال المندوب السامى للملك :

- يجب أن توجه رسالة شكر لزيور باشا على خدماته قبل قبول الاستقالة في ٣٠ يونيو ووقع الملك رسالة الشكر وهو يقبل الاستقالة !

وصفت « اخر ساعة » حالة أحمد زيور باشا داخل القصر الملكى فقال :

« كان الابراشى باشا قد انتهز فرصة خلو الديوان الملكى من رئيس له مدة ٣ سنوات فوضع يده على ادارة الديوان من الوجهتين المالية والادارية ..

ولقد حاول زيور باشا عندما تسلم مقاليد منصبه الجديد أن يضع يده على ادارة الديوان التى هى من حقه ..

لم يجد دولته صعوبة في أول الأمر في استرداد نفوذ رئيس الديوان شيئا فشيئا .. وبدا أن الأبراشى ينوى حقيقة أن يترك ما لقيصر لقيصر ..

ولكن زيور باشا يشكو - الان من أن الأبراشى عاد الى وضع العراقيل في سبيله أو أنه - أى زيور باشا - يجد صعوبة في تصريف شئون الديوان الملكى .

وتحدث بعضهم الى الابراشى في هذا فابتسم وأجاب :

- اذا كان زيور باشا عايز حاجة بييجى يقول لى عليها »

وقالت اخر ساعة تحت عنوان :

« زيور باشا يقول .. لتحيا الحرية » .

« كان زيور باشا في أول الأمر يذهب الى مكتبه في الديوان ويبقى طول ساعات العمل في انتظار أن يفرج الله عليه بورقة يمضيها أو مسألة يبحثها أو دوسيها يوقع عليه .

وذات يوم في الأسبوع الماضى استدعى دولته أحد موظفى الديوان وسأله :

هل عندك ورق أمضيه ؟ مسألة عايز تعرضها على ؟ أى حاجة أشتغل فيها ؟..

وقال الموظف لاشيء عنده .. لأن كل شيء عند الأبراشى باشا .

وهنا نهض زيور باشا وقال : اذن لتحيا الحرية !!

وغادر المكتب وانصرف .

ومن يومها اكتفى بزيارة مكتبة ربع ساعه فقط كل يوم !!

• • •

خرج زيور

وعين الملك رجله ـ على ماهر ـ رئيسا للديوان

ويعلق بيرت فيش على ذلك قائلا :

« كان لهذا التعيين وقع طيب لأن على ماهر باشا أحد القادة السياسيين الذين يتمتعون بتقدير كبير في جميع انحاء البلاد .

شغل منصب وزارات المعارف والمالية والحقانية .

والنصيحة السياسية التى سيقدمها للملك فؤاد من خلال وظيفته ستكون لها أهمية .

تم تثبيت مراد محسن باشا في منصب ناظر الخاصة الملكية التى عين فيها بصورة مؤقتة على اثر استقالة زكى الابراشى باشا ورحيله لتولى منصب وزير مصر المفوض في بروكسل .

والاتجاه العام هو أن مراد محسن باشا سيميل بشدة للعمل .

ولن يدخل في المسائل السياسية طالما أن بمقدور الملك القيام باتصالات سياسية عن طريق رئيس الديوان الملكى » .

ولكن للسير مايلز رايا آخر في هذا التعيين بعث به الى لندن .
قال :

« تأثر اختيار الملك لعلى ماهر .. بأمل الملك في أن تنجح مهارة وحنكة الأخير في تدبير المكائد للتخلص من توفيق نسيم عندما تلوح فرصة .

ولم تمض ثلاثة أيام على تولى على ماهر لمهامه في القصر حتى أعرب عن آرائه التى تقول ان الحكومة الحالية تفتقر الى الاستقرار وما لم يتم تدعيمها قريبا فان عليها ان تستقيل .

وقد أبلغت على ماهر أننى لا أحبذ أى تغيير في الحكومة حاليا .

وتلقيت تأكيدا منه بأنى لن أسمع مزيدا عن اعادة تشكيل الوزارة

وقام على ماهر منذ تعيينه بأقامة علاقات ودية مع زعماء جميع الأحزاب السياسية بما في ذلك النحاس .

واعترف باقتناعه بضرورة عدم ربط القصر بأى حزب معين .. وبضرورة أن يكون الملك فوق السياسة ومحايدا في موقفه من جميع رعاياه ..

وعلقت الصحافة بصورة ايجابية على هذه السياسة ودعت الى تدعيم موقف على ماهر الشخصى .

واذا كانت الأمور تبدو ـ على السطح مستقرة .. فان الموقف لم يكن مرضيا لأحد .. توفيق نسيم رئيس الوزراء مثلا ..

قال عنه بيرت فيش :

« انه في موقف مضطرب لأنه يعتمد على عنصرين متعارضين أساسا وهما :

الوفد

ومقر المندوب السامى

فهو غير قادر على عودة الحياة الدستورية .

والمندوب السامى لايشجع عودة الدستور لأنه مدفوع بالرغبة في عدم التعامل مع حكومة وفدية في وقت من أوقات التوتر الدولى وبتردده في اتاحة الفرصة للتطور السياسى لمصر قبل أن يعلن عن طبيعة البرلمان البريطانى الجديد الذى ينتخب في الخريف القادم .

وهناك دلائل واضحة لعدم الاستقرار من جانب عناصر أكثر شبابية وراديكالية في الوفد مع استمرار سياسة الانتظار » .

والمندوب السامى البريطانى يكتب الى لندن ،

« هناك خلاف بين نسيم وأحمد عبد الوهاب باشا اذ يجد الأخير ـ وهو شاب طموح ونشيط ـ صعوبة بالغة في تكييف نفسه مع الأساليب المترددة والغامضة لرئيسه .

وأما نسيم فيرى أن وزير ماليته مخدوع وشاب حديث النعمة .»

وأصبح التوتر بين الرجلين حادا عندما قام رئيس الوزراء بتعيين نجيب الهلالى بك وزير المعارف في وزارة التجارة الجديدة . وطالما لم يعين وزيرا جديدا فان عبد الوهاب كان أحق بالوزارة الجديدة بالاضافة الى وزارة المالية التى اقتطعت منه .

وعارض بنجاح تعيين صادق حنين .

ولم يستطع ان يعارض تعيين الهلالى بك لأنه صديق

شخصى له ، ولكن الحادث لم يحسن علاقاته مع رئيس الوزراء .

ومن الأمور الهامة أنه ـ أى عبد الوهاب ـ أجرى أخيرا إتصالات مع على ماهر لبحث امكان تشكيل وزارة جديدة » .

●●●

وينتقل الملك والوزارة والوفد الى الاسكندرية لقضاء فصل الصيف .

والصيف هو فصل الهدوء السياسى في مصر ..

وألقى النحاس خطابا في الاسكندرية قال عنه لامبسون :

« أدلى النحاس بخطاب عقب وصوله الى الاسكندرية نشر في صحيفة « باترى » . واللهجة المعتدلة لخطابه دليل على الضعف الحالى للوفد

وهذا يدعم الاعتقاد بأن النحاس مستعد لمناقشة الأمور مع الحكومة البريطانية .

ففى مناسبات عديدة سبق أن حثنى رئيس الوزراء على عدم تنفير الوفد الذى يعتبر في مزاج معتدل جدا ويشكو من اغفال الحكومة البريطانية له .

والموقف كما يبدو من الخارج ليس له نظير الى حد ما ـ بوجود حزب وفد تواق الى التفاوض وهو خارج كرسى الحكم وبموافقة رئيس الوزراء .

وفي مواجهة هذا ـ لاشك في أن اقامة اتصال رسمى مع النحاس وزملائه يؤدى الى رفع شأنهم في نظر الجماهير ويمكنهم من تحقيق صحوة في الوفد .. وهى صحوة تبدو حاليا في خطر بسبب استمرار

وجود خسوف في الشعبية نتيجة القصور الذاتى ونتيجة للأحداث الأخيرة .

ويرى بعض المراقبين أنه من الآن ـ وحتى الخريف ـ يوجد احتمال لأن يقوم الوفد بتقوية موقفه ·

وقد لوحظ تسلل الوفديين إلى المناصب الإدارية الصغرى في المديريات · وذلك يرجع إلى الإفتراض السائد لدى المسئولين بالمديريات بأن الخريف سيشهد عودة الوفد وأن الشراع بدأت تنفتح تبعا لذلك · ·

وحتى الآن لا توجد أى اشارة لوجود ميل لتعيين وفديين بارزين في المناصب الأهم ولكن هذا الموقف يحتاج الى مراقبة بوضوح » .

• • •

وهكذا ازداد ضعف الوفد .. وبدا مستعدا للتعاون مع بريطانيا

ويستمر تهديد نسيم بالاستقالة وبالذات بعد تعيين على ماهر الذى كان يتوق الى الحكم . ويقنعه المندوب السامى بالبقاء ولكن نسيم لا يميل الى الانغماس في الخصومة والخلاف .

ويفكر المندوب السامى فيمن يخلف توفيق نسيم .

قال بيرت فيش :

« اذا استقال نسيم باشا فهناك ٣ أسماء سيبحثها المندوب السامى .

على ماهر وزير العدل في وزارة صدقى .. ورئيس الديوان الملكى

ومحمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين .

وحافظ عفيفى باشا الوزير المفوض السابق لمصر لدى بريطانيا العظمى .

وحافظ عفيفى يرتبط برباط خاص من الصداقة مع انجلترا ولكن الملك لا يحبه .

أما محمد محمود فانه يعد رجلا قديرا ولكن الملك لا يحبه أيضا

وعلى ماهر حبيب الملك وسيكون مقبولا لدى المندوب السامى . ولكنه سيلقى معارضة شديدة من جانب الوفد . وليس من المحتمل بحث تعيين أحمد عبد الوهاب باشا « وزير المالية الحالى » رئيسا للوزراء .

ولا يعارض المندوب السامى في اقامة حياة برلمانية في مصر . ولكنه يعارض عودة دستور ٢٣ الآن كما سيعارض اعادة مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد لتولى رئاسة الوزارة » .

● ● ●

وفجأة ..

ظهر عنصر جديد في الموقف لم يخطر للمصريين على بال ...

في أوائل يوليو ١٩٣٥ قرر موسولينى زعيم ايطاليا ... غزو الحبشة .

خيبة أمل

كانت المرة الأولى . والأخيرة . التى توفد فيها الحكومة البريطانية . أحد موظفى وزارة الخارجية إلى القاهرة للقيام بعمل المندوب السامى في مصر ٠

فشلت تجربة موريس بيترسون تماما ·· وان كان قد خطا خطوة هامة عندما ألغى دستور ٣٠ وأسقط وزارة يحيى باشا دون الحصول على موافقة الحكومة البريطانية ٠

بعد سفر بيترسون تولى دافيد كيللى منصب المندوب السامى بالنيابة حتى عاد لامبسون ·· وقد سافر لامبسون بعد ذلك عدة مرات في اجازات في بريطانيا وفي جنوب افريقيا ·· وفي كل مرة حل محله الرجل الثانى ·· أو الثالث في دار المندوب السامى ·· أو السفارة ٠

ومهما طالت الاجازة ·· فان مبعوثا خاصا من لندن ·· لم يأت ·· ولم يجىء ٠

● ● ●

شغل نسيم باشا أول عهده بشئون الموظفين ٠

لقد فصل صدقى مئات الموظفين اتهموا بالولاء للوفد أو بالعداء لصدقى ··

ومهما كان منصب الموظف أو حصانته فان صدقى لم يتردد في فصله ٠

··· شوهد أمين لطفى بك سكرتير عام وزارة المعارف يمشى امام

فندق سان استفانو بالاسكندرية مع محمود فهمى النقراشى ـ الذى كان وفديا في ذلك الحين ـ ففصل أمين لطفى ·

وفصل قاضيان قيل انهما تاثرا بنزعات سياسية ··

وفصل وكيل نيابة لانه يؤيد بعض الاحرار الدستوريين في أسيوط

فالقضاء لم يسلم من عسف . وعصف . اسماعيل صدقى !

والامثلة لا حصر لها ··

وكانت مهمة نسيم بحت التظلمات والبت فيها

ورأى الوفد من الحكومة ميلا ناحيته في شئون الموظفين فاكتفى منها بذلك . ولم يطالبها بشىء من الشئون السياسية العامة ·

وتركت الحكومة مطالب البلاد القومية . أى المعاهدة والجلاء لان توفيق نسيم . كما تقول مذكرات هيكل باشا « آمن منذ فجر النهضة القومية بأن ما يريده الانجليز نافذ لا محالة » ·

• • •

عاد لامبسون من شهور العسل يوم الاربعاء ٩ يناير ·· وهو نفس اليوم الذى اختاره الوفد لعقد مؤتمره الكبير في الزمالك ··

ولم تكن مصادفة أن يقع الحدثان في يوم واحد ·· المؤتمر وعودة المندوب السامى ·· فان الوفد رأى ان يكرر التجربة التى بدأها قبل عام ليظهر للمندوب السامى قوته ونفوذه وشعبيته

ولقد استمر المؤتمر يومين وكان من أهم قراراته المطالبة بعودة دستور ٢٣ والامل في حل القضية المصرية بالاستقلال التام « مع المحافظة على المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال » ·

وكان واضحا ان الوفد يمد يده بهذه الطريقة للانجليز ··

ولكن توفيق نسيم كان أكثر تعاونا مع الانجليز ··

عين مستشار بريطانى لوزارة التجارة الجديدة وارسلت بعثة اقتصادية إلى بريطانيا تبحث وسائل تدعيم التبادل التجارى بين البلدين طبقا لقرار مجلس الوزراء البريطانى في ٢٥ سبتمبر ..

والغى نسيم الاتفاقية التجارية بين مصر واليابان لصالح الانجليز فرفع الرسوم الجمركية على البضائع اليابانية حتى يفسح السوق المصرية للمصنوعات البريطانية ..

وأرجأ البت في مسألة اعادة الدستور .. حتى لا يجرى الانتخابات فيفوز الوفد .

• • •

التقى السير مايلز لامبسون بعد ثلاثة أيام من عودته بالملك فؤاد وقال للمندوب السامى : ـ لا ترهق الملك .. انه مريض .. تكفى ١٠ دقائق ..

ولكن الملك نفسه يطيل اللقاء إلى ٩٠ دقيقة ليثبت ولاءه للانجليز .. وليثبت للمندوب السامى أنه يتمتع بصحة جيدة .. وانه لا داعى للتفكير في مجلس الوصاية .

ويكتب المندوب السامى إلى لندن عن تجربة توفيق نسيم بعد ١٢ أسبوعا في الحكم :

برقية رقم ١٣٢

من السير مايلز لامبسون

إلى السيرجون سايمون

بتاريخ ٨ فبراير ١٩٣٥

أتشرف بتقديم عرض موجز للموقف السياسى كما أراه بعد شهر من الملاحظة

٢ ـ أحدث فشل نسيم في تشكيل حكومة سياسية شاملة

عند توليه السلطة في نوفمبر الماضى خيبة أمل ملحوظة بين كل العناصر المعتدلة وكمية مماثلة من الرضى للوفد ، الذى اعتبر تشكيل وزارة ادارية بمثابة جسر لعودته الى السلطة ٠

ولكن نظرا لعدم ثقة الوفد في معظم السياسيين ٠ ولاصراره الراسخ على تنظيف واعادة تنظيم الادارة أولا ، واعطاء البلاد فترة لالتقاط الانفاس بعيدا عن السياسة ، فاننى أشك فيما اذا كان الوفد سيوافق على تشكيل حكومة على أية أسس أخرى في ذلك الحين ، حتى تحت أقوى الضغوط ٠

٣ ـ وأكثر من ذلك ، ساهم ضعف نسيم بالسماح لضغوط الوفد والسراى في تشكيل وزارته إلى اضعاف موقفه منذ البداية ٠

٤ ـ كان يوجد في كل أرجاء البلاد دون شك ميل ملحوظ من المسئولين للتصالح مع الوفد ، الذى كانت عودته إلى السلطة متوقعة ٠

وزاد من الانطباع بقدوم نظام وفدى قيام نسيم بفصل مديرين معينين وعدد ملحوظ من العمد والمشايخ الذين عينهم النظام السابق ، بالاضافة الى عمليات النقل الادارى الواسعة واختيار اعضاء وفديين أساسا لمهام المشايخ الجدد .

٥ ـ في مؤتمره الاخير ، أصر الوفد على عودة دستور ١٩٢٣ ٠

وقام النحاس باشا بتسليم القرارات إلى رئيس الوزراء ٠

وحتى الآن تجنب نسيم تقديم اجابة مباشرة على تساؤل الوفد عما ينويه بشأن المسألة الدستورية ٠

ومن الواضح أن الوفد يفقد صبره ٠

ومن الواضح أيضا أن نسيم سيرغم عاجلا أو اجلا على التعبير عن رأيه بشأن المسألة الدستورية ٠

واذا امتنع بشكل محدد عن الموافقة على عودة دستور ١٩٢٣ ، فانني أتصور أن القطيعة الفورية مع الوفد ستصبح حتمية ، وربما أجل الوفد القطيعة لأبعد مدى ممكن ، على أمل ان يتدعم موقفه في البلاد ٠

ويمكن للوفديين التعويل على اقتراب الانتخابات العامة في انجلترا واحتمال أن تصبح سياسة الحكومة البريطانية أكثر عونا للقطاعات الوفدية ٠

٦ ـ ومن ناحية أخرى ، فان وزارة نسيم ، بسبب التنقلات الادارية الأخيرة ، لاتميل الى النزاع المكشوف مع الوفد في الوقت الحاضر ٠

وتفضل الحكومة الانتظار حتى يتدعم الموظفون المنقولون والموظفون الجدد المعينون في مراكزهم ويصبحون مؤهلين لمغالجة المتاعب المحلية اذا وقعت ٠ ومن ثم فان الوقت لا يعمل بالضرورة في صالح الوفد ٠

٧ ـ ظلت السراى تعوق حكومة نسيم بطريقة تعرقل الروتين الادارى العادى ٠ وأظهر نسيم ضعفا غير عادى ـ أم هل هو صبر ؟ ـ في التعامل مع السراى ولا شك أن مرض الملك يجعل من الصعب عليه اتخاذ موقف عدوانى ، لكن ضغفه ، أو رقته ، كما توصف أحيانا ، سببت انزعاجا واسعا خارج دوائر السراى

وكانت معالجته للاوضاع في كل من الازهر والجامعة ضعيفة بشكل ملحوظ .

في الازهر ، كان واضحا منذ زمن طويل ان الفرصة الوحيدة لمنع الازهر من التدهور إلى أداة مناهضة للحكومة تعيين شيخ قوى ، ومستقل ، ومحترم فيها ، مثل الشيخ المراغى .

وفي الجامعة تقتضى أولى متطلبات العدالة عودة لطفى بك السيد إلى مجلس الجامعة . وكان قد استقال احتجاجا على الفصل الجائر لطه حسين في ظل النظام السابق .

وقد عاد طه حسين ، الذى يسانده الوفد بشدة ، إلى كرسيه في الجامعة .

لكن لطفى بك السيد بسبب معارضة الملك ، لم يعين مرة ثانية في مجلس الجامعة رغم رغبة نسيم في اتمام ذلك .

٨ ـ وأخيرا ، أصاب نسيم ، مع عديدين اخرين ، انزعاجا بالغا نتيجة صعوبة الاستمرار مع عامل تتدهور صحته وتتكشف وسائله المعوقة نتيجة عزلته المرضية .

وقد بحث نسيم وناقش آخرون عديدون امكانية وضرورة تعيين مجلس وصاية قبل وفاة الملك .

٩ ـ يواصل وجود الابراشى في السراى ازعاج نسيم وإثارة الاستياء العام بين كل العناصر السياسية التى لاترتبط بالسراى .

ورغم أن الابراشى لم يعد له اتصال عام ومباشر

بالوزارات ، فلا شك أنه مازال المستشار السياسى الرئيسى للملك . ونفوذه محسوس في مجالات عديدة .

وطالما بقى الابراشى في السراى ، فيخشى أن يمارس نفوذه للاضرار بالادارة الحسنة .

أما زيور باشا ، رئيس الديوان الملكى ، فلا يمارس نفوذا من أى نوع . واتصاله ضئيل بعاهله المريض .

واذا امتدت حياة وحكم الملك فؤاد ، فاننى أعتقد أنه سيكون من الضرورى اتخاذ اجراء لضمان ترقية الابراشى إلى وزير مفوض في الخارج .

لقد أصبح الابراشى بعبعا ـ شبحا ـ وتخطى أية فائدة يمثلها بالنسبة لسيده الملكى .

وتتزايد صعوبات توفيق نسيم بالفعل نتيجة الخلافات الداخلية في وزارته .

والملك متهم بتكرار الالاعيب المعتادة وبمحاولة حصد بذور الخلاف في الوزارة بجذب بعض عناصرها إلى صفه .

وعبد المجيد عمر ـ وزير الاشغال والمواصلات ـ ، الذى منحه الملك الباشوية مؤخرا ، متهم بأنه صنيعة السراى .

وهناك تقارير ومؤشرات على أن عبد العزيز محمد ، وزير الاوقاف ، وأمين أنيس باشا ، وزير الحقانية ، يميلان ناحية السراى .

أما وزير المعارف ، نجيب بك الهلالى ، ووزير الزراعة ، كامل بك ابراهيم ، فهما معروفان بتعاطفهما مع الوفد ، مثل أحمد عبد الوهاب باشا ، الذى يحاول ، رغم ذلك ، أن يحافظ

على استقلال معين عن الاطراف ، بينما يقيم علاقات ودية مع الوفد .

وكل هذه التقارير ، اذا صدقت ، تشير إلى أن نزاع السراى والوفد قد ينتقل من الساحة السياسية الخارجية إلى داخل حدود الوزارة .

١٠ ـ كان نسيم يأمل ، في أوقات متباعدة ، أن يضم إلى وزارته عناصر سياسية حتى يدعم حكمه ، لم يبدو أنه لا يرغب في ذلك الآن .

وقيامه أخيرا بملء وزارته بعناصر غير سياسية دليل على عدم ميله إلى أى نوع من الوزارة السياسية الشاملة .

١١ ـ هذا الموقف من جانب نسيم ، مع موقفه العام تجاه السراى والوفد ، أزعج السياسيين الاكثر اعتدالا .

وقد أعربوا جميعا ، خلال النقاش معى أو مع السكرتير الشرقى ، عن عدم ميلهم إلى الانضمام على الاطلاق الى رئيس وزراء له سياسة .

١٢ ـ أشار الدكتور حافظ عفيفى باشا ، في محادثة أخيرة مع السكرتير الشرقى إلى أن توفيق نسيم هو الرجل الوحيد الذى يمكنه العمل من أجل حكومة قومية شاملة . فهو رجل غير حزبى لم يثر ، في أى معسكر ، العداوات ، التى أثارها حتما النجوم السياسيون الآخرون .

ومن ثم ، أعرب الدكتور حافظ عفيفى عن رأيه في أن توفيق نسيم يجب أن يرسم سياسة محددة ويحاول تشكيل وزارة من كل الاحزاب ، بما في ذلك الوفد .

واذا نجح ، فبها ونعمت ، أما اذا رفض الوفد الانضمام ، فرأى الدكتور عفيفى أن توفيق نسيم ليس الرجل الذى يقود ائتلافا من العناصر الأخرى في وجه معارضة الوفد .

وفي هذه الحالة ، يعتقد أن رجلا من نوع محمد محمود هو الاحتمال الوحيد في رئاسة الحكومة .

اذا تعلق الامر بمحمد محمود : فسيكون من الضرورى الا يكسب الحكومة مظهرا مبالغا في ليبراليته .

١٣ ـ أعرب محمد محمود باشا ، في حديث معى ، عن آراء مختلفة .

أنه يعتقد ، أن الوفد اذا وافق على الانضمام إلى حكومة ائتلافية ، فسيكون من المستحيل على هذه الحكومة أن تعمل معا وأن تصمد لاكثر من شهر .

أما اذا لم يشترك الوفد ، فانه يعتقد أن حكومة ائتلافية من العناصر السياسية الاخرى يمكنها أن تعمل معا ، بشرط أن يكون ذلك أساس سياسة معلنة .

وهو يعتقد أن الشىء الصائب الذى يجب أن يفعله نسيم هو أن يحل الحكومة الحالية ويشكل حكومة جديدة تماما تتكون من عناصر قومية من كل الاحزاب .

ويعتبر أن من العبث المضى في ترميم الوزارة باضافة المزيد من الاشخاص للوزراء الحاليين .

وأخيرا ، أكد لى محمود باشا أنه وأصدقاءه سيكونون دائما مستعدين للانضمام إلى حكومة ائتلافية تحت رئاسة نسيم .

١٤ ـ ان على ماهر باشا ، في مناقشة مع السكرتير

الشرقى ، يعتقد أن من العبث اشراك الوفد بوصفه وفدا في الحكومة .

وقال ان ما تتطلبه مصر ، اليوم ، هو اعادة البناء ، ولا يوجد في الوفد من يستطيع القيام بهذه المهمة .

وهو مقتنع أن من العبث الحديث عن مفاوضات المعاهدة ، أو حتى عن المفاوضات من أجل تعديل الامتيازات الاجنبية ، إلى آخره ، حتى تتم اعادة البناء .

ولم يعد الامر مشكلة تمثيل الاحزاب السياسية في الحكومة ، بل مشكلة تجميع أشخاص قادرين على العمل البناء .

هناك اصلاح المحاكم ، والقوانين ، والبوليس كمشكلات يجب علاجها .

وهناك كذلك ، المسألة الدستورية ، التى يجب مواجهتها عاجلا أو آجلا .

وهو مقتنع بأن الدستور على أساس الدساتير السابقة غير ملائم تماما .

ويعتقد أن الطريقة الوحيدة للخروج من صعوبة عودة الحكومات غير المناسبة عن طريق الناخبين الاميين هو برلمان يشكل جزئيا على أساس مشترك .

ويقترح أن يتكون البرلمان من مجلس واحد ، ينتخب ثلثاه من قبل الهيئات وثلثه بالانتخاب العام .

١٥ ـ قال على ماهر انه يرحب تماما بالتعاون مع محمد محمود ، وعفيفى ، وعلى الشمسى ، وبركات ، ولكنه بدا

متحرجا بعض الشيء من الانضمام إلى توفيق نسيم على أساس غير محدد .

وقال ان من الضرورى تماما لتوفيق نسيم أن تكون له سياسة معلنة .

ومن المثير للاهتمام في هذا الشأن ملاحظة أن توفيق نسيم نفسه ـ كما يتضح مما قاله لى بنفسه ـ ليس متشوقا على الاطلاق إلى ضم على ماهر معه في وزارة .

يعتقد توفيق نسيم أنه متآمر ومدمر ـ وهو رأى يميل مستشارى إلى المشاركة فيه .

١٦ ـ إلا أن من المثير للاهتمام ملاحظة تطور على ماهر ، الذى كان ، منذ عامين ، غير مستعد للتعاون مع العناصر المذكورة .

١٧ ـ وطبقا لما ذكره الدكتور رفاعى ، رئيس مكتب الصحافة ، والصديق الشخصى للنحاس ومكرم ، فان بعض الاحرار الدستوريين يشعرون بقلق شديد بشأن المسألة الدستورية ، لانهم يعتقدون أن انجلترا لن تسمح لمصر البقاء دون دستور .

وهم يدركون أن أى دستور على أساس الاقتراع سيحتم عودة الوفد إلى السلطة .

ومن هنا ، كما قال رفاعى ، رغبة بعض الاحرار الدستوريين في الاتفاق مع الوفد على أساس تمثيل الاحرار في البرلمان القادم دون الاشتراك في الحكومة وعلى أساس التفاهم على أن الاحرار سيتبعون قيادة النحاس .

ومن المشكوك فيه أن يكون الاحرار قد توجهوا إلى الوفد فعلا بهذا المعنى . لكن ، اذا كانت العناصر « الوسطية » أحبطها موقف نسيم ، وتفكر في أن الموقف تنتج عنه عودة الوفد ، فهناك دائما احتمال أن يحاولوا الوصول إلى اتفاق مع الوفد حتى ينقذوا جلودهم .

١٨ ـ تربى نسيم على يد الجيزويت ولا يخلو عقله من مسحة جيزويتية .

واعتقادى أنه ليس غبيا كما يلمح السياسيون نافذو الصبر .

لكنه ليس الرجل الذى يتخذ مواقف قوية ضد ملك خدمة لمدة طويلة أو ضد الوفد الذى يكن الاحترام ـ دائما ـ لقوته الشعبية .

وبصفة عامة فانى أشك في أنه يحاول كسب الوقت توقعا لوفاة الملك المبكرة أو تشكيل مجلس للوصاية قبل وفاته .

وانتظارا لهذا التطور ، يبدو حريصا على تجنب اغضاب السراى أو الوفد اكثر مما يجب حتى يجىء الوقت المناسب بعدم اتخاذه لأى موقف عدائى تجاه العرش أو تجاه الحزب الجماهيرى .

وهذا الموقف ينطوى بالطبع على خضوع متصل لكل من السراى والوفد .

واذا امتدت فترة السير على الحبل أكثر مما يجب ، فمن غير المحتمل أن يتمكن نسيم من تجنب اعتزال السيرك السياسى أو القيام بهبوط اضطرارى في جانب دون آخر .

١٩ ـ يتضح أكثر كل يوم أن استمرار حكومة ادارية

خالصة مثل الحكومة الحالية ليس ممكنا الا بالمساندة النشطة من جانب الحكومة البريطانية ضد كل من السراى والوفد .

وهذه المساندة يجب أن يصاحبها توجيه نسيم بدرجة تزيد او تنقص .

وبديهى أن نسيم يحتاج ويتوقع التوجيه البريطانى .

وقد يتضمن تأييدنا في النهاية توجيه أشد الاحتجاجات الى صاحب الجلالة الملك فؤاد ، الذى لم يخفق أبدا في الخضوع لهذه الاحتجاجات عندما تقدم اليه بحماس مناسب

ولا بد أن يتضمن تأييدنا أيضا التشجيع والتوجيه النشط ، والخفى للحكومة ضد أى عدوان وفدى .

وأنا أعمل فعلا بناء على هذه الخطوط .

٢٠ ـ في مواجهة الموقف المعقد والمتشابك الذى وصفته وبالاحتمالات الناجمة عن الحالة الخطرة لصحة جلالته ، فاننى أشعر أن النهج الحكيم بالنسبة لنا هو أن نلعب دور الانتظار في اللحظة الراهنة بينما نساعد نسيم خفية ، ودون أن يبدو ـ ما لم نضطر لذلك ـ اننا ننحاز سياسيا .

لكننى مقتنع بأننا لن نستطيع البقاء بصورة دائمة فوق التطورات السياسية .

وفرصة التدخل لنا قد تنجم عن الصعوبات المتزايدة المتعلقة بالعرقلة الدائمة للملك تعزله صحته السيئة ، فعلا ، عن الشئون العامة وقد تعجزه عن الحكم .

وقد تخلق وفاة الملك موقفا يصبح فيه بقاؤنا فوق التطورات أكثر صعوبة „ .

البحث عن .. خليفة

ظل توفيق نسيم رئيسا لوزراء مصر ٤٤٠ يوما عدلت الوزارة ـ خلالها ـ مرتين الاولى بعد تشكيلها بثلاثة أيام عندما عين عبد العزيز عزت وزيرا للخارجية ..

والثانية بعد ٧ أشهر عندما أختير أحمد نجيب الهلالى وزيرا للمعارف .. وزيرا للتجارة أيضا .

وميول نجيب الهلالى وفدية ، ومع ذلك فان الكاتب الوفدى ـ في ذلك الحين ـ عباس محمود العقاد انتقد هذا التعيين فكتب يقول :

« كان وجود نجيب الهلالى بك في الوزارة دليلا عندنا على أن الدستور لن يعود الى مصر قبل سنتين ، الا اذا حدث ما يبدل النيات غير النيات .

ولسنا نعنى تاريخ صاحبنا في ماضيه وأعماله المعهودة أيام الوزارات الرجعية .

ولكننا نعنى أن مجرد قبوله الوزارة دليل على علمه ببقاء الوزارة أو بقائه هو في المركز الوزارى سنتين على أقل تقدير ، لاسيما وهو متصل ببعض الانجليز في دار المندوب السامى

هذا الموظف كان في منصب دائم مضمون وهو منصب المستشار الملكى .

وهذا الموظف شاب لم يبلغ سن المعاش ولم تمض عليه في خدمة الحكومة مدة كافية . للوصول الى معاش يرضيه . فلماذا يجازف بخدمته كلها ليعتزل العمل بضعة أشهر ؟

« أهو من رجال المجازفات في ماضيه ؟

« كلا . بل هو على نقيض رجال المجازفات .

« أهو ممن يعولون على زعامة في الحياة القومية أو الحياة الحزبية سواء في ميدان السياسة أو ميدان المشروعات العامة ؟

كلا . ولو خرج للزعامة القومية أو الحزبية بمعترك الحياة لما ظفر منها بنصيب »

والآن يحلم صاحب العزة برياسة الوزارة المقبلة أو بوزارة مقبلة غير بعيدة .

وصاحب العزة الوزير الحصيف يعلم أن من يطمع في رياسة الوزارة لاغنى له عن رضى الانجليز .

فاذا سار الوزير الحصيف سيرته في تعيين الموظفين الانجليز وتثبيت الموظفين الانجليز ومحاباة الانجليز ، وتعميم الصبغة الانجليزية على الطريقة الدنلوبية في الجامعة والمدارس العالية والمدارس الثانوية .

فلماذا لا يكون رئيسا للوزارة المقبلة أو لوزارة اخرى تطلع على البلد بتجربة جديدة من التجارب التى لا مكان فيها لدستور ١٩٢٣ على أقل تقدير ؟ »

والواضح من هذا الهجوم العنيف ، ان العقاد ، اكتشف قبل الوفد ، ان وزارة نسيم ليست قنطرة للوفد .

ولكن الهلالى أصبح رئيسا للوزارة كما تنبأ العقاد بعد ١٧ سنة لان مؤهلات صعوده للحكم كانت متوفرة منذ عام ١٩٣٥ ! ! !

رأى توفيق نسيم الحملة ضده تشتد بسبب الدستور .. فأراد أن يتخلص من الحرج .. وأن ينقذ نفسه وأن يضع ـ كما يقولون ـ الجرس في رقبة القط .. وأن يبين للامة وللوفد أنه ليس المسئول عن عدم اعادة الدستور .. وأن الملك هو الذى رفض .

بعث توفيق نسيم بمذكرة الى الملك فؤاد يوم ١٧ أبريل ١٩٣٥ ضمنها رأى الوزارة في طريقة العودة الى الحياة الدستورية .

واقترح توفيق نسيم وسيلتين :

١ ـ اعادة دستور ٢٣ مع تعديله طبقا للدستور

٢ ـ وضع دستور جديد تقره جمعية تأسيسية وطنية منتخبة يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات .

ونشر توفيق نسيم رسالته الى الملك .. وهو أمر لم يجر عليه العرف في مصر !

ولكن نسيم باشا لم يكن حريصا على أن يغضب الملك فقد ترك للملك

« تنقيح شيء من الدستور ـ دستور ١٩٢٣ ـ بما فيه الصالح العام وتستوجبه الاحوال » .

يقصد بذلك ـ طبعا ـ زيادة سلطات الملك !

وفهم الملك ما يقصده توفيق نسيم ..

رد الكرة اليه

اعلن أحمد فؤاد بعد ٣ أيام موافقته على اعادة دستور ٢٣ مع تعديله

وبهذه الطريقة لم يقف الملك ضد الشعب واحتفظ برأيه في ضرورة تعديل الدستور ..

كان معروفا أن الملك فؤاد سيبعث بهذا الرد الى توفيق نسيم .

وخاف المندوب السامى أن يكسب الملك شعبية على حساب رئيس الوزارة .. فوجه لامبسون انذارا الى الملك بطرد محمد زكى الأبراشى من القصر .

وفي نفس اليوم ـ ٢٠ أبريل ـ الذى كان الملك يعلن فيه استعداده

لاعادة الدستور .. كان زكى الابراشى يقدم للملك التماسا باحالته الى المعاش .

وكان الالتماس بناء على طلب الملك نفسه ، استجابة للانذار .

ويرد الملك يوم ٢١ أبريل

حضرة صاحب السعادة محمد زكى الابراشى باشا .

رفعتم الينا في ٢٠ أبريل الحاضر كتابا التمستم فيه احالتكم الى المعاش ولا يسعنا الا اجابتكم الى ماطلبتم آسفين جد الاسف على حرماننا من خدماتكم الصادقة ومجهوداتكم العظيمة الدالة على أكيد اخلاصكم لنا سواء في ادارة خاصتنا الملكية أو في ادارة أوقافنا الخصوصية راجين لكم أوفر الصحة والهناء وأصدرنا أمرنا هذا لسعادتكم بذلك

ويذاع الامر الملكى .. باحالة محمد زكى الابراشى « ناظر خاصتنا الملكية ومدير أوقافنا العمومية الى المعاش بناء على طلبه » !

وعرض الملك على الابراشى منصب وزير مفوض لمصر في الخارج فرفض ..

وتنشر جريدة الشعب التى تعادى نسيم لانه ورث الحكم من عبد الفتاح يحيى ان الانجليز لا يطلبون اكثر من أن يفارق الابراشى باشا منصبه في القصر .. ولا وسيلة لهذه الغاية ـ من وسائل القانون غير الإحالة الى المعاش . ولكن لم تشبع نفس نسيم باشا وحقد الانجليز .. فقد عادوا يطلبون اقصاءه عن البلاد .

ولا ريب أن من حقه ككل انسان أن يقبل أو يرفض ما يعرض عليه من المناصب سواء خارج القطر أو داخله .. الا ان تكون حرية المصريين في ذلك اصبحت لا وجود لها ..

وتبدأ الصحف تنشر حسب هواها واتجاهاتها اخبارا مع الا براشى أو ضده .. ومع نسيم أو ضده .

فالصحف المؤيدة للملك تدافع عن الا براشي

والصحف المؤيدة لتوفيق نسيم والانجليز تدافع عن اخراج الا براشى

وجمعت صحيفة البلاغ كل ما كتب عن الا براشي وترد عليه

قالت البلاغ وهى صحيفة الوفد الذى يؤيد توفيق نسيم :

« نشرت جريدة كوكب الشرق أمس وجريدة الجهاد اليوم أخبارا مختلفة خاصة بصاحب السعادة زكى الابراشى باشا .

وقد اتصل بنا اليوم مصدر كبير مطلع وطلب منا نشر ما يأتى بشأن هذه الاخبا »

« ١ »

قالت جريدة كوكب الشرق أمس ان صاحب الجلالة الملك اصدر أمرا كريما بمنح الابراشى باشا ستة آلاف جنيه من أموال الخاصة الملكية مكافأة له عن خدمته في القصر تمادل مرتب سنتين

وأضافت كوكب الشرق : ان الا براشي باشا تسلم امس هذه المكافأة من صاحب السعادة مراد محسن باشا الذى حل محله .

وهذا الخبر غير صحيح من أوله الى آخره .

« ٢ »

« وقالت جريدة كوكب الشرق أمس أيضا ان الا براشى أثناء توديعه موظفى القصر جمع لفيفا من قلم قضايا الخاصة ووقف فيهم خطيبا فحدث سامعيه بأنه كان يلعب في يده بعشرة وزراء ويحركهم تحريك رقع الشطرنج .

ثم عطف على صاحب الدولة توفيق نسيم باشا فعرض به وذكر قصة ١٥٠ جنيها كان دولة نسيم باشا يسعى في شأنها حينما كان رئيسا للديوان الملكى .

ثم ذكر صاحب السعادة ابراهيم فهمى باشا وأثنى عليه .

وهذا الخبر غير صحيح أيضا من أوله الى آخرة

نعم ان الابراشى باشا فاه أمام موظفى القصر بكلمات معدودة وودعهم بها

ولكن كلماته هذه لم تشتمل على شىء غير التوديع من جهة والشكر من جهة اخرى

ولم يكن فيها البته ذكر لوزراء عشرة .. ولا لتحريك أحد من الوزراء أو غير الوزراء ... كما لم يكن فيها تعريض بأى شكل من الاشكال بدولة توفيق نسيم » .

وردت البلاغ على هذه الاخبار فقالت :

ان توديع الابراشى باشا موظفى القصر كان في مكتب المراقب العام للخاصة الملكية صاحب العزة محمد توفيق بك ابراهيم .

وكانت الجملة الوحيدة التى قالها ورددها لكل طائفة منهم هى قوله :

ان في عنقنا جميعا أمانة مقدسة هى الولاء لصاحب الجلالة الملك سواء أكنا في الوظيفة أو خارج الوظيفة . »

« ٣ »

وقالت كوكب الشرق أيضا ان الابراشى باشا طلب من سامعيه في ختام كلمته أن يذيعوا ما سمعوه منه حتى يكون الرأى العام على بينة من حقائق الامور .

وهذا غير صحيح أيضا .

وكتبت جريدة الجهاد .. الوفدية :

« ان الابراشى باشا لما صدر اليه الامر الملكى بقبول الاستقالة غادر مكتبه قاصدا الى دار حزب الاتحاد .

وهناك اجتمع بطائفة من أصدقائه . فشدد عزائمهم وأمر باعداد مكتب خاص له في دار الحزب .

وقالت البلاغ ان ذلك أيضا غير صحيح .

تناول بيرت فيش الوزير الامريكى المفوض العشاء مع السير مايلز لامبسون فسأله عن حكاية الابراشى ثم أرسل فيش برقية الى حكومته برقم ٢٦١ قال فيها :

« ان المندوب السامى لايشك في اخلاص الابراشى ـ يقصد اخلاصه للانجليز

ولكن نظرا لنفوذ الابراشى في القصر فقد أصر المندوب السامى ، لا على استقالة الابراشى فحسب ، بل على تعيينه في وظيفة بالخارج أيضا .

وبعد أن تمت الموافقه بصورة مؤقتة على ذلك وأن يذهب الابراشى الى بلجيكا ، أبدى الابراشى عدم رضاه عن المرتب المخصص لهذه الوظيفة .

لذا بحث رئيس الوزارة ـ محمد توفيق نسيم باشا ـ مع المندوب السامى ارسال الابراشى الى وشنطن بدلا من بلجيكا .

ولكن المندوب السامى لم يرتح لهذا الاقتراح .

وقال : اذا كان الامر مجرد مئات من الجنيهات فيجب أن نضيف هذا المبلغ الى مرتبه على وظيفته في بلجيكا .

وتم ذلك بالفعل . وقيل للمندوب السامى ان بلجيكا ستقبل الابراشى باشا على الرغم من أنها حتى ذلك التاريخ لم تعلن ذلك .

وسافر الابراشى الى بلجيكا رغما عنه .. وعن الملك أيضا !

ولكن ..

عندما قامت الحرب العالمية الثانية .. أختير الابراشى ـ في عهد الملك فاروق ـ حارسا عاما على أموال الرعايا الايطاليين ..

لم تعد بريطانيا تعارض الابراشى ، أو تريد اقصاءه .. بل اصبح واحدا من رجالها في مصر .

نقص وزن الملك فؤاد ١٥ كيلو جراما بسبب حالته الصحية .. ولكنه ظل متوقد الذهن كما وجده المندوب السامى البريطانى .

وبقى الملك مشغول الفكر بمسألة الوصاية على العرش يخشى أن يتدخل فيها السير مايلز لامبسون .

ولكن لامبسون تصرف في هذه المسألة بذكاء بعد ان وجد معارضة الحكومة البريطانية ضد موريس بيترسون .

واستند لامبسون في تصرفه الى سببين :

الاول : ان الاتفاق تام بينه وبين الملك في الابقاء على توفيق نسيم ، وعدم عودة الوفد وعدم اعادة دستور ١٩٢٣ على عكس البيانات الرسمية المعلنة .

ولامبسون يخشى اذا لم ترق له الاسماء التى رشحها الملك لمجلس الوصاية فان ذلك سيؤدى الى خلاف بينه وبين أحمد فؤاد .. وهذا الخلاف لا يوجد ما يدعو له في الوقت الحاضر .

والثانى : عند الضرورة فانه يستطيع أن يعرض على الملك أسماء أعضاء مجلس الوصاية التى يريدها الانجليز . فاذا رفضها الملك فان الامر يمكن علاجه ـ حينئذ ـ على نحو فعال .

وقال لامبسون لبيرت فيش :

ـ ان لندن ستوافق على أن أكون أكثر حزما مع الملك في مسألة مجلس الوصاية عندما تدعو الضرورة لذلك .. ولا يوجد ما يدعو للتعجيل بهذه المشكلة في الوقت الحاضر .

ولكن لامبسون في تعامله مع الملك أصر على أمر واحد ـ طلبه بيترسون من قبل ـ وهو أن يسافر ولى العهد الامير فاروق الى انجلترا ليتعلم هناك ويدخل مدرسة بريطانية ويستعين بمدرسين خصوصيين .. هناك .. في لندن .

وكانت وجهة نظر الانجليز أن يكون ملك مصر القادم متأثرا بالثقافة البريطانية والحياة في انجلترا .

وأراد الانجليز ولى العهد كرهينة حتى يعتدل الملك ويوافق على ما يريدون تماما كما فعل محمد على مع أولاد أمراء المماليك .

ووافق الملك على ذلك ولكنه طلب مهلة يستعد فيها وريث العرش .. للسفر .. ووافق لامبسون .

واضطربت الامور في مصر خلال تلك الفترة بسبب اختلاف موقف الملك ونسيم من ناحية والمندوب السامى من ناحية أخرى .

لقد وافق الملك ونسيم علنا على ضرورة اعادة دستور ٢٣ .. ورفضت بريطانيا على لسان مندوبها السامى ـ علنا أيضا ـ اعادة هذا الدستور .

وظن الشعب المصرى ان هذا الخلاف القوى يؤدى الى أزمة ، وعدم استقرار ولكن الملك ونسيم ولامبسون كانوا متفقين سرا على عدم اعادة الدستور .

وقال المندوب السامى لبيرت فيش :

« انى لا أبدى اهتماما قط بموضوع اعادة الدستور ولكنى أضع ـ دائما ـ نصب عينى أمرين :

اولهما : حكومة منظمة ترضى عنها بريطانيا ومصر

والثانى : علاقات طيبة بين مصر وبريطانيا »

وكان الهدفان محققين وكاملين تماما في تلك الايام ..

الجميع راضون .. الا الشعب .

وكان عباس محمود العقاد أصدق تعبيرا وأبعد نظرا من حزب الوفد بالنسبة لتوفيق نسيم كتب في صحيفة روز اليوسف اليومية

« اننا أمام خطة مدبرة مرسومة » .

والسكوت على هذه الخطة اجرام أى اجرام ، لأن أصحاب هذه الخطة يتقبلون من الانجليز أن يصروا على منع دستورنا ، والترفع عن محالفتنا ، والادمان في احتقارنا .

ثم لا يكتفى أصحاب الخطة بهذا ، بل يطلبون من الأمة المصرية أن تقابل تلك السياسة الطاغية بأن تغتبط بالحماية البريطانية لانها ستظل في حاجة الى حماية القوم الى أجل غير محدود .. وأن تبذل دماءها وأموالها في صفوف الانجليز » .

ولكن الوفد استمر يهادن توفيق نسيم .

واستمر الوفد موقنا بأن المندوب السامى السير مايلز لا مبسون سيغير سياسة بريطانيا أو أن تعيينه يعتبر بداية لتغيير الحكومة .

وكانت الظروف مشابهة تماما لما جرى قبل عام .

وفي سبتمبر ١٩٣٤ أى قبل عام ـ كان السير مايلز لا مبسون في اجازة ، وموريس بيترسون هو القائم بأعمال المندوب السامى .

وفي سبتمبر ٣٥ كان لا مبسون في اجازة أيضاودافيد كيللى مستشار السفارة هو القائم بأعمال المندوب السامى أيضا .

واذا كان بيترسون قد عزل عبد الفتاح يحيى قبل عام فان دافيد كيللى ـ كما يرى الوفد ـ سيمهد لعودة الوفد .. وسيعزل توفيق نسيم لصالح الوفد أيضا باجراء انتخابات حرة فان الوفد لم يتولى الحكم أبدا بلا برلمان وبلا دستور .

ومن هنا رأى الوفد أنه من الضرورى اعطاء دافيد كيللى الفرصة لاعادة الدستور أولا .. تمهيدا لعودة الوفد .

وكان يؤيد الوفد من وجهة نظره عامل هام وهو ميول توفيق نسيم نحو الوفد ، ورغبته في تجنب العداء للوفد ومخاصمته .

وكانت تقارير كيللى للندن تقول إن الملامح الأساسية البارزة للسياسة الداخلية في مصر هى الاندفاع نحو الوفد لان وزارة توفيق نسيم غير قوية .

ويرد عباس العقاد على البلاغ البريطانى . قال :

« يراد منا أن نخدع الامة بقرب عودة الدستور .

ونحن على يقين جازم بأن الامر غير جد ، وان الدستور غير عائد في ذلك الحين .

يراد منا أن نهلل للتبليغ البريطانى . والتبليغ حماية من أشنع انواع الحمايات لانه لم يفرض علينا الحماية العسكرية فحسب . بل يضيف اليها حماية الامة القاصرة التى لا تفهم معنى التطورات الدولية الا أن يرشدها اليها الوصى ، كما يرشد الاباء أطفالهم الصغار »

● ● ●

ولم يدرك النحاس باشا ان الظروف في سبتمبر ٣٥ تختلف عما كانت عليه قبل عام .

في العام الماضى كان الملك مريضا ، والابراشى يحكم ، وعبد الفتاح يحيى عنيداً .. أما ـ الآن ـ فان توفيق نسيم يحقق للانجليز كل رغباتهم ، والملك متفق مع المندوب السامى ، والجميع لا يريدون عودة الوفد ، يهادنونه ، ويماطلونه ، ويخدعونه ولا يوجد ما يدعو الانجليز لتغيير توفيق نسيم .

ولكن الملك في تلك الفترة بدأ يعترض على أعمال نسيم ، ويعارضه ، حتى أصبح « الباشا » في موقف لا يحسد عليه كما قالت التقارير البريطانية .

وكان الملك قد وعد على ماهر برئاسة الوزارة القادمة بعد عزل نسيم .

وكان على ماهر أكثر عداء للوفد .. وأكثر قربا من الملك .

ولم يعرف الوفد في تلك الفترة على الاطلاق . ان الانجليز يفضلون نسيم .

برقية رقم ١٠٥٦
من مستر دافيد كيللى
القائم بأعمال المندوب السامى
الى السير صمويل هور
بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٣٥

١ ـ يمثل الخطابان الهامان اللذان ألقاهما مكرم والنحاس بداية مؤكدة لحملة الخريف السياسية .

٢ ـ في هذين الخطابين شرح زعيما الوفد صراحة سياستهما للجماهير .

وتعتبر ـ هذه السياسة ـ تأييدا لوزارة نسيم بهدف

تعزيز الأهداف الوطنية والحيلولة دون وصول حكومة معادية للوفد الى السلطة .

وكان اعلان التأييد اجماعيا بصورة تجعل من الصعب على الوفد تحقيق انتصار على أساسها في القريب العاجل على حد ملاحظات أحمد عبد الوهاب باشا الى السكرتير الشرقى .

٣ ـ أوضح النحاس باشا في خطابه أنه ينبغى اعتبار الوضع الدولى الراهن الشاغل الرئيسى لمصر ، مما يسمح بترك المسألة الداخلية ، أى الدستور ، معلقة في الوقت الراهن .

ويبدو أن الوفد على استعداد لعدم الضغط على نسيم للعودة الفورية الى دستور سنة ١٩٢٣ بشرط الحصول على ترضية في المسألة الدولية أى الحصول على معاهدة وضمانات فيما يتصل بالتعاون المصرى المستقل مع بريطانيا في حالة الحرب .

ومما يلاحظ أن ذلك يتفق مع موقف نسيم نفسه في أحاديثه معى ،

٤ ـ كل من الملك وعلى باشا مصممان على طرد نسيم بأسرع وقت ممكن لحساب على ماهر .

ويبدو أن كلا من صاحب الجلالة وعلى ماهر يتوقعان أن نذعن لهذا التغيير لدى عودة المندوب السامى .

ويتلمس على ماهر تأييد الوفد ، أو حتى اشتراك الوفد في وزارته المقبلة ، ولكنه لم يحقق أى نجاح حتى الآن

ويمكن أن يحقق النجاح في تأمين تعاون الوفد عن طريق المكائد والاقناع وعند حدوث تعديل في الموقف العام .

ان الاوضاع تتغير بسرعة وبصورة غريبة في مصر ولكننا نستطيع أخذ الامور على ماهى عليه فى هذه اللحظة .

بعد الاعلانين المذكورين من زعيمى الوفد لا يستطيع على ما هر الوصول الى الحكم الا ضد ارادة الوفد .

وهو يعتمد على تأمين تعاون بعض المستقلين والأحرار الدستوريين والوفديين المنشقين (ويتوقع منهم بوجه خاص حافظ عفيفى وعلى الشمسى وأحمد عبد الوهاب) .

وبهذا يشكل حكومة غير تابعة بالكامل للقصر .

وتظل الحقيقة قائمة وهى أنه سيكون على حكومته أن تعتمد أساسا على مساندة القصر وأن تواجه معارضة الوفد .

ويحتمل أن يترك الملك لعلى ماهر ـ في البداية ـ قدرا من الاستقلال كما فعل مع صدقى .

ولكن ـ وكما حدث أيضا مع حكومة صدقى ـ ما ان يصبح خطر الوفد غير ملح حتى يخفض صاحب الجلالة من قدر على ماهر ويخيره بين الاستقالة أو الخضوع الكامل للقصر ما لم نستطع نحن ، بمساندتنا ، الابقاء على على ماهر ضد ارادة كل من الملك والوفد كما حدث حين حافظنا على محمد محمود عامى ٢٨ و ١٩٢٩ .

وفي عام ١٩٢٩ كان جلالته أكثر تواضعا وكانت قوتنا في مصر أعظم مما هى عليه الآن .

وفوق هذا فان من شأن الاحداث الدولية المحرجة أن

تجعل الحفاظ على أية حكومة في مواجهة معارضة شعبية قوية أمرا أصعب كثيرا عن ذى قبل .

٥ ـ لا يوجد في الوقت الراهن ـ على المسرح ـ حكومة أخرى متوقعة غير المشار اليهما رغم أن الظروف قد تقدم في المستقبل القريب احتمالات أخرى .

واذا تناولنا البديلين المطروحين حاليا أمامنا ، فان القضية تصبح هى :

ـ أى البديلين أكثر ملاءمة لمصالحنا نحن ؟

٦ ـ ان وجود حكومة مثل حكومة نسيم باشا في صالحنا بالنسبة لروتين العمل اليومى . ونرجو أن تكون كذلك أيضا في حالة اجراءات الطوارىء الناشئة للضرورات العسكرية . طالما ظل نسيم يتمتع بتأييد الوفد فان حكومته لا تتعرض لمعارضة شعبية حقيقية تثير القلاقل والتعقيدات الداخلية الخطيرة .

وحتى الآن يستجيب نسيم بصفة عامة في كل أمر نطلبه منه في مسائل الادارة الداخلية مثل ادارة الحدود والبوليس والنيابة .

وفي ظل الموقف الدولى الدقيق الراهن وفي مواجهة الدعاية الايطالية ، من الأهمية القصوى أن تكون الحكومة الموجودة في السلطة سهلة الانقياد في كل المسائل ذات التفاصيل الادارية. الراهنة والا تكون ملزمة بالنضال ضد معارضة شعبية قوية . ومن شأن وجود حكومة تضع العراقيل أو حكومة مقيدة بعداء شعبى سببا لاحراج جدى لنا .

واذا تطور الوضع الدولى الى الأسوأ فان الحاجة ستصبح ماسة الى حكومة سهلة الانقياد وليست غير شعبية بصورة حادة .

ان نسيم شكاك للغاية في مواطنيه . ومقتنع بالحاجة الى التوجيه البريطانى . وان كانت ميوله الطبيعية تطلبتها حاجته الى تجنب الاساءة الى الوفد .

وليس من المؤكد أن نعثر على رئيس وزراء آخر يتمتع بمثل هذه الحالة الذهنية المريحة تجاه دورنا في مصر .

٧ ـ ان هذه الميزة العظيمة من وجهة نظر الادارة اليومية لها نقمة سياسية خطيرة . من الخطابين المذكورين أعلاه لزعيمى الوفد يبدو أن سياسة الوفد تقوم على العمل من خلال نسيم بهدف وضع أساس لمعاهدة للتسوية مع بريطانيا العظمى أو على الأقل التوصل الى تحديد مرض لموقف مصر في الحاضر والمستقبل كخطوة تمهيدية لتعاون مصر مع انجلترا في حالة الحرب .

وهذا البرنامج قد يواجهنا بمطالب يصعب رفضها دون وضع أنفسنا في موقف اثارة المشاعر الوطنية المصرية .

٨ ـ ومن الأمور العرضية أنه يجب على أى حكومة يساندها الوفد أن تقدم له الترضية بصورة مستمرة في مسألة التعيينات الرسمية وغيرها من الميزات الادارية التى تقوى هيبة الوفد في البلاد .

٩ ـ ولا يمثل تعيين على ماهر ـ بالضرورة ـ عائقا أمامنا في البداية . بل ان حكومته قد تكون أكبر عداء للدعاية الايطالية من حكومة نسيم .

وانى شخصيا أعتقد أن على ماهر مخلص في رغبته ـ التى أكدها مرارا ـ في أن يكون همزة وصل بين الملك فؤاد ودار المندوب السامى .

وهذه أفضل مناورة لديه .

فالملك لديه أفضليات ايطالية ولا يكن حبا لنا .

ومن ناحية أخرى فالملك على درجة من الدهاء تجعله على وعى كامل بالخطر الذى يتعرض له . وتتعرض له أسرته ، اذا وضع نفسه موضع المعارضة لبريطانيا العظمى في قضية أساسية كهذه .

وقد قدم لنا تأكيدات قوية بهذا الصدد .

وفوق ذلك فانه اذا وجد الأمير فاروق في هذا الوقت في انجلترا فانه من غير المحتمل أن يخاطر جلالته بالانزلاق الى مناورات مشابهة لتلك التى أدت الى خلع الخديوى السابق .

من ناحية أخرى من شأن حكومة على ماهر آن تثير العداء الشعبى . ويمكن أن تدفع القوى الشعبية بعيدا عن موقفها الحالى المعادى للايطاليين اذا استمرت الازمة الدولية .

ان الخطر جدى بسبب الجهود الايطالية لافساد الصحافة المصرية والساسة المصريين ومن شأن حزب الوفد ـ اذا دفع الى موقف المعارضة واليأس من الاتفاق معنا ـ أن يقدم أرضا ممهدة لتنبت بذور الدعاية الايطالية .

واذا لم تستطع حكومة على ماهر ارغام الملك على العدول عن أساليبه الاعتراضية المعتادة فسيكون من الصعب علينا التفاهم مع حكومة قصر في المسائل الادارية الجارية

واذا ساء الموقف الدولى بصورة ملحوظة فيحتمل الا نصبح قادرين على التسامح ازاء وجود حكومة تعوق عملنا في مصر .

١٠ ـ وبالنسبة للقضايا الرئيسية مثل المفاوضات من أجل المعاهدة والتأكيدات المتعلقة بالتعاون المصرى المستقل في حالة الحرب ، واعادة الدستور ، فان حكومة على ماهر لن تبقى صامته ، ولانها لن تتمتع بتأييد شعبى فلا يمكن الزامها بالصمت ازاء القضايا بقدر أكبر من أية حكومة يساندها الوفد .

ويصبح من اللازم تقديم قدر من الترضية لها في هذه المسائل اذا شئنا انقاذ ماء وجهها في مواجهة جمهور قلق .

١١ ـ ويجب أن تؤخذ في الاعتبار شخصية على ماهر . ان خلافته لنسيم في الربيع الماضى قوبلت بالايجاب ـ فقط ـ لصعوبة الحصول على بديل أفضل في مواجهة المعارضة من الملك والوفد .

وربما كان تشكيل حكومة برئاسة شخص ليس ملوث الصلة مع القصر أو منظمات الوفد مثل محمد محمود ، من وجهة نظرنا ، أمرا عمليا وأكثر ملاءمة ولو أنه لا يمكن الاعتماد بصورة مؤكدة على محمد محمود في سهولة الانقياد في المسائل الادارية .

ويحتمل أن يتعاون معنا بصورة مرضية بالنسبة للسياسة العامة .

وهو أقل قدرة على الدسائس من على ماهر بدرجة كبيرة وأساليبه الاجرائية أقل التواء وتوجد في أذهان معظم الناس

مخاوف من أن على ماهر شخص لا يمكن الركون اليه ويمكن أن يتحول فجأة الى تدبير حيل ذات طبيعة مربكة .

وانى اميل الى اعتبار هذا الرأى مبالغا فيه ولا يؤمن به المستشار القانونى أو القائم بعمل المستشار القانونى ،

وهذا الرأى يشارك فيه ـ في أحد الأوقات ـ الملك الذى أفصح عنه بنفسه الى السير بيرسى لورين عقب حادث البدارى .

وكان السير برسى لورين يعتقد في الربيع الماضى أن فرض محمد محمود على الملك في ذروة معارضة الوفد عملية تحمل قدرا كبيرا من المخاطرة .

وهذا الاعتبار لا يزال قائما في هذا الوقت الحرج بصورة أكثر وضوحا من أى ظرف مضى .

وهناك الاعتبار الآخر وهو أن وزارة محمد محمود يمكن أن تتحول الى « مظاهرة أو استعراض لرجل واحد » بسبب قوة شخصيته البالغة .

أما حافظ عفيفى الذى يناسبنا من عدة وجوه فليس على درجة من القوة ـ من حيث الشخصية أو النفوذ ـ في البلاد بما يكفى لفرضه على الملك .

١٢ ـ ولا يوجد أدنى شك في أننا لو رفضنا الاذعان لرغبة القصر في استبدال نسيم بعلى ماهر فان علينا أن نأخذ في الحساب العداء النشط لعلى ماهر .

وان لديه بعض الحق في أن يتوقع منا تسهيل وصوله الى السلطة عند وصول المندوب السامى .

وأكد لى أخيرا تفهمه وتفهم الملك « للهدنة » .

ولدى أول لقاء له مع السكرتير الشرقى والترسمارت بعد عودته من الاجازة فاجاه بأنه يأخذ مسألة توليه الحكم كقضية مسلمة .

ولا داعى للقول أن وجود قصر معاد خاضع لتوجيه رجل دسائس داهية مثل على ماهر من شأنه أن يجعل الوقت أخطر كثيرا مما هو عليه الآن .

١٢ ـ ولا أود أن أحكم مقدما على الموقف الذى سنواجهه لدى عودة المندوب السامى .

ولكن أرى أن تعاوننا الايجابى في طرد حكومة نسيم التى يساندها الوفد يمكن أن يدخلنا في متاعب خطيرة في مصر في فترة التوتر الدولى الحالية

ومن شأن وجود حزب وفد مستاء يعمل ضدنا بالتعاون مع الايطاليين ان يكون أخطر كثيرا من قصر له نفس الموقف والاهتمام .

وسيكون من الانسب لنا اذا استطعنا الابقاء على نسيم باشا في الحكم حتى يهدأ الموقف الدولى .

وفي الوقت نفسه يجب أن نضع في أذهاننا أن الابقاء على نسيم في الحكم يسبب موقفا مؤقتا يجعل من الضرورى علينا تقديم تنازلات يمكن أن تتركنا ـ اذا اختفى التهديد الايطالى ـ في وضع أضعف كثيرا لمتابعة سياستنا الحالية القائمة على تجنب النظر في القضايا الكبرى في مصر بما في ذلك قضية مفاوضات المعاهدة .

ان ذلك قد يحملنا تنازلات ذات طبيعة أساسية حتى قبل تصفية ذلك الموقف فالمجلس الاستشارى المقترح أحد الأمثلة القريبة على

المخاطر الكامنة في أى سياسة تقوم على تأييد حكومة نسيم التى لم تعد تتمتع فقط بالتأييد السلبى للوفد بل يبدو أنها تسير بالهام منه بصورة نشطة .

والحقيقة المؤكدة أن جميع الدلائل تشير الى أن التسوية المؤقتة القلقة التى جرت منذ أشهر قليلة ، بين نسيم والوفد ، يحل محلها تفاهم حقيقى على بعض الخطوط السياسية الرئيسية على الأقل بين نسيم والنحاس .

،ولا يحاول أى منهما اخفاء اتصالاتهما التى تكاد تكون يومية » .

• • •

وهذه البرقية الطويلة تعبر عن شيء واحد .. وهو أن أيام نسيم أصبحت معدودة وأن البحث يجرى عن .. خليفته رئيس الوزراء القادم .. ن هو .. وماذا سيفعل للانجليز .. وللملك .. لا لمصر !

نزاهـة الحكم

بعد شهر من طرد الابراشي أدان القضاء وزيرى الأبراشي .. ابراهيم فهمى كريم ، وعلى المنزلاوى في القضية الشهيرة التى عرفت ـ في مصر كلها ـ باسم قضية « نزاهة الحكم » .

وكانت صحيفة « السياسة » قد بدأت في نوفمبر ١٩٣٣ حملة ضد وزير الزراعة على المنزلاوى بك ... وذلك أثناء وزارة اسماعيل صدقى .

قالت السياسة في مقال لها يوم ١٢ نوفمبر ١٩٣٣ على هيئة سؤال ، هل دفع على بك المنزلاوى الضرائب المستحقة عليه من ٣ سنين ؟

وتتابعت المقالات عنفا وضراوة في أواخر يناير ١٩٣٤ .

كتب معظم المقالات حفنى محمود بك شقيق محمد محمود باشا رئيس الوزراء السابق .

وكان الهدف أن هناك فضائح أخرى ينبغى التحقيق فيها بالاضافة الى مسألة الكورنيش التى اتهم فيها اسماعيل صدقى باشا بالتواطؤ مع المقاول دانتمارو .

قال المقاول في حملة « السياسة » يوم ١١ فبراير ١٩٣٤ تحت عنوان .

نزاهـــة الحكم

حرم .. يحميه الشعب

« زعمت حكومة عبد الفتاح يحيى باشا ـ انها ستعمل في حدود الحق والعدل وانها ستجتهد في كشف مساوىء العهد القديم وأمرت بالتحقيق في فضائح الكورنيش .

ان في البلد كرانيش .. وكلها تحتاج الى التحقيق .. فما بال الحكومة لا تصغى .. ولا تسمع !

لقد أدى التحقيق في مسألة الكورنيش الى سؤال بعض الموظفين في مديرية البحيرة عن علاقة صدقى باشا بالمقاول دانتمارو .. وعما لهذا المقاول من أعمال في أرض رئيس الوزراء بتلك المنطقة ..

وأجاب الموظف المذكور في صراحة تامة أنه على تمام الاستعداد لاظهار جميع الفضائح والتى لا تقف عند صدقى باشا بل تتناول الكثيرين .. وكان نصيب هذا الموظف أن نقل الى أقاصى الصعيد !!

اننا نسأل الحكومة الحاضرة عما اذا كان صحيحا أن أرضا في تلك المنطقة قد اشتريت باسم قرينة وزير وكريمة وزير ...

والذى نعرفه ويعرفه الناس ان السياسة لم تتلق على هذه الاسئلة جوابا حتى هذه الساعة .

• • •

وفي ٢٥ فبراير كتبت السياسة مرة أخرى :

نزاهـــــة الحكـــم

عطاءات بلا مناقصـــــة

قيمتهـــا ٢٥٠ الف جنيه

هل صحيح ان الاعمال الآتية اعطيت بلا مناقصة ؟

١ ـ خط كهرباء الى محطة البوصيلى .

٢ ـ كهربة محطة البوصيلى .

٣ ـ خط كهرباء الى محطة صرف نمرة / ٧ بالغربية .

٤ ـ محطة طلمبات صرف نمرة / ٧ .

٥ ـ خط كهرباء الى مدينة المنصورة .

سؤال نوجهه الى الحكومة ونرجو الجواب عليه كما نسألها أيضا ..
ما قيمة هذه الاعمال .. وهل بلغت حقا ٢٥٠ ألف جنيه من أموال الدولة .. ولمن أعطيت ؟

وما هى الاسباب التى دعت لعدم طرحها للمناقصة ..

واذا كان صحيحا أنها أعطيت بلا مناقصة .. فهل تكون كورنيشا آخر ؟

نريد جواب الحكومة ..

ان هذه الاعمال فيما يقال بدأت في عهد ولاية ابراهيم فهمى كريم باشا « عضو الوزارة الحاضرة » وزارة الأشغال ..

فهل تتفضل الحكومة بالجواب ؟

• • •

وأستمرت السياسة تكتب ..

قالت يوم ٢٨ فبراير :

نزاهة الحكم
مخالفات خطيرة لشروط ثورنيكروفت فما قول وزارة الأشغال ؟

« في عام ١٩٣٠ رسا عطاء السبعة خطوط التى كانت معروضة لتسيير أتوبيسات فيها على شركة ثونيكروفت المعروفة حسب كتاب الشروط والالتزامات الخاص بامتياز استغلال خطوط الأتوبيس بمدينة القاهرة .

وقد وضعت شروط كثيرة لتوفير الصحة والسلامة والراحة للجمهور .

فهل صحيح أنه بناء على طلب ممثل الشركة بالقاهرة غيرت

الوزارة شروط الامتياز التى تقدمت على أساسها العطاءات من الشركات والأفراد المختلفين خصوصا اذا كان هذا التغيير لمصلحة من رسا عليه العطاء على حساب مصلحة الجمهور ومصلحة الدولة . وهل صحيح أن ما تم من ذلك وقع في عهد ولاية ابراهيم فهمى كريم باشا وزارة الأشغال .

ننتظر جوابا سريعا ولدينا مزيد ...

• • •

قال الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته :

« وفي هذه الأثناء اتصلت بنا الأنباء بأن وزيرا يتخذ الحكم مطية لمنافع خاصة ، وأن نزاهة الحكم ليست فوق مستوى الشبهات .

لم تكن مسألة (كورنيش) الاسكندرية أذن هى موضع الاتهام لعهد ذلك الدستور الذى نحاربه .

بل عهد وزير الأشغال بمقاولات كبرى الى أحمد عبود باشا ، من غير أن تحترم أحكام القانون المالى والتقاليد المرعية .

نشرنا هذه الأنباء وأعدنا نشرها ، فلم يكذبها أحد ، وعلى العكس من ذلك اتصل بنا أن الأمر لم يقف عند مقاولة واحدة ، وأنه تعدى ذلك الى ما يقنع الانسان بأن الأمر لم يكن خطأ وقع فيه صاحبه عن غير قصد .

بدأنا حملة في هذا الموضوع كانت تغذيتها بالأنباء المفصلة يسيرة كل اليسر .

ولم نكن في حاجة ، الى أية مهارة أو مقدرة صحفية خاصة .

فمن الخطأ الظن بأن ما يقع في دوائر الحكومة يمكن أن يبقى سرا مطويا زمنا طويلا .

ان من الموظفين من جبلوا على النزاهة ، فاذا خولفت تحركت ضمائرهم وضاق صدرهم فلم يستطيعوا كتمان ماوقع بعملهم ، فأحاطوا به من يملك اذاعته .

ومن غير الموظفين من يصيبه من جراء محاباة غيره من الضرر ، أو يفوت عليه من الفائدة ، ما يدفعه الى تقصى الأخبار والوقوف على الوثائق والمستندات ، ودفعها الى الصحيفة التى تدفعها سياستها ، أو يدفعها عامل آخر ، الى نشر ما يحدث من محاباة .

بل يرى بعض الموظفين أنهم غبنوا ، وأن غيرهم قدم عليهم بغير حق في رأيهم . فهم يرون في اذاعة مثل هذه الأنباء شفاء لما في قلوبهم وانصافا لأنفسهم وانتقاما من ظالميهم . وذلك ما حدث بعد أن أذعنا أنباء وزارة الأشغال .

كنا نتلقى بالتليفون أنباء مفصلة أدق التفصيل ، وكثيرا ما كان أصحابها يكتمون أسماءهم عنا مكتفين بأن يقسموا على صحة روايتهم لنا ، فكنا نؤجل النشر يوما نتحقق أثناءه مما قيل لنا ، فلا يمضى اليوم حتى تثبت صحة الرواية التليفونية ، بل حتى يزاد عليها من الأدلة ما ينفى من نفسنا كل ريبة أو شبهة .

وكذلك جعلت « السياسة » تنشر كل يوم جديدا ، وجعلنا نعنف في حملتنا عنفا أثار الرأى العام

وجر معنا بعض الصحف الى التحدث في الموضوع ، من غير أن يبلغ حديثها حد الحملة أو العنف » .

• • •

في أول مارس بدأت حملة السياسة تتجه مباشرة الى ابراهيم فهمى كريم لاعلى هيئة سؤال .. وانما باتهام صريح .

معادلـــــة

صدقـى باشـــا = دنتمـــارو

ابراهيم فهمى باشا= أحمد عبود باشا

حكى حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا على أثر خروجه من وزارة صدقى باشا في يناير ١٩٣٣ الحكاية الطريفة الآتية :

« لما كان صدقى باشا غائبا بأوربا في صيف ١٩٣٢ وكان عبد الفتاح باشا في مصر نائب رئيس الوزراء تسلم معاليه « يومئذ » خطابا من صدقى باشا يذكر له فيه شئونا شتى من بينها أن يلفت نظر ابراهيم فهمى كريم باشا الى أن صلته بعبود باشا تسىء الى سمعة الوزارة ..

فأطلع عبد الفتاح باشا زميله وزير الأشغال يومئذ على هذا الخطاب .. فكان جواب ابراهيم فهمى كريم باشا أن كتب خطابا رفعه الى عبد الفتاح يحيى ليرسل به الى صدقى باشا

وفي هذا الخطاب يقول :

« ان علاقته بعبود باشا ليست هى التى تسىء الى سمعة الوزارة وانما علاقة صدقى باشا بالمسيو دانتمارو هى التى تسىء الى سمعتها ..

ولم يسع نائب رئيس الوزراء الا أن يرسل هذا الخطاب الى صدقى باشا .

وبعد أن روى عبد الفتاح باشا هذا الحديث سكت وأومأ ايماءة من يريد أن يقول ! ...

وانتهت المسألة عند هذا الحد فقد سكت صدقى باشا من ناحيته وسكت ابراهيم فهمى كريم من ناحيته .

ولعل اقتناع عبد الفتاح يحيى باشا بأقوال زميله اليوم ابراهيم

فهمى كريم باشا وزير المواصلات في أمر صلة صدقى باشا بدانتمارو هي التى أدت الى تشكيل لجنة تحقيق الكورنيش .

ولو أنه اقتنع غدا بأقوال زميله السابق صدقى باشا لرأينا لجنة تحقيق تنشأ للبحث في مسائل كثيرة في وزارة الأشغال .. »

• • •

وفي ١٦ مارس ١٩٣٤ عادت السياسة الى اسلوبها القديم .. أى اثارة الشكوك بالاسئلة .. أو بالاتهام على هيئة سؤال ،

هل صحيح أن أرض بناء بالمعادى يشتريها وزير وأهله وترتفع أسعارها بعد ذلك ؟

هل صحيح أن لشركة بالمعادى مصلحة في كهربة خط حلوان ...

وأن سعادة ابراهيم فهمى كريم باشا وزير المواصلات اشترى من هذه الشركة ٤ آلاف متر ..

وأن كمال أفندى أبن عم سعادة الوزير اشترى ألف متر من الشركة المذكورة ، وأن عبد المنعم أفندى رشاد زوج ابنته اشترى ألف متر من من الشركة وأن هذه الـ ٦ آلاف متر اشتريت بسعر ٣٥ قرشا للمتر .

وأنه على أثر تفكير مصلحة السكة الحديد ووزارة المواصلات في كهربة خط حلوان ارتفعت أسعار الشركة المذكورة وأسعار هذه الأمتار ارتفاعا محسوسا .

ذلك ما بلغنا .. ونرجو أن يكون صحيحا .

وتستمر الحملة ..

قالت السياسة تحت عنوان ،

« وزير الزراعة يشترى ما تنتجه وزارة الزراعة فيحرم الجمهور منه »

« أخذ وزير الزراعة ما تنتجه الوزارة من أشجار الفاكهة بثمن بسيط جدا فإذا سئل أحد من المزارعين وأصحاب الحدائق أجاب بأن الوزير حجزها لنفسه » .

● ● ●

وبلغ مجموع مقالات السياسة التى اتهمت فيها الوزيرين على المنزلاوى وابراهيم فهمى كريم ٤٤ مقالا ..

« ووجهت الاتهامات ايضا الى المقاول أحمد عبود ...

وتطالب السياسة في بعض مقالاتها بأن تتولى تحقيق الفضائح وزارة أخرى غير وزارة عبد الفتاح يحيى باشا .. وأن عدم النزاهة في الحكم يجب أن يعالج علاجا حاسما وقاسيا » .

وصف الدكتور هيكل موقف رئيس الوزراء في تلك الايام فقال :

« ماذا عسى أن يصنع رئيس الوزارة . وأى موقف يتخذه من هذه الحملة ؟ أيطلب الى وزير الاشغال أن يتنحى عن منصبه ؟

لكنه ان فعل اعترف بأننا على حق . فأضعف وزارته . وبخاصة أن لعبود باشا صلات بلندن وبكثير من رجال الأعمال الانجليز .

لم يبق اذن الا أن يجيبنا الى ما كنا نطلبه . ونلح فيه . من التحقيق في الأمر عن طريق النيابة .

وفعلا بدأ لبيب بك عطية النائب العام يتولى التحقيق مع حفنى بك محمود .

● ● ●

لكن « السياسة » لم توقف حملتها . بل دأبت عليها وازدادت عنفا فيها . ثم اتخذ حفنى بك من التحقيق ذاته مادة لكتابة مقالات نفث قلمه فيها كل ما يجول بخاطره من معانى المعارضة للعهد كله . والتهكم به . والغضب منه .

بدأت النيابة تحقق في القضية بعد ٢٤ ساعة من صدور مقال نزاهة الحكم .. يوم ١٢ فبراير ١٩٣٤ .. بناء على كتاب النائب العام .

قال حفنى محمود بك يصف اجراءات التحقيق :

« طلبتنى النيابة في منتصف الساعة السابعة مساء فوجدت النائب العام لبيب بك عطيه والمحامى العام ورئيس نيابة استئناف مصر محمود بك منصور حيث شرع النائب العام في التحقيق معى نحو نصف ساعة - ثم انصرف بعد ذلك تاركا لزميله اتمام التحقيق أياما يباشر رئيس نيابة استئناف مصر محمود منصور وحده .

انتهى الأمر بتقديم القضية الى محكمة الجنايات لنظرها في دور مارس ١٩٣٤ .

ولكن استمرار المقالات وتركيز الهجوم على ابراهيم فهمى كريم باشا دفعه - أى وزير الأشغال السابق ووزير المواصلات الحالى - الى أن قدم شكوى تليفونية يوم ٢١ مارس ١٩٣٤ الى النائب العام يطلب فيها التحقيق فيما نشرته السياسة من مقالات عن الوزير وزملائه .

ولم تتوقف السياسة ..

ولم تتوقف الشكاوى .. للنائب العام ..

بعد ثلاثة أيام أخرى ، وفي يوم ٢٤ مارس تقدم كل من على المنزلاوى بك وزير الزراعة والمهندس أحمد عبود يطلبان التحقيق مع السياسة .. أيضا .

وتكون قضية ثانية ضد حفنى محمود .

قال حفنى محمود :

« في ٢١ مارس ١٩٣٤ بدأ رئيس نيابة مصر التحقيق معى بناء على طلب وزير الأشغال الى النائب العام فيما جاء بجريدة السياسة بعددى ٢٠ و ٢١ مارس تحت عنوان :

من هم أولئك الأصدقاء

هل يستطيع ابراهيم فهمى كريم باشا أن يقول من هم ؟

وكان آخر تحقيق جرى معى يوم ٢١ مارس وأجل ليوم ٣١ مارس بالنسبة لعطلة العيد التى كانت تبدأ يوم السبت ٢٤ مارس أى نفس اليوم الذى تقدمت فيه شكوى عبود باشا » ٠

أخذت النيابة تحقق مع حفنى محمود بك فطلب ضم ملفات العطاءات والمقاولات الخاصة بوزارة الاشغال التى تكلمت عنها السياسة ٠٠ وملف ضرائب على المنزلاوى المتأخرة ، ومنتجات وزارة الزراعة التى اشتراها الوزير ٠

وطلب حفنى محمود سماع أقوال رئيسى الوزارة السابقين محمد محمود واسماعيل صدقى ورئيس الوزارة الحالى ـ عبد الفتاح يحيى وعدد من الوزراء والمسئولين ٠

وأرادت النيابة أن تدخل الدكتور محمد حسين هيكل بصفته مديرا لتحرير السياسة في القضية ٠٠ كما يروى الدكتور هيكل قال :

« بينما كنت جالسا الى مكتبى بالسياسة ساعة الظهر غداة ذلك اليوم ، دق التليفون وخاطبنى النائب العام لبيب بك عطية ، وطلب الي أن أذهب اليه بأسرع ما أستطيع ٠ واستمهلته ساعة فأبى ٠

ركبت سيارتى وكنت في مكتبه بعد دقائق من حديثه ٠

وجدت عنده الأستاذ مرقص بك فهمى المحامى عن عبود باشا الذى دخل مدعيا مدنيا في تحقيقات نزاهة الحكم ٠

رأيت حفنى بك في جانب آخر من الغرفة الفسيحة ، يملى على كاتب النيابة اجابته عن سؤال أو أسئلة وجهت اليه ٠

حييت وجلست فابتدرنى لبيب بك بقوله : أريد أن أسألك ، وأنت رجل شريف :

ـ أكتبت شيئا مما يجرى التحقيق بشأنه أو كان لك يد فيه ؟

قلت :

أتسألنى بوصفك النائب العام ؟

قال : لا ... لبيب عطيه يسأل الدكتور هيكل

قلت :

ـ اذن أجيبك .. انك تعلم أن نادى حزب الأحرار الدستوريين وجريدة « السياسة » في بيت واحد .

ورجال الحزب ، وفي مقدمتهم محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرازق وجعفر باشا والى ورشوان باشا محفوظ وغيرهم ، يحضرون كل يوم ظهرا ، ويحضرون كل يوم مساء ، فأجلس أنا وحفنى بك معهم .

فاذا انعقد جمعنا تحدثنا في شتى الشئون العامة واخترنا ما نراه منها صالحا للكتابة ، وتبادلنا الرأى فيما يكتب ، وعهدنا الى محرر في السياسة أو الى رجل من رجال الحزب ، أن يتولى تحرير ما اتفقنا عليه

وقد أكتب أنا ، أو يكتب أحد رجال الحزب الحاضرين ، أو يكتب محرر في السياسة . فاذا ترتبت مسئولية فهى واقعة علينا جميعا .

قال لبيب بك : المسألة كبرت ! يعنى أننا يجب ان أردنا أن نسألك أن نسأل هؤلاء الباشوات جميعا ؟!

وتدخل الأستاذ مرقص فهمى قائلا :

ـ الدكتور هيكل بك على حق . فهو عضو في مجلس ادارة الحزب ، شأنه شأن من تحدث عنهم .

وسكت النائب العام .

● ● ●

انتهى التحقيق وقدم حفنى محمود بك متهما في قضيتين الى محكمة الجنايات برئاسة نجيب بك سالم ..

وبدأ النائب العام يدلى بتصريحات للصحف توحى بأن الحكم صادر حتما بالادانة فرأى نجيب بك أن يتنحى عن نظر القضية .. فأحيلت الى دائرة أخرى برئاسة عبد الوهاب بك فهمى وطاهر محمد بك وفؤاد أنور بك .

وجاء بيترسون - أخذ يطالب بعزل الوزيرين كريم والمنزلاوى وكذلك الابراشى ودخول مخدع الملك فرأى عبد الفتاح يحيى باشا - رئيس الوزراء ضرورة التعجيل بنظر القضية وحدد لها يوم ٥ نوفمبر أى قبل انعقاد محكمة جنايات المعادى !

وكانت أكبر قضية سياسية في ذلك الحين ..

كان للقضية رد فعل واسع .. كما يقول الدكتور هيكل :

لست أعرف قضية أثارت اهتمام الرأى العام المصرى ، منذ أعلن استقلال مصر ، مثلما أثارته قضية نزاهة الحكم ، اللهم الا قضية (السياسة) في عهد سعد زغلول باشا .

وقد سمعت محكمة الجنايات في قضية نزاهة الحكم هذه من الشهود ومن المرافعات ما استغرق أسابيع متتالية ، فكان اهتمام الصحف واهتمام الجمهور بكل ما يحدث في المحكمة بالغا غاية مداه » .

● ● ●

حضر حفنى محمود الى محكمة الجنايات ومعه أكبر محامى مصر يتقدمهم شيخهم ابراهيم الهلباوى .. وبينهم سابا حبشى وسلامه ميخائيل ومحمد كامل البندارى وغبريال سعد ومحمد توفيق خليل .

وحضر أحمد رشدى عن ابراهيم فهمى كريم

ووهيب دوس وادوار مشرقى عن على المنزلاوى
ومرقص فهمى عن احمد عبود .

وتولت نظر القضية هيئة من المستشارين برئاسة عبد الوهاب فهمى وعضوية فؤاد أنور وطاهر محمد .. وتولى تمثيل النيابة عمر عارف .

طلب محامو حفنى محمود التأجيل ـ وأيده ـ في ذلك مرقص فهمى محامى عبود ..

وعارض في التأجيل ممثل النيابة وأحمد رشدى محامى كريم وادوار مشرقى محامى المنزلاوى ..

قال البندارى :

قرأنا في الصحف يوم ٢٣ أكتوبر .. أنه حصل اجتماع بين رئيس الوزراء عبد الفتاح يحيى وشهده النائب العمومى وعلى أثره قيل أن القضية يجب أن تنظر فاستغربنا لما نعلمه من انفصال السلطة التنفذية عن النيابة وعن القضاء .. ولم نكن نصدقه لولا أن وصلت الينا طلبات مستعجلة فيها أن القضية حدد لها يوم ٥ نوفمبر وأننا يجب أن نستعد للمرافعة ، وهذا مالم يحصل في تاريخ القضاء ...

ممثل النيابة : اسمح لى

البندارى : أرجوك لاتقاطعنى .. (ويستمر في مرافعته)

اننا نحرص على كرامة القضاء فنحن علينا مسئولية كبيرة في الدفاع كمحامين عن المجد الذى ناله القضاء المصرى بجدارة واستحقاق .

وليس من شك في أن لكل طرف في الدعوى أن يطلب التأجيل ولسنا جنودا في الجيش حتى يقال لنا استعدوا للمرافعة في يوم كذا فنحضر مرتدين الملابس العسكرية ونترافع .. فأعطونا الفرصة الكافية لنتمكن من مزاولة عملنا .

وقال مرقص فهمى وهو يؤيد التأجيل

ـ انى اعتبر طلب ٤ محامين أو ٥ أو ٦ التأجيل للاستعداد أمرا يوجب على كزميل لهم أن اوافقهم عليه لأنه ثقيل على النفس أن تلزم بالمرافعة في ظرف لم يستعد فيه الانسان .

وليس من الشهامة أن انازل خصمى وهو غير مستعد .

لما عبود باشا يقول لى :

ـ ازاى وافقت على التأجيل ؟ ..

أقول وافقت .. واوافق ومقتنع بأنى في ذلك أؤدى واجبى كى أقول له اسمع ياعبود باشا :

ـ أنت مدعى بالحق المدنى .. وأنا محاميك وأنا الذى أرسم الطريق ..

النيابة : موافقين على التأجيل .. ده اضراب

الدفاع : اضراب ازاى .. هذا تضامن فنى يا أستاذ

البندارى : اطلب التأجيل لوقت كاف لمراجعة الاوراق .. والعجلة ليه

النيابة : ايوه صحيح العجلة ليه .. اللى انكتب .. انكتب وخلاص مش كده .

وأجلت المحكمة القضية الى ١٥ ديسمبر ١٩٣٤

وفي تلك الجلسة ـ ١٥ ديسمبر ـ كان عبد الفتاح يحيى قد استقال ..

واستقال معه أعضاء وزارته وبينهم كريم والمنزلاوى .. والغى دستور عام ١٩٣٠ .

وكانت جلسة حادة .. حضرها احمد عبود باشا ولم يحضرها الوزيران السابقان .

طلب الدفاع التأجيل لأن نسيم باشا أعلن أنه سيلغى القوانين الاستثنائية .. والدفاع يحاكم طبقا لهذه القوانين التى سنها صدقى باشا !

وقال الدفاع ان الغاء دستور ١٩٣٠ سيتبعه الغاء القوانين الشاذة التى سنت لحمايته .. وفي مقدمتها قوانين الصحافة .

وقال كامل البندارى : الأمر الملكى الصادر بالغاء النظام الماضى نص في المادة الخامسة على الغاء جميع القوانين التى تتنافى مع مبادىء الحرية والمساواة .

وصدور الامر الملكى الجديد الغى قسما كبيرا من القوانين .

.. . المادة ١٥٢ عقوبات مثلا تنص على عقاب من ينشر عبارات من شأنها تشكيك الناس في هذا النظام وذلك على اثر قول الحكومة ان نتيجة الانتخابات الماضية $\frac{٧}{٨}$ ٦٧ ٪ !

الاستاذ أحمد رشدى : ان الامر الملكى الجديد لم يلغ القوانين بل أبقاها كما كانت قبل الغاء الدستور .

ممثل النيابة : الدفاع يطلب مرحمة منكم .. انه يريدكم أن تتعرضوا لدستورية القوانين ، وأن يحول المحكمة الى مجلس نواب اخر .. أو قوة تشريعية .. ولكن المحكمة تعرف اختصاصاتها .

الدفاع يريد أن ينتظر لحد (ما ربنا يحنن) .

البندارى : هذا تعبير لا يليق .

وقال حفنى محمود ان النيابة رفضت ان تجيبه الى سماع احد ممن طلب سماع شهادتهم وكانت متعنتة في ذلك ففضل أن يقدم للمحكمة حتى يستطيع أن يبدى دفاعه في جو مشبع بالحرية والعدل .

اعترضت النيابة قائلة انه لا يجوز سماع من لم تسمع شهادتهم في التحقيق ، ولم يتمسك بهم الدفاع حينذاك ..

وطلبت النيابة أن يسمع شهود النفى الجدد بعد المرافعة .

وفي نهاية الأمر قررت المحكمة سماع ٨ شهود هم محمد محمود واسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى وابراهيم فهمى كريم وعبد العظيم راشد وعلى المنزلاوى واحمد راغب والشيخ أحمد عبد الحليم العسكرى .

• • •

ولكن ..

يقع خلاف بين النيابة والدفاع في مسألة الشهود .. وموضوع شهادتهم .

قالت النيابة ، هناك وثائق رسمية تغنى عن سماع أقوال عبد العظيم راشد باشا الوزير السابق .

الهلباوى ، اذا كانت نظرية النيابة عدم سماع شهادة الشهود .

فلا ضرورة اذن للمرافعة مطلقا قولوا لنا : « روحوا بقى وريحونا »

« ويضحك كل من في الجلسة » .

الهلباوى ، تريدون أن تنظروا القضية في ظل القوانين الاستثنائية التى صرح رئيس الوزراء بالغائها وكمان موش عاوزين تسمعوا شهودنا اذن اسمحوا لنا أن نستأذن وأن تنصرف هيئة الدفاع بغير أن تترافع ..

الرئيس ، الخلاف الآن في تحديد الوقائع ..

الهلباوى ، لوجئنا بخبير من المعمل الكيماوى للفصل في وقائع السب والقذف في القضية متصلة كهذه لما أمكن .

.. الوقائع قذف ومن اجل هذا نرجو سماع الشهود .. في وقائع القذف حتى نثبت سوء النية .

سلامه بك ، معنى هذا أن النيابة تأتى مسلحة بكامل عدتها وتريد أن تجردنى من كل دفاع أقدمه للمحكمة .

هذا غير معقول ..

وتمتد المناقشة بين الدفاع ويتدخل رئيس المحكمة ولكن الدفاع يرى أن المحكمة تصادر حرية الدفاع في الاسئلة .. وأنها تصر على رفض سماع باقى الشهود .. فان الدفاع يريد استدعاء كل من طلبهم وتتدخل المحكمة في الاسئلة .. وينسحب الدفاع من قاعة المحكمة .

ويجتمع اعضاء هيئة الدفاع بدار صحيفة « السياسة » . ويحضر الاجتماع كل من ابراهيم الهلباوى ، ومحمد توفيق خليل ، وسلامه ميخائيل ، ومحمد كامل البندارى ، وسابا حبشى وعبد الرحمن البيلى ومعهم حفنى بك محمود .

ويقرر الدفاع رد هيئة المحكمة

ويقدم مذكرة باسباب الرد قال فيها

« أبدت المحكمة رأيها قبل سماع الدفاع بحيث لا تستطيع أن تحكم في الدعوى بغير أن تتأثر بهذا الرأى السابق والمبكر .

وتقول أسباب الرد ،

« ان المحكمة قررت استبعاد عدد من هؤلاء الشهود وعدم سماع شهادتهم ولم تبين أسباب حكمها ثم أخذت في سماع الشهود الذين اختارتهم ،

وظهر من مصادرتها للدفاع في الاسئلة التى كان يوجهها الى هؤلاء الشهود ومن مصادرة الشهود في الادلاء بمعلوماتهم ما يفهم منه أن المحكمة بنت قرارها الأول على أن تهمة السب والإهانة لا تتصل بالوقائع التى نشرتها السياسة والتى هى موضوع المحاكمة .

وقالت المحكمة ان السب غير مرتبط بالواقع .

ويفيد هذا بداهة أن المحكمة فحصت الوقائع وبحثتها وقدرتها قبل كل دفاع .

وقدم الدفاع سببا اخر لرد المحكمة .. قال :

« يوجد من بين أعضاء الهيئة المستشار طاهر بك نور ومعروف أنه على اتصال وثيق بصاحب السعادة زكى الابراشى باشا الذى كان يهيمن على السلطة في عهد النظام السابق وعمل على تأييد نفوذه وتمكين سلطانه في جميع دوائر الحكومة المختلفة بتعيين أشخاص يطمئن اليهم في استلهام أغراضه وتنفيذها .

وهذه العلاقة بين الابراشى باشا وحضرة المستشار تجعله في الظروف الحالية غير صالح لنظر هذه الدعوة وكان مظهره بالجلسة ينم عن تأثره بهذه العلاقة » . !

وترفض المحكمة طلب الرد .

ولكن المستشار طاهر نور يتنحى عن الجلوس في الدائرة فينندب بدلا منه المستشار نجيب مرقص وتصبح الدائرة مؤلفة برئاسة عبد الوهاب بك فهمى وعضوية أحمد فؤاد أنور بك ونجيب مرقص بك .

واراد أحمد عبود أن يتوقف نظر القضية وأن تنتهى الى الصلح ... فانه ـ عبود ـ كان يعلم أن استمرار نظر القضية يثير امورا هو في غنى عنها ..

وبدأت محاولات الصلح عن طريق محمد محمود باشا كما يقول الدكتور هيكل :

« فيما كانت محكمة الجنايات تسمع الشهود والمرافعات ، دعانى محمد باشا محمود يوما وأخبرنى أن حفنى بك ذكر له أن عبود باشا يريد أن يصالحنا في الدعوى ، فهو يريد أن يقف على رأيى في هذا الأمر .

ولم أعجب مما سمعت ، وانما كان عجبي وعجب الناس جميعا ما يرونه من خروج حفنى بك مع عبود باشا عقب انتهاء كل جلسة !

سألت محمد باشا

ـ ما هو أساس هذا الصلح ؟

قال :

ـ لا أدرى ، سل حفنى محمود

قلت :

ـ انى لا أتصور للصلح في هذه القضية أساسا معقولا . لقد اتهمنا الرجل .

أرانا نسحب اتهامنا فنكون من الكاذبين ؟

أم تراه يقر هذا الاتهام فيعترف أنه ووزير الاشغال من العابثين بحقوق الدولة ومصالحها ؟ !

قال محمد باشا :

ـ وما عليك الا أن تلقى عبود انت وحفنى لتقف على ما تريد أن تقف عليه ؟

قلت :

ـ لا مانع عندى !

وأخبرنى حفنى بك أنه ضرب لعبود باشا موعدا بفندق شبرد الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه .

ذهبت في الموعد المحدد وجدت عبود باشا ولم أجد حفنى بك . وانتظرنا حضوره زمنا فلم يحضر . فسألت عبود باشا عن الاساس الذى يعرضه للصلح الذى يريده . فكان جوابه :

ـ ان حفنى بك هو الذى عرض عليه الصلح .

فسألته :

ـ وهل سألت محاميك في هذا الأمر ؟ !

قال :

لا !.

قلت :

ـ خير أن تسأله ، فاذا وجد أساسا عاودنا الحديث في الامر .

وكان هذا اللقاء هو الأول والأخير فلم يتجدد بعده حديث في الصلح ، بل سارت القضية في طريقها الى أن صدر الحكم فيها .

وتستمر محكمة الجنايات في سماع أقوال الشهود ..

وهذه عينة منها ..

الرئيس : هل تذكرون دولتكم شيئا عن زيارتكم لمعرض الزهور ومسألة أشجار قسم البساتين .

محمد محمود باشا : زرت معرض الزهور وبعد أن تفرجت هممت بالخروج .. فجاءنى أحد الموظفين وسألنى .. اذا كنت أريد أن اشاهد معروضات قسم البساتين فتبعته ووجدت أشجار برتقال عظيمة .. ولما سألته عن ثمنها أجابنى :

ـ ان ثمن الشجرة ستة قروش فقط .

قلت :

ان هذا ثمن بخس للشجر العظيم ده .

وأبديت رغبتى في أخذ الاشجار الموجودة وكان عددها حوالى ٢٠ شجرة .

قال الموظف انها بيعت فسألته عمن اشتراها فقال انه وزير الزراعة .

دهشت لهذا التصرف وأظهرت للموظف دهشتى .

وقلت انه لا يليق بالوزير أن يشترى منتجات وزارته وكان يجب أن يكون أبعد الناس عن مشتراها وانصرفت .

رئيس المحكمة : هل لديك معلومات في التهم المعروضة أمامنا ؟

محمد باشا محمود : في اليوم الذى استقال فيه عبد الفتاح باشا يحيى وعلى ماهر باشا من وزارة صدقى باشا ضرب لى أمين باشا يحيى تليفونا وأخبرنى بأمر الاستقالة وقال انه يريد أن يزورنى ليزيل ما بينى وبين عبد الفتاح باشا من سوء تفاهم حتى تعود المودة والصفاء بيننا .

قلت له لا تتعب نفسك فما دام عبد الفتاح باشا استقال فقد أصبح أمرنا كما كان .

وبالفعل في اليوم التالى لهذه المكالمة ذهبت الى نادى محمد على فوجدت عبد الفتاح يحيى باشا موجودا هناك فلما رأيته قلت له « الحمد لله على السلامة » ..

فقال : أيوه والله صحيح الحمد لله على السلامة .. لأنى كنت في نار حامية ولم أشعر بشىء مما كنت فيه الا من وقت قريب لأنى كنت أحسن الظن بكل من حولى . . ولكن وجدت اخوانى الأقربين من أسوأ الناس .

وذكر لى في هذا الصدد اسم ابراهيم فهمى كريم باشا .

وقال لى « انه رجل كنت أعتقد فيه التقوى والصلاح فوجدته أبعد رجل عن النزاهة » .

ولما أتت حكاية حكم محكمة النقض في قضية البدارى كانت هى القشة التى قصمت ظهر البعير فحمدت الله على ذلك وخرجت من الحكومة ثم أخبرنى بالجواب الذى أتى له من دولة صدقى باشا من أوربا .

وكان عبد الفتاح باشا نائب رئيس الحكومة وأخبره فيه بأن يلفت نظر ابراهيم باشا فهمى كريم الى أن علاقته مع عبود باشا تسىء الى سمعة الوزارة .

وأخبرنى بأنه اطلع ابراهيم باشا على هذا الجواب .

واستدعى عبد الفتاح يحيى باشا للشهادة .

وطلب محمد توفيق خليل أن يتولى الدفاع استجواب دولته باعتباره شاهد نفى طبقا للقانون فأذنت المحكمة بذلك ..

توفيق خليل : هل يذكر دولة الباشا انه اشترى أرضا في البحيرة بالاشتراك مع ابراهيم فهمى كريم .

يحيى باشا : نعم

س : هل تذكر دولتك تاريخ الشراء ؟

ج : منذ سنتين أو ثلاثة . . أيام كنت وزيرا للخارجية .

س : هل يذكر دولة الباشا أن وزارة الأشغال أجرت أشغالا تعود بالفائدة على هذه الارض بالذات ؟

ج : أؤكد أنه لم يحصل أى عمل من وزارة الاشغال لمنفعة هذه الأرض .

س : هل تعلم دولتك أن ترعة شقت في هذه الارض عقب شرائها لتوصيل المياه اليها ..

ج : كلا ولا مصرف .

س : ثابت من كتاب رسمى بتوقيع حسين سرى بك وكيل الوزارة أن هذه الأرض شقت لها ترعة وأنشىء لها مصرف عقب الشراء ..

ج : أنا لا أعلم شيئا عن هذا وأزيد على ذلك أنى اشتريتها مساعدة

لزميلى ابراهيم فهمى كريم الذى كان قد اتفق مع البنك عليها لأنى دفعت نصف الثمن من مال كريمتى الخاص وهو المتفق على دفعه مقدما والباقى على أقساط يدفعها ابراهيم فهمى كريم ..

وهذه الأرض بور لا قيمة لها في نظرى. ولم أعاينها الا منذ شهرين أو ثلاثة عقب خروجى من الحكم

وهنا احتد دولة الباشا فجأة

والتفت الى هيئة الدفاع :

ـ المقالة بتاعتكم تفيد أنها من أطيان الحكومة وأخذناها بثمن بخس وهذا سوء القصد الذى دفعنى للشكوى .

والحقيقة أننا أخذناها من البنك بالثمن الذى رست به عليه وأرباح مائة جنيه .

س : هل حرمتم دولتكم صحيفة « السياسة » من نشر الاعلانات بعد هذه المقالات ·

ج : أنا لما قالوا انها تطعن فينا وان الاعلانات دى مساعدة لها قلت أنا لا يهمنى أن تقطع أو تبقى ولا أعرف ان كانوا حرموها من الاعلانات أم لا ..

الاستاذ البندارى :

س : هل قدم عبود باشا الى دولتكم طلبا بخصوص انشاء شركة بنزين

ج : نعم

س : كيف قدم الطلب

ج : يدا بيد

س : ما هى الاجراءات التى أتبعت بعد ذلك

ج : اطلعت عليه ثم أرسلته الى الوزير المختص وهو وزيرا المالية و
يتكلم أحد معى حتى ظهور مقالاتكم ..

توفيق بك : هل تذكر دولتكـم ماقلتـه لدولة محمد محمود باشا
عن ابراهيم فهمى كريم

الشاهد : محمد باشا كان يطعن على ابراهيم باشا فهمى بأنه غير
نزيه .

قلت له كيف ذلك وهو أفقر مهندس عادى حتى كان يستدين
منى مبالغ صغيرة في بعض الاحيان ولو كان غير نزيه لكان اغتنى
وبقى عنده فلوس كثير .

الرئيس للشاهد (عبد الفتاح يحيى) :

س : هل تذكر الخطاب الذى وصل الى دولتك من صدقى باشا
وهو في أوربا ؟

ج : كتب لى دولته خطابا يقول فيه ان عبود باشا يستغل صداقة
ابراهيم فهمى كريم باشا ويطلب من المقاولين أن يشركوه معهم فى
العمل .. والا فلن تعطى لهم مقاولة . وطلب منى أن أكتب الى
ابراهيم فهمى كريم باشا ليعمل على ايقاف هذه الاشاعات .

ولما قابلت ابراهيم فهمى كريم قال لى ان شيئا من هذا لم يحدث
وأنه لم يتقابل مع عبود باشا في هذه السنة الا مرة واحدة على غير
عادته عندما كان يزور لندن حتى أن عبود باشا عاتبه بالتليفون
فكان جوابه له أن السيدة حرمه ووالدتها كانتا معه .

وكان صدقى باشا وهو في أوربا قد طلب الى أن أخبر ابراهيم
فهمى كريم أن يمر عليه عند عودته من انجلترا فكلمت ابراهيم فهمى
باشا بالتليفون . .

وقلت له أرجو أن تعلن للمقاولين الذين وردت أسماؤهم في القائمة والمستشار الفنى بأنه لا يشفع لعطاءاتهم ولا دخل لعبود باشا ولا تأثير له في الحكومة .

فقابل صدقى باشا وسافر الى لندن ورجع الى مصر وأخبرنى بأنه علمَ بأن رجلا يدعى دانتمارو ذهب الى لندن وقابل المقاولين ومنهم تويهام جونس الذى أخذ تكملة خزان أسوان وكان دانتمارو يحمل صورة لاسماعيل صدقى باشا مكتوبا عليها الى صديقى دانتمارو . . .

وأن دانتمارو قال لوكيل الشركة ان صدقى باشا استدعاه في فيشى وكلفه بالحضور الى لندن ومقابلة المقاولين وافهامهم بأن عبود باشا لا قيمة له ولا تأثير له في الحكومة

وجاء دور اسماعيل صدقى للشهادة :

كامل البندارى :

ـ قررتم دولتكم أنه على أثر ما وصلك عن علاقة عبود باشا بكرى باشا وما نقله اليك على ماهر باشا اتخذت اجراءات حازمة .

. . وابراهيم باشا يقول في التحقيق ان دولتكم حدثتموه بمنتهى الود حرصا على زمالته وأنكم الححتم عليه ليقبل الاشتراك في وزارتكم الثانية فطلب نقله الى وزارة المواصلات فما هى الحقيقة ..

صدقى باشا :

ـ لم يكن في استطاعتى الا أن أجامل ابراهيم باشا وهو وزير معى أما أنى الححت عليه ففيه كثير من الاسراف .

الرئيس :

ورد في كلام عبد الفتاح يحيى باشا أن في دفاتر شركة عبود مبلغ شهرى يعطى لشخص لا يذكر اسمه وأن عبد الفتاح يحيى باشا طلب

من دولتكم التحقيق في هذا . . فقلتم انه لا يمكنكم إجراء تحقيق مع زميل ..

صدقى :

ـ الذى أذكره أنه جاءت اشاعة من لندن بأن وزيرا هو ابراهيم فهمى كريم تقاضى شيئا من شركة يرأسها أو يديرها عبود باشا وعلى ما أذكر أنها شركة « الكراكات » .

وكان عبد الفتاح باشا مشتغلا كل الاشتغال بموضوع هذه الاشاعات على أن الذى أذكره أن عبود باشا قال انه مستعد لأن يطلع أى انسان على دفاتره ليتأكد من أن شيئا من هذا غير صحيح .

ولكن لا أتذكر أن يحيى باشا طلب منى تحقيقاً في هذا .

سابا حبشى :

ـ عبد الفتاح باشا ذكر ردود ابراهيم باشا فهمى عندما فوتح بمسألة الخطاب فهل بلغتك هذه الردود .

صدقى باشا :

ـ لما وصلت الى اشاعات ابراهيم باشا وعبود باشا قابلت دانتمارو وكان ذاهبا الى لندن لمقابلة سير جونس للاتفاق معه على مقاولة جبل الأولياء من الباطن .

كما اشترك معه في مقاولة خزان أسوان .

وطلبت منه أن يفهم المقاولين أن ما يشيعه عبود باشا من أن كل عطاء لا يكون شريكا فيه لا يقبل غير صحيح وأن الخواطر لا دخل لها في العمل ..

ولما كلمت ابراهيم باشا في ذلك سافر الى لندن وأرسل لى خطابا أنه حقق مسألة عبود باشا ووجد أن ما نسب اليه غير صحيح وأن مسيو

دانتمارو أطلع مدير احدى الشركات على صورة لى موقع عليها منى لاظهار ما بيننا من صداقة .

فلما قابلت بها مسيو دانتمارو سألته عما اذا كان صحيحا أنه استعمل صورتى للتأثير نفى ذلك بالمرة .

وقال انه من الغريب أن يقال انه يحمل صورتى في كل مكان للتأثير بها لان معرفتى به قديمة لاتحتاج الى دليل .

حاول الدفاع عن المدعين بالحق المدنى ان يثبت سوء نية الصحيفة في مقالاتها .. وأن الهدف منها سياسى ..

وترافع الدفاع عن السياسة ليذكر صحة الاتهامات ضد الوزيرين

وتصدر المحكمة حكمها يوم ٢١ مايو ١٩٣٥ ببراءة حفنى بك محمود ورفض الدعاوى المدنية كلها قبله وقبل محمود باشا عبد الرازق .

علق الدكتور هيكل على حكم البراءة فقال ،

« .. هل ذكرت الوزارة التى رجمها هذا الحكم قول سعد زغلول ،

« لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشيا على الارض وفارقت نصبى » !

ولكن كان يحيى باشا قد ترك منصبه منذ شهور طويلة .. فقد صدر الحكم في عهد توفيق نسيم »

وكان حكم البراءة صفعة لعبد الفتاح يحيى باشا وعهده ووزيريه والأبراشى .. وعبود .. ودليلا قاطعا على أن نزاهة الحكم لم تكن متوفرة .. وأن صفحة ذلك الحكم لم تكن بيضاء .. بحال ! !

« احنا .. تعبنا » !

لم تكن الامور مستقرة في بريطانيا .. بحال .

بدأ التذمر من سياسة جون سايمون وزير الخارجية ، وتردده ، وتناقضه ..

وكانت الحكومة ـ كما رأينا ـ ائتلافية تضم وزراء من الاحزاب المحافظين والأحرار والعمال برئاسة رامزى ماكدونالد رئيس الوزراء .

وفي ابريل عام ١٩٣٥ تقدم سبعون نائبا من حزب المحافظين بمذكرة احتجاج قوية الى الحزب ضد سايمون لانه يحتفظ بوزارة الخارجية .

وقال ستانلى بولدوين ـ نائب رئيس الوزراء ـ لاحد زملائه :

ـ ان مجلس الوزراء البريطانى لم تعد له ثقة في جون سايمون .

وهكذا عرف أن سايمون سيكون أول وزير يترك الوزارة عند أى تعديل .

واجريت الانتخابات وفاز المحافظون ولكن بلا اغلبية ..

ومن هنا استمر الحكم الائتلافى لان حزب الاحرار رأى ان يستمر في تأييد الائتلاف وان كان سايمون قد نقل من الخارجية ..

وتولى ستانلى بولدوين رئاسة الوزارة ، للمرة الثالثة .

واعلن التشكيل الكامل للوزارة يوم ٧ يونيو ١٩٣٥ .. واسندت وزارة الخارجية الى السير صامويل هور الذى تولى الوزارة ١١ سنة .. فكان وزيرا للطيران منذ عام ٢٢ حتى عام ٢٩ وتولى منصب وزير شئون الهند

منذ عام ١٩٣١ ، ولكن طموحه كان دائما يتجه الى وزارة الخارجية فاسندت اليه ..

وتولى منصب وزير الدولة لشئون عصبة الامم انتونى ايدن ..

وكان الوزير هور وإيدن يتخذان مكتبيهما في وزارة الخارجية .

وكان ولاء معظم موظفى الخارجية مع ايدن لانه عمل معهم .

وكان هور في وزارة الهند مهتما بموضوع واحد .. اما في وزارة الخارجية فكانت سياسة العالم كله امامه .. ومن هنا لم يحسن التصرف في كل الموضوعات المتعددة المطروحة عليه .

وفي مذكرات هور قال ان مكتبه في وزارة الخارجية كان يشبه مدخل فندق كبير .

وبدأ الاضطراب يسود السياسة الخارجية البريطانية خاصة وان الموقف الدولى يتغير كل يوم ..

هتلر رفض معاهدة فرساى التى وقعتها المانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الاولى . وهذه المعاهدة كانت تضع قيودا على تسليم المانيا .

واخذ الخطر الالمانى يهدد بريطانيا ..

وكان رأى السير روبرت فانستيارت الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية ، ان العدو الاول لبريطانيا هو هتلر ، وان على بريطانيا تسوية مشاكلها في الشرق الاقصى وفي اوربا وفي افريقيا لتهتم بالمانيا ومطامعها .. حتى تستطيع مواجهة زحف المانيا القادم حتما .

ويتبنى السير صامويل هور وزير الخارجية هذه السياسة دون ان يدرى انها من صنع وتدبير الوكيل الدائم لوزارته .. فقد اعتنق الوزير سياسة الوكيل !

وفي هذا الوقت بالذات بدأ موسولينى زعيم ايطاليا يحشد قواته في ليبيا ويدعم قواته في شرق افريقيا استعدادا لغزو الحبشة . ونجح جواسيس ايطاليا في التسلل الى السفارة البريطانية في روما وتصوير كل مستنداتها .. وكانوا يعرفون خطوات بريطانيا القادمة اولا باول .

واجرى استفتاء في بريطانيا ـ عن غير طريق الحكومة ـ على عدة موضوعات اهمها العدوان الايطالى المنتظر ..

تمسكت اغلبية الشعب بضرورة وقف المعتدى .. اى موسولينى .

وقالت الاغلبية ان ذلك يتم عن طريق الضمان الجماعى بواسطة عصبة الامم ..

واقلية ضئيلة هى التى وافقت على ان تحارب بريطانيا موسولينى اذا هاجم الحبشة .

ولم تكن الحكومة الائتلافية راغبة في اعلان الحرب ضد موسولينى .. ولذلك اوفدت ايدن الى روما يحاول اقناع « الدوتشى » بان يقبل جزءا من الصومال البريطانى .. ولا يحارب الحبشة ورفض موسولينى العرض قائلا :

« اريد ان تكون الحبشة بالنسبة لايطاليا مثل مصر .. بالنسبة بريطانيا »

وقال رؤساء اركان حرب القوات البريطانية بالحكومة :

ـ لا تضيفوا ايطاليا الى قائمة الاعداء .. يكفينا ما لدينا .. المانيا اليابان ... وليست لدينا استعدادت عسكرية مناسبة .

واراد صامويل هور ان يبتكر سياسة ماكرة ..

قال :

ـ ان بريطانيا مستعدة لاى شىء بشرط ان توافق كلّ الدول على لك ..

وقال ،

ـ بريطانيا مستعدة للالتزام بقرارات الضمان الجماعى ٠٠ اذا نفذت كل الدول هذه القرارات ٠

وكان هدف هور ،

« اذا نجح الضمان الجماعى ٠٠ نجحت الحكومة الائتلافية ٠٠ واذا فشل الضمان الجماعى ٠٠ فان اللوم يقع على الجميع وليس على بريطانيا وحدها » ٠

واصبح واضحا من اجتماعات عصبة الامم ان العقوبات التى ستوقع على ايطاليا ، ليست الحرب ، وانما منع كل الواردات من بريطانيا ٠٠ ومنع تصدير عدد من السلع اليها » ٠٠

ومرة اخرى كان يجب ان تشترك كل الدول في هذه القرارات وان تنفذ بالاجماع ٠٠

● ● ●

وسط هذا كله سافر السير مايلز لامبسون ـ يوم ٣ اغسطس ١٩٣٥ ـ الى اسكوتلندا ليقضى اجازته السنوية وحل محله دافيد كيللى المستشار بمقر المندوب السامى ٠٠

وكيللى ـ ٤٤ سنة ـ التحق بالسلك الديبلوماسى وعمره ٢٨ سنة عمل في سفارات بريطانيا في بوينس ايرس ولشبونه والمكسيك وبروكسل وستوكهولم ٠٠ وتولى رئاسة القسم المصرى بالنيابة أثناء وجود موريس بيترسون في القاهرة ٠ وجاء الى مصر في ديسمبر من العام الماضى ٠٠ واصبح خبيرا ـ الى حد ما ـ بالشئون المصرية ٠

وبعد انتهاء عمله في مصر عام ١٩٣٨ عاد ليرأس القسم المصرى في وزارة الخارجية البريطانية واصبح سفيرا في الارجنتين وتركيا وموسكو ...

واذا كانت مهمة بيترسون في صيف عام ٣٤ هى مواجهة الموقف في مصر عندما يموت الملك .. فان مهمة دافيد كليلى في صيف عام ١٩٣٥ هى مواجهة الموقف في مصر عندما تقوم الحرب .

واذا كانت مهمة بيترسون ان يستمر ولاء مصر لبريطانيا اذا مات الملك .. ومنع قيام ثورة .. فان مهمة كيللى ان يستمر ولاء مصر لبريطانيا اذا قامت الحرب والا تقوم ثورة كما حدث عام ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى

• • •

بعد ١٩ يوما من سفر لامبسون .. وتولى كيللى قررت الحكومة البريطانية - يوم ٢٢ اغسطس - ارسال الاسطول البريطانى الى جبل طارق ومالطة والاسكندرية استعدادا لمواجهة تدفق الاسطول الايطالى على موانى ليبيا .. والحشود الايطالية في ليبيا .

ووصل الاسطول البريطانى كله الى ميناء الاسكندرية

وارسلت بريطانيا وايطاليا القوات والمعدات عبر قناة السويس

وعززت بريطانيا السلاح الجوى الملكى في مصر .

وانشئت مطارات بريطانية متقدمة قرب الحدود المصرية - الليبية كما ارسلت قوات بريطانية ومصرية الى مرسى مطروح والسلوم وسيدى برانى وسيوه في الصحراء الغربية .

وعرض الانجليز تخصيص ٤ مدافع فيكرز و ١٦ مدفعا اليا خفيفا لكل كتيبة مصرية لاضفاء الطابع العصرى على الجيش نسيم .

وعرض الانجليز تعيين ١٦ ضابطا بريطانيا و ١٤ من لتدريب المصريين على استخدام الاسلحة فوافق نسيم ولكن المفـ للجيش المصرى لم يكن متحمسا لهذا الغرض ..

وقال وزير الحربية المصرى محمد توفيق عبد الله باشا انه لا يوافق على هذا العدد الاضافى من الضباط وصف الضباط البريطانيين فتخلت بريطانيا عن الاقتراح ·

• • •

بدأت الصحف المصرية تحذر من خطر الحرب القادمة ·

قالت ان هناك احتمالا بان تتورط مصر سواء ارادت ، او ابت ، في حرب انجليزية ـ ايطالية ·· ويجب الا تنجر الى هذه الحرب ·· كمعسكر عمل للقوات البريطانية ·

قالت الاهرام :

« على الوزارة الحاضرة ان تحمى مصالح البلاد وان تعمل على الفوز بغنم سياسى ·· والا تظل مستسلمة لخطط الانجليز ·· فتعطيهم ولا تتقاضاهم المنفعة بالمنفعة ·

ان الحالة الحاضرة فرصة للكسب اذا غيرت الوزارة مناهجها ·

لو وقفت موقف الحزم وتذرعت بالشجاعة · لافادت البلاد فوائد كثيرة ·· ولاضطر الانجليز الى تغيير موقفهم · فيعود الدستور ويحيا البرلمان ·· ويدرك الانجليز ان مصر لن تجاريهم في خططهم اذا لم ينزلوا عن مطامعهم ويعودوا الى المفاوضات بغية تسوية القضية المصرية بما يحقق المطالب الوطنية ·

« للانجليز مطامع في الحبشة لولا منافسة ايطاليا لهم اليوم ، ومنافسة فرنسا لهم بالامس لكانوا هم الذين يفكرون في الاستيلاء عليها وضمها الى مستعمراتهم ·

وحسبنا ان نذكر ان الانجليز ساوموا ايطاليا على دخولها الحرب معهم باعطائها « واحة جغبوب » واكراههم مصر على تسليمها لا يطاليا ،

غير ابهين لاحتجاج الراى العام المصرى لها ثم تلك المعاهدة التى ابرمت في العام الماضى بين الانجليز وايطاليا حيث سلموا لها برقعة كبيرة في الشمال الغربى من السودان ضمت الى طرابلس الغرب ·

ولسنا نبالغ اذا قلنا ان الانجليز يحاولون استغلال عطف مصر المتجلى نحو ايطاليا للمساومة معها على الحبشة او غير الحبشة ·

ولكن توفيق نسيم باشا يصرح للصحف « بان سياسة مصر مماثلة للسياسة البريطانية » ·

وتهاجم الصحف المصرية تصريحات نسيم ··

قالت :

« ظنوا ان هذا التصريح اكسبهم حقا وافادهم فائدة لها ما بعدها ·· وهم مخطئون لان هذا التصريح زاد الوزارة ضعفا ·

ان الامة المصرية عدلت عن سياسة التفاهم والاتفاق وآثرت الخصومة والعداء للانجليز بل الواقع انها مازالت تاخذ بسياسة الاتفاق ولذلك فهى تسجل على الانجليز مع الاسف الشديد نهجهم سياسة تجعل الوصول الى هذا الاتفاق ابعد واشد صعوبة لما فيها من استخفاف بالراى العام المصرى ·

وطالبت الصحف المصرية بتحالف عسكرى مع بريطانيا العظمى تعقبه مفاوضات للمعاهدة ·· كما طالبت بعودة دستور ٢٣ ·· فقالت :

« ان الحوادث الحالية علمت الانجليز · او يجب ان يتعلموا منها ، انهم في حاجة شديدة الى صداقة مصر ·

·· اذا شاركت مصر انجلترا في سياسة او في حرب · كسبت انجلترا من وراء ذلك قوة لا يستهان بها ·· بما تستطيع مصر ان تجنده من جيش تزوده بالمؤنة والذخيرة وتنفق عليه

هذا هو الوقت الذى ينبغى فيه ان يزن الانجليز مصر بميزان الحقيقة والعدل والسبيل الاول الى ذلك المبادرة بفتح باب المفاوضات والمساعدة على انجاحها ٠

.. مصر مستعدة للاشتراك مع الانجليز ومساعدتهم والانتصار لهم اذا عرفوا ان عليهم ان يدفعوا مقابل ذلك عقد المعاهدة وابرام المحالفة » ٠

وتبنى الوفد هذا الاتجاه .. اى المعاهدة مقابل المساعدات ..

وعبر عن ذلك عبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ فقال :

« البحر المتوسط سيكون الميدان الطبيعى للحرب ٠

... ومصر دولة من دول هذا البحر تشغل فيه مركزا رئيسيا ... ثم بوجود قناة السويس في ارضها .. وهى قناة اذا اقفلت في وجه ايطاليا صارت قواتها في افريقية الشرقية في حكم الاسيرة ثم ان مصر جارة للقوى الايطالية في طرابلس من جهة وجارة للحبشة من جهة اخرى فمركزها بالنسبة للحرب مركز رئيسى من جميع الوجوه ٠

ان مصلحتنا الظاهرة الان هى ان نلتزم الحياد .. والحياد الكامل بكل معانيه .. فان اريد تجاوزه فليكن ذلك على اساس تحالف يعطينا استقلالنا الفعلى » ٠

كان هذا كله هو الجانب السطحى من الصورة العسكرية .. والسياسية .. اما الجانب الحقيقى فكان مختلفا تمام الاختلاف ٠

● ● ●

تجمع الاسطول البريطانى في ميناء الاسكندرية وخرج دافيد كيللى القائم بعمل المندوب السامى لتحية القوات البريطانية في سفينة القيادة فوجد ١٥ ادميرالا بريطانيا و ٢٠ الف بحار بريطانى ٠

ولكن قائد القوات البريطانية في البحر المتوسط ، الادميرال شارلز نوربس قال له همسا :

ـ هل تعلم انه ليست لدينا ذخيرة تكفى للقتال الا ١٥ دقيقة فقط

انى لا استطيع حماية الاسطول البريطانى .. اذا هوجم

لقد الغيت اجازات الضباط والجنود بعد غروب الشمس واحمد حظى كلما طلع الفجر لاننا لم نهاجم .. بعد !!

ولا توجد مدافع مضادة للطائرات في الاسكندرية ...

وقال له الجنرال السير جورج وير قائد القوات البرية :

ـ سمعت في لندن رئيس اركان حرب القوات البريطانية يقول .. « الجيش البريطانى ... لا يستطيع ان يلعب » .. اى لا يستطيع ان يحارب ·

ولكن الشعب البريطانى ، ولا الشعب المصرى ، ولا زعماء ايطاليا كانو يعرفون مدى ضعف بريطانيا العسكرى في ذلك الحين لان بريطانيا كانت تدلى بتصريحات ضد ايطاليا ·

وكان القادة العسكريون البريطانيون يقولون ان الحل الوحيد هو ضرب القواعد العسكرية الايطالية ولابد لتحقيق ذلك من تعاون فرنسا ·

وعندما وصلت فرقتان إيطاليتان الى ليبيا قال الجنرال وير لدافيد كيللى في الاسكندرية :

ـ ساسافر الى القاهرة لامزق كل الخطط العسكرية واعد خططا بديلة ؟

قال كيللى :

ـ ولم ؟

أجاب الجنرال :

ـ ان كل الخطط العسكرية التى أعددناها كانت على أساس أننا

سنحارب اليابان - لا ايطاليا - وأن كل استعدادتنا تمت على أن اليابان سترسل سفينة الى قناة السويس وتغرقها في القناة . وبذلك يتعذر على قواتنا الذهاب الى الشرق الاقصى .. الآن ايطاليا هى العدو !

• • •

وجاء السير وليم فيشر ليقود القوات البحرية ..

والتقى فيشر مع دافيد كيللى في شرفة منزله المطلة على البحر يتحدثان عن الاحتمالات المرتقبة .

قال فيشر :

- هل تعلم ما جرى لى مع الحكومة البريطانية ورئاسة الاركان

أجاب كيللى بالنفى .

قال فيشر :

- منذ فترة ليست بعيدة .. قدمت تقريرا عسكريا عن ضعف الاستعدادات في مالطة وخوفي من قيام القوات الايطالية بغزو الجزيرة فقالوا لى :

- أنت مجنون .. ان ايطاليا هى العدو رقم ٥ أو رقم ٦ في كشف أعدائنا .. وليست الاولى » ..

• • •

اضطر النحاس الى أن يطالب نسيم باشا بأن تعلن بريطانيا عن رغبتها - من حيث المبدأ - في استئناف مفاوضات المعاهدة مع مصر على أساس المشروع الذى وضعه النحاس باشا وهندرسون - وزير خارجية بريطانيا - عام ١٩٣٠ وذلك بمجرد أنتهاء أزمة من الحبشة

• • •

اخذ الوفد يمد يده للانجليز ويلوح بأنه مستعد لعقد معاهدة مع

بريطانيا خطب النحاس يوم ٨ سبتمبر في الاسكندرية فقال ،

« الضرورة تقضى ونحن ـ على أبواب حرب في أرضنا وفي بلادنا ـ أن نتعاون معا ٠

ولا يمكن أن نكره على التعاون رغم ارادتنا كما حصل سنة ١٩١٤ ٠

ان البلاد انتبهت الى حقوقها وعرفت ما لها وما عليها » ٠

ولم يكتف النحاس بذلك بل قال ،

« نرى المصلحة في عقد محالفة شريفة بين البلدين تراعى فيها مصالح الطرفين » ٠

وقصد توفيق نسيم الى مقر المندوب السامى وأجتمع بدافيد كيللى وطالبه بذلك ٠

ولما ناقشه كيللى اعترف نسيم بأن الاقتراح يجىء من النحاس باشا وأنه سيرضيه كما سيرضى أيضا زملاءه البارزين ٠

• • •

واضطر دافيد كيللى الى أن يبلغ توفيق نسيم ،

« أن حكومة جلالة ملك بريطانيا تدرك مصالح مصر حق الادراك ٠ وتعرف القلق الذى يساورها في الوقت الحاضر ٠

فليثق دولة الرئيس توفيق نسيم : بأنه ـ اذا دعت الظروف ـ فان حكومة جلالة ملك بريطانيا ستواصل اطلاع الحكومة المصرية ومشاورتها في شأن جميع تطورات الموقف الدولى التى قد تمس مصالح مصر من قريب » ٠

وكان البلاغ لتهدئة الوفد ·· وخديعة الرأى العام ، فان التشاور كان مستمرا بين نسيم والمندوب السامى ·· وكان التعاون قائما ٠

• • •

أخذ دافيد كيللى يعيد تقييم الموقف ..

وجد ان توفيق نسيم لا يستطيع أن يمنع الوفد من العودة الى الحكم

والملك يمهد لعودة الوفد لانه لا ينسى الجرح العميق الذى أحدثه موريس بيترسون في قلبه عندما فرض عليه توفيق نسيم رئيسا للوزارة وأحمد ريور رئيسا للديوان وكذلك الالم الدامى نتيجة ما فعله مايلز لامبسون عندما أصر على عزل الا براشى .

والجميع يرون ان نسيم هو رجل الانجليز ..

وأخذ كيللى يفكر فيما سيحدث اذا قامت الحرب مع ايطاليا .

وجد ان بريطانيا تعتمد على مصر في كل اتصالاتها .

ولا تستطيع بريطانيا أن تفعل شيئا اذا اكتفى المصريون بالمقاومة السلبية فحسب .. كما فعل غاندى .. اى دون أن يرفعوا سلاحا فى وجه القوات البريطانية .

في البوليس المصرى لا يوجد سوى عدد محدود جدا من الضباط البريطانيين .

وفي الجيش المصرى مفتش بريطانى وبعثة عسكرية بريطانية فحسب .

وفي الوزارات المصرية بعض المستشارين ..

ويقطع كيللى المسافة من الاسكندرية إلى السويس عن طريق القاهرة ثم يكتب مذكرة الى وزارة الخارجية يقترح فيها عقد معاهدة مع مصر .

قـال

« لاخطر اذا أبعد الجيش البريطانى من القاهرة الى القنال .. ان النقل الميكانيكى يستطيع أن يقطع المسافة مرة اخرى في ساعات قليلة »

وقــال :

« ان وجود القوات البريطانية فيه استفزاز واثارة لمشاعر المصريين » .

وقــال :

« ان المعاهدة لن تقوم الا اذا كان لها تأييد شعبى .. أى الا اذا أيدها الوفد » .

وطالب كيللى حكومته بأن تتعاون مع الوفد .

• • •

تلقى دافيد كيللى ردا سريعا ..

ولم يات الرد من وزارة الخارجية بصفة رسمية .. بل بعث السير روبرت فانسيتارت وكيل الخارجية الدائم بخطاب شخصى الى كيللى يحذره وينذره .

قــال :

« ان رؤساء الاركان يرون انه لا بد من بقاء الجيش البريطانى في مصر ..

وبعض الوزراء ، وعلى رأسهم ، اللورد هيلشام يصيبهم الجنون اذا سمعوا كلمة معاهدة تعقد مع مصر » .

وقال فانسيتارت :

« أرجوك .. يادافيد لا تكرر هذا الطلب أبدا .. ولا تذكر كلمة معاهدة .. مرة أخرى » .

وصمت كيللى عن استعمال الكلمة .. غير المباحة ..

ولكن صحف مصر لم تصمت .. لانها لا تعرف ..

بل استمرت تطالب بالمعاهدة ..

وكان الوفد في مقدمة المتحمسين يعرض استعداده للمعاهدة .. التى لا تريدها بريطانيا .. والوفد لا يدرى !!!

● ● ●

اهتم كيللى - بناء على طلب حكومته - بتعاون مصر في هذه الظروف وموافقة رئيس الوزراء المصرى توفيق نسيم على كل التدابير التى اتخذتها بريطانيا لمواجهة الطوارىء

وبدأت الصحف المصرية تهاجم زيادة القوات البريطانية في مصر .. وتطالب رئيس الوزراء بأن يعرف نوايا الحكومة البريطانية بدلا من أن يترك البلاد تنتابها أعنف الشكوك ٠

وكان رئيس الوزراء يعرف - عن يقين - حقيقة النوايا البريطانية فقد وافق على خطوط السياسة العامة التى حددتها بريطانيا .. وهى اعلان الاحكام العرفية واعلان حالة الطوارىء في مصر عند الضرورة ٠

وقال رئيس الوزراء انه مستعد لان تعلن الحكومة المصرية بنفسها حالة الطوارىء بدلاً من أن تقوم بريطانيا بذلك .. لان الشعب يتقبل هذه الاجراءات اذا أعلنتها حكومة مصرية ٠

وبعث كيللي الى لندن يصف الرغبات المخلصة التى أظهرها نسيم باشا للتعاون معه ٠

● ● ●

عندما يزداد الضغط على نسيم من المندوب السامى أو الملك أو الوفد كان يكتفى بأن يعلن رغبته في الاستقالة فيتراجع الجميع ايمانا منهم بأن نسيم هو أصلح رئيس للوزراء يناسب - في وقت واحد - الاطراف الثلاثة المتعارضة ٠

● ● ●

ولكن السيدة روز اليوسف ·· رات أن نسيم يراوغ الوفد ·· ولا يمهد له فقررت ألا تهادن صحيفتها نسيم ·· بل تهاجمه ·

واستدعى النحاس السيدة روز اليوسف الى مكتبه

وجرى الحديث بينهما كما وصفته في مذكراتها

« ذهبت اليه في بيت الامة ·· وكان يجلس على مكتب سعد زغلول ، وقد وضع في عروة جاكتته وردة حمراء يانعة ـ وكان قد تزوج حديثا ـ فلم يكد يرانى حتى لوح بالمجلة في يده وصاح في وجهى :

ـ ايه القرف اللى انتو كاتبينه ؟

ودهشت لهذه المفاجأة ، فوقفت ذاهلة لحظة ثم قلت :

ـ فيه ايه ياباشا ؟

فصـاح :

ـ انتى بتعارضى وزارة توفيق نسيم ليه ؟

ـ وزارة توفيق نسيم جايبها الانجليز والسراى ·· وهى التى تؤجل عودة الدستور ·· ازاى ما اهاجمهاش ؟

فقاطعنى قائـلا :

ـ لا ياستى · أنا ما أحبش تناقشينى في السياسة ·· انتى يعنى عايزه محمد محمود وصدقى يرجعوا ؟ · احنا تعبنا ·

ثـورة : الشباب

قطع السير مايلز لامبسون أجازته وعاد إلى مصر يوم ٣٠ سبتمبر نتيجة تطورات الموقف الدولى واقتراب الهجوم الايطالى على الحبشة ·

بدأ هذا الهجوم ٣ أكتوبر ·

وبعد ٣ أيام أرغم الانجليز الملك فؤاد على ارسال ولى عهده فاروق إلى لندن ليتعلم هناك كما طلب بيترسون ·· ومن بعده لامبسون !

واستمر الوفد في أوهامه واحلامه · يبدى ترحيبه واستعداده للمعاهدة فخطب النحاس مرة أخرى قائلاً :

« اننا نأمل أن تكون عودة السير مايلز لامبسون فاتحة عهد جديد · فتتم الصداقة بين الشعبين · ويمكن التعاون في أحرج الظروف وأشد الأوقات وهو ما يعمل له الوفد » ·

واستمر توفيق نسيم متعاونا مع الانجليز ·

بعثت عصبة الأمم إلى مصر تدعوها للاشتراك في توقيع العقوبات ضد ايطاليا لغزوها للحبشة ·

وقبل أن يرد توفيق نسيم سأل السير لامبسون ·

قال له :

ـ ومن يحمينا من ايطاليا اذا غضبت ؟!

أجاب لامبسون بعد استشارة حكومته :

ـ بريطانيا تحميكم من العواقب !

ويرد نسيم على دعوة عصبة الأمم · بأن مصر ستلتزم ، من حيث

المبدأ . بالتدابير التى ستتخذ كعقوبات مالية واقتصادية في النزاع الايطالى ـ الحبشى . وأن تطبيق ذلك سيكون في اطار الحدود الممكنة .

ولم تكن مصر في ذلك الوقت عضواً في عصبة الأمم !

ويكتب لامبسون إلى لندن قائلاً : ان هذا القرار اتخذته الحكومة المصرية . دون ضغط . لاظهار تضامنها مع بريطانيا .

وهاجمت الصحف المصرية هذا القرار . ولكن لامبسون وجد أن الحكومة المصرية مضت في تنفيذها للقرار إلى أبعد مما كان ممكنا أو متوقعا في البداية ..

• • •

كانت بريطانيا في تلك الفترة منصرفة بكل قواها لدراسة الموقف الدولى والتيارات المتعددة ضد عصبة الأمم بشأن توقيع العقوبات على ايطاليا .

وكان هدف بريطانيا الحصول على تأييد فرنسا لتوقيع العقوبات .

وتتعدد الاجتماعات بين صامويل هور وزير الخارجية البريطانى ولافال رئيس وزراء فرنسا لتنسيق موقف الدولتين ازاء ايطاليا .

وكان ونستون تشرشل قد غادر بريطانيا حتى لا يعلن رأيه فإنه كان يعرف حقيقة الموقف العسكرى البريطانى .. الضعيف ..

وبريطانيا تعرف أنه من ناحية الاخلاق والمبادىء فان على بريطانيا أن تقف ضد ايطاليا .. وتؤيد الحبشة .. ولكن السياسة لا تلتزم بالمثل ومبادىء الأخلاق !

وكان من رأى هور ولافال عدم توقيع عقوبات فعالة ضد ايطاليا .. ولا داعى لاثارتها .

وكان القواد البريطانيون يرون أنه لا بد من وقت كاف للاستعداد العسكرى .. ويخشون غارات الاسطول الايطالى على سفنهم في البحر المتوسط .

وتقرر عصبة الأمم أن ايطاليا معتدية . وترفع ـ العصبة ـ الحظر عن تصدير السلاح للحبشة .. وتطبق ميثاق العصبة على ايطاليا فتمنع وارداتها .. وتمنع أيضاً معظم الصادرات الى ايطاليا ..

وتوافق بريطانيا على هذه القرارات ..

وتمتنع عن الموافقة عليها كل من أمريكا وألمانيا والنمسا والمجر والبانيا .

وتبقى مشكلة أساسية وهى : هل تمنع عصبة الأمم تصدير البترول والفحم والحديد والصلب لايطاليا .. وهى مواد أساسية تشل امكانيات ايطاليا العسكرية ... وان أعلنت ايطاليا أنها تستطيع مقاومة ذلك ٨ أشهر !

وتحاول بريطانيا تأجيل فرض حظر هذه المواد الأساسية وتتعلل بأنه اذا منعت رومانيا تصدير البترول إلى ايطاليا .. فان بريطانيا تمنع تصدير الفحم .

وتهاجم الصحف الفرنسية .. حكومة بريطانيا لموقفها المتردد .. المذبذب .... ويظهر لافال مزيداً من التردد بسبب ظروفه الداخلية السياسية ..

ويصبح هدف صامويل هور اقناع فرنسا باتخاذ موقف موحد .

ويعلن ستانلى بولدوين رئيس الوزراء يوم ١٩ أكتوبر ١٩٣٥ أنه سيجرى انتخابات عامة في بريطانيا حتى يحصل على أغلبية .. ويحل مجلس العموم يوم ٢٥ أكتوبر وتصبح المعركة الانتخابية محور النشاط السياسى في بريطانيا كلها ..

وتدور المعركة حول موقف بريطانيا من الحبشة ·

وتصبح مصر طرفاً في المعركة الانتخابية في بريطانيا لسبب واحد وهو أن زعماء مصر بدأوا يطالبون ـ مقدماً ـ بثمن تعاونهم مع بريطانيا ··

·· وهذا الثمن هو الدستور ·· والمعاهدة ·

• • •

بدأ محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين الهجوم الكبير بعنف على بريطانيا وتوفيق نسيم المتعاون معها يوم ٧ نوفمبر في خطاب ألقاه في كازينو لطف الله على النيل في الزمالك ·· وكان باقيا على اجراء الانتخابات البريطانية ٧ أيام فقط ·

قال محمد محمود :

« انها وزارة تفريط . فلا هى احتفظت بالحقوق المعترف بها في تصريح ٢٨ فبراير ولا هى استفادت من الخطوات التى قطعتها مصر في مفاوضاتها المختلفة مع انجلترا ·

لقد ازداد التدخل البريطانى ـ عن رضا وطواعية ـ من الوزارة القائمة بصورة جعلت هذه الوزارة ستاراً لارادة الانجليز . لا أكثر ولا أقل ...... وانتهى الأمر بهذه الوزارة ـ التى علقت الأمة عليها كبار الآمال عند تأليفها ـ إلى أن ردت السلطة المصرية البحتة الى أيدى الانجليز ··

ان مصر ليس لها الآن استقلال داخلى . ولا وجود دولى ·

فلنكن جميعاً قلباً واحداً في العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ·

وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها ساعة الشدة من أن ينسوها ليذكروا

منافعها وأشخاصهم · لننسى كل شيء الا مصر . ولننس كل شيء الا استقلال مصر وحرية مصر ومجد مصر » ·

قال الدكتور محمد حسين هيكل ـ وهو من زعماء الأحرار ـ يصف صدى خطاب محمد محمود بأنه « أحدث دويا هائلا في جميع الأوساط . فكان بدء التحدى لسياسة الحكومة البريطانية يؤمئذ في مصر . وبدء الجهاد الوطنى لاستعادة الدستور . ولوضع الحدود والمعالم لعلاقات مصر وانجلترا » ·

وقال الدكتور ضياء الدين الريس أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة في كتابه الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ـ وهو أول كتاب شامل عن هذه الفترة ـ « كانت خطبة محمد محمود وطنية صادقة . هزت مركز الوزارة . وكان لها دوى في انحاء البلاد ·· واهتم الجمهور بهذه الخطبة لأنها عبرت عن استيائه من الحال التى وصل إليها وسخطه على الوزارة » ·

وقال السير مايلز لامبسون ان هذا الخطاب زاد من حدة تدهور الموقف ·

• • •

واذا كان هذا الخطاب بداية التحدى لبريطانيا وتوفيق نسيم فان هذا التحدى جاء متأخراً ·

لم يجعل مصر تفيق من الغيبوبة التى عاشت فيها خلال عام كامل ·· أى منذ ١٤ نوفمبر من العام السابق عندما تولى توفيق نسيم الحكم ·

كانت مصر في حاجة الى صدمة ·· وهزة ·· أو زلزال ·

ويتكفل وزير خارجية بريطانيا السير صامويل هور بذلك ·

وكان لصامويل هور العذر من وجهة نظر بريطانية ـ ·

وكان هور المتهاون مع ايطاليا ·· والذى يسيل رقة وتعاونا مع فرنسا من أجل معاهدة ·· ومن أجل اتفاق ·· مضطر لأن يظهر تشدداً في جبهة أخرى ·· وهى الجبهة المصرية ··

أدلى هور بتصريح صدم مصر كلها ·· الوفد ·· والاحرار والشعب كله ·

قال في خطاب انتخابى مدافعاً عن سياسة الحكومة البريطانية يوم ٩ نوفمبر ، بعد يومين من خطاب محمد محمود ·

« عندما استشيرت الحكومة البريطانية ·· نصحت الحكومة المصرية بألا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ ··

إذ ظهر أن الأول غير صالح للعمل ·

والثانى لا ينطبق على رغبات الأمة » ·

وكان معنى هذا التصريح أن بريطانيا لاتزال ضد الحكم الملكى المطلق لأحمد فؤاد ·· وأيضاً ضد دستور يمهد لعودة الوفد والنحاس ·

ولكن أخطر ما في هذا التصريح أنه كشف للجميع أن توفيق نسيم يستشير الانجليز في كل أمر ·· ويرجع اليهم ، للمرة الثانية ، في أمر اعادة الدستور وأن بريطانيا تتدخل فى شئون مصر ·· وتصر على ذلك ·

ولم يكن باقياً سوى ٤ أيام على عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر وهو العيد الذى تحتفل فيه كل الأحزاب بذكرى جهاد سعد زغلول وزملائه عندما دخلوا دار المعتمد البريطانى السير وينجت عام ١٩١٨ يطلبون استقلال مصر ·

وفي عيد الجهاد يتحدث ، كل عام ، زعماء الوفد يحددون سياستهم وخطتهم ·

وترقب الناس ما سيقوله النحاس بعد أن اتضحت تماماً سياسة توفيق نسيم والانجليز ·

• • •

كتب السير مايلز لامبسون يصف نتائج تصريح صامويل هور بأن « المتاعب تتجمع في الأفق » ·

• • •

وتجمعت المتاعب صباح يوم ١٣ نوفمبر ·

عرف الشعب أنه يجب أن يقاتل من أجل اعادة الدستور ·

وكان العيد فرصة لانطلاق المظاهرات العارمة لشباب الجامعة ·· واعتبرت صورة مصغرة لثورة عام ١٩١٩ . أو هى تجديد لتلك الثورة ·

وكان موريس بيترسون يتوقع أن تقوم هذه المظاهرات بعد وفاة الملك وضد الابراشي ووزراء عبد الفتاح يحيى فاذا بالمظاهرات تقوم في حياة الملك وبعد طرد الابراشى وعبد الفتاح يحيى وضد نسيم الذى اختاره بيترسون ·

وجاء المساء ·· وخطب مصطفى النحاس ·· وأعلن قرارات الوفد وأهمها أنه يسحب تأييده لوزارة توفيق نسيم ·

ودعا الى « عدم التعاون مع الانجليز واستقالة الوزارة نزولا على خطة عدم التعاون معها · ولأن استمرارها في الحكم ـ بعد اصرار الانجليز على الاعتداء على الدستور ـ هو اقرار لهذا الاعتداء ·

واذا لم تستقل الوزارة فان الوفد لا يؤيدها بعد الان ·

وكل وزارة تقبل أن تعاون الانجليز مع استمرار اعتدائهم على الدستور والاستقلال ـ هى وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد بكل ما يستطيع ··

ومد النحاس يده الى انجلترا مرة أخرى مطالباً بمعاهدة ·
ولكنه رفض أية فكرة للاشتراك في وزارة ائتلافية ·
قال :

« أصبح الأمر ، لا يقتصر على مطلبنا الدستورى ، بل يستلزم أيضاً تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقاً حراً شريفاً يحقق لها الاستقلال التام ، وصون مصالح الانجليز التى تتعارض مع هذا الاستقلال ·

أما القوات البريطانية فلا يجوز التسليم لها باستخدام مرافق البلاد الا على أساس واحد لا نقبل غيره ، وهو أساس التحالف الشريف مع المساواة التامة في السيادة والاستقلال بين البلدين المتحالفين ·

ومعلوم ، أو يجب أن يكون معلوماً ، أن الحالة في مصر تختلف كل الاختلاف من الناحيتين الشرعية والمعنوية عنها في سنة ١٩١٤ عندما اندلع لهيب الحرب العظمى ·

لن تقبل مصر اليوم أن يساق أبناؤها الى ميدان القتال · وتؤخذ أقواتها وتصرف أموالها وتستخدم ثكناتها وموانيها ومطاراتها ـ قهرا وغلابا وقوة واغتصابا ·

ولكنها ترحب مخلصة بأن تذود عن كيانها بكل ما هو في مقدورها متعاونة في الدفاع عن حليفتها برضاها واختيارها ، باعتبارها بلدا حراً يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام ·

ان السير « صامويل هور » يعترف ويقول بتدخل الحكومة البريطانية في أمر الدستور المصرى ، رغم ما تعرفونه من احتجاج الأمة والحكومة المصرية عليه ·

ومفهوم الا نعارض الحكومة البريطانية في عودة النظام الدستورى في مصر . ولكن مالها والدستور الملائم وغير الملائم ؟

أن أمر الدستور المصرى ـ بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير نفسه ـ وهو تصريح من جانبهم وحدهم ـ هو من شأن الشعب المصرى وملكه » .

• • •

في اليوم التالى لخطاب النحاس أجريت الانتخابات البريطانية ففاز هور بـ ٧٥ ٪ من أصوات الناخبين في دائرته .. وفازت الحكومة الائتلافية .. وان سقط رامزى ماكدونالد في دائرته .. ففقد مقعد مجلس العموم .. وفقد منصبه الوزارى أيضاً .

وعدلت الوزارة البريطانية يوم ٢٢ نوفمبر على ضوء نتيجة الانتخابات وبقى هور وزيراً للخارجية ..

• • •

اعتبر المندوب السامى البريطانى خطاب النحاس اشارة لاضرابات ومظاهرات الطلبة .

ولكن المظاهرات بدأت قبل خطاب النحاس واستمرت بعده .

وسقط شهداء معظمهم من طلاب جامعة القاهرة .

وتضامن الشعب كله مع الطلبة .

وقال لامبسون في تقريره ،

« في الفترة من ١٣ الى ٢٢ نوفمبر كان الطلاب في مزاج سيء ، مما أسفر عن اصابة ١٣ من المواطنين و ١٥٩ من رجال البوليس ، الذين اضطروا من حين لآخر ، لاستخدام الاسلحة النارية الصغيرة .

وبين الطلاب لقى ٥ مصرعهم « اسماعيل محمد الخالع ، محمد عبد المجيد مرسى ، محمد عبد الحكم الجراحى ، على طه العفيفى ، عبد الحليم عبد المقصود شبكه » .

وجعل الطلبة من أحدهم شهيداً ـ محمد عبد الحكم الجراحى ـ واقاموا له نصباً تذكارياً بالقرب من الجامعة ، كما أصيب ١٠٥ آخرون » .

وخرج كل زعماء مصر صفا واحدا لأول مرة منذ زمن طويل وراء جثمان الشهيد الجراحى .. الذى قتل برصاص الانجليز .

• • •

وتكتب الصحف البريطانية وصفا تفصيليا للمظاهرات المصرية وتقول .. ان الحالة تزداد كل يوم تفاقما وخطورة .. رغم البلاغات المصرية الرسمية ..

وتقول المورننج بوست :

« .. ان بعض الوزراء لا يوافق على حكم البلاد بالقوة .. ويفكرون في الاستقالة » .

وتقول الديلى هيرالد :

« الاضطرابات ضد البريطانيين تمتد الى الأقاليم .

وهناك ما هو أهم من المظاهرات وأعظم دلالة وهو الاجماع التام من كل الأحزاب والمعارضين ـ الذين لا ينتمون الى أحزاب ـ على معارضة التدخل البريطانى .

وقد جرت عادة البريطانيين بألا يكترثوا للرأى المصرى ولا يحسبوا له حساباً ولكن متى حدث أن زعماء أحزاب سياسية شديدى الاختلاف مثل النحاس باشا ومحمد محمود باشا وحمد

الباسل باشا واسماعيل صدقى باشا يصرحون علنا بأنهم متفقون في الرأى » ٠

وقالت ،

« ان المصريين لم يكونوا في وقت من الأوقات أحسن استعداداً لمصادقة بريطانيا مما هم اليوم ٠

والنحاس باشا نفسه مستعد أن ينظر في التعديل الذى يمكن ادخاله على دستور ١٩٢٣ ولكن بطريقة واحدة هى الطريقة الدستورية أى بواسطة برلمان مصرى حقيقى ٠

وقد قابل السير صمويل هور الاقتراحات المصرية بأن لطم مصر على وجهها وكان في وسع أى انسان أن يخبره مقدماً بأن السخط هو النتيجة المباشرة لذلك » ٠

وتتضامن صحيفة « الديلى هيرالد » مع مصر . أو تؤيدها في مطالبها فتقول ،

« ليس هناك ما يدعو الى تأجيل النظر في المسائل المصرية البريطانية المعلقة ٠

وصرح السير صمويل هور بضرورة هذه التسوية عندما يحين الوقت الملائم ٠٠

فمتى اذن يأتى هذا الوقت ولماذا لا يكون الآن ٠٠ »

وتكشف التايمز عن موقف نسيم باشا المؤيد ـ دواما ـ للانيجليز ٠٠

قالت ،

« ان السير مايلز لامبسون كان يستشير نسيم باشا ولكن العادة التى ألفها نسيم باشا هى أنه يتخذ القرارات دون أن يشاور زملاءه من الوزراء أو يشاور الزعماء المصريين »

وتشير التايمز الى ما قرره الوفد من الاحتجاج الى عصبة الأمم والى ما أعلنته السيدة هدى هانم شعراوى من أن النساء المصريات مستعدات لأن يواجهن رصاص البوليس ·

وهذا يدل على مبلغ السخط في مصر ولكن الشعور السائد في الدوائر المصرية الجدية هو الاسف العميق على ما اصاب روح الصداقة بين مصر وبريطانيا وعلى انقلابها الى مرارة شديدة

والتأثير الذى احدثته خطبة السير صمويل هور ليس قاصرا على الوفد وحده ·

ان هناك اساسا حقيقيا ولاشك لشعور السخط وخيبة الامل لان بريطانيا غير مستعدة الى الان للاعتراف بان لمصر مركزا سياسيا ·

وتهاجم صحيفة ستار الحكومة البريطانية قائلة :

« ان هذه الإضطرابات تدل على ما كان مخبوءامنما يجهله الرأى العام البريطانى عن سوء السياسة الخارجية التى اتبعتها الوزارة البريطانية الى الان ··

ومما يبعث العجب والاستغراب ان تحدث مثل هذه الإضطرابات في وقت كنا نعتقد فيه ان البلدين مصر وبريطانيا متحدتان في العطف على الحبشة واستنكار العدوان الايطالى ·

والذى لاشك فيه ان الخارجية البريطانية تعالج الشئون المصرية على النحو الذى رسمه اللورد لويد ·· وقد ارتكب السير صمويل هور خطأ بخطبته الاخيرة حين حمل على دستور ١٩٢٣ـ مما يدل على عدم حذقه السياسى وهو يكره الدستور لاسباب لا يذكرها ·

ولكن السبب الوحيد والحقيقى الذى يعرفه كل انسان ان هذا الدستور هو الذى يطلبه المصريون ·

.. وقد قبله الملك فؤاد فكيف نخشاه نحن اذا كان الملك يقبله ولماذا نتدخل في هذا الشأن ؟

واذا استمرت دار المندوب السامى على اظهار ثقتها بنسيم باشا فقد يستمر في الحكم ولكنه سيظل امام مصر - في حالتها النفسية الحاضرة - مسئولا عن خيبة الامل التى منيت بها ويكون عليه اذن ان يتغلب على هذا الشعور العميق » .

وواضح من اقوال الصحف البريطانية ان الصحف المعارضة للحكومة البريطانية تنتهز الفرصة لتؤيد مطالب مصر .. وتؤيد الطلاب .. وتشجع العودة الى الدستور وتعترض على العودة الى سياسة اللورد لويد في حكم مصر بالارهاب ..

وعلى اية حال فان اهتمام هذه الصحف بالموقف في مصر ادى الى ان تصبح مصر موضوعا تدرسه الحكومة البريطانية وتفكر فيه .

ولكن جريدة « مورننج بوست » الناطقة باسم حزب المحافظين بينت ان بريطانيا لن تغير سياستها في مصر .. وان توفيق نسيم سيظل ينفذ السياسة البريطانية .. قالت الصحيفة :

« ان السلطات البريطانية . لا ترى داعيا للقلق مهما كانت نتيجته لان هناك قوات كافية لحفظ النظام والقانون ..

وقد اجتمع الوزراء امس وتشاوروا في الحالة وربما عقدت لجنة الدفاع الوزارية قريبا لدراسة الاحتمالات الممكنة .. وما عسى ان يكون للحوادث الجارية في مصر .. من صدى في غيرها ..

ولكن نظرا لكثرة الحشود من السفن البريطانية التابعة للاسطول البريطانى في مياه الاسكندرية وصخامة الاعداد التى ارسلت اخيرا الى

الحامية البريطانية في مصر فلا يحتمل ان تنشأ الحاجة الى اتخاذ تدابير بريطانية خاصة ٠

ومن الجلى ان الاضطرابات التى حدثت دبرها الوفد المصرى الا ان الانقسام في صفوف الوفد يجعل هذه الاضطرابات عديمة الاذى نسبيا ..

وفيما يتعلق بالدستور فانه لم يكن هناك في وقت من الاوقات اى احتمال جدى لعودة دستور ١٩٢٣ الذى يطالب به الوفد .. وقد تولى نسيم باشا الوزارة بنية تسيير اعمال الحكومة الى ان يوضع دستور جديد ٠

ولكن اسبابا شتى من بينها تطور النزاع الايطالى ـ الحبشى جعلت وضع الدستور الجديد غير عملى ..

والرأى البريطانى هو ان نسيم باشا يسير سيرا حسنا في ظروف صعبة وانه ينبغى ان تؤيده كل الاحزاب المسئولة حتى تستقر الاحوال الداخلية والخارجية ٠

ولا ترى وزارة الخارجية البريطانية ان اللحظة الحاضرة ملائمة لاجراء تغيير » ٠

ولكن صحف اليونان نبهت الى ان الموقف اخطر مما تتصوره بريطانيا ٠

« .. قالت ،

« .. هذه اشد ازمة وقعت في مصر منذ عام ١٩١٩ ٠

ان مصر تشبه بركانا على وشك الانفجار .. ووزارة توفيق نسيم تحكم البلاد حكما ديكتاتوريا » ٠

ويقول لامبسون في برقياته ،

« استغلت الاحزاب تلك النزعات الهائجة ، وغير المنضبطة من جانب الطلاب ، وتلاميذ المدراس ، كوسيلة لاعلان إستيائهم من حالة السياسة المحلية والسياسة البريطانية » .

ولكن الشعب ـ في الحقيقة ـ تضامن كله مع الطلبة ..

واضربت مصر كلها يوم ٢١ نوفمبر ، وعطلت الصحف .

وبدأ شبح ثورة ١٩١٩ يخيم على البلاد من جديد ..

ورغم هذا كله بقيت الاحزاب مختلفة فيما بينها حول الاستقلال والدستور وايهما يجىء اولا .

وصار النزاع بين الاحزاب حول هذه النقطة اشد من صراع الاحزاب ضد بريطانيا .

ونشرت مجلة اخر ساعة :

يتحدث الاحرار الدستوريون جهارا نهارا عن قرب قيامهم بالحكم ، وان محمد محمود باشا سيكون رئيس الوزراء ، وصدقى نائبا للرئيس ...

ورأى الطلبة الوفديون ان التاريخ سيعيد نفسه ، وان محمد محمود الذى عطل الدستور ٣ سنوات سيعود للحكم فهاجموا بيت محمد محمود

وكتب بيرت فيش

« .. كان تحرك الاحداث السياسية في مصر سريعا .

ويكفى عرض الاحداث وفقا لتسلسلها الزمنى لتعرف ـ بشكل افضل ـ التغييرات المتلاحقة التى حدثت .

« بهجوم الطلبة على منزل محمد محمود باشا زعيم الاحرار الدستوريين ، وصدور بيانات للاحزاب في بداية

الشهر يتهم ، كل واحد منهم الاخر ، بعرقلة الوحدة الوطنية .. ظهر في ان الخلافات السياسية الداخلية ستستمر في اعتراض تحقيق الامال الوطنية المصرية .

كان الوفد يضع مسألة عودة دستور ١٩٢٣ على رأس مطالبه .. في حين ان حزب الاحرار الدستوريين يصر من جهة اخرى على البدء بابرام معاهدة مع بريطانيا العظمى .

والطرفان تدفعهما الرغبة في الحصول على مزايا حزبية .

الوفد يدرك انه اذا سمح بابرام المعاهدة قبل عودة دستور ١٩٢٣ فان فرصة العودة به الى السلطة ستكون عرضة لمساومات ضخمة .

في حين ان الاحرار الدستوريين والاحزاب الاخرى مقتنعون بان مجرد اعادة العمل بدستور ١٩٢٣ سيشدد قبضة الوفد على البلاد ، وقد يحتم اسدال الستار على جميع الاحزاب الاخرى .

وفي النهاية زاد الامر تعقيدا بسبب الطلبة انفسهم الذين سيطروا على الموقف السياسى بحماسهم الجارف وتضاعف موجة الاشمئزاز من المؤامرات السياسية للاحزاب التى يبقى زعماؤها قابعين في امان في منازلهم في الوقت الذى يقوم فيه الطلبة بالتضحية بدمائهم من اجل تحقيق الامانى المصرية » .

كان صامويل هور في موقف حرج ..

... الانتخابات البريطانية جرت حول مبدأ واحد وهو ان توقيع العقوبات على ايطاليا

.. وان يفرض عليها حظر البترول والفحم .

واجتمع مجلس الوزراء البريطانى بكامل اعضائه الـ ٢٣ يوم ٢ ديسمبر لمناقشة موضوع واحد وهو الحبشة .

ويقدم وزير الحربية تقارير مظلمة . للمجلس . عن موقف البحرية والطيران في البحر المتوسط .. قال فيها :

« الاسطول البريطانى ـ في ظروفه الراهنة ـ لا يستطيع القتال في بحر محاصر .. بالاراضى مثل البحر المتوسط .

وسننتصر ولكن بخسائر فادحة »

ويكون تقرير وزير الطيران اكثر تشاؤما من زميله وزير الحربية

اما وزير الحرب فيقول ان حرب البحر المتوسط سيكون لها تأثير على قوة بريطانيا في سنغافورة والشرق الاقصى .. ازاء اليابان .

ويطلب بلدوين من كل وزير بالاسم ان يوافق على قرار المجلس .. فيوافق الجميع على عدم اشتراك بريطانيا في حرب ضد ايطاليا ..

وكانت الهوة واسعة بين الوزراء السياسيين .. وحالة القوات البريطانية !!!

وكان هذا القرار متناقضا تماما مع سياسة الحكومة التى اعلنتها في الانتخابات والتى فازت على اساسها .

ويعقد المجلس اجتماعا اخر بعد ٤٨ ساعة .. اى يوم ٤ ديسمبر للاستمرار في بحث شئون الحبشة .

ويضطر هور للتراجع وتهدئة الموقف في مصر .

وقف في مجلس العموم يوم ٥ ديسمبر يقول :

« ان حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا تتطلع الى اقامة

علاقات انجليزية ـ مصرية على اساس دائم . وبصورة ترضى الطرفين .

وان الامر برمته يلقى اهتماما جادا ومستمرا .

وان بريطانيا لا تعتزم ترك المسألة لاجل . ولكنها ترى ان من المستحيل . وسط اهتماماتها بمسألة الحبشة . ان تجرى في نفس الوقت مفاوضات في مسالة على هذا القدر من الاهمية » .

ويكتب السير مايلز لامبسون

« .. ان هذا التصريح والتأكيد هو .. طلبه نسيم باشا من بريطانيا في ٣١ اغسطس الماضى .

ولو سمحت الظروف باصدار هذا التأكيد عندما اقترحه نسيم باشا لاول مرة ـ في ٣١ اغسطس ـ لكان مجرى الاحداث التالية قد تغير بصورة كبيرة .. »

وقال لامبسون :

« .. ان هذا الوعد الذى قطعه السير صامويل هور باجراء المفاوضات الختامية للمعاهدة مر دون ان يلاحظه احد » !

وما لم يقله لامبسون ان مصر كانت ترى ان الخطوة الاولى للدستور والاستقلال تأتى من داخل ذاتها .. ومن اعماق الشعب .. لا بتصريح من هور !

واستمرت مظاهرات الطلبة .. بصورة متقطعة

واغلقت الجامعات والمدارس بسبب الاحزاب

ومنعت الحكومة نشر انباء الاضراب والمظاهرات ..

● ● ●

سافر صامويل هور الى جنيف في اجازة فقد تدهورت صحته وكان في حاجة الى الراحة .

ولكنه توقف في باريس للاجتماع النهائى بلافال ٠

وكان مقررا ان تجتمع لجنة عصبة الامم بعد ٥ ايام ـ في ١٢ ديسمبر ـ للاتفاق على حظر البترول والحديد و.. الخ عن ايطاليا التى اشترت بترولا احتياطيا من امريكا وقامت بتخزينه ٠

وكان من الضرورى ـ ايضا ـ تاجيل فرض حظر البترول لان بريطانيا اصبحت خائفة من حرب مع ايطاليا .. ومعظم الوزراء يريدون من صامويل هور العمل على تحقيق السلام ٠

ويتم اجتماع هور بلافال يوم ٧ نوفمبر في باريس ٠

طالب هور لافال بان يتعاون سلاح الطيران الفرنسى مع بريطانيا وان يضرب القواعد الايطالية في شمال ايطاليا ..

ولكن فرنسا كانت اكثر ضعفا من بريطانيا ..

وبريطانيا هى التى ستتلقى الضربة الاولى

وطالب هور بان تحتل فرنسا المنطقة الصناعية في شمال ايطاليا ..

ولكن فرنسا كانت مستعدة للمساهمة في الحرب عند قيامها ، لا ان تبدأ بهذه العمليات

ولا يكون امام هور ولافال الا الاستسلام والاتفاق على منح ايطاليا وصاية على بعض مناطق من الحبشة .. وتعديل حدود الحبشة .. وتنازلات لايطاليا

ويوقع الوزيران على الاتفاق الشهير الذى عرف باسم « اتفاق هور ـ لافال » ٠

● ● ●

في نفس يوم توقيع اتفاق هور ـ لافال رأى اربعة من شباب مصر انهم يجب ان يجتمعوا للتمهيد لاتفاق الطلبة المصريين !

رأى الشبان الاربعة ان اتفاق الطلبة يجب ان يسبق اتفاق الاحزاب المصرية . وانه يمكن ان يؤدى الى الوحدة الوطنية ..

وكان املا شبه مستحيل بالنسبة لهؤلاء الاربعة .. وبالنسبة لمصر كلها ..

كان حلما .. ورؤيا بعيدة

الاربعة هم :

نور الدين طراف . ومحمد فريد زعلوك وضياء الدين الريس ، واحمد بدوى .

وقد اجتمعوا يوم ٧ ديسمبر واصدروا بيانا يطالب الاحزاب بتأليف جبهة وطنية .

والغريب في الامر ان ذلك اليوم - ٧ ديسمبر صادف ١٠ رمضان ١٣٥٤ وهو نفس يوم عبور القوات المصرية قناة السويس بعد ٤٠ عاما !

وعرض بيان الطلاب على لجنة الطلبة التنفيذية العليا فوافقت عليه اللجنة ووقعه ٩ اعضاء هم :

جلال الدين الحمامصى (كلية الهندسة)
محمود لاشين (كلية العلوم)
محمد فريد زعلوك (كلية الحقوق)
احمد الدمرداش تونى (كلية الزراعة)
نور الدين طراف (كلية الطب)
احمد طلبه صقر (كلية التجارة)
مصطفى السعدنى (كلية الآداب)
محمد برهام (دار العلوم العليا)
محمد شبل الحصرى (الفنون الجميلة العليا)

وطاف الطلبة بالاحزاب لاقناع الزعماء بتأليف الجبهة الوطنية ٠
واستقبل الناس النبأ بتفاؤل ٠
قالت الاهرام :
« كان السرور عاما والناس يهنىء بعضهم بعضا متفائلين بالمستقبل » ٠

● ● ●

كتب بيرت فيش القائم باعمال المفوضية الامريكية الى وشنطن
« قام الطلبة المصريون بزيارة النحاس باشا وسلموه انذارا نصه :

« نحن شباب مصر .. نحارب ، وانتم ، الزعماء ، تبقون في منازلكم .. فلتبقوا بها ولكن توصلوا الى اتفاق » ٠

وقد انصاع النحاس باشا ـ في لباقة ـ بعد ان ادرك ان الانذار هو صوت الامة الاصيل وبعد ان اقلقه احتمال ان يتحول الحماس الذى يثيره الطلبة الى تحطيم الثقة في زعامة الوفد » ٠

واتخذ زعيم الوفد الخطوات اللازمة لعقد اجتماع لمناقشة تشكيل جبهة وطنية مستفيدا من النداء الذى وجهه اليه صدقى باشا في ٦ ديسمبر يدعوه فيه الى توجيه الدعوة اليه ـ اى الى صدقى باشا ـ والى محمد محمود باشا لعقد اجتماع لمناقشة تشكيل جبهة وطنية ٠

دعا مصطفى النحاس زعماء الاحزاب الى الغداء بداره بمصر الجديدة ٠

واعلن قيام الجبهة الوطنية من النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقى ومكرم عبيد وحمد الباسل وحلمى عيسى وحافظ عفيفى ٠

● ● ●

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٩ ديسمبر لاقرار اتفاق هور ـ لافال .

ولكن نبأ الاتفاق تسرب الى الصحف الفرنسية .. وقيل ان وزراء فرنسا انفسهم هم الذين اذاعوا النبأ حتى لا ينفذ .. فان حكومة فرنسا ارادت انقاذ نفسها بعدم اتمام الاتفاق .

وبدأت الصحف البريطانية تنتقد الاتفاق ..

وقالت انه « سلام بلا شرف » وانه « خطة سرية لمكافأة موسولينى » .

ويرى مجلس الوزراء التخلص من الازمة بان يعرض الاتفاق على كل من الحبشة وايطاليا لمعرفة رأيهما .

ولكن حملة الصحف البريطانية تشتد ضد الحكومة .

في ١١ ديسمبر عقد بمنزل النحاس باشا اجتماع لممثلى وزعماء جميع الاحزاب المصرية لم يعقد مثيل له في مصر منذ خمسة عشر عاما .

قبل الحاضرون الصيغة التى اقترحها الوفد بتقديم عدة طلبات في وقت واحد لاعادة العمل بدستور ١٩٢٣ وابرام معاهدة بريطانيا العظمى على اساس مشروع النحاس ـ هندرسون لعام ١٩٣٠ .

وفي نفس الوقت تم التوصل الى تفاهم يوافق الوفد بمقتضاه على بقاء ستين مقعدا في مجلس النواب الجديد ـ دون منافسة ـ لممثلين عن الاحزاب الاخرى غير الوفد .

اصبح توفيق نسيم وحده في جانب .. والاحزاب المصرية كلها في جانب اخر .

ووجد الملك فرصته ..

قال لتوفيق نسيم :

ـ اين استقالتك ؟

وقرر توفيق نسيم ان يستقيل

توجه الى مقر المندوب السامى السير مايلز لامبسون يبلغه ذلك .. وقال له ،

ـ لن ارجع عن الاستقالة .. هذه المرة استقالة بلا عودة .

قال السير مايلز لامبسون في برقية الى لندن ،

« من الخطورة ان نسمح لنسيم بالاستقالة في هذه الظروف » .

وبدأ المندوب السامى يساوم نسيم .. ويستمهله .. ويطيل المفاوضات .

ووجد نسيم باشا ان الحل الوحيد امامه هو إعادة دستور ١٩٢٣ ..

● ● ●

واجتمع نسيم بالمندوب السامى مرتين في يوم واحد ..

قال له مؤكدا ،

اعيدوا الدستور .. او استقيل .

ووجد السير مايلز لامبسون ان ثورة ١٩١٩ تتكرر فصولها.. وانه يواجه موقفا اشبه بما كان عليه اللورد اللنبى .

وبدأ لامبسون يعقد الاجتماعات مع كبار مستشاريه .. ويقول للندن ،

« ان استقالة نسيم ستعزى مباشرة الى معارضة البريطانيين لعودة الدستور »

وازداد ضغط توفيق نسيم .. وحدد مهلة للمندوب السامى

قال له ،

ـ اذا لم اتلق قبل التاسعة من صباح الخميس ١٢ ديسمبر مايفيد موافقتكم على اعادة دستور ١٩٢٣ فانى ساقدم استقالتى .

وكانت المهلة الممنوحة ٢٤ ساعة ٠

ونشر نسيم باشا ذلك في الصحف لزيادة الضغط ٠

ولم تكن الحكومة البريطانية مستعدة لازمة اخرى مع مصر ٠

وكان السير صامويل هور في سويسرا مريضا ٠٠ محزونا ٠٠ كسير النفس بعد تطور الاحداث منذ اتفاقه مع هور ٠٠ ولذلك فان كل الامور كان مرجعها الى السير روبرت فانسيتارت وكيل الخارجية الدائم الذى وضع كل سياسة ، نفذها هور ٠

وفي منتصف الليل ايقظ السير مايلز لامبسون رئيس وزراء مصر من نومه ليقول انه تلقى برقية عاجلة من الحكومة البريطانية تفيد بانها لا تعارض في عودة دستور ١٩٢٣ وبلا قيد ولا شروط ٠

قال لامبسون لنسيم انه يحمل اليه رسالة من الحكومة البريطانية ٠٠ هذا نصها :

« ان حديث السير صامويل هور في جيلد هول يوم ٩ نوفمبر ١٩٣٥ ، وتصريحه اللاحق في مجلس العموم يوم ٥ ديسمبر لا يستهدفان الاعتراض على عودة دستور ١٩٢٣ »

ولم تكن بريطانيا في ذلك متطوعة لتحقيق مطالب مصر ٠٠ او حريصة على الحكم الدستوري ٠

كانت بريطانيا مواجهة بثورة شاملة مادامت الاحزاب قد اتحدت ٠

ورمت بريطانيا الكرة الى الملك لترى كيف يلعب !

وجد الملك فؤاد نفسه في مأزق ٠

كل الاحزاب تطالب بالدستور ٠

والوزارة تهدد بالاستقالة اذا لم يعد الدستور ٠٠

والانجليز ابلغوا الحكومة رسميا انهم لا يعترضون على اعادة الدستور ..

وأصبح على الملك فؤاد أن يواجه الجميع اذا أراد أن يحكم وحده .. دون دستور

ان الملك خلال حكم صدقى وعبد الفتاح يحيى وتوفيق نسيم أى خلال ٥ سنوات كاملة كان يجيد لعبة « فرق .. تحكم » .

في عهد صدقى كان الامن مستتبا فبقى الانجليز على الحياد لأن بريطانيا كانت تعانى مشكلة اقتصادية داخلية حادة ، وهزات وزارية متتابعة داخل بريطانيا نفسها .

وفي عهد عبد الفتاح يحيى ترك رئيس الوزراء يصارع رئيس الوزراء السابق .. والاحزاب الاخرى تنتظر نهاية الاثنين معا .

وفي عهد توفيق نسيم بقى الوفد ينتظر كثمرة ناضجة تسقط في فم الوفد الذى بقى مفتوح الفاه !

وفي كل الاحوال كان الانجليز مع الملك .

● ● ●

اما الان فان الانجليز اصبحوا ضد الملك لانهم يخشون ثورة سنة ١٩١٩ .

وكان الملك فؤاد ذكيا ..

بحث كل هذه الامور .. والاحتمالات المرتقبة وعرف ان ما عجز عنه بيترسون في اكتوبر ١٩٣٤ لن يعجز عنه مايلز لامبسون في ديسمبر ١٩٣٥ لان الثورة على الابواب .

ولم يستغرق التفكير الملكى سوى ستين دقيقة وقع بعدها الامر الملكى بالعمل بدستور ١٩٢٣ !

دعا توفيق نسيم مجلس الوزراء للاجتماع صباح الخميس للاستقالة ·
وحدد ـ نسيم موعدا للاجتماع بالملك عند الظهر لتقديمها ·
واجتمع مجلس الوزراء المصرى ··
ودخل توفيق نسيم ·· منقبض الاسارير ·· واخرج من جيبه كتاب الاستقالة ·· فان المكالمات التليفونية التى جرت بعد منتصف الليل لم يصل امرها للصحف ·· او الوزراء ·· او الملك ·
وظل الوزراء واجمين ·
قال لهم توفيق نسيم :
ـ انى مصمم على الاستقالة ··
واخذ ـ فعلا ـ يتلو نصها
وفجأة ··
·· ومثل العاب الحواة ···
وقف توفيق نسيم ودق بيده المكتب ثم قال وهو يبتسم :
ـ يا اخوانى ·· اليوم لا تكون استقالة بل دستور ·
واطلع نسيم زملاءه على تطورات الموقف
ثم توجه الى الملك يبلغه موافقة بريطانيا ويقدم اليه التماسا باعادة الدستور ·
وتوجه زعماء مصر الى القصر الملكى يقدمون كتابهم بطلب اعادة الدستور ··
··· وقع هذا الكتاب مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى ومحمد محمود رئيس حزب الاحرار الدستوريين واسماعيل صدقى رئيس حزب الشعب ويحيى ابراهيم رئيس حزب الاتحاد وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى وعبد الفتاح يحيى وحمد الباسل وحافظ عفيفى ·

تعاقبت الاحداث بعد ذلك بسرعة ..

تقدم اعضاء الجبهة الوطنية يوم ١٢ ديسمبر ايضا - وهم مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقي وحمد الباسل ويحيى ابراهيم وعبد الفتاح يحيى وحافظ عفيفى الى المندوب السامى يطلبون عقد معاهدة مع بريطانيا وقال النحاس بصفته زعيما للجبهة انه يدعو المندوب السامى الى قبول مشروع معاهدة ١٩٣٠ كأساس لابرام المعاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر .

تاخر الرد البريطانى .. بسبب الازمة الوزارية العاصفة في لندن .

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ١٨ ديسمبر برئاسة بولدوين وحضر كل الاعضاء عدا هور .

ورأى الاعضاء ان يتخلصوا من المأزق الذى وضعهم فيه اتفاق هور - لافال ... بسبب العاصفة السياسية وغضب الرأى العام البريطانى والاوربى والافريقى من الاتفاق

وجد وزراء بريطانيا امامهم ... حلين ،

الاول ، ان يعدل هور عن الاتفاق .

الثانى ، ان يتحمل هور نتيجة الاتفاق باعتبار انه تم بغير موافقة المجلس .. ولذلك فانه يجب ان يستقيل .

واختار الوزراء الحل الثانى ..

وابلغوا به صامويل هور ..

وبكى صامويل هور وهو يكتب خطاب الاستقالة ..

وكان الرجل الثانى الذى ينبغى ان يتحمل مسئولية الازمة والفشل وسقوط هور .. هو موريس بيترسون رئيس قسم الحبشة بوزارة الخارجية فانه كان دائم التنقل بين باريس ولندن يكتب مسودات

الاتفاق .. ويمهد له .. ويقره .. قبل السير روبرت فانسيتارت وبعده ..

ويعين انتونى ايدن وزيرا للخارجية مكان صامويل هور .

ويجىء الرد البريطانى يوم ١٦ يناير ١٩٣٦ بالموافقة على بدء المفاوضات مع مصر بشرط بقاء الاحزاب متحدة حتى يكون التفاوض مع الجميع .

واضطر توفيق نسيم الى الاستقالة يوم ٢٢ يناير بعد ان ادت وزارته مهمتها .. او بعد ان تبين انه لا يوجد ما يدعو لبقائه .

ووجد على ماهر الفرصة سانحة ..

كان رئيس ديوان الملك ومستشاره السياسى .. او هو الملك الحقيقى فان المرض كان يزحف بشدة على احمد فؤاد .

وحاول على ماهر تاليف وزارة ائتلافية تضم كل الاحزاب .. ولكن النحاس رفض ..

وظهرت فكرة قيام وزارة محايدة برئاسة على ماهر تجرى الانتخابات وفعلا الفها يوم ٣٠ يناير - ولم يدخل هذه الوزارة احد من وزراء نسيم .

● ● ●

شكلت وزارة على ماهر من :

احمد على باشا وزيرا للحقانية - العدل - والاوقاف . وحافظ حسن باشا للاشغال ومحمد على علوبة باشا للمعارف العمومية . وحسن صبرى بك للمواصلات والتجارة والصناعة . واحمد عبد الوهاب باشا للمالية ، وصادق وهبه للزراعة . وعلى صدقى باشا للحربية ، والبحرية .

وتولى على ماهر باشا وزارتى الداخلية والخارجية بالاضافة الى رئاسته للوزارة ·

وشكلت هيئة المفاوضات المصرية برئاسة مصطفى النحاس من ١٣ عضوا منهم ٧ وفديون وواحد لكل من الاحرار الدستوريين والشعب والاتحاد و ٣ من المستقلين ·

وضمت الهيئة مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى وواصف غالى واحمد ماهر وعلى الشمسى وعثمان محرم ومحمد حلمى عيسى ومكرم عبيد ومحمود فهمى النقراشى وحافظ عفيفى واحمد حمدى سيف النصر ·

وكان الشباب هو صاحب الفضل في هذا كله ··

هو الذى ارغم الملك وبريطانيا وتوفيق على اعادة الدستور ·

وهو الذى دفع ـ بدمه ـ ثمن وحدة الاحزاب ·· ووحدة الامة ·

« مات الملك »

في أكتوبر ١٩٣٤ كان موريس بيترسون يتوقع وفاة الملك ويستعد .. ولكن أحمد فؤاد عاش بعد ذلك ١٨ شهرا .

وفي مارس ١٩٣٦ بدأ المرض يشتد

وفي ابريل تتدهور صحة الملك ..

وعاد الجميع يستعدون ..

وكان أولهم استعدادا .. الملك فؤاد نفسه .. وبطريقته !

يوم ٢٤ أبريل كتب بيرت فيش الوزير الأمريكى المفوض :

« من ناحية ادراك الملك نفسه لاقتراب نهايته .. فان ذلك يتضح من العدد الكبير من المنح المتعددة الاشكال التى تكرر الاعلان عن اهدائها لكثير من المؤسسات الشعبية والعامة في الاسابيع الاخيرة ، وكذلك العدد الكبير من الالقاب والاوسمة التى أنعم بها أخيرا ـ على المسئولين المصريين والبريطانيين العاملين في خدمة الحكومة المصرية .

ويقول بيرت :

« تجدد القلق في الوقت الحاضر بشأن صحة الملك فؤاد .

أشارت الأنباء الى أن صحته تغيرت الى الاسوأ خلال العشرة أيام الأخيرة .

ومن الأمور ذات المغزى في هذا الصدد أن الدكتور فرجونى الطبيب الايطالى الذى استدعى من ايطاليا عند

حدوث النوبة الأولى من المرض الخطير الذى يعانى منه الملك في أكتوبر عام ١٩٣٤ ، استدعى مرة أخرى لعلاجه .

وصدر بيان للتخفيف من أثر هذا الاستدعاء يقول ان الغرض من زيارة الدكتور فرجونى هو تحديد سبب آلام الاسنان التى يعانى منها جلالته في الفترة الأخيرة .

ولكن المسلم به أن زيارة الطبيب الايطالى تتفق مع حدوث هذا التوعك الخطير في صحة الملك .

وقد تأكد لى ذلك من عدة مصادر موثوقة .

وصحيح أيضا أن الملك عانى من متاعب شديدة في أسنانه ، لكننى علمت من الدكتور و ـ أ ـ دريكل وهو جراح أسنان أمريكى خبير ـ يعمل في القاهرة ـ بأن جميع الاحتمالات تشير الى أن هذه المتاعب ترجع مباشرة الى تسمم الدم البولى الذى أصيب به الملك .

ويشعر راسل باشا قائد البوليس في القاهرة بقلق شديد من حالة الملك الصحية حتى أنه سعى للحصول على تفويض غير رسمى لاعداد الترتيبات المتعلقة بمراسم الجنازة الملكية واتخاذ الاجراءات الضرورية للسيطرة على حشود الجماهير .

ومع ذلك صرح بأنه لم يحقق نجاحا في مسعاه » .

• • •

وفي اليوم التالى أجمعت الانباء على أن أحمد فؤاد .. يموت .. ورغم ذلك تمسك بالملك و « السلطان » والدولة .

ويكتب فيش مرة أخرى .

« رغم حالة الملك فؤاد الميئوس منها فقد ظل قادرا على توقيع وثائق الدولة .. حتى قبيل وفاته بساعتين ... »

وفي الواحدة والنصف من بعد ظهر الثلاثاء ٢٨ أبريل مات الملك .

قال السير مايلز لامبسون في مذكراته :

« تلقيت مكالمة تليفونية من على ماهر في الواحدة والنصف بأن الملك قد مات .. ارتديت ملابسى الرسمية على عجل وتوجهت الى قصر القبة حيث استقبلنى سعيد ذو الفقار باشا كبير الياوران .

أعربت له عن حزنى العميق .

وكان ذو الفقار باشا ـ الرجل العجوز المسكين ـ منهارا من اثر الصدمة .

قلت له :

ـ ان الجميع يعرفون انك كنت من أخلص العاملين مع الملك الراحل .

من قصر القبة توجهت بسيارتى مباشرة الى مكتب رئيس الوزراء .

● ● ●

وجدت المكان في هرج ومرج ..

الوزراء يجرون هنا .. وهناك كالدجاج المذعور .. وواضح أنهم لا يدرون ماذا يفعلون .

وكان على ماهر لا يزال في القصر الملكى .

جلست دقائق مع الوزراء .

تحدثت معهم جميعا فوجهت اليهم كلمة رسمية قصيرة أعربت فيها عن أسف الحكومة البريطانية وأسفى للخسارة التى منيت بها مصر بوفاة الملك .

وكان يبدو عليهم جميعا التأثر الشديد ·

وجلست مع على ماهر فانصرف الآخرون وكان حديثى معه مفيدا وفي نفس الاتجاه ·

وأعتقد أن على ماهر كان في غاية التأثر لوفاة الملك لأن روابط وثيقة كانت تجمعهما معا » ·

وبعد يومين ـ في ٣٠ أبريل ـ كتب لامبسون في مذكراته أيضا ·

« غادرت مقر المندوب السامى في التاسعة والنصف صباحا ·

توجهت الى المدخل الجانبى لقصر عابدين ·

قادونى الى صالة تؤدى الى غرفة في أعلى السلم حيث تجمع باقى الدبلوماسيين الاجانب ·

وفي الغرفة المقابلة لنا تماما يوجد أفراد الأسرة المالكة ·

واصطف على الجانبين في ديوان القصر وفد يمثل القوات البحرية والجوية والبرية ·· البريطانية ·

وبعد دقائق أنزل فريق من البحارة المصريين النعش من السلم ·

غادرنا أماكننا على ماهر والأمير محمد على خلف النعش مباشرة يليهما الأمراء والمبعوثون الخصوصيون من ملوك ورؤساء الدول ·· وكنت من بينهم ·

ووضع النعش على عربة مدفع ··

وفي العاشرة تماما بدأ موكب الجنازة يمشى في الفناء الواسع للقصر الذى أقيم فيه سرادق هائل ·

وكان المشهد في غاية النظام والابداع ·· وتم تنظيم مختلف الشخصيات التى شاركت في الموكب من وزراء وشخصيات عامة وأجانب ·

واجتزنا الشارع الرئيسي ونحن نسير ببطء مدة ساعتين حتى بلغنا مسجد الرفاعى حيث يدفن جثمان الملك ٠
وغصت الشوارع عن آخرها بالناس ٠

وكان سماع الجماهير المحتشدة وهى تهتف وقد انخرطت في البكاء والعويل يثير الاعصاب والمشاعر ٠
تأثر « سيفكى باشا » التركى الذى يسير بجوارى وقال « ان ذلك يتنافى مع التقاليد الاسلامية ففى تركيا المعاصرة لا يوجد شيء من هذا القبيل » ٠
وكان المشهد مؤثرا ولكنه بالنسبة لى صدمة فقد استمر النواح طوال فترة الجنازة ٠
وبلغ النواح ذروته حينما عرجنا داخل الاحياء الفقيرة عند شارع محمد على ‥ امتلأت الشرفات والنوافذ بالنساء ‥ اللائى انخرطن في موجة من البكاء والصراخ الهستيرى ٠ ظننت أنها مفتعلة ولكن الجميع أكدوا لى أنها ليست كذلك وأنهن حينما ينتحبن يتذكرن أحزانهن ٠

وكانت الضوضاء والجلبة مروعتين ٠
واستمر المشهد حتى بلغنا مسجد الرفاعى ٠
وهناك وقع حادث يبعث على الاشمئزاز ٠
تهاوت أصوات وضجة الى مسامعى فتلفت الى يمينى حيث رأيت قطيعا من الثيران والعجول وقد ذبحت من نحورها على ناصية الشارع ‥ والدماء تتدفق منها حتى وصلت الينا ٠
… والحيوانات المذبوحة تصارع سكرات الموت ٠
وكلما تذكرت هذا المشهد انتابنى شعور غريب ٠

واتجهنا الى باب المسجد حيث انزل البحارة الجثمان من عربة المدفع وحملوه الى داخل المسجد ·

وبقينا في الخارج داخل سرادق كبير لنجلس · ونتناول الماء المثلج اللذيذ · وندخن السجاير ·

ثم دخل الأمير محمد على وجلس بجوارى منتهزا هذه الفرصة الثمينة ليحدثنى عن احقيته في وراثة العرش ·

وقد تحفظت في الرد عليه » ·

● ● ●

حرر محضر بوفاة الملك وقعه أحمد على وزير الحقانية ـ العدل ـ ومحمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر ·· ولجنة ضمت رئيس الوزراء ووزيرين ورئيس محكمة النقض والنائب العام ورئيس ادارة قضايا الحكومة ·

قرر سكرتير البلاط للجنة محمود شوقى باشا ان الملك قد مات · وايده في هذا القرار خمسة من كبار الاطباء ··

·· وكان هذا المحضر بعد ٥ أيام من وفاة الملك ·· وبعد أن وورى التراب !!

● ● ●

وعندما مرض الملك عام ٣٤ كانت الظروف معقدة ومتشابكة ·

كان كل شيء مؤقتا في مصر ···

دستور ٢٣ ألغى ·· والحكم يمضى بدستور ٣٠ الذى اعتبره النحاس دستورا مؤقتا يلغى بسقوط رجال القصر ·

وكان عبد الفتاح يحيى رئيس وزراء مؤقت يحكم بلا سند الا من الملك ·

وكان المندوب السامى مؤقتا .. وبالنيابة أيضا وهو موريس بيترسون .

وفي ابريل ١٩٣٦ كان كل شيء مؤقتا في مصر .. أيضا .

كان على ماهر رئيس وزراء مؤقت يحكم بلا برلمان .. ولا أغلبية ولا حزب .

وكانت هيئة المفاوضات قد شكلت برئاسة مصطفى النحاس .. ولكن المفاوضات لم تبدأ .. وبالتالى لم تعرف نتائجها ولا مصيرها .

وكان مقررا اجراء انتخابات مجلس النواب يوم ٢ مايو أى بعد وفاة الملك بـ ٤ أيام .. ولا أحد يستطيع أن يقرر .. من سيفوز بالانتخابات .. ومن سيحكم مصر .. ومن يؤلف مجلس الوصاية لان ولى العهد ـ وريث العرش ـ فاروق قاصر في السادسة عشرة من عمره .

وأسرع على ماهر رجل الملك في نفس يوم الوفاة ـ ٢٨ أبريل ـ ينادى بفاروق ملكا على مصر وأنه سيتولى العرش عندما يبلغ سن الرشد .

وكان فاروق يدرس في إنجلترا يوم وفاة أبيه .

ويبدأ المندوب السامى البريطانى يفكر .. ويدرس .. ويقيم نتائج ١٩ سنة من حكم الملك .. مزاياه .. وأخطاءه .. ومسئوليته .. ومسئوليات الأحزاب .

والسير مايلز لامبسون يرى الامور بعين بريطانية .. تحاول أن تتبين صورة الحياة السياسية في مصر بعد وفاة أحمد فؤاد .

انه يحدد لبلاده أخطاءها في معاملاتها مع الملك فؤاد .. حتى تتجنبها مع الملك الصبى الذى أصر بيترسون .. وأصر لامبسون على أن يكون تعليمه في بريطانيا !

برقية رقم ٤٨٢
من السير مايلز لامبسون
الى المستر ايدن ٠
في ١١ مايو ١٩٣٦

أزاح موت صاحب الجلالة الراحل الملك فؤاد واحدا من عوامل الاستقرار الثلاثة في الحياة السياسية غير الناضجة في مصر ٠

وخلفه صبى حجبت عنه خبرة العالم التى يكتسبها حتى الصبية الانجليز في نفس السن ٠

وظل حتى ذهابه الى انجلترا في الخريف الماضى معزولا داخل القصر ناقص التعليم جدا ولا يمكن أن نتوقع أن يصبح عنصرا مباشرا للاستقرار بأى معنى لعدة سنوات قادمة على الاقل ٠

وتقع المسئولية الاثقل على المؤسستين الاخريين اللتين شاركتا الملك حتى الآن ، في التقدير الشعبى ، وفي الواقع ، في توجيه الاقدار المصرية ٠

٢ ـ من هاتين المؤسستين ، يقع الوفد ـ وهو لا يزال اسميا الحزب الممثل للأمة ـ فريسة للاضطراب الذى لا يفتقر الى أساس ، وبارتباطه غير المربح مع مجموعة من الشخصيات المتآمرة يتهدده ضغط العناصر المتذمرة داخله بقيادة أحمد ماهر والنقراشى ٠

والأعراض المحددة لتشوه اسطورته في الدوائر الانتخابية ٠

ومن الناحية الأخرى ، فان دور مقر المندوب السامى له بالغ الدقة .. والعناصر المتنافرة التى تميل الى الحصول على تأييده مستعدة للاتحاد « لشجب » التدخل في الشئون الداخلية » .

• • •

ولكن الامريكيين لهم رأى آخر .

أن بيرت فيش يتنبأ بالصدام القادم .. والدامى بين الوفد والانجليز ..

قال :

« ليس من المحتمل أن تثير وفاة الملك العواقب السياسية المضطربة التى كان يمكن أن تثيرها منذ عامين فحتى ذلك الوقت ومنذ تطور الوفد بعد الحرب عارض الملك باصرار وتآمر ممارسة هذا الحزب لحقوقه الدستورية لتشكيل حكومة لحزب الاغلبية في البلاد .

ومن ١٩٢٢ الى ١٩٣٥ لم يتول الوفد الحكومة الا ١٠ أشهر خلال عام ١٩٢٤ ، ولمدة ثلاثة أشهر في ١٩٢٨ ، ولمدة ستة أشهر في ١٩٣٠ .

وفي العام الاخير ألغى الملك دستور ١٩٣٠ وجاهد لفترة أربع سنوات ، من خلال صنيعيه صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ، كرؤساء للوزراء ، ومن خلال الابراشى باشا ، من السراى ليحكم البلاد بدكتاتورية السراى .

وفي عام ١٩٣٤ ساهم التدخل البريطانى في وضع نهاية لهذا النظام .

ومنذ ذلك الحين ومن خلال الوزارات الانتقالية لنسيم

باشا وعلى ماهر باشا تم تمهيد الطريق بالالغاء المتوالى لدستور ١٩٣٠ ودستور ١٩٢٣ والموافقة على الانتخابات البرلمانية الجديدة ، للعودة الى الحكومة الدستورية ، وبالتالى الى تولى الوفد السلطة .

ومع الخنوع الحاسم لتأثير السراى القوى في شئون الحكومة . يجد البريطانيون أنفسهم وجها لوجه مع الوفد .

وفي هذا الصدد .

وفي غياب سلطة قوية مثل تلك التى يمثلها السراى لتقف في طريق السيادة الوفدية في البلاد تصبح مهمة البريطانيين في توجيه دفة الاحداث السياسية في مصر أكثر صعوبة .

ولكن البريطانيين ، الذين ظلوا لوقت طويل ، قليلى التوافق مع سيطرة الوفد على الحكومة مثل الملك ، أخذوا أخيرا وخصوصا في ظل التهديد الايطالى ، يتجهون الى تطوير علاقات أوثق مع هذا الحزب الشعبى لان ذلك يقدم ضمانات أقوى في اقامة علاقات انجليزية ـ مصرية ثابتة ودائمة أكثر مما يقدمه الملك الموالى للايطاليين .

وهكذا فان وفاة الملك ، تحدد انتهاء نفوذ السراى القوى في مصر والذى مارس سيطرة موجهة على السياسة المصرية منذ توليه العرش .

وفي نفس الوقت الذىتصبح فيه مهمة البريطانيين في مصر أكثر صعوبة وتعقيدا . فان ذلك يقدم الوعد بتطوير

الاصلاحات الاجتماعية بما في ذلك تحرير المرأة الذى كان الملك يعارضه بصورة لا تلين » ·

●●●

ولكن مصر كانت لها نظرة أخرى ·· مصرية خالصة ·

كتب محمد زكى عبد القادر ،

« شاهدت في ميدان الأوبرا كوكبة ضخمة من الفرسان ووراءها جثمان الملك الراحل ·· ماأكثرالمشاعر التى طافت بخاطرى حينئذ ، وأنا أرى الملك الثاوى ·

لا حركة ولا سكون

·· لا رغبة ولا شهرة ·

لا صراع ولا قتال ··

لا دستور يخاف منه ·· ولا أمة يريد أن يحكمها قسرا عنها ·

كل شيء انتهى الى هذه العربة الملكية الفخمة الفاخرة ·· مهما تكن ·· فهى حيز صغير ، صغير ، والى هؤلاء الفرسان ، الذين ، مهما يكن منظرهم باهرا ، فهم يعرفون أنهم في موكب جثة لا حياة فيها ·

كانت مصر حينئذ كأنها تولد من جديد ، كان كل شيء يضطرم فيها ··

ثورة ١٩١٩ لا يزال صداها يدوى في الآذان ، ابطالها على المسرح ، وأمجادها ظاهرة للعيان ·

الملك الذى وقف يناصبها العداء حينا ، ويهادنها حينا ، ها هو يذهب ··

المسرح خلا منه ، وكان قوة طاغية ·

فيه حكمة وتجربة وقدرة على المناورة ·

يحنى الرأس اذا اشتد التيار · ويرفعه اذا لاح له أنه قادر على أن يضرب ·

اذا اطلق الانجليز يده فهو الباطش بالشعب ·

واذا غلوها . فهو صديق الدستور والثورة ··

كانت وفاة الملك فؤاد حادثا رج المسرح السياسى والشعبى رجا عنيفا . وحينما مات سعد زغلول قبل ذلك بتسع سنوات . فرح الملك فؤاد لموته ، لأنه ظن أن المسرح خلا من أعظم خصومه عنادا وقوة ·

وحينما مات الملك ، ظن زعماء الوفد أن المسرح خلا من أعظم خصومهم عنادا وقوة »

● ● ●

ولكن الأمنيات المصرية التى عبر عنها زكى عبد القادر لم تتحقق ··

لم تولد مصر من جديد بوفاة الملك ·· فقد بدأ الصراع بين الاحزاب للوصول الى أهدافهم ·

وكانت الجولة الأولى في الصراع محاولة تحقيق أكبر المكاسب في اختيار أعضاء مجلس الوصاية ·· أى وراثة الملك ··

الورثة

في الا يام الاخيرة لمرض الملك .. كان على ماهر باشا رئيس وزراء مصر يعلم أن الملك قد مات .. وان كانت انفاسه لا تزال تتردد

ولم يكن رئيس الوزراء على ماهر باشا في حاجة الى أن يتذبذب بين الملك والمندوب السامى كما فعل عبد الفتاح يحيى باشا قبل ١٨ شهرا

ايام عبد الفتاح يحيى كان الملك بين الحياة والموت وهناك امل في شفائه ورئيس الوزراء يحيى باشا يميل الى جانب الملك كلما تحسنت صحته .. والى جانب المندوب السامى عندما تسوء صحة الملك

ولكن الوضع كان غير عادى لم يسبق له مثيل في مصر .. ويثير صعوبات سياسية كبرى ·

دستور ٢٣ اعيد ولكن العمل ـ به لم يبدأ

ودستور ٣٠ ألغى

والبرلمان لم يجتمع بعد

وولى العهد قاصر ..

والدستور ينص ـ صراحة ـ على أن البرلمان هو الذى يختار الاوصياء ·

واكتسب مجلس الوزراء ـ على الفور ـ سلطات الملك حتى يتم تعيين مجلس الوصاية ونشأت عدة افكار :

الاولى : ان الملك الراحل الغى عام ١٩٣٥ دستور ١٩٣٠ وحل البرلمان

وبذلك فان الوزراة القائمة وهى وزارة على ماهر تقوم بأعمال البرلمان ايضا .. ومن ثم فان لها الحق في تعيين الاوصياء وكان على ماهر يميل الى هذا الرأى

الثانية : ان يعود برلمان سنة ١٩٢٤ الذى الغى فيفتح الوصية ويختار الاوصياء وكان كثيرون ـ عدا الوفد ـ يؤيدون هذا الرأى باعتبار ان ذلك البرلمان يضم مجموعة من الانتهازيين تميل مع الريح القوية .. واصحاب النفوذ

واتجه على ماهر لا للاحزاب ولا لولى العهد السابق الامير محمد على .. ولكن للسير ما يلز لامبسون على عكس ما فعله عبد الفتاح يحيى .. تماما ..

وتوزع الحكومة البريطانية هذه البرقية على دول الكومنولث

قالت البرقية بعد المقدمة :

٢ ـ عندما اتضح في ٢٤ ابريل ان حالة صاحب الجلالة اصبحت حرجة ناقش رئيس الوزراء مسألة مجلس الوصاية مع المندوب السامى

اكد انه لم يفعل شيئا دون استشارته

ومثل اى شخص اخر كان يجهل ترشيحات الملك فؤاد لمجلس الوصاية

ولكنه يعرف أن اولئك المؤهلين فقط لمثل هذه الواجبات المرهقة هم الذين سيعينون وانهم يجب ان يكونوا اناسا يمكن ان يعتمدوا على التأييد البريطانى

وستكون المسألة العاجلة هى مسألة تعيين الاوصياء الذين سيمثلون التاج فيما يتعلق بدعوة البرلمان للانعقاد .. الخ

واكد ان الدستور الجديد لن يسرى حتى ينعقد البرلمان بالفعل

٣ ـ كان رئيس الوزراء يرى ان هناك بديلين امامه :

الاول هو تعيين الاوصياء بواسطة مجلس الوزراء دون انتظار البرلمان

وكان يبدو ان ذلك ممكننا من الناحية القانونية على اساس المرسوم الصادر في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، والذى يقضى بأن يمارس مجلس الوزراء وظائف البرلمان ، أو على أساس المادة ٥٥ من دستور ١٩٢٣ والتى تقضى بتحويل السلطات الدستورية للملك الى مجلس الوزراء الذى يمارسها باسم الشعب المصرى في الفترة بين وفاة الملك واداء خلفه او الاوصياء لليمين

ولكن عند البحث المتأنى وعلى ضوء النصوص عند اخذها ككل اتضح ان ذلك سيكون تفسيرا ممطوطا كما انه من زاوية الموقف الجديد ـ الذى خلقه اقتراب الانتخابات ـ سيكون غير مرغوب .

وسيكون من المحتم ان يؤدى الى خلاف حاد

وبناء على ذلك فان رئيس الوزراء نصح النحاس باشا بتبنى البديل الثانى وترك مسألة مجلس الوصاية ليتناولها البرلمان القادم

وكان واضحا ان النحاس باشا وافق وأنه اشار الى المادة ٥٥ من الدستور ليدلل على ان البرلمان يجب ان يجتمع خلال عشرة ايام من وفاة الملك

واشار رئيس الوزراء الى أن انتخابات مجلس الشيوخ لن تجرى حتى منتصف مايو .

وعندئذ اقترح النحاس باشا اعادة انعقاد برلمان ١٩٣٠ ولكن رئيس الوزراء اقنعه بأن ذلك غير قانونى وغير ممكن واخيرا

اقترح النحاس باشا انه بعد انعقاد مجلس النواب الجديد خلال الايام العشرة المحددة يجتمع مجلس الشيوخ القديم « ١٩٣٠ » حتى يمكن تعيين مجلس للوصاية

وافق رئيس الوزراء على ذلك لانه يبدو صحيحا من الناحية القانونية

٤ ـ وقد ادلى المندوب السامى بالتعليقات التالية على ما وصفه بأنه فوضى المؤامرات السائدة :

ا ـ ان الوفديين يرتابون بصورة حادة في على ماهر باشا ـ وانهم يهددون بأن يشكلوا له متاعب لحظة وفاة الملك فؤاد

ب ـ ان صدقى باشا ومحمود باشا ومن على شاكلتهم يتبنون خط ان الجبهة الوطنية هى الهيئة الصحيحة في هذه الظروف التى يجب على رئيس الوزراء استشارتها بشان الالغاز الدستورية التى قد تنشأ

جـ ـ من الطبيعى ان مسألة مجلس الوصاية ومن سيكونون الاوصياء الثلاثة ستكون موضع نقاش واتصالات عارمة

وهذه البرقية تبين تعدد الاراء حول مجلس الوصاية .. هل يستشار الوفد وحده .. ام الجبهة الوطنية للمفاوضات والتى تضم كل الاحزاب .. وما هو رأى الانجليز وماذا يريد الامير محمد على .. وما يريده على ماهر ..

ان كل هذه الجبهات كانت تريد رجالها في مجلس الوصاية حتى تحكم مصر من خلالهم

وكانت بريطانيا مهتمة برأى الوفد وهو يتلخص في احد امرين :

الاول : العودة الى برلمان عام ٢٩ وهو آخر برلمان اختير في ظل دستور ٢٣ وكانت الاغلبية فيه للوفد

الثانى : اتمام الانتخابات يوم ٢ مايو وانتظار نتيجتها والبرلمان الذى تسفر عنه هو الذى يختار مجلس الوصاية

رفض على ماهر والاحزاب والانجليز الحل الاول باعتبار انه يضع مصير مجلس الوصاية كله في يد الوفد .. واختار الجميع انتظار الانتخابات وما تأتى به من نتائج مجهولة !

وتجرى المفاوضات بين الوفد وأعضاء الجبهة الوطنية للاتفاق بشأن الشخصيات التى ستعين في مجلس الوصاية على العرش

وقدم المستشارون القانونيون للحكومة المصرية تقريرا بأن دعوة اى برلمان سابق للاجتماع او دعوة مجلس النواب المنتخب يوم ٢ مايو للاجتماع مع مجلس شيوخ سابق لاتخاذ قرار حول مسألة مجلس الوصاية سيكون عملا غير شرعى .

وتبعا لذلك فان الطريق الشرعى الذى يجب أن تسير فيه الحكومة هو الاستمرار في تولى سلطات الملك حتى يتم انتخاب مجلس الشيوخ الجديد ثم يجتمع البرلمان لتعيين الاوصياء على العرش الذين ستقدم لهم الحكومة استقالتها

ومضى رئيس الوزراء قائلا انه اذا اتفقت الجبهة الوطنية على تقديم حل آخر غير شرعى فسوف يقبل قرارهم بشرط ان يقدموه اليه كتابة

اما اذا فشل اعضاء الجبهة في الاتفاق فسيتمسك بالطريق الشرعى الذى سيؤدى بطبيعة الحال الى اثارة سخط الوفد

واذا تم التوصل الى اتفاق فان البرلمان سيرفض بصورة آلية اى اوصياء جاء ذكرهم في وصية الملك لا توافق الجبهة الوطنية عليهم ويضع اسماء اخرى متفق عليها محلهم

٢ ـ وابلغ رئيس الوزراء المندوب السامى يوم اول مايو .. اى قبل ٢٤ ساعة من الانتخابات بان الموقف اصبح واضحا بعد ان قررت الاحزاب تجاهل الاسماء التى عينها الملك تماما

وقد ابلغ محمد محمود باشا رئيس الوزراء بأن :

١ ـ محمد توفيق نسيم يجب الا يعين في مجلس الوصاية

وقد وافق النحاس على مضض وذلك ثمنا لموافقة محمد محمود على الحل الوسط الذى اقترحه النحاس حول شكل البرلمان الذى سيدعى لاقرار اعضاء مجلس الوصاية

٢ ـ بعض اعضاء مجلس الوصاية مثل الامير محمد على

ومصطفى النحاس ومحمد محمود نفسه يجب ان يعينهم البرلمان ٠

وكانت قد نشأت فكرة بتعيين مصطفى النحاس ومحمد محمود في مجلس الوصاية حتى لا يتوليا رئاسة الوزارة !!

واخيرا ٠٠

رأى على ماهر ان يخرج من « المطب » وأن يترك المندوب السامى البريطانى يختار بالاتفاق مع الاحزاب ٠

قال على ماهر للسير مايلز لامبسون ـ كما تقول الوثيقة المؤرخة ٣٠ ابريل

ـ قابل زعماء الاحزاب الثلاثة بنفسك ٠٠ على انفراد ٠٠ وتحقق من رغباتهم ووجهات نظرهم

ووافق لامبسون ٠٠

ووافق زعماء أحزاب مصر أن يكون اختيار مجلس الوصاية الذى سيحكم مصر ٠٠ عملية يشترك فيها أيضا المندوبع السامى البريطانى

وكان هذا أكبر وأخطر اعتراف من كل الزعماء في هذا الوقت الحرج ٠ بأن مقاليد الامور في يد بريطانيا أولا وقبل الأحزاب ٠٠ وأخيرا ــ أى رغم كل ما تقوله الاحزاب ٠

● ● ●

وافق المندوب السامى على هذه الفكرة واجتمع مع محمد محمود أولا ٠

تحقق من أنه يعتقد أن مجلس الوصاية يجب أن يتكون من الامير محمد على وعزت باشا وربما زيور باشا رغم أن الوفد لن يقبل تعيين الاخير ٠

وقال محمد محمود انه يعتقد أن الوفد سيقبل تعيين الامير محمد على ، وأصر مع الوفد على استبعاد توفيق نسيم ٠

واجتمع المندوب السامى مع النحاس باشا ثم صدقى باشا وكان موقف الاثنين وديا ومرضيا جدا ٠

ووعد النحاس باشا بابلاغه مقدما بالاسماء المختارة ولم يظهر أى منهما اعتراضا على تلميح المندوب السامى الى الرغبة في ضم أحد الامراء الى مجلس الوصاية ٠

وأبدى الاثنان استعدادهما لقبول الامير محمد على ، على رأس قائمة الاسبقية بعد الملك الجديد ٠

وأكد النحاس باشا بأسلوب نهائى أنه لن يقبل تعيينه في مجلس الوصاية تحت أى ظرف من الظروف ٠

واشار النحاس باشا بتعاطف الى توفيق نسيم الذي يفضل أن يراه في المجلس لكن نظرا للمعارضة القوية جدا والمنتشرة على نطاق واسع فقد شعر أنه يجب أن يستسلم ويوافق على استبعاده ٠

وابلغ المندوب السامى النحاس باشا بأن مشاعره مماثلة تماما ٠

وبعد ذلك أبلغه محمد محمود بأنه توصل الى اتفاق مع مكرم عبيد بأن يكون الاوصياء هم الامير محمد على وعزيز عزت باشا وأحمد زيور غير أن محمد محمود لا يضمن عدم تغيير الوفد لرأيه ٠

وبالنسبة لمسألة الاجراءات فقد اتفق على ان تكون كما يلى :

يجتمع مجلس النواب الناتج عن الانتخابات الحالية مع بقية مجلس الشيوخ المنتخب عام ١٩٣٠ بالاضافة الى الشيوخ الجدد الذين عادوا الى المجلس بالتزكية ويقومون جميعا بتعيين اعضاء مجلس الوصاية على العرش خلال العشرة أيام المنصوص عليها في الدستور

واخيرا قدم المندوب السامى الى على ماهر رئيس الوزراء موجزا عاما لما حدث دون إفشاء اسماء أعضاء مجلس الوصاية المقترحين ·

وقال رئيس الوزراء عند ذلك انه بالنسبة للاجراءات فسيقترح اجراء انتخابات مجلس الشيوخ يوم ٧ مايو وان البيان الذى سيحدد هذا التاريخ سيحمل في نفس الوقت الدعوة الى اجتماع جميع الشيوخ المنتخبين في البرلمان يوم الجمعة ٨ مايو وبذلك يمكن للبرلمان المنتخب بطريقة صحيحة دستوريا أن يجتمع بالكامل خلال فترة العشرة أيام المنصوص عليها في الدستور ·

ويمكن تجنب جميع الترقيعات المستمدة من مواد الدستور

وبالنسبة لمشكلة اعضاء مجلس الشيوخ الذين يعينهم الملك (خمس المجلس المكون من ١٣٠ عضوا اى ٥٣) فمع ان الحكومة الحالية لها كل الحق بنص القانون في تعيينهم من خلال ممارستها للامتيازات الملكية لحين انعقاد البرلمان فانه سوف يقترح على النحاس ـ كحل وسط عملى لهذه المشكلة ان يعهد بهذه المهمة الى لجنة مكونة من ثلاثة من اعضاء الجبهة الوطنية واثنين من اعضاء الحكومة الحالية

• • •

وهذه البرقية تبين كيف ان زعماء مصر وثقوا في المندوب البريطاني الى الحد الذى اطلعوه على اسماء الاوصياء الذين يريدونهم - ولم يطلعوا عليها رئيس وزراء مصر !

● ● ●

واعجب ما في قصة الوصاية على العرش .. ان المساومات والمفاوضات والمناورات تمت دون ان يعرف احد الاوصياء الذين اختارهم الملك .. ودون ان يهتم احد باحترام وصية الملك الذى حكم مصر ١٩ سنة !

سر الأكذوبة

تدخل على ماهر - بحزم - ليحصل على شىء
لقد وافق على كل طلبات الوفد .. والانجليز
اجرى انتخابات مجلس النواب على اساس دستور ٢٣ .
واجرى انتخابات مجلس الشيوخ على أساس هذا الدستور ايضا
ولكن الدستور ينص على ان الملك يعين خمس أعضاء مجلس الشيوخ .

ولأن مجلس الوزراء اكتسب سلطة الملك فان على ماهر تولى تعيين هذا الخمس بالاتفاق مع النحاس كما يقول بيرت فيش :

« بين الاسئلة التى طرحت نفسها في هذه الفترة هل سيكون دستور ١٩٢٣ - الذى يشترط أن يجتمع البرلمان خلال عشرة أيام من وفاة الملك ، ملزما للحكومة بينما لن يعاد العمل بهذا الدستور الا بعد اجتماع البرلمان .

واذا كان الامر كذلك ، يثور سؤال آخر هل مجلس النواب الذى انتخب يوم ٢ مايو سيجتمع مع مجلس الشيوخ الذى انتخب عام ١٩٣١ وفقا لدستور ١٩٣٠ أم يجتمع مع مجلس الشيوخ السابق الذى انتخب فى عام ١٩٢٩ وفقا لدستور ١٩٢٣ .

ان حزب الوفد المنتظر أن يتولى الحكم على اساس الانتخاب الشعبى كان غير ممثل اطلاقا في مجلس الشيوخ

المنتخب في عام ١٩٣١ في ظل مقاطعة هذا الحزب للانتخابات .

هذه المشاكل التى لم يسبق لها مثيل تمت تسويتها بما أرضى كلا من حزب الوفد والشعب وأحزاب الاقلية عن طريق القرار الذى توصل اليه ماهر باشا بحزمه الشديد وباتفاق الجبهة الوطنية لجميع الاحزاب على تقديم موعد انتخابات مجلس الشيوخ من ١٦ مايو الى ٧ مايو .

وفوق ذلك تم التوصل الى اتفاق بين الحكومة والنحاس باشا زعيم حزب الوفد وزعيم الجبهة الوطنية على أن يتولى ماهر باشا تعيين خمس أعضاء المجلس ـ الذى يشترط الدستور أن يعينهم الملك ـ وذلك بالتعاون مع النحاس باشا »

● ● ●

رأى الملك الصبى فاروق ألا يكون بعيدا عن الحلبة في هذا الوقت بالذات رغم ان الجميع كانوا يؤيدون بقاءه في لندن ليخلو لهم الميدان .

ولكن فاروق يفاجىء الجميع بحضوره الى مصر فجأة .

اراد الملك الصبى أن يكون في القاهرة ... ومجلس الوصاية ـ عليه ـ يتقرر !

بتاريخ ٦ مايو ١٩٣٦

من بيرت فيش

الى وزير الخارجية في وشنطن

رغم الرأى الذى أبداه كل من المندوب السامى البريطانى ورئيس الوزراء المصرى بشأن حكمة مثل هذه الخطوة . فقد عاد الملك فاروق الى مصر اليوم قادما من بريطانيا العظمى

حيث كان يواصل دراسته من اكتوبر ١٩٢٥ حتى وفاة والده في ٣٠ أبريل ١٩٣٦

اتخذ الملك الجديد قرار عودته الى مصر بنفسه وعلى مسئوليته وبموافقة ورغبة والدته التى تمارس نفوذا كبيرا عليه كما هو معروف ..

وقد أعرب المسئولون البريطانيون والمصريون عن أسفهم لهذا القرار . لانهم شعروا بأن من الافضل بقاء الملك في انجلترا ومواصلة دراسته لمدة عام آخر بعيدا عن مكائد القصر وجو الحريم حيث ربى في عزلة صارمة دون اتصال مع أحد سوى والدته واخواته الاربع .

ووفقا لما ذكره لى سير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى يوم تشييع جنازة الملك فؤاد فانه وعلى ماهر رئيس الوزراء المصرى يشكون في حكمة عودة الملك فاروق في هذا الوقت لكن أيا منهما لا يستطيع الاعتراض على هذه الخطوة

• • •

اجتمع البرلمان المصرى يوم الجمعة ٨ مايو ١٩٣٦ ليبحث أسماء الاوصياء على العرش .

وفتح المظروف الذى كتب فيه احمد فؤاد أسماء الاوصياء الذين اختارهم

وتبين أن الملك اختار الاوصياء يوم ٢١ يونيه ١٩٢٢ أى بعد ٣ أشهر من اعلانه ملكا على مصر .. وبعد عامين من ميلاد فاروق الذى ولد يوم ١١ فبراير ١٩٢٠ .

حدث يوم ٧ ديسمبر ١٩٣٤ ان التقى توفيق نسيم باشا ، وكان رئيسا للوزارة . بالسير والتر سمارث السكرتير الشرقى للمندوب السامى ..

واراد سمارث ان يعرف من توفيق نسيم كل شيء عن مجلس الوصاية باعتبار انه - أى نسيم باشا - كان رئيسا للديوان الملكى عام ١٩٢٢ .

قال توفيق نسيم .. وحديثه ثابت في برقية بعث بها بيترسون الى لندن برقم ٩٩٩ :

« استدعانى صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول في ابريل عام ١٩٢٢ ، وفي وجود حسن نشأت باشا وسلمنى مظروفين مختومين يضمان اسماء الأوصياء الثلاثة .

وكان كلا المظروفين مختومين بخاتم الملك الشخصى الذى لا يحمل سوى حرف « ف » باللغة الانجليزية بحجم كبير .

وقال نسيم لسمارت :

- لقد استنتجت من المناقشة التى جرت في تلك اللحظة أن حسن نشأت باشا كان على علم بالاسماء التى يضمها المظروفان .

وقد وضعت هذين المظروفين في اخرين اكبر منهما .. وختمت المظرفين الخارجيين بخاتمى الشخصى .

وأودعت أحد المظروفين المختومين بهذه الطريقة في الديوان الملكى .

وسلمت المظروف الثانى الى عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء حينئذ .

واضاف نسيم باشا .. وكان يتكلم في ديسمبر عام ١٩٣٤ .
وحين اصبحت رئيسا للوزراء في الشهر الماضى ، كان أحد الاجراءات الأولى التى اتخذتها أن أصدر تعليماتى الى السكرتير العام لرئاسة مجلس الوزراء بأن يحضر الى المظروف المحفوظ في مكتب رئيس الوزراء .

ووجدت خاتمه الشخصى سليما لم يمس فوق المظروف الذى لم يفتح ، بالتالى ، منذ وضعت فيه الأسماء الاولى .
رد والتر سمارت قائلا :
ـ في هذه الحالة يبدو لى أنه عندما تفتح المظاريف سنجد أنها تحتوى على اسماء مرشحين بحكم منصبهم أو اسماء أشخاص لم يعودوا أحياء .
رفض نسيم باشا البديل الأول .
وقال :
ـ انى متأكد من أن الملك لم يفكر أبدا في تعيينات بحكم المنصب .
وأضاف نسيم :
ـ كان مفترضا بشكل عام في ١٩٢٢ ، أن أسماء الاوصياء هى اسماء عدلى ، وعبد الرحيم صبرى والد الملكة نازلى ، وأنا ـ اى توفيق نسيم ـ رغم أن الشائع وقتها أن الأمير جميل طوسون كان أحدهم .
ولا اعتقد أن اسم محمود فخرى بينهم على أية حال » .
وقال بيترسون في برقيته الى لندن معلقا على ما قاله نسيم
« ان هذا يتناقض تماما مع حكاية صدقى باشا بأنه خلال

توليه رئاسة الوزراء استبدل اسمين من الذين اختيروا في البداية بزكى الابراشى ومحمد طاهر باشا » .

وقال بيترسون :

« لقد أظهر البحث الادق أن محمد طاهر باشا ليس مرشحا للوصاية ، وهو ابن أخت الملك ، أما أبوه فهو من العامة .

وبالمناسبة ، فانه مواطن عثمانى ببساطة ووضوح .

وهكذا لا تتضمنه الفئة المشار اليها بكلمات أمراء العائلة المالكة والواردة في قانون الوصاية على العرش .

.. وطاهر باشا ليس أميرا ولا يرتبط بعلاقة زواج مع الملك .

ومن هذا الحديث وتلك البرقية تتضح حقيقتان :

الاولى ، أن نسيم باشا كان صريحا وان خانته ذاكرته فاختلط عليه شهرا أبريل ويونيو من عام ٢٢ لأن اختيار الاوصياء تم فعلا في يونيو ١٩٢٢ وليس أبريل كما ذكر نسيم .

الثانية : أن اسماعيل صدقى هو الذى أشاع حكاية أن زكى الابراشى ومحمد طاهر باشا بين الاوصياء على العرش .. وهى القصة التى أدت الى الانذارات المتتالية من بيترسون الى الملك أحمد فؤاد .. والتهديد باقتحام مخدع الملك لتغيير قائمة الأوصياء ..

وكان صدقى باشا مدفوعا في هذا كله بالحقد على الملك فؤاد لأنه أرغمه على الاستقالة .. وبالغضب من زكى الابراشى باعتبار أنه أوعز بذلك الى الملك .

وكان صدقى ذكيا .

.... يعرف أن حسن صبرى بك وزير المالية على اتصال دائم بمقر

المندوب السامى البريطانى ولذلك همس له بالمعلومات الكاذبة ..
ونقلها حسن صبرى للمندوب السامى وهو يظنها أخبارا حقيقية
مؤكدة !!!

أو قد يكون حسن صبرى هو الذى ابتكر القصة ونسبها الى
اسماعيل صدقى لتأكيدها واذا كان حسن صبرى هو المصدر فان ما
فعله يمكن تفسيره ، لا تبريره ، بالعداوة الشديدة بين وزير مالية
مصر .. ورئيس وزرائها .

وأراد حسن صبرى أن يستعدى المندوب السامى البريطانى المؤقت
ضد رئيس الوزارة .. فنقل اليه قصة كاذبة ..

والاحتمال الأقرب للمنطق هو ان صدقى انتقم من الملك عندما
استعدى عليه المندوب السامى بقصة كاذبة تماما عن مجلس وصاية
وهمى !

ومما يؤكد هذا الاحتمال تلك البرقية القديمة التى بعث بها
بيترسون الى حكومته يوم ١٣ سبتمبر ١٩٣٤ والمنشورة في أحد الفصول
السابقة وفيها يقول بيترسون ان « صدقى باشا أكد لوزير المالية حسن
صبرى بك في ٢٧ أغسطس ١٩٣٤ أن الثلاثة الذين عينهم جلالته كانوا ـ
في وقت ما ـ الامير جميل طوسون وعدلى يكن باشا وتوفيق نسيم
باشا .

وقال صدقى انه اثناء فترة رئاسته للوزارة استبدل الملك عدلى يكن
باشا وتوفيق نسيم باشا بزكى الابراشي ومحمد طاهر باشا » ..

وهناك احتمال ثالث وهو أن يكون بيترسون قد ابتكر هذه
الأكذوبة الضخمة وأسندها الى صدقى وحسن صبرى حتى تقتنع
الحكومة البريطانية بضرورة التدخل لتغيير مجلس الوصاية على
العرش .. وذلك قبل وفاة الملك .

ولكن هذا الاحتمال يستبعد لأن بيترسون بعث ببرقية يوم ١٣ سبتمبر ١٩٣٤ أى بعد ٩ أيام من وصوله .. ولم يكن قد اصطدم بعبد الفتاح يحيى .. أو الابراشى .. ولم يكن مجلس الوزراء البريطانى قد اجتمع لاصدار قرار بالتدخل بعد وفاة الملك لتغيير مجلس الوصاية .

ان قرار مجلس الوزراء البريطانى صدر يوم ٢٥ سبتمبر بينما برقية بيترسون يوم ١٣ سبتمبر أى قبل صدور القرار بـ ١٢ يوما ..

ولذلك فانى أرجح أن صدقى هو أول من ابتكر قصة مجلس الوصاية وأعضاءه .. وهمس بها لحسن صبرى وهو يعرف أن وزير المالية سيسرع بها الى المندوب السامى المؤقت !

• • •

لم يكن هناك ما يدعو بيترسون الى الخوف أو القلق فان الاوصياء الثلاثة اختارهم الملك قبل ١٤ سنة من وفاته .. وهم :

محمد توفيق نسيم باشا

وعدلى يكن باشا

ومحمود فخرى باشا

وكان أحدهم ـ وهو عدلى يكن ـ قد مات .

وعلى ذلك فان كل ما وصل بيترسون من اشاعات عن الاوصياء كان أكذوبة ضخمة

• • •

رفض البرلمان الوفدى عام ١٩٣٦ أن يعين الاوصياء الثلاثة الذين اختارهم الملك عام ١٩٢٢ !

وكانت حجة الوفد أن الوصاية قديمة .. وأن أحد الاوصياء ـ عدلى ـ قد مات

وأختار البرلمان بدلا منهم ·
الامير محمد على
وعبد العزيز عزت باشا
ومحمد شريف صبرى باشا حال الملك فاروق
أصر النحاس بعد فوزه في الانتخابات على استبعاد زيور ·· واختار شريف صبرى بدلا منه ·

• • •

وفضح بيرت فيش كل الاسرار التى احاطت باختيار الاوصياء .. دور على ماهر والنحاس ·· والملكة نازلى ·· والانجليز ·

بل أنه كشف حقيقة ما جرى في عام ١٩٣٤

ان اسماء الاوصياء الذين اختارهم الملك فؤاد كانت موضوعة في ظرفين أحدهما في رئاسة مجلس الوزراء والثانية في الديوان الملكى ·

قال بيرت فيش في برقية تاريخها أول يونيو ١٩٣٦

« ان الظرفين متشابهان وكان الملك قد فتح أحدهما في عام ١٩٣٤ عند بداية مرضه ربما بنية تعديل القائمة في ضوء وفاة عدلى يكن باشا ·

ولم ينفذ الملك هذه النية وأشار ـ كما قيل في هذه المناسبة ـ الى أنه من العبث أن يشغل نفسه بمثل هذه القائمة في الوقت الذى سيتجاهل فيه البرلمان أى قائمة قد يتركها بعد وفاته ·

وتحققت توقعات الملك الراحل بالكامل عندما ـ توصل حزب الوفد خلال مشاوراته مع زعماء أحزاب الاقلية

وغيرهم الى اتفاق يتعلق باختيار الاوصياء على العرش حتى قبل أن يجتمع البرلمان ٠

وكان المندوب السامى قد دعا يوم ٢ مايو كلا من النحاس باشا ومحمد محمود باشا وصدقى باشا زعماء أحزاب الوفد والاحرار الدستوريين والشعب على انفراد لزيارته في دار المندوب السامى وابلغهم بأن الحكومة البريطانية لن تتدخل بأية وسيلة في اختيار الاوصياء على العرش وأنها تأمل ألا يتم اختيار أى شخص لا يميل لتأييد اقرار المعاهدة المصرية ـ الانجليزية ٠

وعلم أن دار المندوب السامى وجدت الفرصة للتلويح برغبتها في تعيين سمو الامير محمد على ولى العهد الحالى بمجلس الوصاية ٠ وكان في السنوات الاخيرة الشخص المرغوب فيه للغاية بالنسبة للبريطانيين من بين أفراد الاسرة المالكة ٠

وضغطت الملكة نازلى ـ الملكة الوالدة ، من جانبها لادراج اسم أخيها شريف صبرى باشا في المجلس ٠

وتم الاتفاق بين جميع الاحزاب على تعيين عزيز عزت باشا المستقل سياسيا والمرغوب فيه لدى كل من الوفد والمندوب السامى ٠

وكان الرأى العام راضيا بصفة عامة عن الطريقة العاجلة والحازمة التى حلت بها الحكومة المصاعب الدستورية الفريدة التى واجهتها ٠

وفضلا عن ذلك ظهرت استجابة عامة تجاه اختيار البرلمان بالاجماع لاعضاء مجلس الوصاية ٠

ورغم ان هؤلاء الاوصياء يفتقرون الى أية قوة معينة ـ كما هو متفق عليه ـ فهم يمثلون صفوة الشخصيات المصرية المستبعدة من السياسة الحزبية » ٠

●●●

جرت الانتخابات يوم ٢ مايو ففاز الوفد كما كان متوقعا ٠

واستقال على ماهر بعد اسبوع

وعهد مجلس الوصاية الى مصطفى النحاس برئاسة الوزارة ٠

وجرت المفاوضات في القاهرة ولندن وانتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ يوم ٢٦ أغسطس ... كما أراد الانجليز ٠

●●●

وأخذ الجميع يحاولون السيطرة على فاروق ..

الامير محمد على الذى أصبح وليا للعهد

والملكة نازلى ..

وعلى ماهر الذى اصبح رئيسا للديوان

والانجليز ..

والايطاليون الذين أحبهم الملك فؤاد ..

قال بيرت فيش يصف فاروق بعد عودته من لندن ..

« من الصعب تقديم أى سرد شامل لحياة الملك ٠

ان ضروب نشاط حياة هذا الشاب حتى سفره الى انجلترا في العام الماضى تخفيها جدران القصر ولم يكن يسمح له بتجاوزها الا نادرا ٠

وتختلف الاراء بصورة جذرية حول اخلاق الملك فاروق ٠

يرى البعض أنه مثال للفضيلة والاخلاق الحميدة بينما

يرى البعض الآخر أنه قاس بطريقة طبيعية في غرائزه وبلا شخصية واضحة .

وربما كانت الحقيقة تكمن ، في مكان ما ، بين هذين الوصفين اللذين يقعان على طرفى نقيض .

ومن المشكوك فيه أن تكون الظروف التى تتخلل هذا الجو الحريمى داخل المقصورات المعزولة في القصر ، الذى تشبه اجزاؤه الخلفية قصور امراء الفرس في القرن السابع عشر ، ملائمة لتطوير شخصية تليق برجل .

ولا يمكن الحصول على شىء من محاولة تقييم والدته - ابنة المرحوم صبرى باشا - التى تمارس أقوى نفوذ عليه لانها تعيش حياة منعزلة أيضا ، بعيدة عن أى عالم ، سوى عالم المقصورات الضيق في القصر الملكى .

ولم تقم الملكة نازلى بأى دور في الحياة العامة في مصر الا عندما كانت فتاة شابة أو بعد ضمها الى بلاط حريم الملك في عام ١٩١٩ كملكة شابة في أوائل العشرينات من عمرها رغم أنها تتمتع بذكاء فطرى مناسب .

وسوف يتوقف الكثير من تطورات اخلاق الملك الجديد على المستشارين الذين سيحيط نفسه بهم عند توليه العرش في عام ١٩٣٧ .

وحتى يحين هذا الوقت فليس من المفيد التكهن بالمسار الذى ستتخذه هذه التطورات فيما بعد » .

ومن روما بعث الكسندر كيرك القائم بأعمال السفارة الامريكية في روما يصف صدى وفاة الملك فؤاد .. واستقبال ايطاليا لنبأ تعيين فاروق .

« ألقى الزعيم الايطالى موسولينى وكذلك رئيس مجلس النواب خطبا في الاحتفال بتأبين ملك مصر الراحل في مجلس النواب الايطالى ٠

وقد أثنت هذه الخطب على الملك بشدة ووصفته بأنه وطنى ماهر وتقدمى وقائد معتدل لشعبه في ظروف بالغة الصعوبة ٠

وركزت الخطب على علاقاته بايطاليا والاسرة المالكة الايطالية ٠

واشارت الى أعمال العنف والمؤامرات التى هددت استقلال مصر في السنين الاخيرة والى أن الملك فؤاد لم يكن قادرا اطلاقا على « اختراق دائرة الحرية المصونة التى حدت من امتيازاته السيادية » ٠

وعبرت عن الامل في أن يكون الملك الجديد قادرا على مواصلة أعمال والده وعلى تحقيق آمال الشعب المصرى ٠

ونشرت الصحف الصادرة في روما في ٤ مايو رد رئيس الوزراء المصرى التالى على برقية العزاء التى أرسلها موسولينى ٠

« اننى أكن عميق التقدير للبرقية المخلصة التى بعثتم بها فخامتكم ٠

لقد تأثرت مشاعر الحكومة والشعب المصرى بهذا الدليل الواضح على صداقة الحكومة والشعب الايطالى ومشاركته هذه الخسارة الفادحة متذكرين أعمال العاهل الراحل والعلاقات الودية القائمة بين البلدين ٠

وانى ألتمس من فخامتكم شخصيا ومن الحكومة والشعب الايطالى أن تتقبلوا خالص تعبيرى عن الاعتراف بالجميل » .

وأشارت الصحف الى سفر الملك فاروق الى مصر على ظهر سفينة بريطانية ، والقائلة بأن الضغوط البريطانية منعت الحاكم الشاب من العودة الى بلاده على ظهر باخرة ايطالية .

ونشرت الصحف الايطالية رسالة الملك فاروق الى الشعب المصرى التى وجهها قبل عودته الى مصر ، تحت عناوين رئيسية تلفت الانظار الى تصريحه بأنه سيستمر في الجهود التى بذلها الحاكم الراحل ليضمن لمصر مكانها اللائق بين القوى العالمية » .

وتشاء الصدف أن يعين الكسندر كيرك بعد ذلك وزيرا مفوضا لامريكا في مصر خلال الحرب فيشهد تمسك فاروق بالحاشية الايطالية فيروتشى وبوللى .. والخ .

ويكون كيرك شاهدا ـ بعد ذلك ـ على حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

• • •

واذا كان الانجليز قد رشحوا في ٤ فبراير الامير محمد على ليكون ملكا فان السر في ذلك يرجع إلى أن الملك أحمد فؤاد لم يختره لمجلس الوصاية بل أن الانجليز هم الذين اختاروه .

وكان الامير محمد على ـ الذى ظل وليا للعهد حتى عام ٥٠ ـ دائم التردد على مقر المندوب السامى . ثم السفارة البريطانية .

ولم ينس الامير المفوضية الامريكية .. أيضا

وفي ١٢ ديسمبر ٣٦ التقى الامير محمد على بالوزير الامريكى المفوض وحدثه عن بداية التغيير التى لمسها في فاروق ..

وكتب الوزير الامريكى الى حكومته بعد هذا اللقاء قال ،

« يجب أن نتذكر ان الملك الراحل فؤاد كان على علاقة فاترة جدا بالامير محمد على ويشعر سمو الامير الآن بأنه على علاقة طيبة بابن الملك الراحل وأرملته والدة الملك الحالى .

ويتناول الامير الغذاء معهما أحيانا كثيرة ويروى للملكة آخر النكات التى تستمتع بها تماما - كما يقول .

وذكر الامير محمد على ان علاقته وثيقة بالملك فاروق .

وقال ان الملك لا يذاكر دروسه ومن المستحيل أن يستذكر ساعة واحدة خلال النهار ، فهو - أى الامير - قد يزوره في احدى ساعات النهار ثم يزوره رئيس الوزراء في ساعة اخرى .

وعندما يطلب من الملك أن يذهب لتلقى دروسه يعصى هذا الامر .

وعلى عكس ما سمعناه من قبل فان الامير محمد على يقول ان الملك شاب ذو عزيمة ماضية ولا ينقاد لاحد فهو عنيد وشجاع .

ويعتقد الامير محمد على ان الملك الشاب والملكة الوالدة

سيصلان الى مفترق الطرق بعد تنصيبه على العرش بفترة قصيرة .

وقال ان الملك لا يستمع لوالدته .

ويتوقع الامير حدوث مصاعب من جانب الملك عند محاولة العثور على زوجة له .

ويعتقد الامير ان الملك سيرغب في الاختيار بنفسه بدلا من أن يترك والدته أو أى شخص آخر يختار له .

وقال الامير محمد على ان أرملة سعد زغلول تكن مشاعر ودية للملك .

وذكرت صراحة أنها لا تريد أن تسمع من أحد تعليقا غير لائق عن الملك الجديد في وجودها .

وأضاف الامير أنه قام بزيارة أرملة زغلول ليعبر لها عن تقديره لموقفها في هذا الشأن » .

●●●

وكان الامير يعتقد أنه سيكون مسيطرا على فاروق ..

وكان على ماهر .. والنحاس .. ولامبسون يعتقدون ذلك .

ولكن ...

لم يسيطر أحد على فاروق

وسيطر هو على الجميع ... الا على الانجليز .. فقد خضع لهم مضطرا .. ليبقى على العرش .. الى حين !

ولم يستطع أحد من الذين كتبوا ،أوتنبأوا عام ١٩٣٦ أن يستشف حقيقة الملك الصبى ، أبدا ... حتى أمه الملكة نازلى التى عاشت بعده منفية في أمريكا بعد أن جردها من لقبها ..

ولم يتوقع أحد أن تكون هذه هى نهاية فاروق ..

ولكن البذور وضعت صدفة عام ١٩٣٤ .. أوهى عدة مصادفات تجمعت على غير ارادة أحد

أن تجىء جاكلين كاستيلانى صدفة الى مصر فيتزوجها لامبسون ويحصل على اجازة ... طويلة .

وأن يكون بيترسون رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية في اجازة في لندن ــ صدفة ــ فيرسل الى مصر ليقوم بعمل المندوب السامى ..

وأن يكون توفيق نسيم ــ صدفة ــ على ظهر الباخرة « اوزونيا » التى أقلت بيترسون الى ميناء الاسكندرية فيلتقى الرجلان .. ويؤمن بيترسون أنه اصلح رئيس لوزراء مصر ..

وأن يمرض الملك فؤاد في ذلك الوقت ويتوقع بيترسون وفاته فيصطدم بعبد الفتاح يحيى ويصمم على عزله ليجىء توفيق نسيم ويظن الوفد أن انجلترا تمهد لعودته .. ولم يكن ذلك هدفا لبريطانيا في تلك الايام ..

ولكن الصدف ــ التى تجمعت ــ غيرت تاريخ مصر !

• • •

بقيت كلمة آخيرة تبين قصة الصدفة كاملة في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ مصر ... جيوفرى تومسون كان نائبا لرئيس القسم المصرى في وزارة الخارجية البريطانية في يونيو عام ١٩٣٤ . عمل ١٤ سنة في أمريكا الشمالية والجنوبية ووصل الى درجة سكرتير أول بوزارة الخارجية .

جيوفرى تومسون وجد نفسه حائرا في أغسطس عام ١٩٣٤ لا يعرف كيف يواجه مشكلات القسم المصرى .

وهذا القسم في تلك الايام لم يكن مكلفا بشئون مصر أو السودان فحسب .. بل كان مسئولا عن شئون أثيوبيا والصومال ومكافحة بقايا تجارة الرقيق وعشرات من المشكلات الافريقية الاخرى .

وقد روى تومسون ما جرى له في مذكراته التى أصدرها عام ٤٧ بعنوان « دبلوماسى في الخطوط الأمامية » .

قال أن أحدا بالخارجية البريطانية لم يفكر في أن يطلب الى السير مايلز لامبسون قطع أجازة شهر العسل في أغسطس ١٩٣٤ والا فسرت الصحف المصرية ذلك تفسيرات مختلفة .

وكان مستحيلا أن نترك مقر المندوب السامى في يد هنرى هوبكنسون السكرتير الثانى في ظل ظروف بلدية الاسكندرية ومشكلاتها ومرض الملك فؤاد واحتمال وفاته .

واعترف تومسون بأنه كان يجهل شئون مصر جهلا تاما ولا يستطيع أن يرشد هوبكنسون لان موريس بترسون كان يقضى أجازة مع أولاده .

وفكر تومسون في حل سريع يخفف عنه كل مشكلات مصر .

أسرع الى مكتب السيد روبرت فانسيتارت الوكيل الدائم للخارجية البريطانية بالدور الأرضى المطل على حديقة سان جيمس وقال :

ـ لا أعرف يافان اذا كنت ستوافق أم لا . ولكن هذا هو الحل الوحيد .. وهو أن نرسل موريس « بيترسون » الى مصر ليكون قائما بأعمال المندوب السامى ليحافظ على القلعة ـ مصر ـ ويتمسك بها حتى يعود لامبسون الى القاهرة في الخريف .

وفي نفس الوقت يتولى دافيد كيللى رئاسة القسم المصرى ليتفهم الشئون المصرية ويتعرف عليها قبل أن يسافر الى مصر لتسلم مهام منصبه مستشارا للمندوب السامى في أواخر سبتمبر .

وبهذه الطريقة .. يافان .. أستطيع أنا وكيللى أن ندير شئون مصر مادام موريس في القاهرة .. وله معرفة سابقة بها .

ويقول تومسون أن فانسيتارت لم يكن يخشى تحمل المسئولية أبدا ولذلك أجاب على الفور :

ـ اطلب لى موريس ـ على التليفون ـ وأبلغه بضرورة السفر الى مصر فورا .. وانى اوافق على تعيين كيللى مديرا للادارة المصرية بالنيابة خلال هذه الفترة .

وأشكرك .. ياتومى « يقصد جيوفرى تومسون » .

وانصرف السيد روبرت فانسيتارت الى عمله يقرأ بريد الخارجية البريطانية المتراكم في الصندوق الأحمر .. أمامه .

ووافق موريس بيترسون في سعادة وسافر الى مصر بعد أسبوع .

وكان من أمر موريس بيترسون ما كان من تدخله فى شئون مصر من استقالة عبد الفتاح يحيى وتعيين توفيق نسيم وأحمد زيور الى آخر أحداث الرواية ...

أما السبب فهو أن جيوفرى تومبسون السكرتير الأول بوزارة الخارجية البريطانية رأى ألا يتحمل مسئولية ادارة شئون القسم المصرى ؟!!!

● ● ●

وبقى السير مايلز لامبسون في مصر مندوبا ساميا وسفيرا تحت اسم اللورد كيلرن ١٢ سنة حصل على اجازات سنوية كثيرة ..

وخلال فترات غيابه ـ مهما طالت ـ وجدت بريطانيا أنها ليست في حاجة الى ارسال مبعوث خاص من لندن ليقوم بمهمة لامبسون

كان الرجل الثانى في دار السفير يحكم مصر نيابة عن السفير ..
والاسماء التى حفل بها تاريخ مصر .. كثيرة ..
دافيد كيللى ، شارلزبيتمان ، تيرينس شون ، وجميس بوكر .

وتعلم فاروق من حكاية بيترسون درسا هاما ..
ان فاروق هو الذى كان ينتهز فرصة غياب السفير لتغيير الوزارة والانفراد بالسلطة... تماما
كما يفعل التلميذ في غياب مدرس الفصل !
وما اكثر ماحفل به تاريخ مصر .. من العجائب والغرائب .. والصدف !

فهرس

صدر عن مركز الدراسات الصحفية

بمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

كتاب التعاون

● الساعة ١٤٠٥	أعداد مركز الدراسات
● الرجل الذى يعدو	عبد الستار طويلة
● القذافى حدث الأمة العربية	صبرى أبو المجد
● موشى ديان	عزيز عزمى
● آل بيت النبى في مصر	أحمد أبو كف
● عائد من العمرة	أبراهيم الوردانى
● الخلاف الصينى السوفيتى	ممدوح رضا
● من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع	محمد رشاد
● بنات سنة ٢٠٠٠	حافظ محمود
● جاسوس فوق البحر الأحمر	ماهر عبد الحميد
● السادات فلاحا	محمد رشاد
● الصلاة الجامعة	أسماعيل بدر الدين

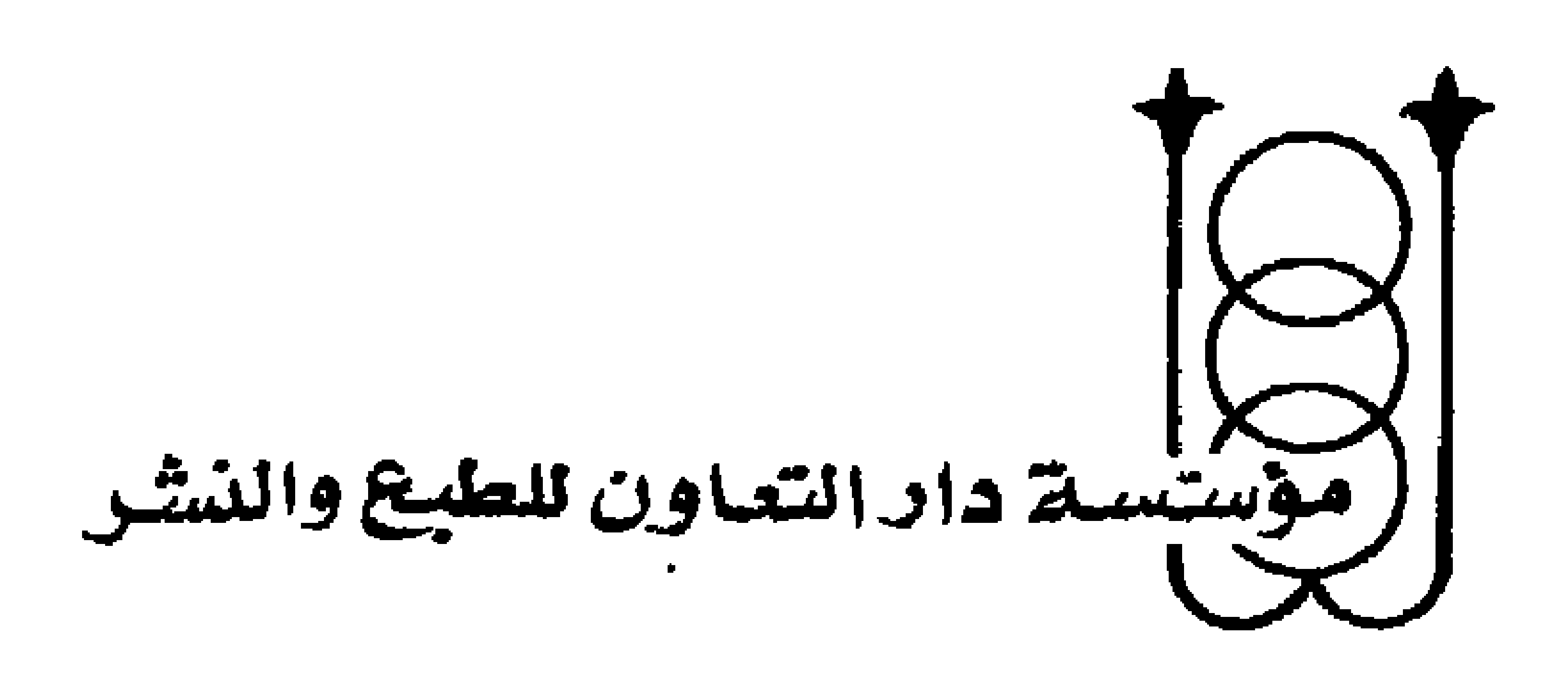
صدر عن مركز الدراسات الصحفية
بمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

مختارات التعاون العالمية

● مكافحة الفقر في الريف	مترجـــم
● دراسات وقضايا سياسية	مترجـــم
● جغبوب الواحة المغتصبة	سامى حكـــيم
● الماركسية والدين	د . رشدى فكار
● كيف ينجح رجال الأعمال	مترجـــم
● السلام الصعب	فوميل لبيب
● الأنسان والخطر	مترجـــم
● جولدا مائـــير	عزيز عزمى

تطلب الكتب من المكتبات الكبرى ومن باعة الصحف والأكشاك ومن مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ومن جميع مكاتب المؤسسة بالمحافظات

٦ شارع عبد القادر حمزة ـ جاردن سيتى ـ القاهرة تليفون ٢٨٤٠١



رقم الأيـداع ٥٠٩٤ / ٧٩ / ١٩٨٠

التـرقيـم الدولى ٤ ـ ٧١ ـ ٧٢٥٢ / ١٩٧٩

■ مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر